

بين تفريط نميري
واخفاق الأحزاب

السودان إلى أين ؟



حي ود نوباوي

إذن فقد نشأ نميري بحي ود نوباوي وكان هذا الحي في الثلاثينات والأربعينات بل ولعله لعهد قريب جدا يسكنه الأنصار، إذ يكاد يكون من المستحيل أن تجد ساكنا بهذا الحي لا يتبع المهدي إماما، ولا يقدر أسرته كأئمة وسادة وقاده. بطبيعة الحال كانت أسرة نميري أنصارية وهو منهم، ومن هنا نشأ الطفل نميري وقد قرت في عقله قداسة بيت المهدي، وتفتح وعيه على الهاله المهيبة التي تحيط أبناء وأحفاد هذا البيت. وهي هالة وقداسة لم تكن تسمح بأن يخطر ببال أي من الأتباع والمريدين بأن يفكر بأن يتطاولوا إلى مقام أبناء وأحفاد الأسرة أو يظن بأنه قادر على بلوغ مرتبتهم في القداسة والقيادة والسيادة، فقد كان الواحد منهم ومنذ طفولته يربى على القناعة والتبعية وغنم الرضاء والطاعة والولاء والثقة في قيادة إمامهم الذي هو وحده القائد والرئيس والامام.

لقد أتاح وجود الأسرة بمدينة كأم درمان أن يرسل نميري إلى المدارس وأن يصل في النهاية إلى المدرسة الثانوية وهو في حوالي السادسة عشرة من عمره أو يزيد قليلا.

قصور ومواهب:

لقد تجمعت تأثيرات الأسرة والحي والمدرسة الأولية والابتدائية وكشفت في المرحلة الثانوية، أن الصبي جعفر قد بلور مواهب محددة وتكشف في شخصيته قصور معين، فقد ظهر أن الصبي يمتلك قدرات فائقة في جميع الصبيان والهيمنة عليهم، مثل ما كان تكوينه الجسدي بادي القوة، صالح لأن ينمو كشاب رياضي، وفي نفس الوقت ظهر أن قدرات الصبي على تحصيل العلوم والمثابرة عليها والصبر على مدارسها وحفظها، محدودة، ولعل ذلك يرجع ضمن ما يرجع إلى أن ذكائه كان أيضا محدودا، ولهذا ظل الصبي يطور مواهبه بالانخراط في الألعاب الرياضية والنشاطات المرتبطة بالقوة الجسدية والتي تتيح له ممارسة قدراته في القيادة والهيمنة على الآخرين، مثل ما أقعده ذكائه المحدود وقدرته المحدودة على المثابرة والصبر على التحصيل أن يظل في آخر الصف في الترقى والنقل من فصل إلى آخر.

وبالرغم من أن المدرسة الثانوية في جيله، ولعلها في كل الأجيال، هي المكان والعمر الذي يبرز الاتجاه للعمل العام وللقيادة الفكرية وللمواهب الثقافية والابداعية المختلفة، إلا أن شخصية الصبي والشاب جعفر نميري لم تتكشف عن امتلاك أي موهبة من هذه المواهب والقدرات، فقد أكمل الشاب دراسته الثانوية دون أن يحقق

نجاحاً في الشهادة الثانوية التي امتحن لها من مدرسة حنتوب الثانوية سنة ١٩٥٣ وكانت حنتوب^(١) «أحد أقوى ثلاثة مدارس في السودان حتى الآن وكان المعروف عن طلاب حنتوب أنهم ينجحون بأكملهم في امتحانات الشهادة إلا أن نميري كان أحد طالبي لم يحالفهما الحظ في الامتحان من بين ٣٨ طالباً (من حنتوب. . . وكان أن نجح فقط في مادتي التاريخ والتربية الرياضية».

(١) مقالات العاصفة والجذور بقلم بابكر حسن مكي نشرت بصحيفة السياسة الكويتية في مايو ٨٤.

الفصل الثاني

نميري يلتحق بجيش صنع الاستعمار لبلد متخلف

عندما دخل نميري الكلية الحربية، كان الاستعمار الانجليزي يجثم على أرض السودان وهو الذي أقام الكلية الحربية ووضع مناهجها وسياسة القبول فيها وكان الجيش يسمى قوة دفاع السودان في ذلك الوقت.

لقد كان الانجليز يحرصون على أن لا يدخل الكلية الحربية إلا أبناء رؤساء العشائر والنظار وكبار التجار وأبناء الضباط ووجهاء المجتمع أو من يذكىهم هؤلاء بسبب نسب أو قرابة أو ولاء أو معرفة أو ثقة، وكان طبيعياً أن لا يتاح لأبناء الكادحين فرصة التعامل مع السلاح في مقام القيادة. أن تنفيذ هذه السياسة كان يصطدم دائماً بقلّة عدد المتقدمين من هذه الفئات إلى الكلية الحربية وذلك بسبب ضعف التعليم وقلة انتشاره بصفة عامة وقلة المدارس الثانوية على وجه الخصوص، ولهذا فإنه لم يكن يشترط لدخول الكلية النجاح في الشهادة الثانوية بل يكفي بأن يكون الطالب قد حصل على شهادة تسمى «اكمال السنة الرابعة الثانوية» مثل ما كان الانجليز في مرحلة لا يشترطون أصلاً اكمال المرحلة الثانوية في دخول الكلية الحربية وبالرغم من هذا التساهل في المؤهل العلمي، لم يكن ممكناً الحصول على العدد الكافي من أبناء الفئات المذكورة، ولهذا كان يتاح دائماً فرصة لبعض أبناء الفقراء لدخول الكلية الحربية إذا حصلوا على توصية وتزكية من واحد من الفئات المذكورة.

الصديق المهدي يرتكب أحد أخطاء عمره:

كان الصديق عبدالرحمن المهدي، وهو الشاب الذي نال حظاً ليس بيسير من التعليم الحديث يتطلع دائماً إلى مسار خيوط المستقبل، ويبدو أن والده كان يعده للامساك بهذه الخيوط في المستقبل والتعامل معها، فقد كان من بين كل ابنائه، بادي الذكاء شغوفاً بالحياة العامة قوي الشخصية مطلعاً.

وكان الصديق المهدي يرى في قوة دفاع السودان أحد خيوط المستقبل، ولهذا كان يخطط دائماً أن يكون من بين كل دفعة تدخل الكلية للتخرج كضباط أن يكون من بينها أبناء الأنصار.

وفي عام اكمال نميري للسنة الرابعة الثانوية كان هناك فقط ثلاثة طلبة من أبناء الأنصار يمكن أن يدخلوا الكلية الحربية وكان نميري على رأسهم، خاصة بعد

أن أفصح والده للصديق عن رغبة الابن في الالتحاق بقوة دفاع السودان.

ومن هنا كانت توصية الصديق للجنة القبول أن لا بد من قبول هؤلاء الثلاثة فكان أن قبل نميري بالكلية الحربية.

وبالرغم من أن توصية الصديق كانت العامل الحاسم في دخول نميري للجيش إلا أن مؤهلاته الذاتية كانت تشفع له أيضا، فقد كان واضحا للجنة القبول أنه شاب يحسن العديد من ضروب الرياضة، وكانت مثل هذه الموهبة تشفع للبعض في القبول خاصة إذا كانت تكشف ميلا واضحا للابتعاد عن العمل العام، أو الانتماء إلى أية فرقة سياسية أو عقائدية أو فكرية أو الاشتغال بالتحريض السياسي أو الجنوح إلى التعمق في الثقافة والفكر، كما كانت اهتماماته بالرياضة دليلا على الذكاء المحدود أو القدرة المحدودة على استخدام الذكاء بصفة عامة إذ كانت طريقة ممارسته للرياضة لا تكشف ابداعا أو خلقا أو تفردا. وقد أكمل نميري الكلية الحربية وتخرج ضابطا في آخر قائمة المتخرجين فقد كان (طيش) الكلية الحربية إذا لم تمكنه قدراته المحدودة في الذكاء أو المثابرة والصبر على التحصيل من تجويد العلوم النظرية فقعدت به من تبوأ مركزا متوسطا أو متقدما في دفعته، هذا بالرغم من استخدامهم لأقصى قدراته الجسدية ومواهبه الرياضية فهو يفخرانه حدث بالكلية أن رأي نفسه:

(١) «راكضا اتقدم صفا من الجنود في طابور الرياضة يملأ الغضب نفسي من نظره رأيت فيها تحديا وكأنني لن استطيع الصمود، فأنا ابن المدينة المترفة، ومع ذلك ركضت وركضت دون أن التفت خلفي إلى أن نبهني صوت يطالبني بالتوقف فلم يعد في الطابور سواي، فلقد تخلف الكل تبعا على طول الطريق، يومها تعلمت أول دروس القيادة، تعلمتها من نظرات الاعجاب ومشاعر التقدير من الجنود وعلمت أن القائد الناجح ينبغي أن يكون في المقدمة دائما وآخر من ينام وأول من يستيقظ، أول من يتقدم وآخر من يتخلف».

وبالرغم من كل ذلك كان آخر الدفعة التي تخرجت فلم يكن أول من تقدم في دفعته ولا آخر من تخلف بل كان آخر من تقدم وأول من تخلف وبقي في موقعه ذاك حتى يوم تخرجه من الكلية ضابطا.

(١) النهج الإسلامي لماذا صفحة ٢٠٩

نميري ضابط بالقوات المسلحة :

لقد كان نصرا كبيرا لشخصه ولأسرته أن أصبح نميري ضابطا بالجيش، هذا بالرغم من أن أهم شخصيتين في أسرته لم يكتب لهما الافتخار كثيرا بهذا النجاح ذلك أن^(١) «والده ووالدته لقيا مصرعهما في يوم واحد بحادث، . . . ان الحادث وقع في يوم تخرج نميري من الكلية العسكرية وأن الوالدين كانا في طريقهما لحضور حفل التخرج . . .» وبطبيعة الحال فقد كان لحادث وفاة والديه بهذا الشكل المأساوي أثر بالغ في نفسية نميري، كما انه لم يقدر لمن بقي من الاسرة ان يهنا كثيرا بنجاح نميري، فهو في محاولة لامتنصاع الصدمة قد قرر الزواج من^(٢) «ابنة خاله الحالية السيدة بثينة خليل» إلا أن القدر لم يتح له فرصة نسيان صدمة فقدان الوالدين إذ أعقب ذلك بأن^(٣) «لقي خاله في هذه الفترة مصرعه أيضا بحادث سيارة».

وهكذا بدأ نميري حياته بالمؤسسة العسكرية وهو يحمل أثقال وأحزان ومآسي شخصية دامية، وذكريات فشل ذريع، ومذري في مرتبة النجاح سواء في المدرسة الثانوية أو الكلية الحربية.

من المؤكد أن المؤسسة العسكرية لها خصوصيات تطبع بها من يتخربون في سلكها ويرون أنها غاية المطاف ونهاية الأرب، وقد كان نميري من هؤلاء، أن واقعة كونه حظي بالتخرج كضابط بقوة دفاع السودان رغم موقع أسرته الاجتماعي والاقتصادي ورغم ضئالة قدراته الذهنية فجر في الشاب الذي اعجب بنفسه غاية الاعجاب كل كوامن الزهو باحتلاله لموقع اجتماعي متميز، الأمر الذي أدى إلى مسارعته وانشغاله بابداء كل نزعات التسلط على الآخرين والهيمنة عليهم باداء الفتوة وعنف العضلات ورهبة الأوامر وبريق الوظيفة فتجسد كل ذلك في سلوكه الاجتماعي سواء مع رفاقه أو مرؤسيه أو سواء مع المحيط الاجتماعي الكبير.

لقد كان من أبرز سمات الرجولة عند العديد من الضباط، التباهي بالمقدرة على شرب المسكرات بأكبر كميات منها، والفحولة في صحبة النساء وارتياح بيوت العاهرات أو صانعات الخمور، واطهار الكرم واتلاف المال في هذه النشاطات، وكذلك في نشاط الميسر ولعب الورق، ولعل الأمر الأخير لم يكن يستهوى نميري كثيرا لأن النجاح فيه رهين بالخط والمقدرة الذهنية ولا يتعلق بالمقدرات الجسدية والقيادية.

(١) (٢) (٣) مقالات العاصفة والجذور - المقالة - ٤ - ولابد من ملاحظة أن هناك عدة روايات حول حادث الوفاة هذا ونحن لايعنينا من تفاصيله إلا أنه وقع مصاحبا أو بعد مدة قصيرة من تخرج نميري من الكلية، وهذا أمر مؤكد.

انصرف نميري بكلياته في نشاطات شرب كل أنواع المسكرات وبكميات وفيرة وغير عادية، ولقد ظهر له باع طويل ومقدرة فائقة وموهبة لا تجارى في هذا المجال، وكان يفاخر بها أقرانه من الضباط وأصدقائه في الحي، كما أنه توفر على ارتياد أماكن العاهرات بكثرة تثير التساؤل والحيرة، فقد كان يعرف عنه أنه ما كان يقبل بموقع الرجل الثاني أو الثالث لدى المرأة المعينة في ليلة حضوره لها، وحتى إذا كان أمامه رجل كانت تنشأ المشكلات المعقدة لحل هذه المسألة بغرض تفادي أن تنتهي عند الشرطة أو المشرحة أو المستشفى، وكان أغلب هؤلاء النساء يخشونه ويخشون مجيئه حذر هذه المشكلات، ولقد كان أحيانا لا يقرع الباب ويستأذن في الدخول بل يضرب الباب ويدفعه برجله أو يده ليدخل مباشرة إلى غرفة المرأة.

وفي مجالس الشراب كان يعمل دائما على أن يملأ مكان الصدارة، وانشغل نميري وتوفر على هذا السلوك طوال حياته العسكرية حتى بعد مايو ٦٩، وأن كانت السلطة قد غيرت نوع الممارسات وأساليب التعامل مع النساء بل ونوع المشروبات نفسها وهو أمر سنعود له فيما بعد.

وللأسباب التي قلناها عن بيئته الأولى، ونشأته الأسرية، ومقدراته الثقافية وغرقه في الوظيفة ومظاهرها وسلوكها، لم يكن من الممكن أن يخطر ببال جعفر نميري أنه يمكن أن يصل إلى السلطة أو حتى يفكر في ذلك، ولم يخطر بباله مطلقا أن القوات المسلحة وسيلة لبلوغ السلطة، هذا وبالرغم من أنه سبق وأن أخذ بجريرة غيره ووقف واحيل إلى الاستيداع ضمن عدد كبير من الضباط، ذلك أنه برز بعد الاستقلال عدد من صغار الضباط كانوا يطالبون بإجراء اصلاحات أساسية بالجيش وتحويله من فرقة أمنية إلى قوات مسلحة حديثة، سواء بتغيير مناهج الدراسة في الكلية أو تحديث الأسلحة أو حتى توفيرها، فقد كانت الأسلحة الموجودة بالية عتيقة حتى بالنسبة للبنادق، كان الضباط الكبار يخشون هذه النعمة ويستريبون بها وراءها بالرغم من أنها لم تزد عن المطالبة بتحديث الجيش وتحسين شروط عملهم وادائهم، ولم يكن جعفر نميري أحد قادة هؤلاء الضباط وأن كان يدرج في قوائم الدفعة التي منها قادة ذلك الاتجاه المناادي باصلاح الجيش، ولهذا كان يصيبه ما يصيب المجموعة المشبوهة في نظر كبار الضباط آنذاك.

وبالرغم من زخم الثورة المصرية ودور الجيش فيها ودور صغار الضباط في الوقوف أمام الملك والاقطاع والباشوات، لم تنشأ حركة لها أبعاد سياسية ترمي إلى تغيير السلطة وسط الضباط السودانيين، فقد قنعوا بالمطالبة بتطوير الجيش وتحديثه حتى جاء نوفمبر

١٩٥٨. حيث قام سكرتير حزب الأمة المرحوم عبدالله خليل بتسليم السلطة لقيادة الجيش السوداني، وقد كانت هذه القيادة تمثل أبلغ تمثيل نوعية من كان يريجوهم الانجليز لدخول الجيش في مراتب القيادة، سواء من حيث أصولهم الاجتماعية أو مستواهم الفكري أو سلوكهم الشخصي، أي أن كلا منهم كان يمثل نموذج ضابط الجيش الذي صنعه الانجليز لبلد متخلف، ولهذا كان من المفارقات الطريفة أن الفريق عبود رفض في البداية تسلم السلطة، لولا أن جهد عبدالله خليل في اقناعه واقناع زملائه بأن هذا الاجراء هو ارادة اسياد البلد، فاقنع عبود بهذا الاساس وحده، بل أنه تحري النوايا واتجاهات السادة ومباركتهم ورضائهم حتى استقر رأيه على قبول السلطة، ومن طريف ما وصف به عبود نظامه عندما سؤل عما إذا كان ثورة أو انقلاب عسكري، أنه اجاب بالنفي ووصف نظامه بأنه «تسليم وتسلم» فقد تربى بأن يخشى الزج بنفسه في أمور السلطة أو السياسة وكان هذا التوجه هو الغالب الأعم في سلوك ضباط ذلك الوقت ومنهم جعفر نميري.

لقد فجر استلام عبود للسلطة أبوابا كانت محكمة القلق أمام الكثيرين من الضباط حيث ظهر وانكشف لأول مرة أمامهم امكانية أن يكون الجيش السوداني طريقا للسلطة، وامكانية أن يكونوا هم بمقدراتهم وثقافتهم العسكرية حكاما، وأن السياسيين والسادة يمكن ليس فقط أن يقبلوا بحكم هؤلاء بل وأن يسلموهم السلطة.

وهنا تفجرت في الضباط جعفر نميري كل الطموحات والتطلع لرد اعتبار منبته الاجتماعي ومقدراته العقلية التي قعدت به عن منافسة السادة واحفاد الامام، وظهر له جليا أن محدودية ذكائه وثقافته لا تمنعه من بلوغ الحكم، فإذا كان جيل العجائز المتهتك من الضباط استطاع أن يحكم البلاد، فلماذا لا تتاح أو تخلق الفرصة لجيلهم للوصول إلى هذه السلطة، وهي قمة القيادة وعرش الهيمنة والسطوة والقوة، ولكن كان تفتح هذه المشاعر في الضباط الشاب دائما محاطا بمحاذير سياسية أهمها خطر فقدان ما بلغه من مجد بصيرورته ضابطا، الأمر الذي اتاح له الكثير من المتع واجلاء مواهب القيادة والفتوة والهيمنة، كما أن رواسب الماضي البعيد لم تكن بعيدة عن التأثير في نفسه، خاصة وأنه ذاق ذل فقدان هذه الوظيفة عندما أحيل إلى الاستيداع، وذاق ذل السؤل والعيش على حساب الآخرين، وإذا كان بلوغ عبود لسدة الحكم قد أثار في نميري مثل هذه المشاعر، فإنها بالضرورة كانت تعمل أثرها بشكل أقوى وأكثر فعالية فيمن دونه من شباب الضباط خاصة أولئك الذين تسربوا إلى الجيش في عهد الاستقلال والذي صاحبه ضعف التقيد بمعايير الانجليز لدخول القوات المسلحة، ومع البريق الذي لقيه الجيش كمؤسسة بعد ثورة يوليو بمصر وبطولات الجيش المصري

في طرد الملك وهي أمور كانت تبدو كمعجزات أمام نوعية الضباط الذين دخلوا الجيش بمعايير الانجليز.

وقد صحب استيلاء عبود للسلطة وقيام الحكم العسكري الأول أن بدأ الساسة انفسهم يلتفتون لهذه المؤسسة ويتصلون بأفرادها ويخلقون صلات من نوع جديد معهم، وكانت الأحزاب العقائدية أكثرها تنبها لهذه المؤسسة الخطيرة، خاصة جماعة الاخوان المسلمين الذين كانوا يعبرون بل ويرسمون حذو النعل بالنعل خطوات الجماعة بمصر، وكانت طبيعة المؤسسة العسكرية ونوعية طلابها من حيث منابتهم الطبقية، أو مستوى مقدراتهم الفكرية أو ثقافتهم المحدودة، كان ذلك كله يجعل الاخوان المسلمون أكثر قبولاً لدى الضباط إذ كان يندر أن تجد طالبا ثانويا تفتح ذهنه على الفكر السياسي أو العقائدي أن يدخل الجيش، ولهذا فإننا نجد أن محصلة ثقافة من دخل الجيش من الطلاب لم يكن يتجاوز تراثه الموروث من الآباء عن مفهوم الدين والعقيدة، دون زيادة ان لم نقل بنقصان ينتج من الممارسات والسلوك الشخصي النابع من خصائص هذه المؤسسة، ولكن في النهاية هناك أرضية ثابتة في العقل الباطن لم تهزها ثقافة العقل الظاهر عن قبول مسلمات الآباء والأجداد كما تم توارثها، بل انك تجد البعض منهم قد تملكته هذه المسلمات وسيطرت عليه بقوة تتبدى وتكشف في سلوكه البادي التدين في شكل ممارسة العبادات شكلا منذ شبابه الباكر رغم أنه يكون غارقا حتى أذنيه في المحرمات والملاذات المنكرة، ولكنه لا يتساءل مطلقا عن التناقض الذي يمارسه الأمر الذي يؤكد رسوخ القناعات الدينية كموروثات لم تختبر بالتساؤل ولم يهزها شك البحث أو الثقافة.

فغالبيتهم الساحقة لم تحاول البحث عن اليقين والقناعة بطريق مستقل عما ورثه من آباءه، وهي ظاهرة لا نزعم أنها قاصرة على الضباط في الجيش ذلك أنها تنتشر بين كل المتعلمين الذين لم يحاولوا اختبار قناعتهم بسبب من وضعهم الاجتماعي أو الطبقي أو مقدراتهم الثقافية أو ذكائهم أو خضوعهم التام لثقل الموروثات الاجتماعية وضغوط السلوك الاسري ومحازير البيئة الاجتماعية التي لا تتيح لهم امكانية طرق الأمر من زاوية عقلانية أو فلسفية أو علمية.

إن هذه العوامل تجعل هؤلاء الأشخاص أرضا خصبة لقبول ما يبنى على تلك الموروثات من عقائد وتفريعات باعتبارها صحيحة، إذ التسليم بذلك هو البديل لمناقشة الموروثات واختبارها ومناقشة ما هو مطروح وعلاقته بتلك الموروثات، وهذا أمر لا طاقة لهم بالتعرض له ولا وقت لديهم لتبيده في مثل هذه الأمور، فالتلهي بالملاذات وكتر

المال وارتكاب كل الأخطاء والخطايا والجرائم لا خطر منه، فإن الله غفور رحيم، هو يغفر الذنوب جميعا ويعيد الانسان كما ولدته أمه بعد مشوار الحج الذي لا يكلف إلا بضع مئات من الجنيهات.

ان تقريرنا بأن هذه الأرضية مكنت الاسلاميين من التسلل إلى الجيش، لا يعني أن الحزب الشيوعي أو اليسار بصفة عامة، لم يتصل بأفراد هذه المؤسسة أو يؤثر فيهم، بل لعله بنفوذه العام كان أكثر قدره على استقطاب الكثيرين لمواقفه وأوكاره وأن لم ينتموا إليه كأعضاء منظمين في الحزب، ومع تصاعد حركة المقاومة الشعبية للحكم العسكري الأول بدأت تظهر انعكاسات ذلك في العديد من الضباط الذين بدأوا يفكرون في الاطاحة بنظام عبود عن طريق الانقلاب العسكري، وكانت المجموعات تتكون بعوامل وافرازات خصائص المؤسسة العسكرية أكثر منها - كتأثير مباشر لهذا الحزب أو ذاك في المجموعة كلها، وافرازات هذه الخصائص نفسها كانت تدعو كل مجموعة أن تفكر فيمن تستقطبه من الدفعة أو الاصدقاء أو الذين اشتركوا في عمل عسكري واحد مدة طويلة وهو ما يسمى برفقة السلاح والخندق، أو البحث عن أبناء القبيلة الواحدة أو الحي الواحد أو القرية أو المدينة.

وفي مجرى هذه الاتصالات، حدث أن تم التفكير في استقطاب نميري أو الاتصال به كتحسس مبدئي، وبصفة عامة كان بشجع من فكروا فيه أو اتصلوا به ما يتصف به كما قلنا من مواهب القيادة والقدرة على استقطاب الآخرين وقيادتهم، بالاضافة إلى عدم تلونه بصبغة محددة أو بالتزام حزبي معين، أو فكر سياسي، أو حتى زعامات سياسية معينة، وكان مثل هذا الاتصال يعتبر عنده كدليل قاطع على أهميته الشخصية وعلى تلمس الاحتواء به، والرغبة في الانقياد له، ولكنه رغم ذلك لم يعرف عنه التزام تجاه أية فئة طوال أيام الحكم العسكري الأول، أو اشتراك فعلي في أحد انقلاباته العديدة التي أدت إلى اعدام العديد من الضباط، وما ذلك إلا لحرصه الشديد على وظيفته التي وصفنا أهميتها بالنسبة له فيما قبل، ولعل أهم ما اسفرت عنه هذه الحركات داخل القوات المسلحة أن تصاعد في نفوس الضباط الشعور بإمكانية تسليق قمة السلطة أو على الأقل الاشتراك فيها ولم يكن نميري بمنأى عن هذا الشعور.

الفصل الثالث

الافرازات والحركات والأطروحات التي برزت بعد ثورة أكتوبر وخلال الديمقراطية

لقد كانت ثورة أكتوبر شعبية عارمة، عمت كل السودان وشملت كافة قطاعات الشعب، وبالرغم من أن الطغمة الحاكمة فكرت أن تستخدم السلاح ضد الجماهير إلا أن المد الجماهيري العارم حسم موقف الكثيرين من ضباط الجيش حيث كان واضحاً وجلياً نهاية الطغمة الحاكمة ولهذا فقد رفضت مجموعة منهم - ومن بينهم كان نميري^(١) «أوامر الطغمة الحاكمة مما شل يوم ذاك يد الحاكمين وأرغمهم على الرضوخ للشعب صاغرين».

وبالرغم من أن هذا القول فيه مبالغة إلا أنه لا يخلو من الحقيقة ذلك أن^(٢) «الأوامر قد أعطيت للجيش في العاشرة من صباح ١٩/١٠/٦٤ باطلاق النار على الانتفاضة الشعبية التي كانت تتضاعف بمعدل خمس دقائق غير أن نميري كان من بين ١٨ ضابط رفضوا الانصياع للأوامر وبعثوا بإشارات بالشفرة لزملائهم القادة في الأسلحة الأخرى أن يتمردوا على التعليمات ولقد تم اعتقال الضباط جميعاً وبعد نجاح الثورة أصدر الحزب الشيوعي بياناً وصف فيه الرجال الـ ١٨ بالضباط الأحرار».

وقد أورد نميري قوله الأول كمقدمة للقول بأن تلك المجموعة التي رفضت الأوامر بضرب الجماهير هي القوى الثورية، حيث وفي نفس الصفحة يضيف^(٣) «إن الإدراك الواعي للقوى الاجتماعية في السودان كان يحتم على قوى الثورة يوم ذاك أن تدرك بأن بقاء المد الثوري وتصاعده إنما هما رهينان ببقاء تلك الطلائع الثورية العسكرية في مراكز تمكنها من ممارسة نفوذها وضغطها داخل الجيش باعتباره القوة العصرية المنظمة الضاربة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بدور الموازنة مع القوى التقليدية وتنظيماتها شبه العسكرية».

وبالرغم من أن هذا التحليل لما حدث قيل سنة ٦٩ جاء بعد انتصار انقلاب مايو إلا أنه لا يخلو من فائدة في كشف طبيعة التأثيرات التي تركتها الحركات العسكرية في ذهن نميري قبل ثورة أكتوبر وعندها، إذ يؤكد أنه بدأ يوقن مع الكثيرين في الجيش بأنهم يمكن أن يشكلوا قوة ضاربة تستولي على السلطة، كما يؤكد نفس التحليل أن موقف الضباط الذين رفضوا ضرب مجموعة من الجماهير في مدينة واحدة في السودان قد دفعهم ذلك للاعتقاد بأنهم قاموا بعمل ثوري نضالي مكن نميري نفسه فيما بعد

(١) خطب ص ٧١.

(٢) مقالات العاصفة والجلودر مقالة رقم ٥.

(٣) خطب ص ٧١.

بأن ينسب لنفسه ولهذا الموقف كل ثورة اكتوبر ونجاحها وانتصارها.
إن الأمر المؤسف حقاً، أن ضعف الشعور بالانتماء إلى الجماهير المسحوقة أو حتى أفكار هذا الانتماء والتفكير به تطلعا لطبقه الجديدة، وكذلك ضعف الثقافة السياسية العلمية الحديثة، أدى إلى أن العديد من الضباط مثلهم مثل نميري بالاً يتنبهوا إلى العلاقة الصحيحة التي يمكن أن تنشأ بين شرائح من القوات المسلحة والثورة والنضال الجماهيري، والفرق بين النضال الجماهيري المسلح وبين الانقلاب العسكري، ذلك أن الضباط الثوري المنحاز للجماهير المستغلة والمسحوقة عليه واجب ثوري بالانحياز هذه الجماهير لحظة أن تثور، ولحظة أن تحاول السلطة استخدام جهاز القمع - القوات المسلحة - لردع هذه الجماهير وإبادة، حيث أن انحيازهم يربك سلطة القمع ويجعلها تتردد في استخدام قسم من القوات المسلحة ضد الجماهير التي انحاز لها القسم الآخر، فلم تعد صدور الجماهير مكشوفة، بل أصبحت لها طلائع مسلحة يمكن أن ترد بذات سلاح القمع، وهنا إما أن تستسلم السلطة أو تقاتل، وفي الحالتين المصير واحد، ذلك أن الجماهير الملتحمة مع طليعة مسلحة أو التي تتحول إلى جماهير مسلحة بهذا الالتحام لا يمكن أن تهزم، فالثورة هنا هي ثورة الجماهير وهي وحدها صاحبة الحق في نتائج ثورتها، في تحقيق الأهداف والرؤى التي دفعتها إلى الثورة، ولا يزيد دور من انجازوا من العسكريين عن ضمان نجاح الثورة وبأقل الأضرار الممكنة، ولا يحق لهذه الفئة من الثوار - الجنود الذين انحازوا إلى الجماهير - الادعاء بأنهم أصحاب الثورة أو أنهم الذين قاموا بها، أن صيغة النضال الجماهيري المسلح هي الصيغة الوحيدة التي تؤمن إفراز سلطة وطنية وثورية منحازة لطموحات الجماهير وأمالها، أما الانقلابات العسكرية فلا تسفر في الغالب الأعم إلا عن تولي عصابة صغيرة لزام الحكم الذي لا بد أن تتجاذبه رياح الأهواء الشخصية، والصراعات السياسية والاجتماعية مما يعود بالشعب إلى نقطة البداية.

ولا بد قبل أن ننهي هذا الفصل أن نبين أن استشهادنا بمقتطفات من خطب نميري لا يعني أننا نؤمن بأنه هو كاتبها أو أنها كانت تعبر عن فكره، إذ مثل هذا الايمان يناقض ما قلناه عن مستواه الفكري والثقافي والسياسي، ولكن الواضح أن كتاب هذه الخطب كانوا يحاولون استلهاهم أو بيان ما كان يجب أن يكون عليه نميري أو يقوله أو يعبر عن موقفه أو موقعه، وكان هو بطبيعة الحال يتقبل هذه الخطب ويتبناها باعتبارها تعبر عن فكره وموقفه، ومن المؤكد أن كتاب الخطب كانوا يشاورونه فيما يتعلق بالتعبير عن المواقف الشخصية أو تحركاته السابقة أو في المعلومات التي تتعلق به شخصياً.

افرازات صراعات الديمقراطية الثانية :

إن الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر وانتهت بانقلاب مايو، شهدت صراعات سياسية حادة وتفاعلات وتأثيرات متباينة سواء بالنسبة للجماهير الشعب أو داخل المؤسسة العسكرية .

لقد نشب صراع حزبي حاد بين مجموعات الأحزاب التقليدية التي كانت تستأثر بجل مقاعد البرلمان آنذاك، وبل شهدت انقسامات حادة، وتبادل الشتائم، وكشف الفضائح السياسية، وانشغال قادة الأحزاب بكراسي الحكم وتجميعها وتصنيفها وإعادة تشكيلها وتصنيفها، ولم يحقق للشعب أي شيء من الآمال العراض التي عبرت عنها أكتوبر حتى في الحصول على ديمقراطية لبرالية إذا وافقنا بأن ذلك كان جوهر ثورة أكتوبر، وقد أدت هذه الصراعات وأدى الانشغال بكراسي الحكم والذي كانت تقيمه الجماهير على ضوء تأثيرات ثورة أكتوبر، ثم فشل الأحزاب في تقديم أية خطة للتنمية أو تحقيق أي أمان من أمان الشعب، أدى كل ذلك إلى ظهور أن مصير قادة تلك الأحزاب بات في خطر شديد، لم يكن قادة الأحزاب بلغباء الذي يمنعهم من الاحساس بالخطر على قيادتهم بل أنهم في واقع الأمر كانوا يحسون به ويهلعون منه خاصة وأنهم فشلوا حتى في التوصل إلى حل لأخطر قضية كانت تواجه السودان وهي قضية تكوين شعب واحد تنصهر قلوب أفرادها بآيمان بتراب الوطن الواحد، وبعلاقة أفرادهم كشعب واحد ولعلي لا أزيد على ما أوردته في ندوة بجامعة الخرطوم كانت حول هذا الموضوع في عام ٨٣ حيث قلت :-

(١) «إن السودانيين كواقع ملموس يتكونون من جماعات بشرية ذات أعراق متباينة وقبائل وألوان ولهجات وأصول مختلفة وأديان وعقائد وثقافات وطرائق وملل لا تحصى، ولقد حشر كل هذا الشتات قسرا في حدود جغرافية واحدة حيث نشأ التحدي وما زال قائما، كيف يتوحد هذا الخليط. ليكون شعبا واحدا متحدا، وكل هذا في واقع اقتصادي متخلف، ووعي إنساني متصاعد وظروف عالمية معقدة، ما عاد يجوز أو يمكن في إطارها استرقاق الناس وقسرهم على الخضوع والقبول والطاعة أو التضحية في سبيل إقامة تنمية أرضية أو عدل سماوي .

(١) لعله من الطريف أن أشير بأنه وعقب هذه الندوة أصدر تنظيم الإخوان المسلمون بيانات عديدة وصفني فيها بأنني كافر ملحد شيوعي وفي نفس الوقت أصدر تنظيم الحزب الشيوعي بالجامعة بيانات أكد فيها عدم انتهائي لفكرهم أو تنظيمهم، وأن ما طرحته لا يعبر عن رأيهم أو يتوافق معه، واستمبح القاريء عدرا في إبراد خلاصة ما قلته بالندوة رغم أنه يخرج في بعض أحزانه عن سياق البحث في هذه المرحلة إلا أننا سنستعين بها ورد فيه في مقبل التحليل.

إن الاختلاف بين كل هذا الشتات أمر حتمي سواء في شكل التوحيد أو أهدافه أو طرق إزالة النخلف، مثل ما أن الاختلاف واقع لا محالة من منبع التوجهات العقائدية المتباينة والأديان والملل المتنوعة، والتراث البائن التفرد لكل مجموعة، وطالما أن الخلاف واقع والاختلاف موجود فإنه لا سبيل لمجابهة التحدي إلا بالاتفاق على إطار ومعايير ومبادئ تكون مقبولة من كافة وفي ظلها يسمح بتفاعل وجهات النظر المختلفة. أن أول قاعدة وأهم أساس هو اعتبار التراب والوطن معيار الانتماء وبذلك ينتفى ويجب ألا ترفع شعارات الصدور عن العقيدة أو الدين كرابطة بين المواطن ووطنه، ثم بعد ذلك يجب توفير الكرامة لكل فرد في هذا الشتات، ولا سبيل لتوفير الكرامة والاعتزاز بالمواطنة والفخر بها إلا بتحقيق المساواة الكاملة، ذلك أن الكرامة والمساواة يشكلان أساس كافة الحقوق التي اشتمل عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومن ثم لا يجوز التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الأصل أو الوطن وأنه يجب أن يكون لكل سوداني الحق في الاشتراك في الحياة العامة وتسهم كافة درجاتها حتى رئاسة الجمهورية، وأن يكون الجميع متساوين أمام القضاء دون تفرقة بسبب الدين أو العقيدة أو الوطن أو الاقليم وأنه لا يجوز فرض أي موانع من نظم أو قوانين يكون مصدرها عقيدة أو دين البعض حتى ولو كان دين الأغلبية، وحتى لو كانت تلك الموانع تقسو على الأغلبية في مواجهة ما هو متاح للأقلية، فذلك تمييز وهو في نفس الوقت ينسف حتى الأهداف التي قد تكون نبيلة أو صدرت بنوايا طيبة والتي يقصد تحقيقها بتلك الموانع، وأنه لا يجوز التمييز بين الناس من مواقع الوصايا، وأوهام الصفة وأدعاء الولاية أو النبوة، وأنه يجب أن تكفل لكل الناس حرية حقيقية لا يشوبها التشويه أو التزييف أو الاختلاف، إذ عندها فقط يمكن للانسان أن يشعر بفخر الانتماء إلى ترابه وضرورة اعطاء أحسن ما عنده للبناء والتنمية خاصة وأنه لن يشعر وسيتحمل برضاء كامل كل ضغوط الظروف الاقتصادية أو انحرافات الممارسات الديمقراطية لأنه يكون قد شارك فيها بفعالية وأن الطريق للاعلان عنها وتغييرها متاح ومكفول.

إن هذا الاساس لخلق الوحدة الوطنية لا يمكن أن يفتح أمامه الطريق للتحقق ما لم تصف كل رواسب الماضي، والتي تراكمت عبر مئات السنين بين مجموعات القبائل التي ظلت أو جاءت لتعيش في هذه الأرض ولكل منها تراثه ودينه ومعتقداته وتكوينه النفسي والمزاجي والتاريخي، ولعل أول شرط أو مظهر من مظاهر المحاولات الجادة لتصفية تلك الرواسب هو أن لا تظن مجموعة أن لها الحق في فرض عقيدتها على بقية المجموعات أو يظن حاكم ينتمي إلى مجموعة بأن له الحق في أن يعلى عقيدة

جماعته فوق معتقدات الآخرين، أو يتصور نيابة عن مجموعة أخرى أن ما يراه هو أصلح لها كحديث بعض قادة الإسلاميين بأن ما يطرحونه يجسد أهداف المسيحية.

لقد كان من رواسب الماضي الخطيرة تراكمات نشأت من تجارة الرقيق، ولعل الأمر الخطير في السودان بالذات أن من كانوا يتاجرون بالرقيق كانوا يصدرون عن قناعة اسلامية راسخة عندهم بأنها تجارة شرعية ومشروعة، فهم قرأوا القرآن ولم يروا فيه نصا يحظر هذه التجارة، وهم اطلعوا على الحديث ولم يجدوا ما يؤثم هذه التجارة، وهم تعرفوا على تاريخ القرون الاسلامية الأولى ولم يسمعوا أو يقرأوا من ينادي بإبطال هذه التجارة، بل هم تتبعوا كل ممارسات هذه التجارة في أزهر مراحل الحضارة العربية الاسلامية فوجدوها شيئا مباحا وشرعيا ومنظما وممارسا لدرجة أن ليس هناك كتاب فقه اسلامي مهما كان مذهب كاتبه وفي كل القرون الأولى لا ينظم أوضاع الرقيق والتجارة فيهم، والقوانين التي تطبق عليهم، وحقوقهم وحقوق أسيادهم، وتأديبهم وزواجهم وطلاقهم، وميراثهم، وفي كل ذلك يستشهد الفقهاء بالقرآن والسنة، وهذه هي المصادر التي ظلت تشكل أساس فهم الناس للإسلام وهي كما هي الآن بين أيديكم تجدون كل ذلك فيها مدون بأسهاب ووضوح، مثل ما هو مدون ومسجل في آداب اللغة العربية وشعرها وفنها وغنائها ورقصها، وحتى شاعر العربية الفذ المتنبي لم يكن وهو يصحب عبيده في حله وترحاله ليشعر بغضاضة في وصفهم بأنهم انجاس مناكيد.

ومنذ فجر القرن السادس عشر عندما انتشر العرب والاسلام في السودان ظلت هذه القناعات تشكل أصل نظرتهم إلى القبائل المجاورة، والتي تنحدر من أصول زنجية، وظلت القبائل الزنجية هي أرخص المصادر للحصول على الرقيق، وما ذلك لأن الجنس أو العرق الزنجي - كما يزعم البعض - خلق أقل درجة وأدنى مرتبة من بقية الأجناس، بل كما ثبت تاريخيا وعلميا أن السبب هو درجة التطور التي كانت سائدة لدى القبائل الزنجية والتي مكنت المتقدمين من العرب أو الفرنجة من استسهال اصطيادهم بأقل تكلفة ممكنة، وهي تكلفة لم تكن تقارن مطلقا بتكلفة صيد الرقيق من الأعاجم أو الروم أو خلافهم.

نقول أن العلاقات بين القبائل العربية والزنجية في الأربعة قرون الأخيرة في السودان لم تكن علاقات عادية لقبائل متجاورة كالعلاقة مثلا بين قبائل الشلك والدينكا، يحدث فيها ما يحدث بين القبائل المتجاورة من نزاعات مؤقتة، وصلاح يستمر أعواما يتقطع أحيانا بنهب فردي أو نزاع في مرعى، بل كانت علاقات تتسم بالشراسة

والحقد والشره والجشع، فهي شراسة وحقد من قبل القبائل الزنجية التي كانت تترقب وتراقب حملات الشمال بالتوجس واخذر والخوف من أن تتخطفهم حراب وسيوف وبنادق تجار الرقيق، الأمر الذي دفعهم للتراجع إلى أعماق الغابات وهي كانت تنسم بالشره والجشع بالنسبة لرؤساء قبائل الشمال وتجارهم ووجهائهم في الحصول على أكبر عدد من الرقيق بأرخص الأثمان، ولم يكن المغلوبون من عامة الناس في أوساط القبائل العربية في الشمال يرون أي خطأ في هذه الممارسة لظنهم أنها مشروعة وشرعية في دينهم فهكذا اقنعهم تجار الرقيق وفقهائهم.

إن متعلمي القبائل العربية في السنوات الأخيرة ظلوا يدفنون رؤوسهم في الرمال ويستحون من وضع يدهم على الجرح وظلوا وبجراً تصل أحيانا إلى درجة المكابرة يلقون باللوم على الاستعمار باعتباره وحده هو الذي خلق الفوارق العرقية والثقافية والحضارية والعقائدية بين الشمال والجنوب، وكأن قبائل الشمال كان لها الحق في أن يترك لها العبيد لادخالهم في دين الاسلام، ولادخال الدم العربي فيهم، وتعريضهم ثقافيا، وأن عيب الاستعمار أن فوت عليهم هذه الفرصة، وهذا الأمر نفسه يذكرني بما تطرحه بعض الجماعات الاسلامية عند مجابتهم بأن طرح الشريعة والاسلام في التطبيق يعني أن لا فرصة لمواطن سوداني جنوبي مسيحي أو وثني أولا ديني بأن يكون رئيسا لهذه الجمهورية، عندها يقولون بأن الجنوبيين أقلية ولهذا فإن الحاكم سيكون مسلما بحكم أن الأغلبية مسلمة، وهي دعوة جديدة بأن يصوت الناس للمرشحين على أساس ديني، أي أن كل شمالي مسلم عليه أن يصوت للمرشح المسلم حتى يهزم المرشح الزنجي الوثني، وهي دعوة في نفس الوقت بأن يتجمع كل مسيحي وثني ولا ديني للتصويت لمرشحهم وحده ليتاح له مجال المنافسة وهي في النهاية ليست قطعا دعوة للوحدة وهي نفاق مكشوف ومحاججة واهية يستتر خلفها دعاة الانفصال الحقيقيون.

أن الاقرار بأن هناك فوارق عرقية وحضارية وثقافية بين قبائل السودان كله ولا أقصر ذلك على قبائل الجنوب وحده أمر يقتضي التخطيط والتصرف والمعالجة التي تبني على هذا الاقرار.

حقيقة أن العلاقة الشرسة والشرهة بين القبائل العربية والزنجية في السودان تفاقمت حتى في عهد الثورة المهدية العظيمة والتي ما كان يمكن أن تلغي الرق وما كان يمكن إلا أن يكون لقادتها وساداتها عبيدا وإماءا وخداما وجواري، رغم أنها صاحبت الحملة العالمية التي تمخض عنها اعلان بوركسيل بالغاء الرق وتجارة الرقيق وجاءت بعد سنوات طويلة من تحرير الرقيق في الولايات المتحدة، أقول ما كان يمكن

أن يحدث ذلك وتوجهات قاداتها تتبع مما سجل في كتب الشريعة والفقه بأن الرق مؤسسة مشروعة وشرعية، مثل ما كانت من قبل قناعة الزبير باشا رحمه من أنه يدير مؤسسة تجارية مشروعة وشرعية. ولعل من يقرأ كتاباته لسلطان دارفور لكي يوقف تدخل قبائل الزريقات في قطع طريق تجارته إلى الخرطوم يقرأ سطورا فضيحة بشرعية ممارسته واسلاميتها، أقول رغم أن هذه العلاقة الشرسة والشرهة، أسفرت عن أحقاد وضغائن ومآسي وحروب وآلم شابت لها ولدان الزنوج، فإنها لم تكن كلها شرا محضاً في السودان بالذات، ذلك أن المفارقة التاريخية بأن يستوعب الرقيق سيده قد حدثت في هذه الأرض، إذ جرت الدماء الزنجية فواره قوية فاعله في دماء الأغلبية الساحقة من قبائل الشمال، فوسمتهم بلونها، وفي كثير من الأحيان بتقاطيعها ولعل أبرز ما يكون ذلك في أبناء وجهاء وكبراء قبائل الشمال والذين كانوا هم الأقدر على اقتناء الرقيق والاماء والجواري، وبالمثل جرت أعراف الرقيق وعاداتهم وتقاليدهم وغنائهم ورقصهم في أعماق تراث هذه الأمة، وبالمثل أيضاً تعارفت الجماعات المتحاربة المتصارعة بل وشكلت بينها لغة مشتركة، هذا بالإضافة إلى الامتزاج السلمي والاختلاط الطبيعي الذي حدث بين كثير من المجموعات والأسر العربية بالقبائل الزنجية، ثم أن ذلك لم يكن ليحدث لولا انفتاح الأرض جغرافياً للتغلغل، ومن قبل كل ذلك وجود الجبار العظيم نهر النيل الخالد مما خلق بالفعل امكانية حقيقة للتوحيد، ورغم ذلك ظلت كثير من قبائل الشمال إن لم يكن كلها تتعاضد عن هذا الواقع بل وتنكره، وكل من كانت جدته خادمة يحاول جاهداً أن يتستر على هذا الأمر ويداريه وينكره، ويدفع بتوجه عربي اسلامي بانتباهه إلى عم النبي أو ابن عمه أو أحد أصحابه.

يبدو أن بعض الأخوة من الطلاب هالتهم هذه الصراحة في طرح الأشياء وخلوا إلى قاداتهم من اتباع الأصولية السلفية في طرح الاسلام فلم يجدوا عندهم تفسيراً يمنع عنهم هذا التمزق والانقسام بين ما هو ثابت في أصولهم وبين توجهات هذه الأمة بمنظور متقدم وحضاري يتمشى مع ما أفرزه القرن العشرين من وقائع وعلم، فهم يحبون دينهم ويريدون التمسك به، وهم عرب زنوج يعيشون في وطن توجد فيه معهم جماعات لها حق أصيل في الوجود، وحق أصيل في طرح عقائدهم وثقافتهم، وحق أصيل في أن لا يفرض عليهم من يريدون أن يعيشوا معهم أو يطلبون أن يعيشوا معهم في وطن واحد موحد، أن يفرضوا عليهم منطلقات عقائدهم ودينهم وشريعتهم، أقول أن هؤلاء الأبناء معذورون في مواجهة عجز قاداتهم في إعطاء التفسير العلمي والديني المنطقي الأمر الذي دفعهم لأن يصابوا باحباط وانقسام شرس وعنيف ومجنون عبر عنه اتهامهم لكل مخالف في الرأي بأنه زنديق كافر يجب اهدار دمه.

والأمر المؤسف حقا أن يحدث هذا في صرح جامعي اتاح أو من المفترض أن يكون قد اتاح لكل طالب بلغه والتحق به فرصة الاجتهاد والبحث ورفض الانقياد الأعمى بل وتحكيم العقل والعلم والمنطق والتاريخ، إذ لو فعل لوجد الحل الذي يفسر لماذا تبنى الاسلام مؤسسة الرق، ولماذا تبنى مؤسسات ومفاهيم وتوجهات أخرى صارت الآن من مخلفات التاريخ، القتال، ووضع المرأة وحقوق غير المسلمين، واحكام الذميين وقواعد التمييز بين المسلمين وغيرهم في الحقوق والواجبات، ولعل اضعف الايمان كان يستوجب أن يبؤوا بخسران قاداتهم وحدهم انزالا وانطوائية، اولئك القادة الذين عجزوا عن اعطاء تفسير لوجود نصوص قطعية السند والدلالة وتحتوي على احكام يستحيل تبنيتها الآن أو تطبيقها، أقول وأنا امتلك طرحا قرانيا عقائديا اسلاميا لحل هذه المستحيلات ولكني استمبحكم عذرا أن لا أقدمه في هذه الرسالة فإنه أن لم يطرح متكاملا فلا بد سيواجه بالتشنج والصراخ كما حدث بالنسبة لطرحي لاحد وجوهه المتمثلة في أسباب تفاقم مشكلة الجنوب لكني على استعداد لطرحه بالجامعة في ندوة قريبة وعاجلة^(١).

اخلف مما سبق للقول إذا كنا جادين ومعنيين حقيقة وليس نفاقا أو على سبيل المناورة المؤقتة بحل مشكلة الخلافات العرقية والثقافية والحضارية في السودان، فإن أول ما يجب الصدور عنه هو كفالة الحقوق الأساسية والحريات الحقيقية لكل الناس، وأن تكون بقدر متساوي ومتكافئ لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم أو دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو لونهم وأن يتاح لكل الناس في كافة بقاع السودان وأخصها الجنوب أن يعبروا في جو ديمقراطي حقيقي وبحوار ندي متكافئ عما يريدونه لأنفسهم وما يمكن أن يتفق عليه مع بقية الجماعات التي تريد أن تتعايش معهم وتكون شعبا واحدا موحدا.

لا بد من تذكير البعض بأنه وحتى اتفاقية اديس ابابا ما كان يمكن أن ترى النور إلا في ظل حوار بين انداد متكافئين، وما كان يمكن أن يقبل أهل الجنوب تفاصيل الاتفاقية لو فرضت واعلنت من الخرطوم، وما يؤسف له أن توجهات الخرطوم في المعالجات الفوقية أدت إلى افساد القادة الذي عقدوا معها تلك الاتفاقية، وتمثل السبب في اهمال الجماهير واهمال معالجة قضاياها الحقيقية، إذ تم تجاهلها وانهمك القادة هنا وهناك في الاستئثار بالمال بشره واعتبروا الشعب كما مهملا وتراكت ضغوط الاهمال

(١) لقد بيت هذا الطرح وللمفهوم في كتابي الذي شر مؤخر تحت عنوان - هذا - أو التخلف - هل تصلح الشريعة لهذا الزمان؟

ففجرت الحرب الأهلية مرة ثانية وما ذلك إلا لغياب الديمقراطية الحقيقية والتي تشرك الجماهير في تحديد مصيرها وطرق تنميتها وأساليب حكمها.

وتفاقم الموقف بفتح الجراحات العميقة، حيث ظهر تجار الرقيق الجدد يرفعون راية الشريعة السلفية ويصدرون عن قناعة أن من حقهم اقامتها وفرضها على كافة الناس، ونسفوا بذلك مبدأ المساواة والكرامة وتجاهلوا تماماً الاقرار بالفوارق العرقية والدينية والعقيدية والثقافية وكل ذلك على أساس كلمة حق أريد بها باطلا.

ذلك أنه من حق كل شعب بل ومن واجبه استلهاً تراثه وعقائده عند صياغة تشريعاته، ونسوا أن السودان لا يشغله الشعب المسلم وحده، ولا أن الاسلام قاصر على المذهب الأصولي السلفي وحده، ونسوا شعوب السودان الأخرى ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا بتوجهات تجار الرقيق بفرض ما يريدون على عبيدهم، والعبيد دائماً أقلية ولا يفسر ذلك إلا بدعوة جديدة للقتال «الجهاد» بأن على الوثنيين أما الاسلام أو السيف، وأن أعمال السيف على رقاب المسيحيين لا يوقفه إلا دفع الجزية عن يد وهم صاغرون.

لقد بداوا باستعمال القانون كمقدمة لاستعمال السيف وكلاهما من وسائل قهر الناس، ألم نرهم كيف يهللون بتشنج عصبي لاثبات الفوارق في معاملة السودانيين بسبب الدين والعقيدة في عشرات من مواد القوانين الجديدة، بل أن الأمر أخطر من ذلك بكثير، إذ صاغوا قانوناً سموه أصول الأحكام القضائية سلطوا بموجبه اجتهادات الفقهاء على رقاب الناس، أولئك الفقهاء الذين ملثوا ودبجوا البحوث الطوال عن الرق وشروط القتال وحقوق اهل الذمة، وأعلوا المسلم على كل بشر غير مسلم، وكان طبعياً في اطار مثل هذه التوجهات وهذه القوانين أن يصدر المنشور ٩٧ من رئيس القضاء والذي قضى بأنه في الجرائم التي تستوجب الدية أو القصاص لا يجوز قبول شهادة بشر لا يكون ذكراً مسلماً؟ ونلاحظ أن أحكام هذه الجرائم ونصوصها واجبة التطبيق على كافة السودانيين، وأنها تغطي كل الجرائم على النفس وجسم الانسان.

إذا كنا نسعى إلى إقامة وطن واحد لكل السودانيين فإنه يستحيل قبول توجه الأصولية السلفية التي لا تعترف بالوطن والمواطنة كصلة بين الانسان وأرضه باعتبارها أساس الحقوق والواجبات، فهي لا تعترف إلا بصفة وصلة العقيدة كمصدر للحقوق والواجبات، وهم لا يقبلون بديلاً عن إعلان حاكميه الله وبكل ما تقتضيه هذه الحاكمية في نظرهم من تطبيق النصوص القطعية السند والدلالة، وهم في ذلك لا يعيرون أهمية أو اعتبار لأي فئات أخرى، سواء من خالفهم من المسلمين في معنى الحاكمية أو

نفيها كلية، أو من المسيحيين الذين يرفضون أصلاً الاقرار بدين الاسلام أو الوثنيين أو اتباع كريم المعتقدات الذين يرفضون الدينين سوياً ومما يؤسف له حقاً أن السلطة امتطت ركبهم عملياً.

انني أكرر النداء لتجار الرقيق الجدد، أن يرفعوا ايديهم عن شعب السودان، وعليهم أن يبحثوا عن أرض أو جزيرة خلاف السودان، ليقيموا فيها يوتيتهم، ذلك أن السودانيين طال الزمن أو قصر لن يسمحوا لهم باللجوء إلى شعاب وكهوف ورؤوس جبال السودان، فهي شعاب وكهوف وجبال أحرار أعزاء متساوين ولا مكان فيها لأوهام وروى الذين تجاوزهم التاريخ» انتهى ما جاء بالندوة.

خلاصة الأمر أن الأحزاب السياسية ولأسباب عدة فشلت في أن تعالج قضية تكوين شعب واحد، وقومية واحدة، أو قوميات متعددة متحدة بالرغم من أنها لم تكن بحاجة إلى أموال طائلة لاقامة مشروع تنمية، رغم أن توحيد الشعب السوداني كان أكبر مشروع للتنمية يمكن أن يقام في السودان. وأمام هذا الفشل في معالجة هموم السودان راح قادة الأحزاب يبحثون عن كبش فداء أو قربان يقدمونه للجماهير لامتناسر قلقها وتهديتها إلى حين، كان قادة الأحزاب الحاكمة وجميعها كانت تتبادل كراسي الحكم - وخاصة تلك الأحزاب التي كانت تستند على الطائفية في نفوذها، وعلى ولاء زعماء العشائر والقبائل، ونفوذ الإدارة الأهلية، ونفوذ طوائف الطرق الصوفية واتباعهم، كان قادة تلك الأحزاب يدركون أن أساس رابطة ولاء الجماهير لهم قد تخلخلت بثورة أكتوبر واصيبت بهزة واضحة، ثم أنهم كانوا يدركون أن أية اصلاحات اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية حقيقية كانت ستؤدي إلى مزيد من اضعاف اسس هذا الولاء، وكانت البوادر واضحة في متعلمي القطر، وفي سكان المدن، وفي مواقع الانتاج الحديث، وهالتهم وافزعتهم نتائج الانتخابات في دوائر الخريجين بعد أكتوبر حيث اكتسحها اليسار بقيادة الحزب الشيوعي.

وقد كان واضحاً أن كل من نال قسطاً من التعليم في دوائر النفوذ الطائفي والعشائري والقبلي أو أبناء الطرق الصوفية، كان واضحة أن عينية تشخص إلى الانتفاء السياسي الذي يبنى على أسس سياسية حديثة، إما إلى الجماعات الاسلامية الحديثة التي كانت تصور الدين وتقدمه كأيدولوجية متكاملة للحكم والعبادة والاقتصاد والدولة وللإجتماع والأخلاق الخ...

كان الحزب الشيوعي واليسار بصفة عامة يبشر الجماهير الكادحة بنظام حكم يقدم حلول علمية لقضية التخلف والفقر والجهل، والانعتاق من آثار التبعية الموروثة،

ويمنحهم الثقة في أنفسهم وكرامتهم وذواتهم، كان يبشر ضمن ما يبشر بإزالة نظم الإدارة الأهلية التي تقوم على التكوينات العشائرية والقبلية وكان ينادي بتحطيم أشكال الانتاج شبه القطاعية، وكان يبشر باستقرار الرحل وتهيئة الخدمات لهم في مستقراتهم من تعليم وصحة الخ...

ولقد كان من الاستهانة ببعض العلم الاجتماعي والسياسي والتراثي أن اليسار بصفة عامة لم يكن يعني بقضية الدين، أدبه يوحى بالاستهانة به، وإن كان لم يبلغ مرحلة الجهر بالخروج عليه، إذ كانت تحليلاته التي يقدمها للجماهير تنبني على تفسير الفقر والتخلف على أساس انماط وعلاقات الانتاج الموروثة، وتراكمات الفكر الذي انتجته تلك الانماط، وكان اليسار فوق ذلك يحرص على كشف وتفسير عجز الأحزاب التقليدية في أن تقدم خططا لانهاء التخلف وكان ينظر إلى الاستقلال ليس كفاية وإنما وسيلة للانطلاق للانعقاد من التخلف، كان يركز بشدة على القول بأن الأحزاب التقليدية لا تمثل مصالح جماهيرها المسحوقة وأن مصلحتها كانت في الابقاء على التخلف لاستمرار الولاء لقادتها الذين تختلف مصالحهم عن مصالح تلك الجماهير.

وبصفة عامة كان اليسار يخاطب عقول الجماهير، ولهذا ظل يكسب مواقع متقدمة وسط الجماهير التي ازداد وعيها أما بسبب التعليم أو التغير الاجتماعي، ومن بين هذه الفئات يدخل العديد من ضباط الجيش، ولابد أن نستدعي هنا ما قلناه عن تكويناتهم الثقافية وسلوكهم النابع من خصائص المؤسسة وخاصة إذا تذكرنا فئات الضباط الذين التحقوا بعد الاستقلال بالجيش وتكوينهم أيضا الثقافي والسلوكي.

وبجانب اليسار في الساحة السياسية برزت الجماعات الاسلامية الحديثة وعلى رأسها جماعة الاخوان المسلمين، وهذه الجماعات في الواقع قامت أساسا بتأثير الفكر الوافد من مصر، فكر وتنظيم جماعة الاخوان المسلمين بمصر، وبالرغم من أن هذه الجماعات ظهرت في مرحلة مبكرة قبل وبعد الاستقلال، وبالرغم من تبلور مركز فكرها في الدعوة إلى الدستور الاسلامي والذي كونت له جبهة وهيئة وتنظيم في البداية باسم الجبهة الاسلامية للدستور سنة ١٩٥٥، واستمرت هذه الجبهة تدعو لهذا الدستور حتى ١٩٥٨ إلا أنها لم تجد استجابة ذات وزن من الأحزاب الحاكمة، خاصة وأن تلك الأحزاب لم يكن يقلق مضاجعها ولواء جماهيرها لها إذ لم يكن التخلخل في هذا الولاء وأساسه الاقتصادي والاجتماعي قد اهتز بشكل ظاهر، هذا بالرغم من أن استراتيجية هذه الجبهة كانت تقوم على تعبئة الرأي العام للمناداة بالدستور السماوي

ووسيلتها الفعالة كما صيغت ^(١) «الاتصال بكل التكوينات والهيئات والزعماء والأفراد لتأييد الجبهة في المطالبة بالدستور الاسلامي».

وقد تلقت الجبهة في كل مراحل تكوينها تبرعات سخية من قادة الطوائف من السادة - علي الميرغي - وعبدالرحمن المهدي.

وبطبيعة الحال كان القلب المحرك لجماعة جبهة الدستور الاسلامي بل والمنظم المسئول عنها هم جماعة الاخوان المسلمين.

نقول أن الأحزاب الطائفية لم تعز هذه الدعوة للدستور الاسلامي وزنا، مثل ما أنها لم تنزعج منها مطلقا، بل كانت الأحزاب الطائفية بنفس القدر غير مضطرة ولا في حاجة للانصياع لنداء الدستور الاسلامي في هذه المرحلة.

ولعله من المفيد جدا أن نستشهد هنا باعترافات قائد الاخوان المسلمين حول ما كانت تراه الأحزاب الطائفية الحاكمة في دعوة الاخوان للدستور الاسلامي في هذه المرحلة فقد جاء على لسان الترابي عام ٨٤:

^(٢) «وكانت الدعوة للدستور الاسلامي غريبة بعض الشيء في المناخ الوطني بعد الاستقلال، ولكنها وجدت تجاوبا واسعا بين الشعب وسببت حرجا للقيادات الحزبية الغافلة عن الدين، لأنها كانت تستند على قواعد جماعات دينية وتنتصر بزعامات دينية، واستطاع السياسيون أن يتجنبوا خوض معركة سافره ضد الدستور الاسلامي باسم عقائدهم السياسية الليبرالية وحاصروا أثر الحملة السياسية الاسلامية الشعبية، فلم يكن لها كبير وقع في الانتخابات أو على الممثلين الذين آل إليهم صياغة الدستور...».

ولهذا ظلت دعوة الدستور الاسلامي تطرح في موائد التوافق والمنفعة المتبادلة بين جماعات الاخوان وقيادات الاحزاب الطائفية.

ولعل أبرز ما خلق التوافق بين جماعة الاخوان المسلمين والطائفية بشكل ظاهر أن هذه الجماعة لم تجرؤ على رفع الشعار الاسلامي الصحيح بالمناذات بالتخلص من الولاء الطائفي، ورفض تسييد أقوام على الأساس الطائفي الموروث، ولم تجرؤ أن تنتقد التبعية الصوفية للمريدين لقائد الطائفية، بل أنها كانت تستغل أساس الولاء الطائفي

(١) حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ لحسن مكى محمد أحمد صفحة ٧٤

(٢) جريدة الصحافة ٢٥-٩-١٩٨٤.

الذي يقوم في النهاية على الأساس الديني في محاولة لابتزاز قادة الطوائف وجر أرجلهم للموافقة على الدستور الاسلامي، ولكن الأمر الذي كان جليا أن قادة الأحزاب الحاكمة وقادة الطوائف لم يكونوا حريصين ولا مهتمين بقضية الدستور الاسلامي في هذه المرحلة، فلم يكن هدفهم إقامة مثل هذا الدستور إلا إذا ظهر أنه الطريقة الوحيدة للبقاء على نفوذهم، وظل الاخوان المسلمون يسعون على اعطائهم هذا الایحاء ولكنهم لم ينجحوا، لأن ضرورات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي قبل أكتوبر لم تكن قد خلقت الحاجة لدعواهم، ولعل أبرز مثل يكشف أن قضية الدستور الاسلامي كانت تستخدم بواسطة الأحزاب الحاكمة والطائفية بالدرجة والمقدار الذي كانت تحتاج إليه، وهو أمر لا علاقة له مطلقا بقناعتها بحاكمية الله وبتحكيم شرع الله، فهي توجهات كانت تسخر لترسيخ حاكميتهم وقد اتضح ذلك في اللجنة القومية لوضع مسودة للدستور والتي أقيمت في فبراير ١٩٥٦ حيث اسقطوا باذراء شديد اقترح الاخوان المسلمين بجعل الدستور اسلاميا وعبر المرحوم حسن عوض الله عن هذا الاذراء في لجنة الدستور بقوله:

(١) «إذا استثنينا الاخوان المسلمين، الذي صارت الدعوة إلى الاسلام صنعة لهم فإن كل المثقفين في العاصمة ومنهم الجامعيون إذا اختبروا في مبادئ الاسلام وفرائض الوضوء والصلاة يسقطون.. انني اعتقد أن الذين يصرون على تسمية الجمهورية بالاسلامية يعانون مركب نقص شديد».

كان هذا هو الحال قبل أكتوبر والحكم العسكري الأول أما بعد أكتوبر وقد عادت جماعة «الاخوان المسلمين» أكثر قوة وحامسا للدعوة للدستور الاسلامي، فكونوا تنظيما عاما جديدا بديلا لجهة الدستور اسموه «جبهة الميثاق» بسكرتارية حسن الترابي، وذلك في ديسمبر ١٩٦٤، هذا التاريخ المبكر سيكون له دلالات هامة في تقييم الأحزاب الطائفية، ذلك أن جبهة الميثاق منذ ميلادها طرحت برنامجا متكاملًا دعت فيه لإقامة دولة اسلامية تقتصر ولايتها على السودان وحده، وقد قبلت واعلنت تبني الجمهورية الرئاسية أما بالنسبة للتشريع:

(١) «فالسيادة لنصوص الشريعة الاسلامية ثم حكم الدستور ورأى الأمة ثم الهيئة التشريعية».

(١) حركة الاخوان صفحة ١٠٨-١٠٩.

كما نادوا بتطبيق الحكم اللامركزي وضمان حقوق الأقليات وتسوية قضية الجنوب بالتراضي أما القضية الاقتصادية ^(١) «فتدور حول التنمية والتوزيع وصلة الاقتصاد بالاخلاق» وأما بصدد الملكية فنظريتهم تتركز حول: (١) الزكاة (٢) الميراث (٣) عدم أكل الربا (٤) عدم الاكتناز (٥) عدم التعامل بالسلع والخدمات التي تضر بالمجتمع كالخمر والميسر والبغاء (٦) عدم الاحتكار (٧) الانفاق في سبيل الله (٨) تدخل الدولة عند التأكد ان افراداً أو مجموعة افراد يمتلكون مورداً هاماً للثروة يحتاج اليه مجموع الأمة «الناس شركاء في ثلاث الكلا والماء والنار» . ان المقصود هنا بايراد برنامج جبهة الميثاق هو التعرف على علاقته ومناسبته للأحزاب الطائفية، والتي بالفعل لم تر تناقضا بين هذا البرنامج وما تدعو له، ومن ثم موافقتها بل والتقاطها لشعار الدستور الاسلامي عندما أصبح ضروريا لها، ولعل أهم ما يجدر الكشف عنه في هذا الصدد هو جوهر الفكر الذي يقف خلف برنامج جبهة الميثاق إلا وهو فكر الاخوان في أهم جوانبه خطورة بالنسبة لقضية الفقر والتنمية، ذلك أن هذه الجماعة وفي وقت مبكر قبل حكم عبود بلورت مفهومها عن المشكلة الاقتصادية في وثيقة هامة جاء فيها ^(١) «تفسير ظاهرة الشقاء الاقتصادي وحقيقة مصدرها» . في رأي كارل ماركس . . انها وليدة اختلاف في توزيع الثروة وبالتالي وليدة الملكية الفردية . . أما الاسلام فإنه يرد أسباب الشقاء سواء كان اقتصاديا أو غير اقتصادي إلى ما هو أعمق من العوامل المادية وذلك لأن هذه العوامل هي نفسها تحتاج في رأي الاسلام إلى تفسير ولذلك فالاسلام يرد أسباب السعادة والشقاء في هذه الحياة لا إلى العوامل المادية المباشرة ولكن إلى العلة الكامنة خلف المظاهر المادية وهي في رأي الاسلام قضية الايمان بالله أو الكفر به . . .»

لم يكن رؤساء الطوائف وأسياد الاقطاع ورؤساء العشائر وملوك الطوائف الصوفية يحتاجون لأكثر من هذه الأيدلوجية التي تعزي في النهاية الشقاء الاقتصادي إلى ايمان الانسان بالله أو الكفر به، ومن ثم قناعة الجماهير بأن حالهم الذي هم فيه مرده إرادة الله وموقفهم هم منه، وأن طريق الاصلاح ليس هو الثورة الاجتماعية ضد الظلم والقهر والفقر بل هو ثورة باطنية تصحح الايمان بالله ليتفق ونهج وطريقة كل فرقة من الفرق الاسلامية التي تعتبر أن عقيدتها ونهجها وحدهما الصحيحان وأن الايمان عن طريق الفرق الأخرى ومناهجها لا يوصل إلى الايمان الصحيح بالله.

(١) حركة الاخوان صفحة ٢٠٥.

ثورة أكتوبر تشكل خطراً على الطائفية وركائزها

نعود الآن إلى الصراع بعد أكتوبر وقد أوضحنا الفرق السياسية التي كانت تصطرع في الساحة لتستقطب الجماهير الخارجة من ثورة شعبية عارمة والتي بدأت في شكل طلائعها المتعلمة تنعتق من ريق الانقياد الأعمى للقيادات الطائفية، وكانت السلائع وقيادات الثورة وقواها المحركة تتطلع إلى اصطلاحات وبرامج اقتصادية وسياسية كان واضحاً أن أنجعها لا يمكن أن يقام إلا على انقاض الهياكل والكيانات والتكوينات الطائفية والقبلية والعشائرية وإزالة الاقتصاد البدائي والتقليدي، وهي ذات الهياكل والكيانات التي كان يركز عليها حكام تلك السنوات.

وعندما انكشف لقيادة الأحزاب الحاكمة هذا الخطر الداهم، كان لابد لهم كما قلنا من بحث عن قربان يقدمونه للجماهير ويلهوها به بجانب رفع شعارات ايدلوجية تمس شغاف الجماهير وتستقطبها ويكون جوهرها ابقاء الحال على ما هو عليه أو حتى تحسينه وتطويره في إطار المحافظة على أساس الروابط بين الجماهير وقياداتها الطائفية وهو الأساس الديني، ومن هنا استغلت قضية طالب معهد التربية بأب درمان أبشع استغلال... رغم تبرأ الحزب الشيوعي منه - إذ بلغوا بها مرتبة تبرير طرد النواب اليساريين من دوائر الخريجين من البرلمان واصدار مجموعات تعديلات دستورية لتجريم الفكر اليساري وتحريم نشره أو اقامة أي تنظيم سياسي يبشر به.

صاحب هذه الهجمة على اليسار تصاعد الدعوة للدستور الاسلامي باعتباره هو الطريق والخلاص وبدأت الأحزاب الطائفية تتبارى في ابتداع طرق المناذاة بهذا الدستور وتمشي في ركاب «لاخوان المسلمين» وجبهاتهم لتحقيق هذا الهدف.

ولعل استدعاء شعارات الأحزاب الطائفية طوال عهد النضال الوطني منذ الاستعمار يعري ويكشف دوافع هذه الأحزاب والطوائف في رفع شعار الدستور الاسلامي بعد ثورة أكتوبر. لقد ظل حزب الأمة يرفع شعار السودان للسودانيين طوال تلك الحقبة، ولم يخطر ببال قادته وهم ينعمون بنتائج استقرار الولاء الطائفي لهم أن يثيروا قضية الاسلام أو أن يستخدموه لاستنهاض الجماهير ضد المستعمر، أو أن ينادوا بالنضال الاسلامي المشترك مع كافة المسلمين للتحرر من الاستعمار وإقامة دولة الخلافة - وهذا مقتضى دعوتهم اليوم - بل أنهم لم يفكروا في ذلك العهد في الإشارة إلى أنهم يهدفون بعد الاستقلال أو أنهم يريدون الاستقلال لاقامة دولة دينية أو إعلان تطبيق شرع الله في السودان، وإنما حدث النقيض تماماً، ذلك أن شعار السودان للسودانيين هو إعلان لرابطة المواطنة على الرابطة الدينية وهو بفهمهم السائد اليوم للدين وللإسلام

كفر والحاد وشعبوية، فهل ياترى كان الدين قد هان عليهم لهذه الدرجة، أم هو توجههم في فهم السياسة بأنها تسمح بخديعة الجماهير، وتسمح باستخدام كافة أساليب الكذب والنفاق والمتاجرة بالمباديء بما في ذلك الدين لأغراض المحافظة على النفوذ أو الوصول إلى السلطة، وإنهم واستخدما هذا الفهم للسياسة لم يستحوا أو يحسوا بأية غضاضة أو حرج في خديعة القبائل غير المسلمة سواء كانوا مسيحيين أو وثنيين وسواء كانوا كل قبائل جنوب السودان أو قبائل النوبا بكردفان أو الانقسنا بجنوب شرق البلاد، ذلك أن رفع شعار السودان للمسلمين أو السودان للعرب كبديل لشعار السودان للسودانيين كان سيؤدي إلى أن تخلع كل تلك القبائل الزنجية غير المسلمة وغير العربية أي تفكير في الانتماء أو الارتباط بشمال السودان، وكانت ستجد الدعم والمؤازرة من السلطة الاستعمارية الحاكمة والتي كانت تعمل على انجاح خيار انفصال هذه المجموعات عن شمال السودان بل أنه لأمر يقيني أن لو رفع الشعار الديني لما صدرت مقررات مؤتمر جوبا لسنة ١٩٤٧ بالبقاء في حظيرة السودان الموحد، أم هو الواقع الذي كان يؤكد أنهم يستخدمون الشعارات كمطايا لاغراضهم حيث لم يكونوا في ذلك العهد في حاجة إلى رفع شعار الرابطة الدينية خاصة وأنهم لم يكونوا جادين في استنفار، واستنهاض اتباع الطائفة في نضال حقيقي وجماهيري ضد المستعمر ولهذا عندما اقتضت مصالحهم رفع شعار الرابطة الدينية تناسوا دون حياء شعار السودان للسودانيين رغم أن السودانين أخرج إليه في مرحلة البناء الوطني بعد الاستقلال إذ لم يكن هناك سوداني يختلف معهم في وجوب اجلاء المستعمر ولكنهم قصدوا برفع الشعار أيام الاستعمار أن يكون ترياقا مضادا لدعوة طائفة الختمية وتوجهات احزاب الاتحاد مع مصر وليس ايمانا حقيقيا برابطة المواطنة التي تقتضي ابعاد الدين عن السياسة.

أما طائفة الختمية وقادتها فلم يكن يهمهم إلا اعلان الولاء للتاج المصري أيا كانت توجهات ذلك التاج، ولم تكن تخطر ببالهم قضايا الشريعة أو الدستور الاسلامي، فقد كان جميع المريدين والاتباع يقفون صفوفًا يتجاوز طولها الاميال لتقبيل يد السيد المغطاة بقفاز من الحرير حتى لا يلوثها عرق وافرازات الأفواه المكمنة بالذجل والخرافة والمخدرة بالقداسة، وكان السيد راضيا هائثا بهذا الولاء مستثمرا لنتائج في كنز وتكديس الثروة والهيبة والهيمنة على عباد الله أو لعله كان يعتقد أنهم عبيده.

أما بغد ثورة أكتوبر فقد تضاءلت وانكمشت صفوف المريدين والاتباع وقل عطاءهم وتبرعاتهم ونذورهم وهداياهم الأمر الذي ايقظ السيد من حلمه بل أصابه

ببلغ شديد ذلك أنه شاهد لأول مرة كرسي مملكته وهو يهتز بل ويتصدع .

ولم يتوان حتى اسماعيل الأزهري من المزايدة على احزاب الطائفية اذ خشي أن هو تقاعس في الانضمام إلى ركب الدستور الاسلامي أن تأكل الطائفية نفوذه وتسحق أمله في رئاسة الجمهورية، بن بلغ به توهم الخطر على حلمه الشخصي أن أعاد حزبه إلى حظيرة الطائفية مرة أخرى وصادر بذلك أمل كل متعلمي ومثقفي السودان في رؤية شعبهم وقد انعتق من رق ونير الطائفية. وهكذا يظهر جليا أن دعوة الدستور الاسلامي لم تستخدم إلا كتعبير عن مصالح هذه الأحزاب وقادتها في إبقاء الشعب السوداني حبيس قمقم التخلف والطائفية والتبعية.

لقد صار واضحا الآن أن ضرب حزب اليسار وتصفية فكره هو الأمل للمحافظة على ولاء الجماهير، وأن رفع شعار الدستور الاسلامي والعمل على إقامته هو الطريق للابقاء على أساس رابطة الطائفية بين الاتباع ورؤساء الطوائف خاصة كما قلنا بأن جماعة الاخوان المسلمين وهي تقود الهجمة والدعوة للدستور الاسلامي لم ترفع اصبعها واحدا ضد الطائفية باعتبار أنها تتناقض مع الايمان الصحيح، ولم تشر بأن منظور الطرق الصوفية القائمة آنذاك يتعارض مع عقيدتهم كما يبشرون بها عن طريق الدستور الاسلامي، وبطبيعة الحال كان هذا نفاقا سياسيا صارخا لم يكن يعرفه إلا من كانوا على علم بأصول عقيدة الاخوان الوافدة من مصر، وكما بشر بها رواد تلك الحركة وتلاققت الغاية التي تبرر الوسيلة بين الاخوان، وقادة الأحزاب الطائفية، فالأخوان كانوا يريدون اعلان الدستور الاسلامي بأي ثمن حتى ولو كان على أساس الفهم الطائفي للإسلام وعلى ضوء شعارات اسلامية لا تتناقض ومصالح رؤساء الطوائف وأشباه الاقطاع والمتفعين من الطرق الصوفية وهذا ما كانت تسعى إليه الفئات الأخيرة وذلك أنهم كانوا يريدون الابقاء على أساس رابطتهم باتباعهم مؤسسه على الدين من منظورهم باعتبار أن ذلك هو الدين القيم الحنيف، ولعل أبلغ ما يعبر عن هذا الموقف ما حدث عقب الاجتماع والاتفاق على تصفية اليسار السوداني حيث شرعوا في حياكة مؤامرة خبيثة ضد المفكر الاسلامي الاستاذ محمود محمد طه، ذلك المفكر الذي قاد أقوى حملة على الطائفية ومن منطلق اسلامي مما أقلق مضاجع الطائفية، خاصة وأنه ينطلق أساساً من الفلسفة الصوفية التي كانت في نشأتها الأولى في التاريخ الاسلامي فلسفة ثورية ضد حكم القهر والتجويع إذ حاول أن يجدد الفكر الصوفي ويزيل عنه الرواسب التي أدت به إلى أن يتحول سلاحا في يد المحتالين والدجالين والمتشعوذين لابتزاز البسطاء من الناس وتخديرهم وإبقاءهم جثثا هامدة ترضى بكل قهر وحكم وطغيان.

لقد شاهدنا كيف تجمعت الفرق الإسلامية من أخوان وانصار سنة الخ... مع
المفكر الإسلامي نكسي روبرتسون ومع سنة لطائف الحكمه هناك يعلن في حكمه
شرعية لا سند لها من القانون، ان المفكر المذكور قد ارتد عن الاسلام، وعادوا
بالسودان إلى عصور القهر ومحاكم التفتيش الأموية والعباسية التي كانت تقام باسم
الدين ضد المعارضين السياسيين والتي لم ينج منها أي مفكر أو فقيه رفض أن يضع
فكره تحت حذاء حاكم في تلك العصور. و بعد ذلك حتى لعقهاء الكبار الذين هم
تفريع الشريعة كلها على جهدهم كالامام مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل ومن بعدهم
ابن حزم وابن تيمية الخ...

ولعل ما يجدر التركيز عليه ليس هو الهجمة على الأستاذ محمود محمد طه فقد كان قد ارحل رمما مستحاصا في كفت نجاحها حزب الضائفة في تلك المرحلة وعنده معوك تنفيذ اعلان وتطبيق دستور الاسلامي، ويظهر هذا حلب في تصريح 'مصدق المهدي' لحرية اثناء اسودن مارج ٢٤-١١-١٩٦٨ تعصيا عن محكمة اوردته حيث قال:

«ان افكار رئيس الحزب الجمهوري خارجه عن نطاق الدين والشريعة الاسلاميه، وان المنكث والاحرف الذي يعيشه بلادنا هو الذي سهل من قبل دعوى الكفر والاحاد من أن تتفشى وإذا أردنا حقا القضاء على الردة والاحاد فيجب أن نسعى جميعا لاقامة دولة الاسلام الصحيحة».

انعكاس ضرب اليسار وشعار الدستور الاسلامي
على جمهرة المتعلمين وضباط الجيش

لم تكن المؤامرة الاخوانية الطائفية منطوية على جمهرة المتعلمين والقطاعات الواعية من الشعب السوداني، بل لعل الجماهير وكرد فعل مباشر وليس قناعة بالفكر اليساري قد قامت بصفع الأحزاب الحاكمة والايخوان بانجاحها لسكرتير الحزب الشيوعي في دائرة جماهيرية في قلب مدينة أم درمان، وحدث ذلك بعد حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان وحل البرلمان وإعادة انتخابه لتحقيق مؤامرة الدستور الاسلامي، وبطبيعة الحال كان لابد للاحزاب التي تسعى دونه الى الخروج من الاستحسان لثباته كمنظور من مظاهر قهر الفكر اليساري وتطلعات المتعلمين وكتأكيد لعدم الثقة في هؤلاء.

لقد كان رد فعل جماهير دائرة أم درمان التي أوصلت سكرتير الحزب الشيوعي إلى البرلمان هو نفسه رد الفعل الذي ساد بين معظم ضباط الجيش، فبدأوا يتناولون

في محاسنهم الحار الذي سغره البلاد على أيدي الأحزاب الطائفية، وإحبال التي قاد إليها الإخوان المسلمون الوضع السياسي. لقد كان حذر الجميع مشغولون بأمن مكاسبهم السياسية ولقد بلغ ادراك الأحزاب الطائفية، للخطر أن عادت وبجدية عميقة وواعية تفكر في إلغاء الانقسامات التي حدثت في أحزابهم في فترة الصراع الأولى بعد أكتوبر، وبدأ الجميع يسترون خلف شعار الدستور الاسلامي، والوحدة لإعادة رأب الصدع الذي حدث في أحزابهم ورادها صغنا ووهنا، خاصة وأن شعار الدستور الاسلامي لا يمكن الاستفادة منه بواسطة هذه الأحزاب وهي منقسمة تتذرع اشطارها فيما بينها وتكشف فصائحها وتعريها أمام الجماهير، كما به كان واضحا أن جماعة الإخوان المسلمين قد بدأت تكسب مراكز مستقلة باسم الدستور الاسلامي ومن ثم فإن هدف الأحزاب الطائفية بالموافقة على هذا الدستور كشعار يتخذها من الانحدار الراسي إلى هاوية النصيبة سيفقد معناه أن ترك للإخوان قطف سماره من مركز مستقل

لقد كان واضحا أمام المتعلمين والقوى الحديثة والواعية بالسودان أن الخطر يرداد، وأن الكارثة تقترب خاصة وأنه حتى بالنسبة للسنيين العاديين الواعين تعليميا وغير المنتمين عسائدي، كان واضحا امامهم أن جماعة الإخوان لا طرح حلولا واضحة لمشاكل المجتمع السوداني الذي لم تكن قصيته بأي حال من الأحوال هي قضية الكفر والايان، وكان واضحا أن أكثر من ٤٠٪ من الشعب السوداني ما يزال يعيش في مرحلة العصر الحجري الناف، يستون عرايا، يلتقطون ثمار الغابات، ويصيدون بعض الحيوانات بوسائل بدائية، ويرعون بعض الأبقار ولا يأكلون، يعبدون الشمس، ويصنعون للكجور، ونسبة تقرب من هذه كانت تحلم بأن شيوحتهم من الصوفية وأولياهم وفقهائهم سترحمون عليهم ويقدمون لهم الحلول لمشاكلهم.

وحتى في القطاعات التقليدية المقدمة نسبيا في مناطق الرعي، كان يلاحظ أن الرعاة يعانون من تنح المياه، ويهيمون على وحوههم في صحارى السرق والعرب بحثا عن مرعى وحياة، لا مشاريع لاستقرارهم، ولا أمل في تعليم ابنائهم، ولا رعاية صحية ضم أو مؤاسيتهم، ويومنون بالاسلام كخليط من الوثنية والصوفية والعنائد المحلية دت الجور الوثنية والوثنية وعبادة الأرواح والخر، وكان واضحا أكثر بالنسبة لصباط القوات المسلحة أن المشكلات الأساسية كوحده البلاد ويرتف بريف الدم في الحوب وكل مشاكل اختلافات الاعراق والتفاوت وتباين العادات والتراث والخلف المرري، وهم يحكم عملهم من أكبر المعلمين السودانيين قسرة في استكشاف قاع السودان المختلفة واحصه جنوبه، حيث أن معظمهم قد استترك في الحرب التي كانت حتى تلك الأيام

دائرة في جنوب السودان، يقول كذا واصحابا ان احزاب الطائفة ودمسورها الاسلامي لا تقدم حلا لمثل هذه القضايا.

ولقد لعب الاعلام الذي بلغ شأوا كبيرا في النصف الثاني من هذا القرن دورا خطيرا في تجسيم المشكلة، وكشف الفروق الهائلة بين واقع السودان وواقع العالم المتقدم، وما جرى في البلدان الاخرى من محاولات جادة لحل مشاكل السحرة، واستمر.

وجاءت نكسة ١٩٦٧ في العالم العربي لتزيد الألم، وتمزق المتعلمين في السودان وخاصة المحدثين من أصول وتنافه عربية.

لقد بلغ انشغال الأحزاب الحاكمة بلعبة الكراسي والبحث عن وسائل وأساليب ومساورات وأفكار تبقى على مودهم، ونظير عصره، ثم يعوا بحس السودان، بل ولم يبتغيوا له، وغفوا عنه غملة تده، انحت لكثير من الضباط مافضة قلب نظم الحكم علالية، وانحت هم سهول الانصال ونحسيع الاصحاب وروق السلاح سهولة شديدة كان يمكن لأه محبرات سحرة لا يذكر ان تكتسبت مراكز هذه الحركات وأفرادهم ومخططاتهم، بل كان يمكن ان تكون المخاطر اكبر واحظر من انقلاب داخي في البلاد، ولكن واحدا لم يكن يعنى بمنزل هذه المحاصر أو ملاحقتها أو لاحتياطها.

ونتيجة لهذا المناخ تكونت أكثر من مجموعة من الضباط كانت تخطط لقلب نظام الحكم. وكان من بين هذه المجموعات مجموعة من الضباط تجمع أفرادهم تحت اسم الضباط الأحرار، وبطبيعة الحال فإن الاسم مأخوذ من حركة ضباط مصر، وقد تميزت هذه المجموعة بميزات خاصة وإذا كان يجمع بين أفرادها صلات خاصة من قرابه ومدينة واحدة بل وحي واحد أو مجاور، ولعل السمة الثانية الهامة أنهم كانوا جميعا يشكلون أصدا للفكر اليساري بالرغم من ان معظمهم لم يكن يعرف لفكر اليساري إلا من لمعان بريقه، وإلا من الاشتق على رواده الدبن كانوا ضحايا اصطهاد الصنف ودعاة الدستور الاسلامي، وإلا من اعجابهم شعاراته العامة في تغيير اوضاع المجتمع، ولعل ابلغ دليل على هذا الأمر هو ذلك الاقتراح الذي قدم من احدهم وبوغض حذبه وكان يقضي بأن يدخل جميع ضباط النظام إلى معهد الدراسات الاضافية بحامعة الخرطوم لتلقي دراسات في العلوم السياسية والاقتصادية والفلسفة، وهذا كان الاقتراح يتضمن تأجيل موعد الانقلاب لما لا يقل عن سنين حتى ينهل قذته لحكم البلاد، وقد تمت الموافقة على الاقتراح وشرح في احراء الاتصالات اللازمة لتنفيذه، وكلف من يعمل بفرع المخابرات على تأمين انشاء اعضاء التنظيم بالخرطوم حتى يتمكنوا من الدخول إلى المعهد وتلقي الدراسة المطلوبة.

ولقد كانت هناك عوامل أخرى لعبت دورا هاما في تشكيل هؤلاء الضباط.

مثل تأثير ممارسات احزاب الطوائف على ضوء واقع السودان، ثم تأثير الاعلام، ثم الخطر المدمم الذي كان يهدد لهم من رفع شعار الدستور الاسلامي الذي بعينه رواده ودعائه على منتهى ان اساس التعبير هو الايمان والاحلاق، الامر الذي يشكل هجمة خطيرة على سلوك افراد المؤسسة العسكرية بل وخصائص هذه المؤسسة وما تفرزه من انواع السيوف والممارسات الخاصة في معظم افرادها فضلا عن انه خطر ما حو عن وحدة افرادها وعلى قومية المؤسسة ذلك ان معظم الجنود الذين يشكلون النقل الاساسي في القوات المسلحة في ذلك الوقت كانوا ينحدرون من قبائل وثنية.

ونقول بالرغم من أن معظم أفراد هذه المجموعة كان يساريا من المنطلقات التي ذكرناها، إلا أنه كنت هناك اقلية منهم من صلات اعمق بالفكر اليساري سواء الفكر الماركسي أو الفكر الناصري أو القومي العربي بصفة عامة.

نميري رئيسا لهذه المجموعة

لقد كان تكوين هذه المجموعة سابقا لاتصال نميري بها، ذلك أنه لم يكن ذو صلة بتكوينها، أو حتى التفكير في تجميع افرادها، ولعل الأخطر من ذلك أن قيادة هذه المجموعة قد تبلورت قبل اتصال نميري بها، ولكنها رغم ذلك ظلت تبحث عن مزيد من الدعم بضم المزيد من الضباط وخاصة من رتب كبيرة نسبيا، وكانوا يستعرضون الأسماء ويناقشون حال كل فرد يخطر ببالهم أن يرشحوه للانضمام إليهم، ولقد كان على رأس همومهم العثور على ضابط يكون على الأقل في رتبة عقيد يؤمن هم انصاع الأفراد وينفذ الضباط الذين سيتركون في الانقلاب دون أن يكونوا عصاة في التنظيم عند التحرك، وقد ورد اسم جعفر نميري بين عدد من الأسماء المرشحة، وبطبيعة الحال كان الترجيح من نصيبه إذ حدث أن كان كل أفراد المجموعة يعرفونه شخصيا، وبعضهم عمل معه ويعرف قدرته على القيادة والهيمنة على الأفراد والضباط، وقدرته في مجال الأسيرة المسكرة والمعامل مع النساء وثق أكدت به مبال إلى انتم ذاتيته، مثل ما كان ينجح إلى التعبير عنها في الأعمال العسكرية التي تبدو وكأنها بطولية خاصة أيام أن كان بجنوب السودان حيث فتك بالعديد من ليس من باب تنفيذ العمل العسكري الضروري وإنما لتأكيد بطولة وجرأة ومجازفة، ولم يكن من بينهم من يخفى عليه ما قام به في جبل ديتو بالجنوب، ثم هو من مدينتهم أم درمان، ويعرفون منتهى الاجتماعي، ولعل الاعتبار الأهم من كل ذلك وهو الاعتبار الذي كان يهم من كانت

لديه حصيلة من الفكر، إن هذا الرجل وبالرغم من منبته الاجتماعي من أسرة فقيرة وسلوكه الاجتماعي واراته التي سمعت عنه في مناسبات عديدة والتي تكشف ميلا وإعجابا بالفكر اليساري، إلا أن المؤكد واليقيني أنهم جميعا كانوا يدركون محدودية ذكائه، وصحالة فكره، واستحالة هيئته فكريا على مجموعة ثورية تختصم وتحتكم في النهاية إلى الفكر والبرامج، وكان في تصورهم أنه في أسوأ الاحتمالات لن يكون ضارا لعدم قدرته على رفع أي شعار مناويء لهم أو برامج مضادة.

ولقد كان مفهوما لدى هذه المجموعة أن الضابط القادم إليهم لن يقبل إلا بموقع الرئاسة والقيادة ليس فقط بحكم رتبته وهي أعلى رتبة من أي واحد في المجموعة، بل لأنهم أيضا كانوا يعلمون جنوحه إلى الرئاسة والقيادة والهيمنة، وهم لم يكن لديهم أية تحفظات تجاهه شخصيا في صدد القيادة، خاصة وأنه في تلك اللحظات كان الهدف ضمان النجاح للانقلاب، أما بعد ذلك فقد تصوروا أنهم بما سيطرحونه من برامج وسياسيات سيتم تحديد موقع وأشخاص القادة الحقيقيين للحركة، ثم أنهم كانوا من قبل الاتصال بنميري قد حسموا مسألة الرئاسة هذه بأن اجتمعوا على التقييد بالرتب العسكرية كمعيار لا يثير خلافا بينهم أو نزاعا في تحديد المواقع، ولما كان القادم أعلى رتبة منهم جميعا فهو بحكم القرار سيتولى رئاسة المجموعة. هذا ما كان منهم وهكذا كانت دوافعهم في الاتصال به للانضمام إليهم.

الرجل العقيم

أما في جانب نميري، فقد كان في تلك الأيام يحرك بصره في كل الاتجاهات ينتظر من يدعوه للاشتراك في أي انقلاب، لم تكن لديه الجرأة ولا الفكر ليجازف بموقعه في أخذ المبادرة لتكوين مجموعة خاصة به رغم أن صراعات الساحة السياسية ستصعد مثل ما سننظف اهتمام معظم الناصريين ونوعه لأسباب خاصة كونه كان من أكثر الضباط توقعا للتغيير بقوة السلاح.

فقد استفز ككل المتعلمين بما كان يجري في الساحة السياسية، وكان يستفز أكثر أن الطائفية كانت تتكشف عن وقاحة في السيطرة على العمل السياسي، فها هو الصديق المهدي خطه ان بلغ الثلاثين من عمره الخيت له دائرة انتخابية مكنته من سحب كعضو في البرلمان تهبطه لترشيحه لرئاسة الوزارة، وها هو بالفعل خطه تجاوزه الثلاثين من عمره يصبح رئيسا للوزراء، وينكشف ستر نزاعه مع عمه في رئاسة الطائفة ورتبته خرب، وأبناء الطائفة واتباعها لا راي لهم ولا وزن فيما يجري فتد كتب عليهم الانصياع للسادة وللإمام.

لقد استنفز تصاعد حجم الصادق كل عصبية المركز الذي باخه نميري كضابط عظيم، وكل عقد منبته الاجتماعي، وتبعيته الطائفية المفترضة لصادق، واستنزاه أكبر أن يكون الصادق في سر أصغر منه، ومزق الاستغفار احشاءه وهو يتلع الطريقة التي وصل بها الصادق إلى القيادة عن طريق الطائفية التي يتدى هر إليها احشعيا. وهو وأمثاله لا أمل لهم في تقرير مسار الحكم في البلاد، وقد بدأ بزعجه بالفعل أن لاشيء قد قدم للمسحوقين أبناء الطبقة التي ينتمي إليها اجتماعيا وأسريا.

صحيح أنه لم يكن يدرك أو يفهم التفسير العلي لظواهر الاقتصاد والاجتماعية والسياسية التي كانت تصطرع امامه، فهو لا يدرك المدخل الفلسفية للمشكلات وهو كما عبر^(١) أرحو أن انسحب من هذا المدخل الفلسفي وأترك حظه للفلاسفة والأدباء الباحثين فأنا لا أحسن ذلك. « وقد جاء هذا القول في معرض تفسير أبسط الظواهر الاجتماعية - دور المرأة في المجتمع؟!

لقد كان ذكاءه المحدود، مثل ما كانت قدرته المحدودة على المثابرة والصبر في نحصل العلوم تعرفه عن اللحو، إلى الكتب لغيراً ويبحث عن حلول وتفسير لما يدور حوله، وهذا كان طبعيا أن يتصرف بصرف انظار المعلم العادي الذي يريد أن يتم بتشكيل عام بها يجري في البلاد ويتلفاه من أفواه السياسيين وقد عبر هر نفسه عن هذا الموقف وبصورة جلية عندما قال:

(٢) «أنا من المواطنين المواظين على حضور الليالي السياسية في مواسم الانتخابات بدافع من المناهضة للاحداث وبدافع البحث عن متحدت يقيني بأنه زعيم وبدافع سماع شيء استفيد به في حصيلة اخلاقي وواقعي ومستغلي كواحد من هذه الملايين لم أحد شيئا يرضي تطلعي، وأخيرا حرصت عن حضورها بدافع السخرية والنهكم ولأشهد ما وصلت إليه حصلة، رعمائنا في مجال السباب والشنائم، وكيف ينمقون ويهدون النفاق والغش وكيف يدمرون منافسهم ماديا وأدبيا حتى وصلوا عروض المحصات وكف... إلى اخر الشريط الطويل الذي لايسعدكم سماعه وهكذا تطورت السخرية عندي إلى أن أرمت نفسي ونفسي رملائي في قواتكم المسلحة فكان ما كان والحمد لله على ما كان».

إذن فالرجل لم يصل إلى الأزمة. أي إلى الموقف الثوري عن طريق تحليله

(١) الخطب ص ٣٧.

(٢) الخطب ص ١٦٨.

للمجتمع وبهم أساب ما يجري وإذا يجري، وإما سلك دروبه الثورية عن طريق التطور مداراته في الحرية على الزعماء ومن قروه الشخصي مما كان يجري من تبادل الشائعات ورسي المحصنات؟! فالرحل في باع المرحلة الثورية عن طريق عقمه الفكري والسياسي، ولكن الدافع أنه كان هناك عقم آخر ساهم في أرمته الشخصية ذلك هو عدم قدرته على الانجاب.

إن عقمه الشخصي أدى إلى تركيز كل الاهتمام على ذاته وشخصه، فتفاقت الرغبة عنده على كسب كل شيء لنفسه ولذاته فليس هناك شيء يحسب حسابه، ولا تبعه عليه، ولا مسئولية نحو الآخرين، ولا شيء يخشى منه، ولا يعمل حساباً لأبناء سيحملون اسمه وينحملون تبعات تصرفاته وأخلاقه وسلوكه، فأصبحت داته هي محور ومركز وسعير تصرفاته فإذا جمعنا هذا الشعور مع مواهب ورغبته وحنوّه للقباده والهيمنة والسيطرة على الآخرين لادركنا نوعية الرجل الذي نحن بصدده إذا اتبعت له فرصه الوصول إلى السلطة.

الرجل المنبت:

واجتمع مع كل هذا العقم، ولعله كنتيجة لهذا العقم، أن الرجل كان يبلغ منهي النضج في سلوكه الشخصي، وأبلغ ما قيل في هذا الأمر ذلك الحديث الشريف الذي نشر أن السب لا يقطع أرضاً ولا بقي طهراً فهو السالك درب الصحراء على ظهر دابته، وعندما يشتد عليه وهج الشمس وهجير النهار في وسط الطريق، بحث دائماً لسرع لقطع الطريق بكل فطاطة وغلاظة وقسوة فيبصرها وبوخرها برجليه وعصاه فتتأرجح الدابة وتنفق في وسط الصحراء فهو لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى!!

فالرجل منذ أن كان طفلاً لم يتهياً له أن يرى فضل شيء يتركه دون أن يكون في حاحه إليه، فقد كان يلهم كل الطعام الذي يقدم له ذلك أن الشعب بالنسبة له هو السهماء الطعم وليس شعوره بالشبع، فلم يكن الطعام بالوفرة التي تسمح لنشوء مثل هذا الشعور، وانحس لم يكن مسموحاً أن يترك فصل حذاء أو ملابس أو مرب فيعكس ذلك سلوكاً في دعاه كل الأمور بالبرع بها إلى دنتهاها، خاصة وأن تربيته الأسرية، وتربيته وتأديبه لنفسه، لم يمكنه من تحصين نفسه من الوقوع في مثل هذا الانحراف الخطير، فكان يسرف في كل شيء يباح له لدرجة الآلاف والعبث بل والاصرار بنفسه وسخطه الاجتماعي، ولعل الملع مظهر لهذا التصرف ظل وليسوء طويله يستل في شربه الخرافي للخمور، وتعامله الممعن في التهلك مع النساء.

هذه ملامح من شخصية الرجل الذي دعى إلى الانضمام إلى مجموعة الضباط
الأحرار، فإذا به يقبل الدعوة بسعادة... داخلية غامرة فيها هي الفرصة قد أتت،
بل وجاءت كما ينتهي بأن يترأس ويقود مجموعة كاملة وكانت كل الحسابات تؤكد
نجاح الانقلاب ولم يكن مثل هذا الحساب يحتاج إلى عبقرية أو فكر عميق.

القسم الثاني
وتنخب مايو على السلطة في السودان
الفصل الأول
نميري وسط صراعات انقلاب يساري

ونجح الانقلاب واستولى على السلطة، وكون جهازين لتصرف السلطة هما مجلس قيادة الثورة الذي لم يكن يضم غير مدني واحد، ومجلس للوزراء يرأسه ذلك المدني وهو بابكر عوض الله.

كان واضحاً منذ البيانات الأولى وخطب رئيس المجلس - نميري - أن توجه الحركة توجه يساري صرف، سواء بما أعلنته في تلك البيانات أو ما كشفت عنه بتلك الخطب، أو الاجراءات التي اتخذت تجاه القضايا والمشاكل العامة.

ولكن الملاحظ ومنذ الوهلة الأولى لنجاح الحركة أن الجماعات اليسارية ليست على وفاق تام حول تفاصيل وتقييم الحركة، وحول خطة سيرها، ومراكز السلطة التي

ملأوا عنيقه بينه وبين (حزب مجلس الثورة)؟ في اختيار الوزراء من الحزب الشيوعي دون استشارته واختياره، إذ كان الحزب الشيوعي يرى أن على حزب (مجلس الثورة) - يسار فصيله - سحب بساط ندي وديمقراطي. وأن يكون القرار للحزب الشيوعي في قبول الاشتراك أو الرفض، وأن يختار وزراءه أن قبل الدخول في الوزارة، وأن يتفق بحوار ندي وديمقراطي على عددهم وأشخاصهم ومراكزهم في السلطة!!؟

واللغم الثاني الذي بدأ يظهر للعيان هو سلطات مجلس الوزراء وحدودها، ذلك أن مجلس الوزراء تكون من أغلبية مدنية تمثل كافة اتجاهات اليسار السوداني، ولكن الواضح كان يؤكد أن مجلس الوزراء لا سلطات حقيقية له في مواجهة مجلس الثورة، وأن القرارات المصيرية تصدر من هناك، وأن اختيار وعزل الوزراء وتحديد وزاراتهم يصدر من مجلس الثورة، وقد أدى هذا الوضع إلى صدور قرارات عديدة تحمل بريق اليسار الطفولي من مجلس الثورة، وكان من المؤكد أن شكلها وحدودها وموضوعاتها ومصيرها كان سيكون مختلفاً أن نرقشت في مجلس الوزراء حيث الأغلبية من يحملون فكراً يسارياً منظماً وقدرًا من الخبرة والمعرفة السياسية، كان يمكن أن يمنع الكثير من

العت الذي صدر باسم مجلس قيادة الثورة^(١) ، إذ ركزنا لظفر على مجلس قيادة الثورة فإننا نلاحظ أن الصراع داخلة يحصل ، ويتوزع ما حدث أخيراً كاحتمال وارد . مثل ما كان يمكن أن يحدث نقيضه تماماً ، وكانت المسائل في تلك المرحلة في الطرز الخنثي والتفاعل الأولى والذي كان يمكن عن طريق استخدام العلم الاجتماعي برعي واقتدار أن يتم التدخل فيها بحسم الصراع والتفاعل في الوجهة التي يرغب فيها المدخل وذلك ، أن مثل هذه المواقف هي في الأصل التي تسبب لتفرد أن يفهم تدور متفرد في التاريخ .

نميري يلقي بعض أفكار اليسار

لقد بدأ جعفر نميري ينزعج أيم الزعج وهو يشهد أن من كانوا على صفة عضوية باليسار - ونحن نتحدث عما كان يحدث داخل مجلس الثورة - أنهم كانوا أكثر قدرة على طرح الآراء وعلى تقديم مشروعات العمل برعي اقتراح لقرارات ، رغم أن ذلك الأمر نفسه لم يكن يضاف إليه من نميري الذي يمكنه من رؤية الأمور بوضوح علمي ، كما أنهم لم يكفوا عن هذه الخطى بحزب اليسار ثمكهم من كساد محبرة العمل السياسي عن طريق ممارسته في التنظيم ، ثم أنهم كانوا يشكلون مركز نفوذ ليسار غير منسجم ، فبعضهم كان تحت تأثير الحزب الشيوعي السوداني ، والآخر تحت تأثير القوميين العرب ، والثالث كان تحت تأثير مباشر للمخابرات الناصرية ، ولم يسبق لهم جميعاً أن انخرطوا على برنامج محدد بمرحلة التي انتهت مغالطة حكمهم في إيمانهم . وقد بدأ جعفر نميري يشعر بعزلة فكرية ، وبهذا المرحح بالصراع ، وكانت أفكار الشعارات إلى نفسه هي شعارات الحزب الشيوعي السوداني بحكم أنها كانت في متناول يده وتصله مباشرة ويومياً عن طريق الاتصال الشخصي اليومي والذي كان في معظم الأحوال يتم في سهرات ليلية تمتد حتى مشارف الصباح إلا أن فعاليتها كانت دائماً تضعف في عقله نتيجة للكميات الهائلة من الكحوليات التي كان يتناولها في هذه السهرات .

(١) ولابد أن أتذكر هنا أن هذه الدراسة مهمة جداً
 معلماً في تلك الطواهر خاصة إذا كانت تتعلق بتدور
 الناس برودة من خلال دراسة التاريخ
 وبرسبه والاجتماعي والافند . في الواقع
 والحركة والفكر والبر . وهذا هو
 الدراسة توضح على رصد ذلك الصراع

صحيح أن جعفر نميري بدأ يعبر في خطبه بوضوح شديد أو إذا أردنا الدقة بدأ يقبل أن يعبر أو لم يكن له خيار ألا يعبر بوضوح شديد في خطبه عن شعارات الحزب الشيوعي عن تلك المرحلة كما كانت تكتب له في معظم الأحوال. ولعل أبلغ خطبه عن فيها عن نهج وتحليل وشعارات الحزب الشيوعي ذلك البيان الذي أذاعه عن مشكلة الجنوب حيث يصف حركة مايو بأنها:-

«ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة التي خربت مصالح الشعب في جنوب البلاد واجهضت ثورة اكتور بهدف تصفية الحركة التقدمية فوضعت نظاما ديكتاتوري رجعيا» ويمضي البيان فيورد بعد ذلك أن مجلس الثورة يرى:

«من الأهمية بمكان عظيم نسو حركة اشتراكية ديمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال على قدم المساواة والاخاء في سبيل تحقيق اهدافنا التقدمية المشتركة ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية في الجنوب زمام السلطة في هذه الرقعة العزيزة من بلادنا لوقف الانتدات الاستعماري كشرط أساسي في سبيل التطبيق العلمي السليم لمبدأ الحكم الذاتي الاقليمي».

وبدأ نميري بالفعل يعبر في خطبه عن توجه اليسار السوداني وتقييمه لممارسات الأحزاب التقليدية وتبني الدستور الاسلامي والعمل على إقرار ذلك:

(١) «ان الثورة أطاحت بها في داخل البرلمان من جمعية تأسيسية خانت ثقة الشعب».

وأنها:

(٢) «ثورة لتحول الاقتصادي والاجتماعي ولتؤكد أن منطلقها الأساسي لهذا التحول هو طريق التنمية الاشتراكي...».

صحيح أن نميري كان يزعم أنه لا يستطيع طرح شيء من عنده وكان يتململ من قبضه شعارات الحزب الشيوعي السوداني، ولهذا بحده أحيانا يطرح الشعارات باعتدال أن الأمر من وحي الشعب ودمر صاحب الخيار وليس املاء و تأثرا بحزب معين فتجده يقول:-

(٣) «وسعرض عليكم كل هذا الاسلوب الاشتراكي لناخذوا ما تأخذونه ولتهذبوا وتقوموا ما فات علينا من أمر فانتم أصحاب الأمر، فلاشترائية للجميع ميزاتها

(١) خطب ص ٥٤ (٢) خطب ص ٧٣ (٣) خطب ص ٩٠

حصيلتها الوافرة من التجارب وانتصاحها بالعبر والدروس أسلوب يرضى به الشعب كله، حتى يؤمن ويعمل وفق هدية... ولن نسمح لهيئة أو حزب باستغلال ولن نسمح لأحد باستعجار حصوات الثورة الوليدة حتى نعلم ونفهم كم وقع أكتوبر الذي نرفع ذكره اليوم...».

ولقد لفت نظري في هذا المجال عبارة جاءت في إطار ما قلناه من قبل ولكنها بضما تكشف عن نوع من القناعات الدينية التي كانت سائدة لدى بسري في ذلك الوقت فهو يقول:-

(١) «هذا هو كشف الحساب أقدمه إليكم فإن الثورة مسئولة أمامكم وانتم أصحاب المصلحة الحقيقية ولا نعرف سواكم سندا ولا نرى غيركم رقبيا عليها» وأن تصورنا نميري يعبر عن هذا المعنى في أكتوبر ٨٤ فإنه لا بد أن يقول:

«هذا هو كشف الحساب نقدمه إليكم فإن أصبنا فمن الله وأن أخطأنا فمن الشيطان والله يسألنا عن مصالحكم ونحن لا نعرف سواه سندا ولا نرى غيره رقبيا علينا».

ويمضي جعفر نميري يعبر عن قناعات اليسار وإن جاء أحيانا التعبير بشكل سادح إلا أنه كان دائم معبرا عن ذلك شعرا من وضع يرحبها ساعات لا يرتبط بإدارة السماء ويطلقها بإيمان من يصدر بأن ليس للسماء دخل فيما يجري في الأرض حتى عندما يقسم بالله:

(٢) «والله انني كما سبق أن قلت أن الثورة تستطيع أن تملأ خزانة البلاد في ساعات وجيزة من دول الاستعمار وعليكم بعد ذلك ألا تسألوا الثورة عن مقدرات الشعب وحرية الشعب».

ويمضي نميري يكشف قناعاته الايمانية بقوله:

(٣) «وسأكرر لكم اليوم ما قلته بالأمس بأن لسماء لا تمطر ذهبا وفضة ولن تمطر ذهبا وفضة».

(١) خطب ص ١٠٥.

(٢) خطب ص ١٧٠ (٣) خطب ص ٢٠٠.

«فبقدر الجهد المبذول، وبقدر التضحية المخلصة وبقدر الالتزام الثوري الأمين سيزول ما ورثناه من عقبات».

ويعبر نميري أحيانا عن قناعات اليسار العربي وتأثيره عليه بقوله:
(١) «إن انتهاء السودان إلى منابته الحضارية والتراثية يضع على عاتقه تكليفا نحو الأمة العربية يتقبله في رحابة صدر ويشارك في حركة النضال العربي ويدعم الثورة العربية ويرتبط حذريا بحركة النضال لسعي وتطلعاته إلى هزيمة الاستعمار والرجعية». ويمضي في مواقع أخرى من خطبه فيكرر:

(٢) «إن الثورة... تؤمن ايماننا بانتهاء السودان إلى منابعه الحضارية العربية وعضويته الأصلية في الثورة العربية وارتباطه مصيريا بها...»
فالسودان ترحع أصوله الحضارية إلى الأمة العربية، ويمسح أرضه امتدادا لها من صدر القارة الأفريقية إلى حوفها وننتقل عن طريقه الثورة العرسية إلى قلب القارة لأفريقية وتمزجها في انحاء وبلاؤم والحام ثوري ويقظة وطنية وههضة حضارية تسو وتنالق وتبرر وجودها خلال الصراع المستمر ضد الاستعمار القديم والحديث، ويأتي انتصارها عهدا مشرفا جوهرا الكادحين الرعنه في الساء احديد عن طريق الاشتراكية والديمقراطية»
ول كانت شعارات اليسار الماركسي فد الشعب باليسار العربي داخل مجلس الثورة فان نميري لم يكن بيده إلا أن يعبر عن هذا اللقاء بقوله:-

(٣) «إن الاشتراكية هي سادة العلم، وإن العلم هو في التحليل النهائي العامل الحاسم في قضية التطور والحياة وبه راحت تعيد للثقافة في السودان جذورها العربية وتفتح افقها...»
سحر الفكر العربي ويقضي عن مؤسسات الفكر الرجعي التي عمحت عن... الذي يربط شعبنا بالفكر العربي المنطلق في انحاء الثورة العربية الشاملة».

ويكرر الشرح في شعارات اليسار الماركسي والعربي في خطب نميري وهو امر يؤكد ان من كان يكتبها كان يستوحى بالفعل تركيبة مجلس قيادة الثورة انذاك ويبدو أنه كان يعتمد في أخرى لشعارات الماركسية على كتاب «مسروع برنامج الحزب الاشتراكي»
حتت احد احبان صيف بكاملها منقولة من ذلك الكتاب كعبارة انتراع جوهرا الاسلام من الانتهازيين في هذا المقتطف الذي نوره حيث جاء:

خطب ص ٢٠٤ (٣) خطب ص ٢٦٧.

(٢) خطب ص ٢٠٨.

(١) «إن تحرير الاقتصاد الوطني من أسار التخلف والجمود والتبعية . . يأتي على رأس المهام العاجلة للثورة . . متفقاً مع مصالح الطبقات التي ترتكز عليها الثورة . . من عمال ومزارعين ورعاة ومثقفين وقوات مسلحة ورأسمالية وطنية . . مسترشدين بالعلم والنخطيط منفتحين لمحضرات الفكر الانساني ولتحرية تراث الدعوى إلى الخير والعدل والمساواة متزعين جوهر الاسلام ومفاهيم العدالة الاجتماعية فيه من الأدعاء الانتهازيين، منتسبين بشرف وأصالة إلى خلقه ومثله . . .».

وفي مجرى حماسه للتعبير عن الفكر اليساري لم يكن نميري بنورع أن يصف الدستور الاسلامي دون أن يسميه بأنه من (٢) «أخطر القوانين والتشريعات التي دخلت سجل التاريخ صحف اداة لهم».

إن كل ما سبق يؤكد أن نميري لم يكن أمامه سوى المضي في التعبير عن أفكار وشعارات اليسار حسب مجمل تأثيرها على مجلس قيادة الثورة آنذاك، ولعله لم يكن يفعل ذلك بقناعة وفهم لهذا الفكر، بل أنه لم يجد مناصاً من أن يزايد على أولئك الأعضاء من مجلس الثورة الذين كانوا يمتلكون قدراً معقولاً من الفكر اليساري أولهم صلات وثيقة بمراكز ذلك الفكر.

ولعل أبلغ مزايدة وردت في تلك الأيام عندما كوت لجنة قومية للاعداد لاحتفال شعبي أقيم بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد لينين في ٢٢/٤/٧٠ وجاء نميري خطيباً: «يسري أن اشارك اللجنة القومية احتفالها بالعيد المئوي لميلاد فلاديمير لينين اوليوس لينين - وبطبيعة الحال فإن معظم الماركسيين لا يعرفون الاسم الكامل للينين بهذا التفصيل يصيب سيري قائلاً . . لينين المفكر الثائر والمخطط لأول دولة اشتراكية في العالم ظلت دواما في مقدمة زحف الشعوب من أجل الارتقاء بحياة الانسان وتوطيد دعائم الحرية والسلام والشعوب كلها مدينة للينين بالمبدأ الذي قرره ودافع عنه وطفه إلا هو مبدأ حق تحرير المصير ولكافة الشعوب . . وخطط للاشتراكية في أعقاب انتصار الثورة فاحتل مكانا خالدا في ضمير شعبة وشعوب العالم المحبة للحرية والسلام . .

وان ما يقدمه الاتحاد السوفيتي اليوم من تجربة رائدة أضاءت الطريق امام الشعوب هو امتداد لأفكار ومبادئ لينين . . ان كل أمة ثارت في سبيل استقلالها قد وجدت الهاما من أعمال لين وطبقات الدولة السوفيتية والدولة الاشتراكية سواء في القضاء على الحكم الرجعي أو في سقائه التحلل الأجنبي الاستعماري أو في توصيد البناء الاشتراكي أو

في مساعدة الآخرين من أجل تحقيق آمالهم وأمانهم القومية...»^(١)

إن هذا الخطأ في الواقع يؤيد أن سمير كان مستعداً لفعل أي شيء وفعل
بشيء في سبيل أن يبنى ر... للسلطة، وهو أنه أي الخطأ يؤيد أن الحرب
السيونية كان يحمل سمير أكثر من طاقته، أو أنه لو كان يفعل ذلك، بخطه مرسومه
وإنه يكون قد ارتكب خطأ فادحاً بعدم مساعدة هذا الخطأ لاستيعاب هذا الرجل الذي
صحيح أنه كان مهتماً لأن يستوعب في أي موقع فكر مهم كان نوعه إذا كان ذلك يضمن
للمسلطة والرئاسة والتمبده وكلاهما إسرائيليين يؤكد أن الحرب السيونية كان يخطط في
العمل مع سمير، وأنه عجز تماماً في أن يتعامل علمياً مع الوقائع المتاحة تاريخياً
وإحصائياً المكملات المتاحة في الساحة السردية لذلك بأخذ واعتبار دور التمرد في
الدرج

(١) حبيب ص ٢٩٥ . ٢٩٠ .

الفصل الثاني الأقاليم توهي نميري أنه المنقذ الأوحده

وإذا كنا بصدد تقصي كل المؤثرات والمعادن التي ساهمت في اتحاد نميري موقفه المختلفة، فإن الصورة تكون دقيقة إذا لم نغفل مؤثر حصرا ساهم بقدر كبير في تفقيه النعمة الفردية والشعور بالاهمية لدى نميري، فقد كتب خرمه، تقيت اسمه طوال ريارته للأقاليم وتدعوه لاستدعاء ولازاله ما ظن بعبي منه في ظل لأحزاب من أهبال لكل أسس حياتها رزق كل علاقه معين، الخيمت أهداف في دية فتوهم أنه صاحب السلطة القادر على حل مشاكل الناس، كل الناس، هذا بالرغم من أن الخرم لم تكن تعني طبيعة الحزب عند نميري من حيث وابع كتب سدان باسمه ولكن لذلك مبرورا يحسن فهمه في فهمه على أمده في هذا حكم الحديد، ولكن النداء قر في اذن نميري وتفاعل مع تركيه الشخصي والمزاجي بحيث صور له أنه هو وحده المنقذ الذي تعنيه الجماهير بنائياتها، واذكر أن أحبا أعضاء مجلس الوزراء الأول تنه لهذا الخطر وذكره لنميري، فكانت هذه الملاحظة في النهاية سببا لفصله من مجلس الوزراء، لقد قال ذلك الوزير ما معناه أن على السيد الرئيس ألا يغتر ويضخم معنى نداءات الجماهير باسمه في الأقاليم أو تجمعاتها للاحتفال بقدميه وبثورته فهذه النداءات وتلك التجمعات لا تعني أن الجماهير تؤيد الثورة أو أنها تثق في رئيسها، حتى ذلك الوقت لا نعرف حقيقة نميري من هذا المبدأ حيث خرمه التحالف تقوم به منذ عهد الأسعير ولكن دور حاكم تلك الأقاليم المستحوذ به هو أن انحبوا أو حاكمها حبا أو عسكريا مستبد سمعهم الخدمه بقوتها وحدها في سبيل احتفاء العراة مرحبين مهملين بتقديم من يسهل السحر والسلطة والقرار قاصدة بذلك أن تنبه الحاكم بأنها موجودة وأن هذا مطلب وديها يمكن أن تعقب في النهاية مع الحاكم الذي يحس بوحودها ويحقق مطالبها بد قناعهم دلتا مشروعة وفطرية من قرار الانحياز والفعل يأتي من الحاكم ومن السلطة ومن الخرطوم.

وبطبيعة الحال فقد جاءت ملاحظة الوزير المذكور متأخرة إذ سبقها أن حضرت نداءات الجماهير أخاديد عميقة في عقل نميري، وقر في نفسه أنه وحده القادر الذي انعقد عليه أمل الجماهير في حل مشاكلهم وعن هذه الدلالات كتب طاهره في حفرها المؤرخ العاشر من مارس سنة ١٩٧٠ حيث جاء:-

«لقد تسببت لنا هذه المسيرة كم كنت في مسيرنا بالأمس في نهر وعرب
كردون مسمى تدمي لقلوب وتورق الصبر وناس حكمه بالأمس سامية ومضطرب
حذل النوة أرض الماسة شهدت وصحبي استعدت من هكركن عطيت ويندوزل حوى
وتحبطون جهلا، وينتون مرضا شهدت المرض في هكركن العيون بخسبون
بالآلاف يطنون ضروها بالحية الأسماء في الصعد والدواء ولعمري ندي هر
كالم واهواء تنهاتهم بخسبون بالثبات في معسكرات الحرام هيبان ولا سمعهم ذلك
من النصفين أوصاهم الموقفة لرفد الثورة وشمسهم بخسبون بالآلاف في كردن لا وهم
مهدون مايو مري، إلا بلعمهم هذا من أن يهزمه بالعمالة بالعمري وسميت بالثبات
من الحريات لو كمن رضى سادس دالة بالعمري بالعمري بالعمري بالعمري بالعمري
والسوء والأطفال في أوصاهم الموقرة وهم بعينهم في هذا النهر على مواكرو مري
الخصم في اشتداد، فوال من هذا عملة بالعمري بالعمري بالعمري بالعمري بالعمري
الرسالة بعد وهم يقطنون وسط خضم زاهر من الزمان العابدين الله لا حواء
مناط كاذت تدين بالتأييد السياسي لأناس فرضوا أناس، أولياء على دين الله
لدرسه في الخطوط».

رغمي نميري في خطابه يكشف التناقضات الباطنية التي أوجت بها هذه الصورة
الشخصية والتي جعلته ينضم إلى الضباط الثوار فقال:-
«لقد ثرت وصحبي في الخامس والعشرين من مايو دون تفويض أو ترشيح من
أحد، فالتفت الضممت وضوب صهرنا بالبحر، فحاج أيرد في مساهمة
أحد مسيرنا، لقد وهبنا أنفسنا أن نصحب في مسيرنا بالأمس عبر في صحير
والعشقى في عرب واخرى في الشرق واخرى في الغرب من أجنهم حبات العرب
ولا جلهم سيجاهد قادتها».

بالرغم من أن نميري وحتى هذه التاريخ من عصر الحركة لم يخترق أن يحكم
نفسه وحده، وهو يعلم به ليس صاحب تنظيم و فكرة حركة أو مذهب في التحدث
أو الواضع لبرنامج الحركة، بل أهدافها إلا أن هذه التردد والتمرد بالحكم يكون محوره
خاص في وسط صراعات خمس اسورة بدت تتلور في ذهنه ونصيرفته في هذا السراج
بل أنها عبرت عن نفسها في هذا الخطاب نفسه حيث قال:-

«لقد طرحت نفسها تدمي بضع مسائل أساسية صلب تدور في فكري وفي
ضميري وحصلت فكر فيها وأندرت جرة كردون نميري عن توسيع بضع أفكار

وتدعيم نضع حقائق أساسية تلك الأفكار وهذه الحقائق علب ان ترتضيها كميثاق هذه الثورة نلتزم به ونعمل بهديه».

الواقع أن هذا الخطاب يكشف بوضوح صارخ أن نميري لم يكن يستوعب شعارات اليسار للسير في الطريق اللارأسمالي، ولم يكن يعي أو يدرك برنامج هذه المرحلة أو متطلباتها بالنسبة للريف أو الرعاة أو مناطق التخلف الشديد، ولهذا فإن مفردات ذلك البرنامج عندما بدت له من واقع التجربة بدأت وكأنها اكتشافات ذاتية تصطك عقله لأول مرة فكده ككشف للمره الأولى ان هناك حلولاً وبحول أن يدي بدله أدم دعاة البرامج السرية في مجلس لنوره وكأنه طرح فكراً سميراً خاصاً به، بل نراه طرحها كبرنامج للثورة بضم من منه الأعصم، في مجلس فدادته الارضاء بها كميثاق للثورة وقد لخص الحقائق التي توصل إليها بأنها:-

(١) الدعوة للوحدة الوطنية^(١) «لتجمع أهل السودان أمة واحدة.. . ولتخلق من شعوبه قومية واحدة تتعارف وتتالف بدلاً من أن تتنافر وتتناحر».

(٢) الانسحاب السعي^٢ «هو القضاء والتمارج مع شعب السودان في الوديان والقرى والأكواخ».

(٣) انسحاب الخرطوم عن الريف^٣ «الخرطوم طلب يعيش في الماضي في مهابات خلاصه الحرب واصنافى واعتائدي معزولة عن مشاكل أهل الريف وهم العالين العظمى من أهل السودان».

إنني لم اورد ما اثبت في فكر نميري هنا إلا كمؤشر يؤكد محاولته الاحتواء بذاته من هجمة زملائه في مجلس الثورة ببرامجهم وفكرهم المتأثر بمراكز اليسار، والذي لم يكن هو بمستطيع أن يرده أو يقاومه أو بتعبير دقيق يثبت ذاتيته تجاهه، فقد كانت صلاته بسطحية تفكره بؤره ككشف له كضعف راء مواهبه في القيادة والمهمه وارا طمحيته، ولقد حين كم فسد في السهور الأولى أن يعرض هذا البص بالاسم إلى شكر الحزب الشيوعي وبرامجه وقرب الكثيرين منه ونادمهم وسامرهم، ولكن كان من المستحيل في مثل هذه المدة أن يدرك ويفهم ويصل إلى أبعاد تلك البرامج، بل أنه حين كان يستمع إلى حبيب سكرير الحزب الشيوعي وهي مسجله في شرائط كانت عنه يدرك بالشرح المسطر وقدرته على نقل الأفكار المعقدة إلى الجماهير في شكل رسائل بسيطة مفهومة، وهي الامر الذي عرف بها المرحوم عبدالحلوق محجوب شله يدرك ابعاد هذا الفكر وبرامجه ومرامييه، ولكن الرغبة في الفرد بالقيادة وعدم الكشف أو إنكار أي قصور شخصي كانت تضعف قدرته في ادراك هذا الفكر.

(١) ط - ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، (٢) خطب ص ٢٦٤ (٣) خطب ص ٢٦٤ .

الفصل الثالث

ممارسة السلطة تحدد معالم الهدف وتطور الشخصية

إن ممارسات الحكم في موقع القيادة الأعلى أمر محدده يخلق انعكاسات خطيرة في نفسية الحاكم ويمتزج وينفاعل مع الاستعدادات الموجودة بالشخص والمواهب التي لديه لتخلق منه شخصا جديدا تتطور فيه عناصر شخصيته بشكل يختلف عما يمكن أن تتطور فيه تلك المكونات والعناصر إذا ما تفاعلت في حوض نطاقي ممارسة القيادة العليا. فحيث يصبح الشخص قادرا على إصدار القرار المنزه الذي يمس ليس فقط حياة فرد أو مجموعة بل يؤثر في الملايين من الناس، وحيث تتركز اهتمامات كل من كل إشارة وكلمة وفعل يصدر من الشخص، فإن ذلك الشخص يبدأ فوراً بالاحساس بأهمية دانيه خطيرة، ويبدأ في ادراك نفسه، وفي تصحيح مراهمه، وفي الشعور بمسئولية اوامره وتوجيهاته، وكل ذلك يخلق ثقة عريضة في نفس الشخص، ثم يتركز هذا في التفاعلات في نفسية شخص كان يمتلك سببا استعداده وحيث تتسيطر عليه حيلته على الآخرين وقدره على قيادتهم، وتفاعلت معها جميع مكروبات ورواسب شخصيته من الماضي البعيد، وكذلك من الماضي القريب العثيم، وقد يمكن أن تنصرف بشهرة برعية الشخص الذي استمر عنه جعفر بنوري بعد ان أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء في جمهورية السودان، ولعل الصورة لا تكفي إلا إذا استندنا إلى قررناه عنه من محدودية الذكاء ومن ضحالة الثقافة وسطحية الفكر.

لقد كان باصحا أمامه بصورة جلية تركزت حوله كل امكانياته وذكاؤه وسبقه في أن حظه من الحياة هو استمرار بقائه قائدا ورئيسا وحاكما للسودان. وأنه من الجرم الشنيع في حوض نفسه أن يهاون أو فرط في مركز القعدة هذا مهما كان السبب الذي يبدل في سبيل ذلك، بدءا بشي أي فكر منها كان ونطشق أية برامج بعض القادة من صلاحياتها والامر عند زملائه وأصحاب التنظيم الأصلي وفكره الحركة، بل ومنهم من جعلهم جميعا ان استدعى الحال ذلك، وانتهاء بالتحرك والدور بالاحصاء في المواقف مع أية جهات أو حزاب أو أفراد في سبيل هذه العبة وحدها وبطبيعة الحال من مثل هذه المواقف لا يمكن أن تسبح إلا في إطار المذاهب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية المتاحة ولكنه لم يكن يعنى بالوجهة التي يمكن أن تتخذ منها تلك المواقف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذا كانت تلك الوجهة تنفي عنده على رأس السلطة وتطلق يده بالقرار وتؤكد هيمنة على الجميع

ولعل أخطر ما كان يشعر به نميري ويدركه في شخصه هو قصوره الثقافي وفكري، وهذا كون حظه دماغ نجاه من عرفوا بأنهم اقدر منه في هذا المجال بأن يثبت في حقهم قصورا أخطر سواء من مسالب شخصية أو مواقف سياسية أو خلافه، من لم يكن ينورج أحدا من الأبر، ستر، التصنع شخصيه لشخص معين إذا اعتقد نميري أنه في مركز يدانيه أو أو شك أن يقترب منه، بل كان يفتعل أحيانا مثل هذه المواقف للكشف عن مثل هذا القصور أو لاذلال الشخص دون مبرر حتى يحط من مكانته

ولعل الجميع سمعوا بالنكتة السياسية التي اشتهرت في هذا الصدد حيث كان يقال بأن نميري ينتقي شخصا مغمورا فيصعده فإذا أحس بأن الشخص تجاوز في صعوده قامه الناس مزق ملابسه وكشف عورته وتخلى عنه ليسقط من شاهق وهو عريان خلقيا وسياسيا.

ولعل أكثر شخص أدرك هذا الأسلوب في نميري هو سكرتيه الصحفي الذي ظل سنوات عديدة يعمل معه، ويتعمد ألا يظهر أنه يعمل معه، وكأنه ليس بوزير ولا علاقة له بالسلطة فظل يعتمد التواري عن الأضواء منهجا وسلوكا وبذلك منع عن نفسه البريق الذي كان من المؤكد أن كسبه سيؤدي به ويلقى به من شاهق وهو عريان، فكان أن كسب لقب الوزير الذي عمل معه أطول مدة، ولعل هذا أيضا كان سلوك وزير رئاسة الجمهورية بها الدين محمد ادريس الذي لم يعرف عنه أنه تكلم باسم نميري أو أثبت موقفا لنفسه فكريا أو اجتماعيا أو سياسيا باعتباره وزيرا أو شخصا يحتل موقعا مهما، وظل يومي بأنه كم مهمل تجاه نميري فكان أن حظى بأطول سنوات الوزارة أيضا. نعود إلى نميري ومجلس قيادة الثورة والصراعات التي بدأت تدور فيه فبسيما بعض أعضاء مجلس الثورة وقد خلب لبهم بريق النجاح والسلطة بدأوا في الاستمتاع إلى أقصى حد بالموقع الجديد اكتسابا للملذات وتفننا في اعداد السهرات وتعمدا للظهور الساذج الفارغ من كل محتوى إلا الاعجاب بالنفس وبالموقع والمركز السلطوي، وراح اخرون يبذلون بعض الجهد في التخطيط وملاحقة بعض الفكر السياسي وسدنته انذاك للتعرف على ما هو أصلاح، ولكنهم وبغفلة شديدة لم يتنبهوا لموقع نميري، ولم ينزعجوا من وجوده الذي كانوا يعدونه رمزا لا خطر منه وكما من الجهل والابتذال والسطحية لن يعوقهم في النهاية من تنفيذ مخططاتهم لأنه ليس بقادر على مقاومة مثل هذه المخططات أو ابداء أو رفع بدائل لها فكريا، وأنه سيأتي اليوم الذي يمكن فيه التخلص منه بسهولة في أحد منعطفات عجزه الذي كان كثيرا ما

في جانب نميري فقد كان له تخطيطا آخر، وتدبيرا مختلفا، فقد تركز همه
في محافظة على موقعه كرئيس، يرسم المخططات وبرع في ابتداع المناورات
بخدمته حتى آخر قطرة كل ما كان يتذكره من العلوم العسكرية في هذا الصدد.

الفصل الرابع نميري والصراع مع الحزب الشيوعي

بدأ نميري يسعر بأن الحرب الشيوعي كسر كسر مستغل، وكمصدر وحي للنصر بمجلس الثورة، إن هذا الحرب بدأ يشكل مصدر خطر عليه، وبالرغم من أن الأمور كانت بمجلس الثورة تسير بغير ما يوحى به الحرب الشيوعي، واحتمال يكون وجه الخلاف مرادفات على ما يوحى به الحرب الشيوعي، حيث كان الحزب ينادي بتأميم مراكز النفوذ الأجبي المالية لتحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية المسركرة في موقع القرار الاقتصادي وأهمها السوق الأجنبية وشركات التأمين الأجنبية والشركات الأجنبية التي تعمل في التجارة الخارجية، فإذا بمجلس الثورة يؤتم كل ذلك ويريد بمصادرة الشركات الوطنية والمؤسسات التجارية الفردية الوطنية بل شملت المصادرة دكاكين أفسسته ومصاعم نعيمية، والأمثلة عديدة، لا يطيق هذا البحث تقصيصها، وكل ما قصدناه هنا أن نصرب مثالا للربعة في الاعتناق من قبضة برامج الحزب الشيوعي أو توجيهات اليسار الذي يحمل فكرًا مطلقًا وبرامج محددة كذلك التي كانت واردة في برنامج الحزب الاشتراكي ذلك البرنامج الذي صدر قبل حركة مايو بمدة وحيزة واشترك في وضعه يساريون من غير أعضاء الحزب الشيوعي وكان من بينهم أعضاء بارزين في مجلس الوزراء الأول لانقلاب مايو^(١).

ولقد كان واضحًا أن مثل هذا العبث الطفولي اليساري الذي يجري بمجلس الثورة لا يعكس تحسنا يساريا موحدًا على أهداف واضحة الأمر الذي مكن نميري أحيانًا من محاولة استخلاص ملامح برنامج يوحى به الزافع كما يفهمه هو ومن ثم يقوم بطرحه كبرنامج «لثورة» وقد رأينا مثلاً لهذا في خطاب مارس سنة ١٩٧٠م، ولكن هذا أيضاً لم ينجح، وكان نميري ينزعج ويغيظه أشد الغبط ما ظل يردده الخدب عن عشقية عبدالحق محجوب وما يطرحه من آراء، وقد رأينا كيف حاول جاهداً أن يفهم فكر هذا الرجل دون جدوى، فأصبح وجوده بذلك يشكل خطراً ومشكلة لنميري كرئيس «لثورة» في مجلس الثورة والوزراء فعمل على تضييق عبدالحق محجوب إلى مصر.

لقد بدأ الموقف يتأزم بين الحزب الشيوعي ومجلس الثورة بعد هذا النفي الذي

(١) كان المؤلف واحد من الأشخاص الذين اشتركوا في وضع ذلك البرنامج.

شكل عملة رئيسية في استيراد تعاون الحزب الشيوعي مع حركة مايو، وتمهيداً لمكر عرض الله هذا الأمر ونادش فيه من اتصال به من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وأخطره. بأنه سيدبر اجتماع في منزله لخصمه يدمر في انحصارهم من جانبهم لمناقشة هذا الأمر والوصول فيه إلى حل يزيل سوء التفاهم.

لقد قبل نميري حضور الاجتماع، ولم يفعل حصار، ولكنه كان يدبر أمر آخر في ذهنه، فقد كان يشعر من حانته بخطر الإحراق الذي تحته وخطورة الموقف كونه داخل على السر في هذه المرحلة، كما بدأ يدرك أهمية التنظيم الشيوعي الذي كان السور بسببه عليه في تمردته وتقله، وبدأ يدرك أنه لو لم تكن تخطيطه سيئاً في سببه لن يستطيع الصمود في المدة ورئيسه، وهاهنا كانت المواجهة مع الأعضاء اللجنة المركزية، ليس حصاراً ذلك، إلا أن نميري أخذت عن تخطيط الحزب في رأيي ولكنه، أن المردود يمكن أن تستفيد من هذا التظيم إذا ما رعت الشروط القياسية لثلاثية اليقظة، وأن المبررين على استعداد لدخول هذا السطحة وفدائه مع عدم التسرع في حل الحزب أن يصبح حزباً جديداً، وسدوا أن نميري في هذه المدة وهذا الطرح كان تحت يد فكر حرج من الحزب الشيوعي، وأوحى نميري أنه على استعداد لدخول الحزب وترأسه ليصبح حزب «الثورة».

وطسعة الحل رفض الاقتراح من جانب أعضاء اللجنة المركزية الذين حصاروا الاجتماع، ولعل ما يعيد من الأمر إلى هذا الاجتماع وقد حدث فيه هذا النمط الذي كان يمكن أن يذهب إليه نميري إذا ما حصل بعده في سرفع الفرح والاندفاع. إنه الأمر بحسب حد فدة المكر اليساري أنهم وحيى هذه التظاهرة لهذا الخطورة الرجح ومكافئته الأمر إلى كل منهم تمت فادحاً، فقد كان الرجل في سنوات بلدهم استقطاباً أو تطويماً أو تصفية.

انقلاب نوفمبر ١٩٧٠:

لقد كانت الصراعات داخل مجلس الثورة تتخذ محاور ثلاثة، فالقوميون العرب كانوا يشكلون أكبر مجموعة من الضباط في مجلس قيادة الثورة، وهم بدورهم كانت لهم أخطاؤهم في مراحله فكر الحزب الشيوعي وخططته ومن كانا مسؤولين حكماً في بعض أو فكر في مجلس الثورة وكانوا ثلاثة فقط.

لم يعر القوميون العرب محور نميري أية أهمية ولم يعدوه خطرا عليهم، بل كان همهم وأعداهم مركزة على أولئك الذين من المفترض أنهم يستولون على الحكم في السودان. كانت هذه الحرب وسط الحزم هذه على الصريح السياسي واحدا من أسباب المناورات السياسية كان كل ذلك يعتبر رصيда هؤلاء الثلاثة.

ولعل نميري لم يكن بعيدا عن الواقع وإن صاغه بنفاق وعدم دقة عندما قال: «^(١) ارتفع شعار اسقاط السلطة من جانب الحزب الشيوعي السوداني وانفجر الخلاف داخل السلطة والحساب الحزب الشيوعي السوداني ولم يعد الثلاثة داخل قيادة الثورة يسترون على أفكارهم، مارسوا أسلوب المعارضة حتى داخل مجلس الوزراء، واستقطبوا بعض أعضائه إلا أنهم فشلوا في أن يكونوا أغلبية...»

ويضيف نميري في موقع آخر:

«^(٢) كان تجمعنا قد تم اختراقه بالتطرف بهدف اغتياله بالتطرف أيضا وكنت بين من معهم لا أسند إلا صوتي ذلك يعني لا أنكر أنني كنت مع التأميم وصد المصادرة، بينما جئنا من الأغلبية على التأميم والمصادرة... صدرت القرارات في عجلة ونفذت في وقت قصير...»

والأحداث المصيرية واللافتة من مناهضة الفكر بالفكر والطعن بالمشقة والافتناع وما ذلك إلا لأنه لم يكن هناك ما يصدر من قرارات، فقد كان معني فقط بكيف يثبت موقفه في مركز الرئاسة.

نعود لأحداث نوفمبر ٧٠ فقد قر رأي القوميين العرب والمحسوبين عليهم، بأنه لابد من فصل الثلاثة أعضاء المحسوبين على الحزب الشيوعي من مجلس قيادة الثورة، فقد بان خطرهم وغلب فكرهم ودعمهم الحزب الشيوعي علانية.

القوميون في تنظيم - أحرار مايو - اتخذوا القرار ودبروا تنفيذه، فذهب بعضهم وعملوا لاسعده في الحبس ولا حروب حدودا بقيت الأحداث لأمس وحضر ثلاثة منهم وقابلوا نميري وأخطروه بأنهم قرروا فصل الثلاثة وأن عليه أن يبارك ذلك. ولم يرد نميري في موقف لم يكن نميري في موقف سجد فيه لقرارات بحرية وهدده بالخسائر بل أنهم من أجله لم يجرؤوا لاحتار وضعهم في هذا السرايخ بل أن نميري كان المبرور من بنصدي للأمر باعتبار أن هذا قراره وتديره وتنفيذه.

(١) المبع الاسلامي مادا ص ٢٩١، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩١.

وحتى ذلك اللحظة الذي تمردوا فيه بحس قيادة الثورة، حتى ان القوميين العرب حتى ذلك
الحظة تعارض مع نميري في جميع الشخصيات من اهل طائفتي عن هذه الشخصية
من بعض عن بعض في احوالهم في نفس الوقت تركوا حقا ولا
سواء منهم وحياتهم في حد في شخصياتهم في ذلك ان بعضهم يعرفهم هذا من
حضر دمن على مرفعه في الرئاسة فقد كان وصفا لهم يمكن ان يكون نفس الامر
بالنسبة لنميري نفسه.

تصبح ان ذلك هذا احوال على موقع سري لم يكن حائلا تماما عن احوال
من القوميين العرب، وعندما حضر منهم ساحة حقا أكبر فداحة وفكاهة،
فقد تغير نميري في صلب سري ان يدخل شخصهم ويضع بهم، فتصبح الشخصية
من نميري ويعرف عن من هذا ومن يقودونه ولم تقص مدة صوبته حتى دارت حليمه
الدائرة فقد قام نميري بتصفيتهم جميعا بالتدريج.

المحور الثالث كان محور نميري نفسه، محور بقائه في السلطة وقيادته لها، وقد
استخدم نميري كما قلنا كل قدراته في المناورة في هذا الصدد.

منصاع بدوره ان يستقطب عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة سواء من الذين
لم يكرس يسعون في القوميين العرب أو سواء وثقت لهم من القوميين الذين طردوا ان
تطيد علاقاتهم سري موقفه كنس مجلس قيادة الثورة والبرر، وفند اعلى للمجلس
أكثر أمانا على استمرارية وجودهم في السلطة.

ونكن مودره نميري الحقيقية لم تكن وسط مجموعات شبيهة من الصطط،
فقد كان العديد من الصطط معنطون من هؤلاء الصبة الذين سيقوا مراكز الحكم
والمسطة وهم هذه الحرب الصعبة وهذا السبب المشهور، بل هناك العديد من
الصطط من يكرهون أصلا حق الانتماء السامي للصطط سواء لعدم قدرتهم على من
هذا الاسم، و لاسباب متعددة أخرى يرجع ان حصص من مؤسسة عسكرية و تعلم
بشخصياتهم.

وكان هناك ايضاً العديد من الصطط من كانت هؤلاء منهم لاجلهم والأسرية
منهم الطائفية والقبيلة وموروثاتهم العقائدية والسيوكية وكذلك مواضعهم لقيادة
العسكرية وولاءاتهم السياسية العامة لأحزاب الطوائف والاحادي الديمقراطية الذي
كان قد عاد إلى حظيرة الطائفية فنزل ان كل هؤلاء الصطط لم يكن معجبهم ما كان
بدور في مجلس قيادة الثورة، وكان سري يعرف هذا جيد بل وسعدت بكن ما لديه

من قدرات ومواهب في جمع الضباط وجعلهم بظمانون إليه ويرحون حمايته وسفثون
أحقادهم السياسية وحسدتهم الشخصي ويجسدونه تمويه لموقفهم ممرى حتى يفرط
بالسلطة ويطرد صغار الرواد الذين تجرأوا وأصبحوا قادة وحكاما.

الفصل الخامس الهادي المهدي يساهم في الصراع

لقد كانت من حطط تجلس قياده النوره في ريرة الاوليه ان يروروا مطامه
احمره في مدرس ١٩٧٠ وكان نميري على رأس الوفد الزائر، وإذا بالثوار الذي كانوا
يسودون أن تلقاهم جماهير الحرية (بحسب نعت عن منطقة الأنصار بالنيل الأبيض)
والتي، والتأييد، إذ بهم يفاجئون بطوابير الجماهير المعادية على ضفاف النهر وهي ترقب
حزبهم الدهرية بكل بطرات العداء والاستمرار والاستهداف، بل والتحريض للاقتصاص
بأنك، كانت نصيحة القادة العسكريين بتلك المنطقة أن لابد أن يعود الوفد ادراجه
ولا أن حماهم في خطر، ولم يكن أمام نميري ورفاقه إلا أن يمثلوا للنصيحة على
أسس أن توفد فرقة صغيرة إلى الجزيرة أبا لمقابلة الهادي المهدي والتحدث معه عن
هذا السدك العدائي من جماهير الأنصار ولما فشلت فيما نزل اليهم من أن الحرية أن
أصبحت قذعة عسكرية مدحجة بالسلاح وأنه لابد من تصفية هذا الوجود العسكري
و خضوع لسلطة الحكومة الحديثة وأن تأمر الأنصار بالانصياع والطاعة للحكام الجدد

عاد نميري ادراجه مقهرا دليلا، وذهب الضابط أحمد أبو الهيثم، على رأس
فرقة صغيرة ليدل رسالة مجلس الثورة إلى الهادي المهدي وبيع أبو الهيثم الحرية
أن سنق لأنفس، وكادوا في أكثر من موقع أن يفتكوا به لولا اصراره بأنه ليس بأكثر
من رسول يحمل رسالة إلى الامام الهادي المهدي، وبعد أن تمزقت ملابسه العسكرية
وعرض لأهبات عديدة واستهزاز شديد سمح له بمقابلة الامام الهادي داخل الجزيرة

ولابد من كسبه عن الضابط أبو الهيثم حاصه وبحس نتحدث عن مجموعة
الضباط الذين لم يكن لهم ممثلا في مجلس الثورة باعتبار أنهم لا ينتمون إلى أي من
مجموعات اليساريين الذين شكلوا ذلك المجلس إذ كان أبو الهيثم النموذج المثالي لهذه
شريحة

كان أبو الهيثم زميلا لنميري ومن أثر ضباط الدفعة وعرف طوال حياته
عسكريه بأنه برئاسة المجموعات «الماكفة» والمناورة بل والانقلابية سواء قبل حكم
عبد أو اثناءه، أو بعده فقد اشترك وشكل مركز ثقل ومناورة وقوة ومفاوضة في أكثر
من انقلاب أو انقلاب داخل انقلاب وكان قد بدأ تحركه وهو ضابط صغير برئاسة
مجموعات الضباط التي كانت تنادي بتحسين وتحديث وتسليح قوة دفاع السودان

وتحويلها إلى جيش حديث بمفهوم الجيوش الحديثة بدلا عن وضعها كما أراده لها
الاحتلال، قوة حرس صلبة ونظير له الأمر إلى اشتراكه أدم حكم عهود في كثر من
انقلاب.

وهو في النهاية رجل متدين لا ينكر ميله للاتحادي الديمقراطي وان كان يرى
في مجموعات العسكرية يمكن أن تشكل كبوة مستعدة ذات هبة عسكرية
وتحكم البلاد من هذا المنطلق، قلنا كل هذا عن الضابط أحمد أبو الذهب لأنه حمل
وفهم نتيجة المقابلة مع الهادي المهدي كما سنوضحها بعد قليل وأنه هو الذي لعب
دورا هاما في ضرب الانقلاب الشيوعي واستعادة السلطة لنميري في يوليو ١٩٧١
وبالطبع كان جزاءه الأخير من نميري كما هو متوقع من نميري إزاء شخص خطير
كهدا على نفسه وشخصيته ومدرسته كان مصير أبو الذهب أن يسير مشرها بلا طائل
والعائلات حتى اليوم.

نعود لمقابلة أبو الذهب للهادي المهدي الذي كان يعرف أبو الذهب ويعرف
دوره وهويته، فقد تساءل الهادي المهدي كيف وهم ضباط جيش السودان، وكيف
وهم السود بيون الذين وفيهم على البلاد سمحون بها لعبت أخرى في السودان تركت
وهم المسلمون سمحون لصحة من السريعة أن يحكموا في البلاد بهذه الصيغة، في
نهاية المقابلة طلب الهادي المهدي من أبو الذهب أن يحمل بدوره رسالة إلى مجلس
الثورة تقرر أنه يرفض طلبات المجلس وأنه لن يقبل بهم حكومة ولن يسلم أسلحته
ولن يمنع الأنصار أو يكبح جماحهم ما لم تحقق مطالب ستة، وقد ثار جدل في أن
تكون الرسالة مكتوبة وكم عدد نسخها ومن يكتسبها، وتمحصر الأمر في ذلك
بحيث تكون لدى الهادي المهدي نسخة منها وأخرى يحملها أبو الذهب إلى مجلس
قيادة الثورة والغريب أن هذه الرسالة اختفت تماما من خطب نميري وضرب حولها
غموض شديد ولم تزرع مطلقا.

لقد كانت الستة نقاط التي اثبتها الهادي المهدي كالآتي:-

- (١) وجوب ازالة الواجهة الشيوعية من السلطة فورا.
- (٢) أن تكون مسودة الدستور الاسلامي التي أعدت قبيل حركة مايو هي الأساس
لاقرار دستور دائم للبلاد.
- (٣) اجراء انتخابات حرة في البلاد.
- (٤) اطلاق سراح السحناء والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الصادق.
- (٥) ايقاف جميع الاتفاقات مع المعسكر الشرقي.

(٦) إيقاف التدخل الليبي المصري في شئون السودان.
وكان ذلك في ٢٥/٣/١٩٧٠.

لم تكن رسالته امددي عربية على نحو الذهب ولا على الضباط الذين سيعملون بها، بل انها كانت ذات دلالات خاصة بالنسبة للمصري ودات معادى خاص بالنسبة للقوميين العرب في مجلس قيادة الثورة، ولعل الأهم من كل ذلك انها كانت نكبة صليبي معتمداً عند أولئك الضباط الذين كانوا يفرحون على خلع السلطة التي فادته رواد مجلس الثورة، بل أن بعضهم كان شامتا مبتهجا في سره على هذه المواجهة.

وسط هزلا، لضباط كان مصري يدور ويستعصب ويكرن محوره خاص الذي بالفعل أن له في النهاية الانفراد بالسلطة فقد كان هزلا، هم انصاره الذين كان يريحهم وهم الذين ساهموا بنزولهم في الجحيم انقلاب نوفمبر ٧٠ - جراح ضباط ثلاثة من مجلس قيادته الثورة، وهم الذين عارضوا على دعم مصري في صفه بضم القوميين العرب وسط الجيش في عهد، وهم الذين لعبوا دوراً أساسياً في فشل انقلاب يونيو ١٩٧١، وهم الذين على الرغم من أنهم لم يسيروا مستمداً قدمه بصفته، ذلك أنهم وبحكم عدم انتمائهم السياسي لم يكن يرحمهم أن نصفي كل التحركات السياسية وأن يكون مصري فائدهم الأسى والمضاع في كل شيء إلى درجة عدم ولاءه ونهري، خاصة أنهم وجدوا فرص الترفي متاحة باستمرار، وذلك باستمرار ترفيع فصل من ضباط يظهر أن له موقف سياسياً سواء نكبة الجيش أو في معالجة المسائل العامة، فكان أن بلغ عدد الضباط المتقاعدين في نهاية عام ٨٤ حوالي ١٥٠٠ ضابطاً دفعوا الدلاء لمديرتهم وانهيلهم مئات الآلاف ذهبت هدراً ونمسا غالباً لتسريحات مريضة ساهم في تمكينها الصعف والحرمان والتردد والطمع الذي تفرغ لدى الكثيرين من بقوا بالجيش ومعرفته مصري هذه العيوب فيهم واستعدادهم حتى اشوان والصرع - خرم وكنفوف والشائبة المتروكة للضباط حتى في الرتب الرفيعة، بل تشمل ذلك العديد من ضباط مجلس الثورة الذين أبقتهم ذات الصفات جوار نميري.

القسم الثالث انقلاب يوليو ٧١ والتحول الكبير

الفصل الأول الشروع في تصفية اليسار بدوافع متعددة

بالرغم من فصل الصراط اليساريين الثلاثة من مجلس قيادة الثورة، لم يكن ممكناً لا لنميري ولا لبقية أعضاء المجلس أن يتخذوا لأنفسهم عبر لفكر اليساري وكراً، وأن يطلوا يعيشون عليه وأن بدأ يجري تغليفه بدعاء الشعارات الخاصة في شكل مسخ مسود والنواعت سدجة لفكر اليسار ذلك أن الانقلاب قام وسار على قضيب فكر اليسار وأن الخطة الساسية والاجراءات التنفيذية التي سارت عليها لسلطة الساسية الارتباط العالمي ولعربي رليسا وبالائحاد السوفيني وبدأ مشاريع محددة بالتوجه اليساري وبالخطة الاقتصادية التي وضعها اليسار وبشروع الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان الذي وضع تنفيذاً لشعارات اليسار وبرامجه والتفكير في تنظيم سياسي واحد، أن كل ذلك كان يجعل الانحراف الكلي عن مجرى اليسار مستحيلاً في هذه المرحلة. بل أن نميري لم يكن يجد مناصباً من الأبقاء على حوزيف قرنق وزير الحزب الشيوعي كوزير لتئون الجنوب ليشرف ويستمر في تنفيذ خطة الحكم الذاتي الاقليمي كما وضعها ذلك الوزير ووضع خطواتها ومراحلها وبرامجها.

ولم يكن يضير أو يزعج نميري مطلقاً أن يسير على نهج اليسار طالما تم ذلك تحت رئاسته وتحت تأمين استمرار موقعه في القيادة وهو الذي لا يملك طرحاً مناوئاً أو فكراً مختلفاً أو برامج مغايرة لبرامج اليسار.

في ١٩ يوليو سنة ٧١ نجح المرحوم هاشم العطا في قلب نظام نميري لصالح اليسار بكل عناصره وفرقه، ولكن النجاح لم يستمر لأكثر من ثلاثة أيام، وعاد نميري إلى السلطة وهو يتفجر حقداً وتراسة، فقد ظهر له لحظة امتدت لثلاثة أيام واطنما كانت بالنسبة له بثلاثة فروع أنه فرط في فرصة عمره، لم يكن بصدق أن الفرصة عادت له مرة أخرى فتفجر فيه كل لرعب والهلوع واليأس والنفريط والفشل والخوف الذي تجسم في ثلاثة أيام، تفجر كل ذلك عفا وانتقاماً وتراسة لا حدود لها.

لم يكن يهيم بالدرجة الأولى إلا تصفية كل مراكز الخطر مهما كانت تفاهتها أو درجة تشكيلها لموقع مناوئ له أو مهدداً ولو في المدى البعيد لمركزه أو قيادته

قتل وأسرف في القتل، واعتدى وأسرف في الاعتداء، عذب وبalg في التعذيب.

ولعل الظاهره التي تهمننا بصدد هذا البحث أنه من كل الصباط اليساريين الذين كانوا في الأصل من بين أصحاب التنظيم الذي دعه للاستراK في حركة مايو، وهمن أن يذكر من المقتولين أولئك الذين لم يكونوا بالسوداء وقت أن حدث الانقلاب، ولم يشركوا في تخطيطه وتنفيذه. بل فقد كان نميري على قناعة شخصية أن من بينهم من لم يكن عضوا في الحزب الشيوعي، فمنهم من لم يكن يصدر عن معاقبه الانقلابيين فحسب، بل كان الأهم عنده هو السفيس عن رغبته في الانتقام من كل الأشخاص عسكريين أو مدنيين والذين كانوا يشكلون تحديا له ولم يكن بقادر على أن يتناول إلى قامهم خاصة من حيث الفكر أو الثقافة أو السلوك الشخصي بمعيار الحد الأدنى من التصرف السليم.

لم يكن القتل بدافع إزالة هذه الكوايس كصدور لخطر على الحكم فحسب، وإنما كان في تقدير نميري أن الأهم في إزالة الخطر من الوجود هو إزالة من كانوا يسبون له مهابة داتية داخلية بكشف قصوره وضعفه وضحالة ثقافته وفهمه للأمور ذلك أنه ان ألقى على أي واحد منهم فسظل ينكل نفس التحدي. ولم تكن المأساة كلها من احراج نميري وحده تنفيسا لاحفاده الشخصية أو تعيرا عن عزه الشخصي وإنما الأحصر من كل ذلك أن الهجوم على اليسار «نفسية» قادته تقافمت باشتراك أولئك الصباط الذين تكاسوا عن مجموعاتهم المحلقة والتي لم تكن ممثلة في مجلس قيادة الثورة كنسوى تعبر عن مراكز اجتماعية واقتصادية وموروثات دينية طائفية وصوفية واحقاد شخصية ناتجة من خصائص المؤسسة العسكرية، فقد جمع كل أولئك النفس ونفسوا عن غضبهم وإدلائهم وأحقادهم في تصعيد تراسه الهجوم والوصول بها إلى مداها الأقصى، فقد وجد نميري أشاها ونظائر له في وسطهم وتقافمت مأساة الهجوم بأن شارك في قيادتها بعض من كانوا برندون رى اليسار في قيادة الحرب الشيوعي وخرجوا عليه في انقسامهم المشهور، وكذلك شارك في الهجوم بعض من القوميين العرب الذين لم يحدوا أمكنه تسويعهم في مرحلة امتداد مد اليسار بنساده الحزب الشيوعي حاصه وأن هؤلاء جميعا كانوا يعرفون جيدا ماذا كان سيجل بهم لو انتصر انقلاب هاشم العطا وهذا انصمروا إلى جماعات الهجوم والتصفية من مدافع ودوافع أغلبها شخصي

وقد صاحب كل هذا القتل والتعذيب والاعتقال والتشريد من العمل ومصادره أمن وحقوق آلاف الأسر، صاحب كل ذلك حملة مسعورة ضد الشيوعية والاحاد، ولعل الحق بنميري من رموز الفكر اليساري الذي عجز عن استيعابه أنه لم يحمل

حتى يحوط بك السدود من حذوها الله وسيدو
 يصنعهم صام من مجلس له راء «أمر حر الصادقة الحرة» مع
 واد ه صحته قدمت له لم يستع لهم شعبيهم أو وصوتهم ه شعبيهم ه ربه ان غم
 الأوحده.

لقد كان طبيعيا بعد هذه الضربة العنيفة لليسار أن لا يستطيع نميري الاستمرار
 في استخدام فكر اليسار أو منهجه وهم أصلا قد فشل في توفيق بين فكر اليسار
 والاستمرار فاداه «رأسته» مستعد، فقد كان ه صحاح أن لذلك شك هههه «مؤسسه»
 «أحره» ربه لا يستطيع «مستعد» على «مستعد» فوق «أداه» ربه هههه لا «أحره»
 هو حتى في «مستعد» «مستعد» له «مستعد» به «مستعد» «مستعد» (مع) «مستعد» في
 هذا الفكر.

صحيح أن الأيام الثلاثة التي قضاها نميري قيد الحبس بواسطة سلطة هاشم
 اعطا لم تكن بلا أثر ديني على شخصه نميري، ذلك «مستعد» «مستعد» «مستعد»
 مغلق لم تكن هنا سوى رحمة الله، انزل السكينة على القلب وزودني بيقين الايمان».

ولم يكن له أمل إلا أن ينتظر من الله الخلاص^(٢) «ومن غيره يكون له القصاص،
 من كل عذار لثيم ولعلها لمدة الدية في حياء سبوت أنه عند الفجر صليت الفجر،
 وبعد ان تبممت، ذلك ان الماء كان بعيدا كان دونه باب وحارس وسلاح مشهور وقهر
 وعذر» ولعني لم أحد كثيرا من الدقة بوصفي هذه الصلاة بأنها الدية وهو يعنى معنى
 الصلاة، فقد كانت الاولى تام الكلية الحربية وهو طالب له صديق حليم ان رغم
 عنه وجوهه وفجوره، كان بشكل عريب يقيد أداء الصلوات في مواعيدها، وكان يطلب
 من زميله جعفر أن يصلي، وفي يوم حج في قاع جعفر بالصلاة. فقام جعفر وسجد
 وتوصا وصلى، وهذا حمي عريبه تشتعل في جسمه مثل أثره إلى المستقيم «مستعد»
 عدة أيام حتى شفي، وعند عودته وكان مبهات صلاة قد ادركت منه عسر «مستعد»
 ان يقوم ويصلي وأشار إلى سجده صلاة مفروسة على الأرض، فما كان من جعفر إلا
 أن قام وانحى نحو السجاده وعدم بلعها وندهشته الجميع قام بطيها جدا «مستعد» بها
 نحو الحائط حيث علقها بشكل ثابت وهنا انفجر الصديق متسائلا:

ما هذا الذي فعلته يا جعفر؟ فادا باخوب يأتيه محدد قاطع: «لا تعرف يا فلان إن
 المؤمن مصاب، وأنا لا أريد أن أصاب مرة أخرى!!»

(١) النهج ص ١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٢.

وكانت آخر عهده بالصلاة حتى يوم جاء يبحث^(١) «ماهو اليقين؟» . كيف يتسع الصدر لتبشير الالهام بأن كربه عابر، وضيقه زائل، وأنه بعد العسر يسرا». ^(٢) «هو الايمان بالله والله العزة واليه المصير».

لقد كان بريق الايمان عابرا، سرعان ما أفصح عن قناعة جديدة لا علاقة لها بقدرة الخالق فقد^(٣) «تحولت ارادة الجماهير من صيحة وشعار إلى حقيقة وواقع منذ لحظات عائد عائد يا نميري. . . ولقد تحول الهتاف إلى أهزوجة فيها كل نشوة النصر لشعب اراده فكان له ما يريد. . .».

^(٤) «ومن صاغ الكلمات على لسان صاغها وفاء للشعب».

ان مقتضيات اليقين والتسليم لله بأنه هو الذي ييسر بعد العسر، وهو الذي ينصر المظلومين، وهو الذي يضع الكلمات على أفواه المنتصرين، قد تبخرت في لحظات النصر وتراجعت في زوايا الموروثات في العقل الباطن، ولم تكن وما كان يمكن لنميري أن يقدم مقتضيات يقينه الجديد الذي انبثق من الأزمنة المؤقتة على مقتضيات بقاءه في السلطة.

وبطبيعة الحال ليس مستبعدا صحة القول بأن^(٥) «نميري بدأ في تلك المرحلة أول لقاءاته واتصالاته مع بعض مشايخ الدين ورجالات الطرق الصوفية في السودان. . . أراد من المسعى أن يحقق قدرا من الشكر لله على خلاصة تلك الأعجوبة من محنة ١٩ يوليو ١٩٧١. . . وكان أول لقاء مع شيخ كوكوج. . . عبر السيد الرشيد الطاهر بكر الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع شيخ كوكوج ومن هذه العلاقة كان اسم الرشيد قد أخذ يسطع بسرعة. . . وتجدر الإشارة أن الرشيد تولى أمانة حزب الاخوان المسلمين قبل الدكتور حسن الترابي ثم انتقل بعد ذلك إلى الحزب الوطني الاتحادي فالشعب الديمقراطي ثم تعاطف مع الشيوعيين وأخيرا الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا أن تنقلاته الحزبية تلك لم تقطع أوصال روابطه مع الاخوان المسلمين حيث كان أول من زف اليهم أن الرئيس نميري في طريقه إلى نهج ديني جديد وأنه ذهب للقاء شيخ كركوج طالبا استشارته في هذا الصدد. . .».

صحيح ان ظروفنا محلية وعربية وعاليمة، كانت تجعل التراجع الفجائي والانعطاف إلى درب اليقين الاسلامي ومقتضياته مستحيلا رغم أن نميري لم يكن يهمه

(١) مقالات العاصفة والجذور.

(٥) مقالات العاصفة والجذور

(١) النهج ص ١١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٥.

في هذا لو احترقت البلاد وضربت وأفلست بل واستعمرت وتحولت إلى تابع ذليل، طالما هو على رأس السلطة رئيسا وقائدا ولكن الرغبات الذاتية. لا تتحقق إلا وفق الممكنات التاريخية.

عوامل ومؤشرات الانعطاف يمينا:

ان حقد وكراهية نميري اليسار وفكرة كما تفجرت بعد فشل انقلاب هاشم العطا لم تكن لوحدها تكفي لانعطاف النظام نحو اليمين، صحيح أن الظروف قد أصبحت مهيئة للزج وزرع كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية والدولية والتي يمكن أن تؤدي إلى هذا الانعطاف، ولكن قبل أن تفرز هذه العوامل الأساس الذي يقوم عليه الانعطاف، الجديد لا يمكن أن يتحقق مثل هذا الانعطاف بالجمهور به مهما علا الصراخ والنداء وكثرت الصلوات والدعوات ولهذا فقد جاءت درجة الانعطاف متسقة مع بروز تلك العوامل على أرض الواقع.

المصل الثاني ملء الفراغ والاهتواء ومشروعات مايو التنموية

بعد القضاء على انقلاب يوليو ١٩٧١ كان واضحا أن فراغا هائلا قد فقر فاه في توجهات السلطة ومسارها ووجهتها.

صحيح أن القضاء على الانقلاب باعتباره رمزا للحزب الشيوعي ولتحالف قوى اليسار كلها وما صحبه من تصفية المنتسبين أو المحسوبين أو المتعاونين مع اليسار، صحيح أن كل ذلك خلق مؤثرا حادا بأن الفرصة متاحة بدرجة أكبر لقوى الامبريالية الغربية وعملاءها في المنطقة ليحلوا محل نفوذ اليسار المسحوق وبطبيعة الصراع الدولي ما كان يمكن للغرب أن يترك هذه الفرصة لأي حسابات شخصية داخلية أو للصراع الداخلي وحده.

صحيح أيضا أن اليسار بقيادة الحزب الشيوعي كان قد غرز ركائزه السياسية في نظام مايو ولعل أهمها الخطة الاقتصادية التي بذل فيها جهد خارق، ومضت شهور والجميع لا ينام يبحث ويجمع المعلومات ويضع الأولويات ويرس التفاصيل ويدخل في مفاوضات ويبرم بعض الاتفاقات مع المعسكر الاشتراكي لتنفيذ وتمويل تلك الخطة وما كان يمكن لنميري أن يمحوا كل هذا بين لحظة وأخرى.

إن التعرف على ملامح الخطة الخمسية التي وضعت بإشراف كوادر الحزب الشيوعي وبأعمال منهجه، أمر في غاية الأهمية إذ هو الوحيد الذي يفسر لنا الكثير من الأحداث الاقتصادية والسياسية.

ففي القطاع الزراعي المروي انطلقت الخطة من أن للسودان فائضا من نصيبه من مياه النيل ظل اثني عشر عاما لم يستخدم ويبلغ عشرة بليون متر مكعب من جملة الحصة البالغة ١٨ بليون متر مكعب، ولهذا رؤى ري ٧٢٦ ألف فدان من الأراضي الجديدة مقسمة على ٤١٠ ألف فدان في مشروع الرهد، ٥٢ ألف فدان بالمديرية الشمالية، ٨٥ ألف فدان بالسوكني، ٥٠ ألف فدان شمال غرب سنار، ٦٣ ألف فدان في منطقة سنار، ٤١ ألف فدان بمشروع ملوط، ١٠ ألف بالجموعية.

أما في القطاع المطري فرصدت الأموال للاستفادة من ٢,٨ مليون فدان بالقضارف والنيل الأزرق وأعالى النيل وجبال النوبة ودارفور كما قرر زيادة عدد الآبار لتشجيع استقرار الرحل بحيث يحفر ١٤٠٠ بئر وكان الموجود ٧٥٠ بئر وبذلك ستزيد كمية المياه المتسخرجة من ١٥ مليون متر مكعب إلى ٣٦ مليون متر مكعب.

هذه المياه ستؤدي إلى زيادة المحاصيل بحيث يجب أن يرتفع إنتاج القطن من ٤,٦ مليون قنطار إلى ٩,١ مليون قنطار، والبقول السوداني من ٣٨٠ ألف طن إلى ٥٤٨ ألف طن، والسمسم من ٢٠٠ ألف طن إلى ٢٤٠ ألف طن والخروع من ١٩ ألف إلى ٣١ ألف طن، والذرة من ١,٣ مليون طن إلى ٢,٦ مليون طن والقمح من ٦٣ ألف طن إلى ٥٦٠ ألف طن والدخن من ٣٨٣ ألف طن إلى ٣٩٧ ألف طن، وقصب السكر من ٩٣٨ ألف طن إلى ٢ مليون طن.

وتناولت الخطة الزراعية كل ما يتعلق بإدارة الإنتاج كتطوير البحوث العلمية واكثار البذور والدورة الزراعية ومكافحة الآفات ومكننة الزراعة.

وتناولت الخطة تطوير الإنتاج الحيواني بحيث في نهايتها كان يجب أن يزيد إنتاج اللحوم من ٤٢١ ألف طن إلى ٦٥٠ ألف طن والألبان من ١٠٤٠,٠٠٠ طن إلى ٢٤٤٠,٠٠٠ طن والبيض من ٥٠٠ ألف طن إلى ٧٠٠ ألف طن وسيزيد إنتاج الصوف والأسماك.

أما في قطاع الصناعة فقد تقرر إنشاء عشرين مصنعا جديدا منها ٣ مدايع بالخرطوم وشندى وملكال ومصنع للحديد المقوى، ومصنع لإنتاج الخشب الأبلكاش وآخر لإنتاج المواسير، ومنجم للحديد الخام ومصنع لتعليب الفاكهة بسنار وآخر بشندى ومصنع جوانات الخيش، ومعصرة لزيت الخروع، ومصنع للأحذية ومصنع للغزل والنسيج وآخر للنشا والجلوكوز، ومصنع للماكنات الزراعية، ومصنع للسكر بالسوكى وآخر للسجاد بسنار ومصنع للطوب.

كما قرر دعم معهد البحوث الصناعية ومؤسسة التنمية الصناعية ويدخل في برامج الدعم إنشاء محطتين لجمع اللبن وإقامة مخازن للتبريد وورشنة لصنع قطع الغيار ومسبك للحديد وإنشاء خط جبن وخط طماطم وتحسين أداء مصنع سكر الجنيد. وتضمنت خطة الدعم، دعم مصلحة الجيولوجيا ومصلحة المساحة والبنك الزراعي.

وفي قطاع النقل والمواصلات والقوى الكهربائية المائية تضمنت الخطة مشاريع لدعم السكة الحديد بإضافة ١١١٠ عربة بضاعة، ٢٢٥ فنتاز لنقل البنزين والزيوت ١١٦٠ فنتاز لنقل المياه، ٢٠٠ عربة ركاب، ٦٣ عربة مواشي، وفي الخطوط البحرية شراء سفيتين حمولة ٢٠ ألف طن للواحدة والتوصية لشراء اثنتين أخرتين، دعم الخطوط الجوية السودانية بشراء طائرتين وبناء حظيرة للصيانة واستراحة للركاب ودعم مصلحة الطيران المدني ودعم مصلحة النقل الميكانيكي بإنشاء ورش صيانة في الفاشر، حلغا

الجديدة، مدنى ودعم مصلحة السياحة بتطوير معسكرات السياحة فى الدندرو وام
دوم والبحر الأحمر، دعم مصلحة الأرصاد الجوية، دعم مصلحة الطرق والكبارى
وتكسيها من وضع طبقة جديدة من الأسفلت على الطرق القائمة بين المدن والأقاليم
وتشييد كوبري نهر الجور ومسح وتصميم طريق مدنى سنار كوستى، ونيالا كاس
زالنجى، القصارف دوكة قلايات، أم درمان دنقلا، الخرطوم بورتسودان.

ومن أهم ما تجدر الإشارة إليه أن الخطة استبعدت فكرة تشييد طريق الخرطوم
بورتسودان فى سنواتها الخمسة ٧٠-٧٥ وذلك لأنه كما ذكر فى دراسة الخطة^(١) أنه يكلف
٢٣ مليون جنيه سودانى وأنه لا يعود بفائدة على الاقتصاد السودانى بل سيكون ضارا
فى تلك المرحلة إذ تكلفة الترحيل بالعربات تزيد أربعة أضعاف على تكلفة النقل
بالسكة الحديد، حيث كان الطن لمسافة مائة كيلو يكلف خمسة مليارات، وأنه سيؤدى
إلى خسارة هائلة للسكة الحديد تبلغ عشرة مليون جنيه رغم أنها فى ذلك الوقت وبقليل
من الدعم كانت تغطي كل متطلبات الترحيل، وأن الذين سيستفيدون من تشييده لا
يدخل فيهم أغلبية الشعب السودانى بل سيكونوا من كبار الرأسماليين وشركات النفط
وشركات العربات والتي ستعمل على رفع أثمان الترحيل أضعاف ما هو عليه ومن ثم
ستزداد تكلفة الترحيل وأثمان السلع بصورة مؤثرة.

تضمنت الخطة أيضا عناية بالبريد والبرق والهاتف ورصدت مشروعات هامة.
أما الطاقة الكهربائية المائية فقد أعطيت عناية خاصة فقد قرر تكملة مشروع
كهرباء خزان الروصيرص بحيث ينتج فى نهاية المرحلة الأولى ٢١٠ ألف كيلووات.
كما قرر تطوير شبكة كهرباء بالخرطوم، وإنشاء محطات ديزل جديدة فى
بورتسودان والأبيض.

وقد قرر العمل على كهربة المناطق الزراعية وكهربة الطلمبات الزراعية على
ضفتي النيلين الأزرق والأبيض وطمبات مشروع السوكى ومشروع الرهد وطمبات
مياه الشوك.

وتضمنت مشاريع كهرباء اضاءة حوالي ٣٥ مدينة سودانية بالكهرباء وبكهربة
جميع قرى مديرية الخرطوم.

أما عن المياه فقد كان على رأس الخطة مشروع مياه بورتسودان ثم مياه الفاشر
والأبيض والقصارف، وكذلك توسيع ومد ٤٠ مدينة بالمياه.

(١) كتاب التعريف بالخطة الخمسية يونيو سنة ١٩٧٠.

وبالنسبة للنقل تضمنت الخطة برنامج تفصيلي لتطوير السكة حديد يؤهلها لسد كافة احتياجات النقل عبر السودان للبضائع والأشخاص والمحاصيل، وكذلك تطوير النقل البحري والنقل النهري والمواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات الراديو والتلفونات.

اهتمت الخطة بشكل ملحوظ بقطاع الخدمات في كافة المجالات سواء في شكل زيادة الخدمات أو تحسين نوعها أو تقليل تكلفتها.

بالنسبة للتعليم قررت الخطة تحويل ٤٠٪ من التعليم الثانوي إلى تعليم فني ومهني على أن ترفع النسبة في الخطة التالية إلى ٦٠٪ للتعليم الفني والمهني و ٤٠٪ أكاديمي، ووضعت تفاصيل مسهبة لاستيعاب (*) ٢٩١ ألف تلميذ ابتدائي زيادة على ما كان موجودا واستيعاب ١٦ ألف تلميذ اضافي في الثانوي وزيادة اجمالية في عدد الطلاب في كل المراحل من ٧٨٣ ألف إلى ١,٣٣٠,٠٠٠ تلميذ وزيادة عدد طلاب نحو الأمية من ٦١ ألف إلى نصف مليون طالبا، وقررت الخطة دعم جامعة الخرطوم والمعاهد العليا الحكومية بزيادة طلابها من ٦٩,٨٤ إلى ٩٥,٦٥ طالبا.

وفي مجال الثقافة اهتمت الخطة بتقوية محطات الارسال وتجديد محطة اذاعة أم درمان وزيادة وحدات السينما المتجولة وبناء سينما حكومية وتوسيع المطبعة الحكومية وتطوير وكالة السودان للأنباء والشروع في بناء معهد الموسيقى والمسرح. وأوردت الخطة تفاصيل كثيرة لتطوير الخدمات الصحية بزيادة المستشفيات والشفخانات ونقاط الغيار والمراكز الصحية والصيديات وزيادة عدد الأطباء.

وقد تناولت الخطة التجارة الخارجية للسودان بالتحليل الذي بنت عليه اجراءات جذرية للاصلاح وجاء من ضمن أهدافها في هذا المجال زيادة الصادرات بنسبة ٦٨٪ والواردات ٥٢٪ والفرق سيغطي العجز السابق في ميزان المدفوعات وسيوفر فائضا لتمويل الخطة ذاتها. فقد لوحظ أن تمويل التنمية قبل هذه الخطة كان يعتمد على نسبة ٥٣٪ من المعونات الأجنبية ونسبة ٣٥٪ على الاستدانة من البنوك ولا تزيد مساهمة المواد المحلية الحقيقية على ١٣٪ من تكاليف الخطة وحتى المعونات الأجنبية لوحظ أنها لم تكن تستخدم كلها ولوحظ ان كل هذه المصادر تشكل مخاطر على استمرار التنمية واستقلال القرار السياسي ولهذا رأى أن يكون الاعتماد أساسا على الموارد المحلية مع الاستعانة واستخدام كل المعونات الأجنبية التي ترد وقد حددت الخطة كيفية القيام بهذا الاصلاح.

في الواقع لم تكن هذه الخطة مجرد أرقام وتحليل على الورق فقد بدأ في تنفيذها بالفعل، وهو أمر وضع الاقتصاد السوداني في مجرى معين، وأثر بذلك في حركة الصراع الداخلي في تقييد قدرة تميري على التصرفات العشوائية لمدة لا يستهان بها، بل أنها أيضا عملت لحدا ما على منع تميري من الانفلات الجموح من توجيهات الخطة وما كانت تستلزمه من صلات وارتباطات مع المعسكر الاشتراكي.

صحيح أن بعض الدول الاشتراكية لم تكن تعبر الصراع الداخلي أهمية كبيرة في تعاملها مع الدول النامية، بل أن صراع الصين مع الاتحاد السوفيتي كان يشكل أحيانا دورا تحرييا في اتجاهات الصراعات الداخلية في البلدان النامية، مثل ما ان الاتحاد السوفيتي أيضا لم يكن أحيانا يقادر على الانفكاك من مقتضيات صراعه مع المعسكر الرأسمالي الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى تجاهل مقتضيات الصراع الداخلي في فترة معينة. في ظل هذه المعطيات التي نشأت بعد يوليو ١٩٧١ جاء الغرب بكل ثقله وثقل عملائه في المنطقة وعلى رأسهم السادات وبعد قليل لحق بهم الدولار البترولي بعد أن فاض وتراكم، تجمع كل أولئك وبمخطط مدروس بدأوا في احتواء النظام.

في البدء قام الغرب وسعى بكل جهده في إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب واقناع عملائه في قيادات تلك الحرب بأن يتفقوا مع تميري، ولم يكن الهدف أن يجد حلا للقضية فهم قد صعدوا من حملة تصفية اليسار الذي كان قد وضع أسس الحل ومبادئه وخطط لتنفيذه منذ بيان يونيو ٦٩، بل كان الهدف الأساسي هو ادخال ثقل الجنوب في ساحة الصراع الداخلي كرصيد للغرب وتوجهاته وكعامل فعال في حسم وجهة النظام خاصة وأن معظم قادة الحرب الأهلية من الجنوبيين كانوا من دعاة الديمقراطية الغربية ورفع لواء نموذج الحضارة الغربية ونمط الحياة الغربي وأسلوب الانتاج الرأسمالي وهدى سلوك وأخلاق الكنيسة المسيحية.

أما بالنسبة للتعامل مع الخطة الاقتصادية التي وضعت وبإشراف اليسار فقد وجد الغرب أنها تتفق تماما مع خطط الاستعمار الحديث في التعامل مع البلدان النامية من حيث الاهتمام بإنشاء البنيات الأساسية من طرق وتعليم وصحة وتوفير الاستقرار للرحل ومياه الشرب لهم وربط مشاريع التصنيع الأولى بالانتاج الزراعي الذي يشكل الشريحة الكبيرة للمواد الخام لتلك الصناعات ومن هنا جاء ترحيب وكالات ومؤسسات وبنوك وصناديق الغرب ووجهة الاستعمار الحديث بتمويل العديد من مشاريع الخطة وبطبيعة الحال لم يكن من سبيل لرفض شروطهم في التمويل الذي لم يكن لتميري بديلا له في ظل سحقه لليسار.

موقف المعسكر الاشتراكي :

وجاء دور تناقضات وشوفنية وتخبط المعسكر الاشتراكي في تعامله مع مثل هذه الظروف ليفرز مفارقات تستحق الرصد.

لقد كان الحزب الشيوعي السوداني قد انحاز منذ البداية لجانب الاتحاد السوفيتي ضد الصين في صراعات الخلافات العقائدية والسياسية وفي أسس التعامل مع البلدان النامية أو مع الأحزاب الشيوعية المحلية في تلك البلدان، فكان أن ظنت الصين أنها بعد ضرب الحزب الشيوعي السوداني تستطيع أن تجد لها أراضي في ساحة الصراع السوداني فنزلت بكل ما تستطيع أن تغامر به من مساعدات لنظام نميري، فقامت قاعة الصداقة وأقامت القصور والكباري والمصانع، بل أرسلت البعثات الفنية والطبية العلاجية ونفذت العديد من المشاريع الأخرى وأبرمت جملة اتفاقات للتعاون، ودعت نميري واستقبلته استقبال الأبطال، والمؤسف أن كل هذا الجهد والعطاء والانجاز من جانب الصين كان يصب لمصلحة توجه النظام ومساره الذي وضع في قضيب الغرب وقبضة الاستعمار الحديث، أما الاتحاد السوفيتي فقد وقع أسير سياساته ومصالحته الوطنية التي تبعد أحيانا عديدة عن ضرورات النضال الثوري، فهو يتحرك في اطار مقتضيات صراعه مع المعسكر الغربي، وفي اطار المحافظة على وجهة نظره وسياساته المعلنة بعدم التدخل في شئون البلدان الأخرى والتعاون والصداقة معها بالإضافة إلى ارتباطات الاتحاد السوفيتي مع مصر وقضية الشرق الأوسط وضرورات مناوراته الأمنية والسياسية حول البحر الأحمر وكذلك عدم قدرته أن يعلن علنا تحلله من الاتفاقات التي أبرمت مع نظام نميري قبل يوليو وتعهداته التي أعلنت لنميري وهو يستقبل في موسكو استقبال بناء الاشتراكية، ان كل ذلك جعل الاتحاد السوفيتي يستمر وان كان بقدر وحساب في مد يد العون لنظام نميري وتنفيذ بعض تعهداته واتفاقاته، وان كان واضحا له أن النظام بعد يوليو لم يعد هو الحليف المرجو أو الصديق الذي يؤتمن أو يركن إليه.

وما قيل عن الاتحاد السوفيتي، وينطبق أيضا على الدول الاشتراكية بشرق أوروبا وان كان بدرجة أكبر حيث أن بعضا من الدول الأخيرة لا تعير أهمية ذات وزن للصراعات الداخلية ومقتضيات مساعدة القوى الاشتراكية المحلية للانتصار أو حتى للوجود، فكانت أن نفذت بعد يوليو ٧١ عدة اتفاقات للتعاون وخاصة في التجارة الخارجية والمساعدات الفنية كما أنها نفذت الاتفاقات التي أبرمت قبل يوليو ٧١ وكانت تشكل ثقلا لا يمكن الفكك منه حتى لو أريد التحلل منها وذلك بمنظور مقتضيات

السياسة العالمية وعلاقة هذه البلدان بالبلدان النامية والضرورات المعلنة عن مساعدتها وتنميتها.

تجمعت كل هذه العوامل العالمية سواء من الشرق أو الغرب وتفاعلت مع تركيبة النظام الداخلي وصراعاته وتوجهاته فأفرزت انشاءات مادية بارزة كالطرق وتوسيع التعليم والصحة ومن قبلها جميعا وقف الحرب الأهلية في جنوب السودان ثم انشاء بعض المشاريع الزراعية الكبيرة ومصانع السكر والنسيج. ولما كانت هذه الانشاءات المادية ظاهرة برزت وقامت وتبلورت في بوتقة تركيبة النظام الداخلي وصراعاته فقد صبغت بصبغة هذه التركيبة وتمخضت في النهاية عما هي عليه الآن هياكل مفرغة من المحتوى، وآلات متوقفة، ونتاجية متدنية ومشروعات اقتصادية تنزوت وتنسحق تحت وطأة الديون وفوائدها وبعضها تكشف عن أنه عبء ثقیل على الاقتصاد القومي خاصة بعد كل النهب والتخريب الذي خضعت له أثناء تنفيذها وإدارتها.

ومن حق القاريء أن يتساءل عن علاقة هذا الأمر وبانفراد نميري بالسلطة باعتبار أن الصلة ليست بالوضوح الذي لا يحتاج إلى تعليق وبيان.

لقد اضطررت في الواقع أن أثبت هذه الملاحظة عن الانشاءات التي أقيمت في عهد نميري لعدة أسباب من بينها دفعا لشبهة التجاهل لما أقيم من انشاءات، ومن بينها تفسيراً لهذه الانشاءات، ومن بينها وهو الأهم في تقديري وهو أمر ستعرض له كثيراً فيما بعد في هذه الدراسة، أن النظام عندما كان قادراً على تقديم انشاءات عادية للسودانيين، لم يكن بحاجة للشريعة أي أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لم يكن قد أفرز ضرورات البحث عن تبرير لوجود النظام واستمراره إذ لم يكن النظام في حاجة إلى نوع معين من القوانين ليبرر وجوده أو يفرض هذا الوجود ما بين يوليو ٧١ ويوليو ٧٦.

القسم الرابع
القوى التي هملت النظام والممارسات والأطاليب والصراعات التي
نسبت أقدام النظام

مقدمة لابد منها:

إنه لأمر جدير بالتسجيل والتأمل والمتابعة، أن أي نظام سياسي لا يستمر فقط لأنه يقوم بما هو مطلوب من إجراءات أو إنجازات تدعم موقفه، بل يحدث في كثير من الأحيان أن إخفاقات وسلبات وقصور وضعف خصومه هي التي تدعم موقفه، وتسهم بشكل أساسي في تثبيت النظام واستمراره، ولهذا فإن رصد هذا النوع من الإخفاقات بحسب لصالح النظام الذي يستمر، وفي ذات الوقت بحسب هذا الأمر ضد معارضي النظام حتى ولو كانوا على حق، ولهذا قلناه في رصدنا للقوى التي هملت النظام في هذه الفترة لن نقتصر على إجراءاته الإيجابية التي قام بها لدعم النظام، بل سترصد أيضا إخفاقاته معارضية.

إنه لأمر مؤسف أن نرصد أن خصوم مايو ساءلوا بعجزهم وأخطائهم وقصورهم وطبيعة مصالحهم بقدر معل في استمرار هذا الحكم حتى اليوم الأمر الذي يجعلنا نتصور أنهم غير مؤهلين لإسقاط هذا النظام وإن كانوا مؤهلين حتى الآن لأن يرثوه.

آفاق الموقف:

لقد ظهر غياب كامل لأي أيديولوجية ليميري أو للقوى التي كان يحكم بها بعد يوليو ٧١، والمسألة هنا لا تحسب بالشهور ولا بالتتابع اليومي لأثر تلك القوى، ففي الصراع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يمكن رصد مفاهيم القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحساب الأيام والشهور.

نقول نسبة لغياب أيديولوجية النظام بعد سقوط اليسار بنفس القدر الذي غاب فيه مجرد الفكر المنظم الواضح للقيادة وبطبيعة الحال نقصد الفكر الذي يرقى إلى نظرية سياسية متكاملة تشكل أيديولوجية وتعبر عن مصالح طبقات أو فئات معينة، نقول أنه نتيجة لذلك أصبحت القوى المضطربة في ساحة الصراع الاجتماعي تؤرجع النظام أينما اتجهت، وإن كان الخط العام الذي تبلور هو الاتجاه نحو الارتباط بالمعسكر الغربي وقوى الاستعمار الحديث، وسنفرده الفصول التالية للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان النظام يتكئ عليها منذ يوليو ٧١ إلى يوليو ٧٦.

الفصل الأول المؤسسة العسكرية

لقد قلنا بأن نميري استطاع أن يستقطب تطلع العديد من الضباط الذين لم يكونوا راضين عن مجموعة ضباط اليسار التي أصبحت صاحبة السلطة والسيادة والحق. ولعله من الأدق أن نقول أن تلك المجموعة من الضباط اليساريين لم تكن تعبر عن مصالح وعقائد وولاءات وانتماءات أولئك الضباط، الذين وجدوا فرصتهم في الانقلاب المضاد في يوليو ١٩٧١ لاثبات أن لهم دورا ورأيا وتخطيطا، بل لعله لم يكن خافيا أن المجموعات التي تحركت للقضاء على انقلاب يوليو ٧١ لم تكن كلها مدفوعة بالولاء لنميري أو باعتباره رمزا لتطلعاتهم، بل كان بعضهم يصدر عن موقف مستقل أجهضته مسيرة الأحداث في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧١ وإن ساهم بفعالية في الأحداث التي تمخضت عن القضاء على اليسار والشيوعيين سواء داخل الجيش أو وسط الحركة السياسية والشعبية المنظمة أو إدارات الدولة والسلطة التنفيذية بل ومؤسسات التعليم ومراكز المهنيين والحرفيين وقد أدى ضرب اليسار تحت مظلة الولاء لنميري إلى تجمع كل الضباط حول الرمز الجديد الذي حمل لواء العداء للشيوعية واليسار ونقصد به جعفر نميري.

وحتى أولئك الذين انطلقوا بدوافع مستقلة ولحسابهم الخاص أعلنوا ولاءهم لنميري عندما لم يسفر تدبيرهم عن تمكنهم من الاستيلاء على السلطة أو حتى جزء منها لحسابهم الخاص، وكان نميري يدرك هذا الأمر تماما، بل لم يتوان من شن حملة متواصلة لتصفية بعض أولئك الضباط الذين أعادوه للسلطة خشية من انفلات الزمام من يده في أية منعطفات أخرى للصراع حول السلطة، وجهد نميري كل الجهد أن لا يترك إلا أولئك الذين ظن أنهم يعتبرونه ممثلهم ورمزهم وقائدهم، وإن أثبت الظروف أنه لم يتمكن من تصفية كل المراكز المستقلة من مجموعات الضباط ولهذا كانت عمليات التصفية التي يجريها نميري لا تتوقف أبدا وكان يستخدم فيها كل التناقضات الثانويه بين الضباط وكل مثالب وافرازات خصائص المؤسسة العسكرية وتكويناتها وانعكاسات ذلك على تكوين شخصيات الضباط، ونفذ نميري بدقة ذلك المبدأ الذي تعلمه من السادات أن لا يترك أحدا يغرز جذوره على أرض أية مؤسسة وهو الأمر الذي مكن نميري من استخدام القوات المسلحة كركيزته الأساسية التي يستند عليها في البقاء في السلطة خاصة وأن نميري كان يمتص غضب الضباط خاصة الكبار منهم

الذين كان يخشاهم وكان يدبر ابتعادهم من القوات المسلحة باستيعابهم في إدارة القطاع
العلم أو السفارات أو التسهيلات التجارية أو الاتحاد الاشتراكي ومؤسسته فنجبت جزوة
الوطنية عندهم بتلويهم بما وقع في أيديهم من مال أو جله أو علاقات جليدة، وتركوا
نميري يفعل ما يشاء بالشعب السوداني أو بقواته المسلحة.

الفصل الثاني الجنوب وعملاء الاستعمار الحديث

لقد ركزنا بأن قوى الاستعمار الغربي الحديث خاصة فرعه المتمثل في منظمة الكنائس العالمية سعت جاهدة لانجاح ابرام اتفاق أديس أبابا ووقف الحرب الأهلية في الجنوب، وجاءت قيادات الحرب الأهلية والتي ارتبطت عشرات السنوات بمنظمات الاستعمار الحديث والكنائس العالمية، جاءت متعطشة للسلطة والاستقرار، وتمضية بقية ما تبقى من حياتها على نمط أسلوب الحياة الغربية ومجتمعات الاستهلاك الخرافي وكان معظم هؤلاء على استعداد ليس فقط لوضع يدهم في يد نميري بل والخضوع له تماما والانقياد والتسليم لسلطته وقيادته طالما أمن لهم نميري تقسيم أسلاب السلطة في الجنوب فيما بينهم ذلك أن قادة الحرب الأهلية في الجنوب والذين وقعوا على اتفاقية أديس أبابا لم يكن من بينهم على الإطلاق من كان يؤمن بفكر سياسي أو عقائدي يؤمن تصورا سياسيا علميا لحل مشكلة التخلف في السودان أو في جنوبه على وجه الخصوص، ذلك أنهم جميعا انخرطوا في تلك الحرب بدوافع الشعور بالاضطهاد العرقي والتمييز اللوني وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي لم تمكنهم من استرقاق أهلهم بدلا من موظفي الشمال، فعالمًا أتاحت الفرصة لهم لشغل مواقع السلطة ونهب جلود الأدميين الجياع انصاعوا جميعا لعبودية نميري وسيطرته بل بدأوا بمجدونه كأول سوداني شمالي يتيح لهم هذه الفرصة ولم ينشغلوا كثيرا بما كان يقوم به نميري في شمال السودان، ذلك أنهم لو كانوا مناضلين أصلاء لما فصلوا قضيتهم عن قضية الشمال، ولما غاب عنهم أن ما يفعله نميري بشمال السودان سرعان ما سيرتد عليهم وبالا وخرابا وحربا أخرى ولكن الكثيرين منهم كانوا يسخرون من أهل الشمال حيث كانوا يزعمون بأنهم يستمتعون بديمقراطية حقيقية في اجنوب وهذا في أيام سنوات العسل - وأنهم يستغربون كيف يتحمل أهل الشمال ديكتاتورية نميري ولعلها كانت (شماله) منهم ولكنها في كل الأحوال تكشف معادن أولئك القادة الذين وقعوا اتفاقية الانانية الذاتية التي لا صلة لها بأفق المناضلين الحقيقيين ولهذا فإن هؤلاء يشكلون سندا وثقلا حقيقيا بدعم نظام نميري في هذه الفترة.

الفصل الثالث وفلول اليسار أيضا

ان تسمية فلول اليسار هنا تعبير قصدت به الاختصار إذ اقصد به في هذا البحث مجموعات وقوى اجتماعية واتجاهات فكرية وأشخاص عدة قد لا يجمعهم فكر متسق أو أهداف متطابقة.

ولقد جمعت كل هؤلاء تحت هذا الوصف لأنهم جميعا كانوا يزعمون لأنفسهم قناعات اشتراكية وتوجهات ديمقراطية علمية يسارية في التعامل مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن المؤكد أنه لم يكن من بينهم من كان صادقا فيما كان يزعم ذلك أنهم جميعا كانوا يدركون الوجهة الحقيقية التي كان النظام قد توجه ها ليس بحكم الفكر والحزلة والخطب والكلمات والمقالات والتحليلات الفارغة التي ظلوا يضغفون بها على الناس ردحا من الزمان، بل بحكم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت ترسخ يوما بعد يوم وهم جميعا لم يكونوا في مراكز التقرير وتحديد مسار النظام وان كانوا جميعا في مراكز التبرير والتلفيق والتضليل للجماهير ولتثبيت أقدام نميري.

لعل أول من يشار اليه من فلول اليسار هم المنشقون من الحزب الشيوعي، تلك المجموعة التي كشف الصراع الاجتماعي انها لم تكن تؤمن مطلقا بالاشتراكية أو العلم أو الديمقراطية أو حتى النضال لمصلحة الجماهير الكادحة بأي مفهوم وتحت أي مظلة، فقد وضّعوا أنفسهم جميعا تحت خدمة سيدهم الجديد جعفر نميري، مكثفين بالفتات والأمن والحماية وبأطراف ما تبقى من أطراف السلطة، ولعلي لا أكون قد قسوت عليهم بهذه الأوصاف التي اعتبرها الحد الأدنى الذي يمكن أن يوصفوا به فهم قد ملاؤا الساحة صياحا بأنهم دعاة الاشتراكية العلمية وأنهم لم يخرجوا من الحزب الشيوعي إلا حسب زعمهم بسبب انحراف قيادته فما بالهم اختاروا جعفر نميري قائدا. هل كانت توجد تحت أي تحليل علمي مؤشرات لأن يبني جعفر نميري الاشتراكية بعد يوليو ١٩٧١ أو أن يسير في طريق منهجها بتنفيذ مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية وهم يشاهدونه يرتبط تماما ويتوثق ارتباطه كل يوم بالولايات المتحدة وبقوى الاستعمار الحديث في الغرب وبالسادات ودولارات البترول؟..

ومن المؤكد أن من بين فلول اليسار أيضا أولئك الديمقراطيين الذين كانت جهاتهم العامة اشتراكية ديمقراطية يسارية وان لم يرتبطوا بالحزب الشيوعي وان لم

يؤمنوا أو يستوعبوا كل الفلسفة الماركسية وتفصيلاتها وتحليلاتها، ولعل هؤلاء لهم بعض العذر لبعض الوقت فلا أحد يستطيع أن يطالبهم بالولاء للحزب الشيوعي أو الدفاع عن كل ممارساته حتى ولو كانت صحيحة فضلا عن الخاطئة أو المنحرفة منها، ولا أحد يطلب منهم ألا يثقوا في أي سوداني يزعم أنه اشتراكي ديمقراطي، فليست الاشتراكية حكرا على الحزب الشيوعي ولا هي ممتنعة على غير أعضاء الحزب الشيوعي، ولكن المعيار والمحك هو التجربة، فرغم ظهور انحراف نظام نميري إلى خط مفارق تماما للاشتراكية ومقتضياتها إلا أن مصالحهم الجديدة وارتباطاتهم بالسلطة منعتهن من رؤية الحقيقة وتبين طريق الصواب، فظلوا يشكلون سندا لنظام نميري لفترة طويلة.

ولعله يدخل في زمرة قلوب الينار أيضا أولئك التكنوقراط الذين وضعوا فكرهم وجهدهم في خدمة نميري فإذا قيسوا بمعيار وطني سوداني فقد كان عليهم باحساس وطني تبين الهاوية التي أوقعوا فيها أنفسهم إلا أن الانغلاق في مصالحهم الذاتية والانبهار ببريق السلطة والوزارة والجاه الذي لم يحلموا به ذلك أن المؤكد، أن لا أحد منهم قد سبق له أن ناضل في سبيل الشعب السوداني أو حتى انشغل بهموم الغلبة أو انحاز لهم فجميعهم قد انكبوا على تحصيل العلم لتطوير ذواتهم الشخصية وليس من باب ابتداع الحلول لمشاكل تخلف الشعب السوداني أو تغيير حياته، يقولون ان كل ذلك أعماهم عن رؤية الهاوية التي كان نميري يسوق اليها الشعب السوداني، بل في كثير من الأحيان أعماهم عن احترام ذواتهم أو كرامتهم الشخصية أو كرامة علمهم، فمعظمهم كان مستعدا بل أنهم واقعا لعقوا حذاء نميري وتحملوا شتائمته واهاناته واذرائه بهم واضطهاده فم سرا وعلانية، فساهموا بذلك في ترسيخ أمراض نميري حول العظمة الفردية والسطوة والهيمنة والتفرد، فإذا كان صفوة أبناء الشعب السوداني من علمائه ومتعلميه يسبحون بحمد نميري فكيف لا يرى أنه قد صار الامام الأوحده المتفرد الذي ينظر من عل لكل الشعب السوداني، ولا بد أن أشير هنا إلى حادثة صغرت عندما سمعتها من أحد شهودها، كان موظفوا بنك السودان قد أعلنوا اضرابا بسبب عدم الاستجابة لمطالب معقولة قدموها، وقد شل اضرابهم الاقتصاد السوداني وأقلق وزير المالية ~~بنوك~~ رجل قانون مشهور - يزعم أنه اشتراكي في الوقت الذي أجمع فيه كل الناس أنه الهلأ المدمر للاقتصاد السوداني لمصلحة الرأسمالية العالمية - قام ذلك الوزير يبحث الأمر مع المصريين وتوصل معهم إلى حلول مرضية للطرفين وحل الحلول ومعه محافظ بنك السودان إلى نميري ووقفوا على باب مكتبه بقصر الصداقة يستجدون المقابلة لأمر سريع وهام وخضير، فتركوا فترة ليست قصيرة، وذهبوا يتوسطان إلى سكرتيرة

الصحفي لينعم عليهم نميري بالمقابلة ودخل الوزير الخطير إلى مكتب نميري وخلفه محافظ بنك السودان ولم يرفع نميري رأسه من الورقة التي كان يتشاغل بها وظل الوزير واقفا (انتباه) ومرت الدقائق فإذا بنميري يسأل ما الأمر؟ أجاب الوزير بأنه توصل إلى اتفاق لانهاء إضراب بنك السودان اشترط فيه توقيعه الكريم بالموافقة انقاذا للبلاد من الأضرار الجسيمة التي تحدث كل ساعة، فتناول نميري الورق منه ودون أن يقرأه وقع عليه، وهنا حدثت المفاجأة المذهلة إذ جثا الوزير على ركبتيه وصار يقبل أيادي نميري ويقول - لقد انقذت البلاد سيدي الرئيس الشكر لك الشكر لك - فإذا بالسكرتير الصحفي لنميري يطلب من الوزير أن ينهض ويذهب معه إلى مكتبه لاكمال الشكر هناك!!

وفي أثناء ذلك كان محافظ بنك السودان واقفا (انتباه) فقد تجمد في مكانه. هذه عينه تشبه اللمحة مما كان يجري من هؤلاء العلماء والمتعلمين وقد كان أجدر أن تكون هذه اللمحة عن سلوك عالم الحشرات الذي كان يسمى بكوب الماء لنميري وينظف نظاراته ويقف منتظرا بالمنديل، كما تجاهلت رافة بالقاريء ما يفعله هؤلاء الوزراء بعد مغيب الشمس خدمة للذات سيدهم وأهوائه.

لقد ساهم كل هؤلاء في تصعيد نميري للانفراد بالسلطة وفي اذرائه للشعب السوداني وفي الوصول إلى قناعة بأنه قادر أن يفعل أي شيء أو يصدر أي قرار.

الفصل الرابع
معهد انور السادات المثلى والقذورة والبطل والنموذج والاب
الروحي لنبيري

لعل أخطر مؤشر خارجي على نميري في هذه الفترة تمثل في صعود السادات إلى مركز البطولة وانحرافه بالحكم في مصر إلى حكم عميل للأمريكان، وببدا منهجيه لاسرائيل وبرفعه شعارات السلطة المؤمنة.

وقد صاحب ما يجري في مصر أن توثقت العلاقات الشخصية بين نميري والسادات والذي قاد نميري في دروب العمالة وفتح له أبواب الأمريكان والدولارات البترولية، وأوحى له بإمكانية استخدام الدين وعقائد الناس لخدعة السذج منهم وما أكثرهم.

صحيح أنه كان من الطبيعي أن يبدأ نميري في البحث عن فكر مغاير لفكر اليسار وعن أيدلوجية تهدف إلى تصفية توجهات واجراءات اليسار الاقتصادية والاجتماعية.

وصحيح أيضا أن نميري وبعد أن هدأت فورة الانتقام والطمع بدأ يحس بجريمته الشخصية في قتل بعض الأبرياء وكان يبحث عن عزاء وسلوى وتبرير لهذه احواله وصحيح أيضا أن شخصا نشأ نشأة نميري كمسلم عادي، لم تتعرض الموروثات في نفسه إلى أية هزة سواء كان مصدرها التجربة أو العلم أو الثقافة أو حتى النصوص، كان طبيعيا أن يلجأ إلى ارادة القدر وارادة الله لتفسير ما حدث وليجد عندها السلوى والعزاء، ولكن مثل هذا التفسير الذي من المؤكد قد خطر في باله ودفعه إلى التفكير في هذه الموروثات وعمله أيضا دفعه إلى قراءة شيء من القرآن، نقول أن هذا التبرير لم يكن كافيا نفسيا لأنه كان يعانده ويعصده بسلوكه الشخصي المنغمس حتى الشالذ في الملذات الحسية من سكر ومجون وتهتك، فقد كان يدرك تماما أنه بالمعيار الديني لا يوجد مبرر لأن ترعاه العناية الالهية وهو بهذه الدرجة من التهاك والاستهتار واناديه ملطخة بدماء الأبرياء.

لقد بدأت شخصية السادات تتسلط على نميري بشكل لا مثيل له في عادات رؤساء الدول، فقد اقنع نميري بحديث الذكريات المظللة من بطولات شبابه الباكر، وعن مسدوره عن قناعة بأن السودانيين والمصريين أبناء رحم واحد وهم أهل ومسيره واحدة، وبطريقته السحرية في اظهار تعامله كتعامل أخ وابن حادى على شقيقه الاف مر

ساعيا لرفعه إلى مصاف البطولة والمجد الذي يبلغه هو، مقنعا إياه بأنه يصدر عن قناعات راسخة وإيمان عميق بشعب وادي النيل ومصلحته، وأنه ليس بسياسي يتوخى الشهرة بل يسعى إلى الأهداف العميقة ويكسر أضخم الحواجز التاريخية ويقتحم المحظورات والمحاذير، لقد اقنع نميري بأنه^(١) «رجل سبق عصره... وكنت أخشى أن يطوله الزمن اللثيم... فهو يقيم إنجازاته بعيدا عن ملايسات الظروف، فينال منه النفاق أو الحقد أو الغباء ما يمكن أن ينال عظماء الرجال...»
«وينسحب وزيرا الخارجية... ثم إذا بالحديث ينساب بغير قصد؟؟ بعيدا إلى ما كان يسميه عهد الشباب والشباب عند السادات... سنوات كانت هي النضال من أجل مصر... ويحدثني لدهشتي عن ثورة ١٩٢٤ في السودان تلك التي تحدث إليه عنها والده... واسمع منه هذه الليلة الكثير، والذي وضع نقاطا كثيرة فوق حروف غامضة...» ظل السادات يعزف على كافة الأوتار التي تمكنه من نميري وتحكم قبضته عليه، وكان يناديه: (٢) «يا ابن الخال... فهو ابن العمة فعلا... ككل سوداني أصيل...»

وتسرب الكلمات من نميري كاشفة نفورها: «الغريب في علاقتي بأنور السادات أنها لم تكن علاقات زمالة ولا حتى صداقة، وإنما هي علاقات قرابة فيها كل ما يميز علاقات القربى ويتميز بها الأصدقاء»
«كان السادات دون العالمين يناديني بإسمي الأول (جعفر) تماما كأبناء العم وأبناء الخال والأخ الشقيق»...

«وكان السادات وأسرته دموعا في انتظاري يوم زرته في الاسكندرية بعد محاولة الغزو الليبي للسودان سنة ١٩٧٦ عانقني وهو يبكي، بكاء الرجال الذي يهز الرجال...»
«ويقوم من مقعده ليعانقني من جديد...»
«أنور وجعفر علاقة هي الحب»...

(٣) «وبعد أحداث يوليو ١٩٧١... حاول السوفيت أن يضغطوا بالسادات على الخرطوم لفرض» وحقيقة هذه الواقعة أن السفير السوفيتي بمصر قابل السادات ملتصحا إليه أن يتدخل عند نميري لوقف اغتدام عبد الخالق والشفيع فوعده السادات خيرا وأنه سيجري اتصالا تلفونيا بنميري وقد فعل، وفي المكالمات الهاتفية كان السادات منشرحا

(١) كتاب السادات المباني، وموافقة... تأليف جعفر نميري ص ٢٣، ٣٤

(٢) المرجع السابق، ص ٧١-١١٩. (٣) المرجع السابق ص ١٢٧.

وحكى لنميري باتصال السفير السوفيتي والتماسه وفي نهاية المكالمة قال السادات لنميري: اقطع رقابهم وهو يقهقه بصوت نشوان فشحن نميري بشحنة سوداء أدت إلى أنه وفور نهاية المكالمة أن أمر بإعدام الجميع .
ومن هنا بدأت المسرحية التي اتقنها السادات واستمرت حتى تمكن السادات من رقبة نميري تماما .

ويثير السادات كوامن نميري ويلعب بعواطفه الفطرية الساذجة ويذكره بنفسه «ما الذي أغرى شابا من الطبقة دون المتوسطة أن يضحي بها يصعب التضحية به، نجمه لامعة على الكتف ومكانا وسط صفوة في جيش كان ضباطه من النبلاء... وأنه لولا ظروف الحرب العالمية الثانية لما طاف بخياله مجرد الحلم بأن يكون وسط هؤلاء، سطوة وقوة ونفذا والأهم مستقبل مضمون وتدرج مضمون» هنا نميري يتحدث عن نفسه التي عكسها له السادات بالذكريات . لقد بلغ تأثير السادات على نميري أن مقتل السادات أصابه بخبل ظاهر، فهو يعد بحضور التشييع رغم تحذير الأمن ويعد بأن يرتدي الجميع الملابس القومية السودانية ويبرر ذلك في كتابه عن السادات بقوله:

(١) «حتى نكون مميزين عن غيرنا في الجنازة» .

ويضيف بنفاق ومكر ظاهر:

«ولنكون وسطهم أهدافا شهيرة يمكن توجيه النيران إليها بسهولة...» .

ويعبر بصدق حقيقي عندما يصر على أن يرتدي جوزيف لاقو الزي القومي بقوله: «حتى هو خصوصا هو، حتى إذا أطلقت النيران علينا، نكون كشهداء ممثلين للسودان كله شماله وجنوبه» !!!

ووضع جوزيف لاقو في موضع لا يحسد عليه، ذلك أن المؤكد أنه لم يكن يرغب أن يكون شهيد وادي النيل الذي يقدم كقربان عبودية لنميري للسادات، وقد بدأ السادات يمثل على نميري دور الصديق الأوحده في الملهمات في جنازة ناصر إذ من هناك بدأ قصد السادات واضحا وأحس نميري «أن يده تضغط على يدي» .
وبعدها بقليل يتعلم نميري في مايو ٧١ أول دروسه الأساسية من السادات ألا يعير المؤسسات السياسية أهمية طالما أنت الذي أقمته من قمة السلطة ويلخص السادات حكمته:

(٢) «لو كان يقصد التنظيم السياسي - يتحرك بهم لتحركوا به...» إن الأهم

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ .

(١) السادات صفحة ٣٦ .

هو أن يعي درس عبدالناصر الذي ألقاه عليه السادات وحفره في أعماق وعي نميري أن ليست هناك أهمية لمثل هذه المؤسسات إذا تمكن الزعيم من أن^(١) «يكون هو المؤسسة الأكثر تأثيرا. مؤسسة التخاطب المباشر مع الجماهير...»

وتعلم نميري دروس عدة بعد ذلك من السادات، أخلق مؤسسات تزعم بها الشرعية للنظام وسيطعك حتى أولئك الذين يزعمون أنهم يرددون تحكيم الوحي الالهي :^(٢) «وهي شرعية ها الولاء حتى من جماعة الاخوان المسلمين، والذي يفترض نظريا أنها ترفض وراثه الملك وتنادي بالبيعة ومع ذلك فقد أعلن المرشد العام للجماعة، الشيخ حسن الهضيبي قبل شهر من الاطاحة بالملك أنه تشرف بزيارة كريمة لملك كريم...»

وأقنعه السادات بأن عبدالناصر نفسه «لم يكن لديه لا الزمن ولا القدرة للتعامل مع هذا الانقسام إلا بتجاوزات حادة للقانون، كان الاشتباه وحده مبرر للعزل، كان الاتهام فحسب مدخلا للادانة...»

وأقنعه السادات بأن «الاتحاد السوفيتي والذي كان يطمع ومن خلال مصر أيضا أن يصل إلى المياه الدافئة، وان يحاول أن يستعيد مجرد الأمل في امكانية تحقيق حلم القياصرة، باقامة امبراطورية نفوذ تحمي الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي». ويضيف السادات لنميري أن هذه الحكمة بالنسبة له هي^(٣) «حكم له... ولو كان خالف ذلك المسار لما أنجز وفي كل المجالات...»

وظل السادات يعلم نميري الدروس التي وعها من تجربة عبدالناصر ويتلقاها نميري بلهفة وتلمذة وقناعة أن لا تترك لأي قوى سياسية أو أشخاصا أن تمد جذورها بعيدا في أرض المؤسسات التي تقيمها فقد وجه عبدالناصر^(٤) «بعد شهر قليلة واكتشف أن جذورا جديدة، ووجوها جديدة بدأ تنبت على سطح الحياه السياسية... وكونت مشكلا مراكز النفوذ والقوة خارج المؤسسات» ويقدم السادات اعظم دروسه لنميري لمدح تملك كل عواطف نميري ان الأمريكان مخلصون، وأنهم أصحاب القوة الحسنية وأنهم فرس الرهان في حل مسائل العرب والدور المتحلفة وأنه أي السادات يستطيع افناع الأمريكان بل ويوظفهم لمصلحة مصر والسودان والعرب... وقد بلغ اعجاب نميري بالسادات أن ظل ينسأ عن...

(١) «وكيف استطاع السادات أن يقنعه بل كيف استطاع السادات أن يوظفه» .
 (٢) «ما الذي فعله السادات لهم» بل ما الذي فعله السادات بهم وبالولايات
 المتحدة... ما أيشع أن يكون رئيس الدولة ساذجا غرا كتميري؟ وتتمخض قدرة
 السادات الخرافية في صنع المعجزات كما فهمها تميري في أنه وجد أنه للأمريكان كل
 العذر فيما صنعه مع السراييل وللاسراييل فقد كلت (٤) «الروس قلقهم إلى تلك المنطقة
 وفي هذا ما يشير الازعاج بالنسبة لما تبقى من نفوذ للمبريطانيين والفرنسيين فيها، وهو
 أيضا مقدمات للخطر على الأمريكيين بطموحاتهم لورثة المنطقة والأهم مصالحهم
 البترولية الحيوية ويتلفت هؤلاء وهؤلاء يبحثون عن حصن الأمان فلا يجدونه إلا في
 السراييل» .

وتنبثق الحكمة على لسان السادات بأن الحل هو تحييد الأمريكان!!! ومضى
 السادات يحاضر تلميذه تميري في أعماق دروس العمالة واستراتيجيتها وتكتيكها وعلى
 رأسها القناعة الراسخة بأن الروس هم أخطر الأعداء وأن أساليبهم أفكك الأساليب
 لأنه بدون هذه القناعة لا يمكن أن تطمأن أمريكا في التعامل مع الأصدقاء الجدد،
 فالروس إن منحوا سلاحا تمهلوا في قطع الغيار بغرض فرض الشرط السياسي لهم:

(٣) «ولا يتحول السلاح إلى ركام من الحديد البارد واظنك يا جعفر قد عشت
 هذه التجربة» .
 والروس يتفنون في شروط دفع قيمة السلاح وشروط التدريب والخبراء بهدف زيادة
 في قاعدة الوجود البشري» .

وشروط تتصل بالسيادة ويقدمونها «بسذاجة الريفي ومكر الريفيين أيضا» وشروط تتصل
 باستخدام السلاح وفي النهاية «شروط لا تنفذ» .

(٤) «فيينا يعطي السوفييت حدود لا تدفع بهم إلى التورط، فإن الأمريكان إذا
 اقتنعوا فإنهم يعطون إلى حدود التورط وانما واضح في فينام... لقد اكتشفت ومن
 المؤكد أن جمال قد اكتشف قبل أن لدى السوفييت ممارسات قاتلة بالنسبة للدول التي
 يتعاملون معها والتي لا تدين بالماركسية» .

وتتصل دروس السادات عن السوفييت وتدور كلها حول تغذية كل الأحقاد وتربية

- (١) السادات ص ٧٣
 (٢) المرجع السابق ص ٨٣
 (٣) المرجع السابق ص ٨٤
 (٤) المرجع السابق ص ٨٧

الضعائن ضد السوفييت حتى لا يشب التلميذ وفي ذهنه أدنى قدرة أو حرية حركة أو مناورة في التعامل مع السوفيت فكل هدف الدروس اصطناع عميل أمريكي من الدرجة الأولى، تربي فيه نوازع الحق على السوفييت، وتغزى فيه كل الآمال على أمريكا.

ويمضي السادات يلقي دروسه^(١) «تسألني كيف توصلت إلى النعمة الصحيحة في التعامل مع الأمريكان» «كل ما فعلته أنني قلبت الصورة التي طرحتها عليك».

وتصل هيمنة السادات على نميري أن اقتنع الأخير واقنع من يعمل معه بأن يعرفوا^(٢) «إن الذي يربط أنور بجعفر لا يسمى إلا بصدق المصارحة حتى بالنسبة للنوايا».

وتجسد التأثير أبلغ ما تجسد في رد فعل نميري لإعلان تنفيذ زيارة السادات للقدس فقد أقلقته كما قال أن سمع بالزيارة وشاهدها تنفذ وأقلق مضجعه قول مستشاريه بضرورة الابتعاد عن السادات في هذه المرحلة، ولكن نميري لم يكن مستعدا مطلقا أن يطعن في حبيبه وأن يظن به سوء وقرر نميري أن لا بد من حكمة عميقة وراء القرار وعليه أن يستمع لها من فم الأب والخال والأخ الكبير رغم أن هذا الخال والأخ لم يشاوره في الزيارة بل أن نميري وقبل أن يسمع تبرير السادات بدأ يدافع عنه وعن قراره وعن تنفيذه وأعلن أنه «ليست غاضبا ولا عاتبا على السادات لأنه لم يشاور الخرطوم قبل سفره للقدس فلديه بغير شك أسباب لذلك؟!!».

وسافر نميري إلى القاهرة وكانت:

(٣) «فرحته باللقاء صاغتها دموعه ودموعي» ويبلغ السادات الذروة في التمثيل

المسرحي قائلا لنميري:

(٤) «كنت أعرف يا جعفر كنت أعرف، راهنت نفسي أنك قادم ولن يطول

انتظاري حتى أراك.. ونعود للعناق من جديد...!!».

كان السادات قد تمكن من نميري وحوله إلى تابع ذليل وتلميذ لا حول له ولا قوة لدرجة أنه وبعد أن أسهب السادات في شرح دوافعه لزيارة القدس وأسبابها التي تركزت حول قصور وضعف وخطر التعامل مع السوفييت، إذا بنميري فقط يقتنع بما سمع بل يبادر بالوعد في المساهمة في تنفيذ مخطط الزيارة «وأعده بأن أحاول مع المنظمة ولو

(١) السادات ص ٩٣

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٠.

بطريقة غير رسمية... أعود للخرطوم يتم الاتصال غير الرسمي بالمنظمة، ترفض المنظمة رغم أن البدائل أبلغها كانت لصالحها.

ويمضي نميري في كتبه عن السادات ليقدّم لنا نماذج ناطقة عن خضوعه الكامل وعظم قدرته على مقاومة نفوذ السادات عليه:

(٢) «توتر العلاقات بين القاهرة والخرطوم وتنازح... وفجأة يصلني من السادات مبعوث خاص، التقى به... وهناك نتعاقب، وهناك تتصارع وهناك يعلن منهاج التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان...!! حدث كل ذلك بعد توقيع اتفاقات كاسب فيليكس ورؤية مستشاري نميري:

«ألا يتفرد السودان بموقف يتعارض مع الإجماع العربي... فإذا بنميري وهو في نيويورك يتلقى رسالة من السادات يطلب فيها أن يزوره بالقاهرة ويعرض مستشاروا نميري ويقدمون الأسباب إلا أن نميري لم يكن في مكتبه أو استطاعته أن يغالب الشوق إلى حبيبته أو يعصي أمر استاذة فأمر بلى عتق الطائرة صوب القاهرة، وهناك تعرض نميري ووفده إلى اذلال ومهانة ظل نميري لا يحس بها إلا ضجرا من احتجاجات مرافقيه وقد تهلبت كل أساريه والسادات يقول له:

(٣) «ما بينا يا جعفر لا يلزمني بالاعتذار لك، كما لا يسمح لك بأن تنتظر مثل هذا الاعتذار...؟! وبدأ الأستاذ في شرح نظرياته لتلميذه المنبهر.

(٤) «إن العرب يتحدثون عن انفراد إسرائيل بمصر فلماذا لا يعودون إلى مصر ليزاحموا إسرائيل فيها؟! ويسهب الأستاذ في أحد الدروس التي وعاما نميري جيدا وأصبحت إحدى ركائز سياسته فيقول السادات:

(١) «لن أنسى شخصيا أيادي عربية كريمة امتدت لمصر في ساعات الخرج لن أنسى ذمّة خالد وحياءه وهو يعطي مصر، وطلبه مني ألا أعلن ذلك أو أشير إليه، لن أنسى لفهد رجاحة فكره لن أنسى الشيخ زايد ما اتصل وما لم ينقطع... لن أنسى الكويت وأمرائها ومواقفهم الكريمة...»

في الواقع لم يكن كل خضوع نميري للسادات أو جله من باب التأثير الشخصي لأنه

(١) السادات صفحة ١٠٠

(٢) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٨٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٣٤ و ١٣٨.

ما كان يمكن لمثل هذا التأثير أن يؤتى ثماره لو لم يكن دافع نميري ومقتضيات استمرار سلطته تستجيب لافرازات هذا التأثير وتسهم في انضاج الصراعات الداخلية في السودان لتحسم في الوجهة التي كانت متاحة ويرغب فيها نميري ويسعى إليها فالتأثير الخارجي مثله مثل التأثير الشخصي لا يمكن أن يكون وحده كافيا لتحديد مسار نظام كامل ما لم تكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخليا قابلة ومهيئة لاستقبال هذا التأثير والتأثر والانفعال به، ولعل أبلغ نموذج لتأثير السادات الذي كان نميري ونظامه مهثان لاستقباله وقبوله بل والبحث عنه هو رأي السادات في الفكر الماركسي ذلك أنه وبعد يوليو ١٩٧١ حيث قلب نميري وجهه للفكر الماركسي فكان السادات مستعدا لتعميق تيار الحقن وأسبابه في ذهن نميري ولهذا ظل يكرر لنميري ما كان يسمعه الأخير من الشيوعيين عن أنه مثل السادات ينتمي إلى (١) «البرجوازية الصغيرة المتردة التي لا تستطيع بحكم تطلعاتها أن تتبنى قضايا البروليتاريا «الطبقة العاملة» فالبرجوازية الصغيرة طبقة بذات المفهوم تتميز بالتردد ينقصها الحسم والتحالف معها ينبغي أن يكون بمقدار، والاطاحة بها واجبة في الوقت المناسب... ان أفرادها ولو ناضلوا فهم مغامرون وحتى لو دفعوا ثمننا لهذا النضال فهم أيضا مغامرون...» وظل السادات يعزف على وتر أنه طالما كان هذا هو رأي التحليل الماركسي فيهم وبسبب معرفته منذ البداية لهذا الرأي فإن السادات (٢) «ارتبط بالعمل الاسلامي ومنذ أيامه الأولى كان سكرتيرا للمؤتمر الاسلامي وكان هذا يعني لدى السوفييت أن هذا الرجل بالطبقة وبالفكر والعقيدة لا يمكن أن يكون لهم، بالإضافة إلى أن السادات وحتى في مراحل التوتر الخطر بين عبدالناصر وبعض النظم العربية المعتدلة، فلقد كان السادات هو الحلقة الوحيدة التي لم تتأثر بمواقف الخلاف خاصة بين القاهرة والرياض، وكان حبيبا أثرا له مكانه في قلب العامل السعودي».

ويحكي نميري كيف أثره السادات بجميل عندما رفض ضغط السوفييت لدعم انقلاب يوليو ١٩٧١ بل أن السادات لم يكتف بذلك بل قرر أنه «يتحمل مسؤولية شخصية بالنسبة لحياة نميري»... ويضيف السادات أن: «الجهة المفتوحة حديثا في السودان ليست أقل خطرا من الجهة المتفجرة على ضفة قناة السويس الغربية، وأنا على استعداد...» ويجهز السادات الكتيبة السودانية التي كانت موجودة بالقنال لتعود إلى السودان لاستعادة حكم نميري بل أنه أيضا (٣) «أصدر تعليماته إلى القوات المسلحة

(١) السادات ص ١٣٤ : ١٣٨

(٢) السادات ص ١٤١.

(٣) السادات ص ١٤٥.

المصرية لكي تقوم بواجبها الكامل نحو نميري».

إذن فالسادات حسم قضية الطريق الذي يجب أن يسلكه نميري بعد القضاء على انقلاب يوليو ١٩٧١، طريق وجهته الخارجية تقوم أساسا على العداء الاستراتيجي للسوفييت والخضوع التام لأمريكا والاعتماد والمراهنه عليها وحدها، طريق يسر عبر امراء السعودية والامارات والكويت، أما وجهته الداخلية فتقوم على تكوين مؤسسات سياسية لا يكون اخذ الاعتماد عليها وإنما يجب أن يكون الرئيس هو المؤسسة الوحيدة ذات الوزن، وأنه في التعامل مع المؤسسات جميعها سياسية وأمنية وخلافها يجب ألا يترك لجهة أو منظمة أو أفراد أن تغرز أرجلها وتمد جذورها في تلك المؤسسات بل يجب أولا بأول اقتلاع كل من يظهر أن جذوره بدأت تمتد إلى أعماق المؤسسة أو ترسخ حتى في سطحها، طريق يتوجه اسلاميا مستخدما كافة الجهات والمؤسسات والأفراد والدعاه في سبيل دعم النظام مع العمل على سلبهم أية واجهات مستقلة والزامهم دائما بـ «الولاء للنظام خاصة وأنهم لا يمانعون من ذلك كما ثبت تاريخيا، طريق لا يحشى فيه من الخروج على القانون ومن اتخاذ كافة الاجراءات العملية بغض النظر عن تجاوزاتها القانونية في سبيل دعم النظام، على أن تجري المحاولات لتليسها شكل المؤسسات بشرط افراغ هذه المؤسسات من كل محتوى وتأثير حقيقي يمكن أن يشكل مراكز قوى أو نفوذ مستقل، طريق يحمل سمات وعبر الدروس التي أشرنا أن نميري تلقاها من السادات. وزعم السادات فيها أنها رؤية عبدالناصر يفرض استخدام التأثير الخفي لعبدالناصر على نميري.

ولقد انعكس تأثير السادات على نميري حتى في سلوكه الشخص كرئيس وكتاسان، فقد تعلم نميري بل وأتقن ممارسة وجوب ألا يتغيب لحظة عن أعين الجماهير وذلك باستغلال كافة وسائل الظهور أمام الجماهير ومواصلة ذلك بالتأثير والضغط عليها بالتواجد والحضور المسرحي المستمر، بل بلغ الأمر بنميري أن حزا حزو السادات في أمر العودة إلى القرية مع الفارق الهائل بين تكلفة عودة السادات وعودة نميري إلى قرية النائية في شمال السودان الخالية تماما من كل الخدمات سواء الماء أو الكهرباء أو الطريق للوصول إليها أو السير فيها أو المدرسة أو المركز الصحي أو أي مظهر حضاري آخر فأقام نميري قصرا منيعا بالقرية وأنشأ بها خدمات كلفت الدولة ملايين الجنيهات مع تكلفة الدولة مئات الألوف من الجنيهات في كل زيارة يقوم بها نميري لود نميري.

ولم يفت نميري أيضا أن ينشئ قصرا الكترونيا بمنزله يرثسه القوات المسلحة مقتديا بكل جنوح السادات للترف ومظاهر العظمة في هذا المجال ولم يتس مطلقا

نصيحة السادات أنه أهمل في أمنه الشخصي فأقام جهازا خرافيا لأمنه الشخصي يكلف
مئات الألوف في كل حركة أو رحلة أو اتصال أو انتقال يقوم به.

الفصل الخامس القطاع العام كأداة جمعية وترغيبية

إن الهجمة على اليسار والفكر الاشتراكي العلمي بعد يوليو ٧١ كانت تقتضي العمل على تصفية أهم سمات الاشتراكية في السودان، ونقصد بها القطاع العام الذي لم يكن وجوده رهين بهايو بل كان يضرب بجذوره مئات السنين لدرجة أن الاستعمار الانجليزي نفسه لم يستطع أن يصفى هذا النمط من الانتاج، فقد وجد الانجليز أن الأرض في السودان مملوكة ملكية جماعية وأنهم يواجهون آثار حكم وطني كان قائده محمد أحمد المهدي قد أعلن أن الأرض لمن يفلحها، وأن ملكية القبيلة والعشيرة كانت هي السائدة في بقاع عديدة من السودان.

لقد كان هم الانجليز بالدرجة الأولى الحصول على أكبر عائد من استثمار السودان بغض النظر عن نمط وعلاقات الانتاج وإلى أين يقود تطور الاقتصاد السوداني، ولهذا فقد استفادوا من هذا النمط من الملكية وأعلنوا أن كل الأرض ملك للدولة إلا تلك التي يمكن أن يثبت أصحابها أن لهم حقوقا خاصة عليها سواء كانت حقوقا في شكل ملك حر أو حقوق زراعة أو تحطيب أو مرعى وأن الحقوق الأخيرة كلها تمنح كحقوق منافع وليس كملكية رقبه أو عين، بل أنهم أقاموا مشروع الجزيرة على أساس هذا التصور لملكية الأرض.

واضطر الانجليز أيضا وهم يحكمون بلدا متخلفا ليس في امكان قطاعه الخاص أن ينشئ البناء التحتي أو البنيات الأساسية الأخرى اضطروا أن ينشئوا هذه البنيات الأساسية بواسطة الدولة ومن ثم صارت ملكيتها للدولة سواء السكك الحديدية أو مرافق الكهرباء والطرق والمياه والري أو التعليم بكل مراحله والصحة بكل مرافقها من مستشفيات وشفخانات ومراكز صحية.

وفي عهد الحكم العسكري الأول، لم يكن أمام زمرة عبود وهم يريدون تحقيق بعض الانجازات المادية إلا أن يملكوا ما فكروا في انشائه للدولة، فلم يكن حتى ذلك الوقت في مكنة وقدرة القطاع الخاص أن يتبنى بناء مثل هذه الانشاءات ومن ثم دخلت في ملكية الدولة العديد من المصانع الضخمة والمنشآت الكبيرة.

وجاءت مايو وفي سنتها الأولى وتحت مظلة أفكار وتخطيط اليسار أممت وصادرت وأنشأت العديد من المرافق الاقتصادية، فدخل في القطاع العام كل البنوك وشركات

التأمين ومصانع عديدة وأصبح القطاع العام بذلك يشكل هيكل الاقتصاد السوداني
في يوليو ١٩٧١.

لم يكن كما قلنا في مكنة نميري أن يصنفي هذا القطاع، كان هذا القطاع بثقله
الاقتصادي بوظائفه التشغيلية وقدراته البشرية النوعية كان يشكل مشكلة لنظام نميري،
ولكن فلولا اليسار بمعلوماتهم ومقدراتهم استطاعت أن تمكن نميري من تحويل هذا
القطاع إلى أداة لحماية النظام بدلا من أن يشكل خطرا على النظام بتوجهاته، ذلك
أنهم أشاروا إلى مئات الألوف التي يشكل هذا القطاع مصدر رزقهم فلو عزوا بوجوب أن
يستخدم نميري سلطته على وسيلة الرزق هذه بإرهاب كل موطني، وبفصل وتشريد
كل معارض، وبتهويل كل من كان يعتبر رزقه ورزق عياله كأولوية أساسية وكان
هذا أحد الوجوه..

واستخدم نميري هذا القطاع أيضا كوسيلة لكسب الأنصار والمؤيدين فقد كان
في يده تقرير التعيينات الأساسية في كل مصرف من مرافق القطاع العام أو كل مصنع
من مصانعهم، فملا هذه المصانع والمرافق من مؤيديه وأقربائه وعملائه ومرتزقته وانتهازيته،
وأصبح معروفا أن لا سبيل لبلوغ مركز ذي وزن في هذا القطاع إلا بإعلان الولاء
لنميري والعمل بكل جهد كأولوية لصالح النظام وليس لدعم القطاع، فلم يكن
نميري يعني بتطوير هذا القطاع أو إصلاحه كركيزة للاقتصاد الوطني بل كانت الأولوية
المطلقة لاستخدام هذا القطاع هي دعم وتأيد النظام.

وقد كان أبلغ استغلال لهذا القطاع كأداة قمعية وإفسادية وسياسية هو استخدامه
في الضغط على العاملين فيه وذلك بالحقاق الحركة النقابية فيه بالاتحاد الاشتراكي حتى
تكون تابعا وذيلا للاتحاد الاشتراكي وسندا وبقوا للسلطة، وفي هذا الصدد استخدمت
كل أساليب الضغط والرشوة والترقية والتفريغ والفصل والبعثات والمؤتمرات والتشريد
والتحفيز والجمعيات التعاونية التابعة للمرافق والنقابات والتي احتكرت الضروريات
وبدأت تتحكم عن طريقها في الحصول على أهم ضروريات الحياة، وبتفسي القدرة
امكانية الاثراء على حسابها أو تحسين الأوضاع الخاصة بكل أنواع أساليب النهب
والتزوير والاحتيال والتجارة.

لقد كان كثير من الناس يعجبون كيف أن العديد من العاملين الذين لا مصلحة
لهم في نظام نميري يحرضون في كثير من المناسبات على التطيل للنظام، وبلغ الأمر
ذروته في مرافق كان يفترض أن العاملين بها يبلغوا درجة من العلم واحترام النفس ما

يحصنهم من الانزلاق في التهريج السياسي كالعاملين في مرفق القضاء أو النائب العام أو بين المحامين أو الأطباء إلا أن المؤسف حقا أن أفرادا عديدين من هذه الجماعات ظلت تتقرب من نميري بالمداهنة والرياء والنفاق والتسلق الرخيص طمعا في (شيله) من القطاع العام، فأما سعيًا للبقاء في المنصب، أو تطلعا لترقية، أو أملا في سلطة أو مغنم يأتي عن طريق السلطة...

ولقد أسفر كل ذلك عن شيوع التسيب في الأداء العام وعن تفكك شخصية الموظف العام ومن ثم إلى تدهم هذا القطاع وانحيار خدماته وانتاجه ومن ثم عدم قدرة العاملين فيه للتجمع للوقوف في وجه النظام.

الاتحاد الاشتراكي والمتفعين به:

لقد كان من أحد القوى التي دعمت النظام، ذلك المسخ الذي سمي بالاتحاد الاشتراكي.

لقد تعلم نميري الدرس من فلول الشيوعيين، ومن بعدهم من السادات أن لابد من اقامة تنظيم يوحى بالديمقراطية وحكم الشعب على شرط أن يكون مفرغا من المضمون الحقيقي للسلطة السياسية وبحيث لا يشكل مركزا للسلطة مستقلا وفاعلا.

لقد تعلم نميري الوجه الأول من الدرس من الشيوعيين أنه بدون تنظيم لا توجد ثورة، وبدون تنظيم لا يمكن التحكم في الجماهير وقيادتها، وتعلم الوجه الآخر من الدرس من السادات أن لا تسمح لأي شخص أو مجموعة أشخاص أن تمد جذورها في أرض التنظيم وتشكل وزنا مستقلا.

لقد تجمعت كل فلول اليسار لتضع نظرية الاتحاد الاشتراكي في شكل ميثاق العمل الوطني، وأفرغت النظرية بعد ذلك في دستور ١٩٧٣ بأنه التنظيم الوحيد الذي من خلاله وحده يأتي رئيس الجمهورية لموقع الترشيح، وأنه التنظيم الذي يسيطر ويتحكم في كافة ممارسات العمل السياسي عن طريق القانون الذي حمل هذا الاسم والذي حظر الاشتغال بأي عمل عام وفي كافة المنظمات والنقابات والمجالس ومجالس الشعب ما لم يحصل على براءة من الاتحاد الاشتراكي، وعن طريق هذا القانون، شكل الاتحاد الاشتراكي غربالا حقيقيا لاستيعاب النفعيين والانتهازيين والمتطلعين إلى مراكز النفوذ ومواقع اكتساب المنافع المادية سواء بالوصول إلى قنوات الاتصال برجال الإدارة في الدولة ومؤسساتها ومدراء وحدات القطاع العام والتعاونيات وسلطات التموين

وتصديق الرخص والامتيازات والتصديقات الخاصة للسلع النادرة، وقبل كل ذلك سلطات توزيع الأراضي في المدن وتصديقات المصانع وأراضي الامتيازات والمنشآت الصناعية والمسؤولين عن توزيع المواد البترولية والمواد التموينية والأساسية من سكر ودقيق وخلافه، استطاع الاتحاد الاشتراكي وهو وحده صاحب القرار في فتح مجالات التسرب للمجالس التنفيذية والشعبية ومجالس الشعب وعن طريقه يفتح المجال والاقبال للتعيينات التي كانت تشكل شرائح أساسية من عضوية كل تلك الهيئات والمؤسسات استطاع أن يجتذب كل من كان يتطلع للوصول بأسهل الطرق وبيعض النفاق وقليل من الاتصالات وقليل من مال وكثير من الولائم والحفلات والذبائح وأحيانا بابداء بعض الدجل والشعوذة والصلاح والصلة بالأولياء والفقهاء (جمع فكي) وأحيانا اقامة الليالي الحمراء وسهرات المجون والفجور وأحيانا بالجرأة الوقحة باقتراح اقتسام منافع الوظيفة والموقع، استخدمت كل تلك الأساليب وغيرها بواسطة من كان لا يهمهم الصالح العام ولا مصالح الجماهير المسحوقة فإلهم هو بلوغ وملاء كل وظائف الاتحاد الاشتراكي والوصول إلى الهدف عن طريقها، ومن ثم شكل كل هؤلاء قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية تدعم النظام.

الفصل السابع المتشجبون ضد الشيوعية والاحقاد

استطاع نميري بالهجمة المضادة ضد انقلاب يوليو ٧١ تحت مظلة العداء للشيوعية والاحقاد والكفر، أن يستقطب العديد من جماهير المدن والريف من أولئك الذين كانوا أصلا يتبعون احزابا تضع الشيوعية والاشتراكية واليسار أعداء استراتيجيين لها، ولهذا السبب فانك واجد بينهم خليطا عجيبا من البشر، أكثرهم من اتباع الطرق الصوفية من رواد حلقات الذكر ومرتادي ولائم المشائخ وأصحاب الدعوات وبيوت المآتم ومناسبات الأفراح حيث اعتاد البعض دعوة بعض أتباع تلك الطرق لاقامة وحضور هذه المناسبات، وبعضهم من الباعة المتجولين وصغار عمال أسواق الخضار والفاكهة الذين توقف رصيد وعيهم عند بعض ما حفظوا في الخلاوي، ثم بطبيعة الحال تجار الدين الذين كانوا يعملون بالدولة وفي كل مرافقها ويتركزون في الشؤون الدينية والأوقاف ومعلمي الدين بوزارة التربية ووعاظ وخدام القباب والضرائح، ثم بطبيعة الحال أيضا كل الواقعين تحت نفوذ جماعات الاخوان المسلمين، ان معظم هؤلاء لم يكونوا ينطلقون من موقف طبقي في العداء للاشتراكية ولهذا فان مواقفهم الحقيقية تحسم في الصراع الطبقي والاجتماعي في المدى البعيد، ذلك أنهم يصعدون عن قناعات تراثية أسرية وضغوط السلوك الاجتماعي وتبعية القطيع، واستطاع نميري بحملته ضد الشيوعية ليس فقط أن يستقطبهم ثم يحيدهم بل استطاع أخيرا أن يستخدمهم كقوى اجتماعية تسند النظام، وكنت تجد من بين هؤلاء أتباعا لحزب الأمة وآخرين للاتحادي الديمقراطي وآخرين من أتباع أنصار السنة والوهابيين وكافة الطرق الصوفية، وتجد أيضا من بينهم كبار التجار مثل ما تجد صغارهم، كما تجد من بينهم العديد من العمال وصغار الموظفين فجميعهم كانوا قد تشكلوا تحت تربية الأحزاب والطوائف بأنهم أعداء لمن يتهم بأنه شيوعي أو يعلن أنه اشتراكي، وكانت هذه المجموعات من الفئات الاجتماعية المتنوعة قد أصابها الاحباط والفرع بل واليأس من الهجمة الأولى التي قادتها مايو حتى يوليو ١٩٧١ وكانوا جميعا مثل أحد ائمتهم - الهادي المهدي - يصرون على أن حكم مايو حتى ذلك التاريخ هو حكم الحزب الشيوعي، وهو حكم الاحقاد والكفر، وباطلاله الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧١ أحسوا بأنهم قد تنفسوا قليلا، وأن عليهم أن يدفعوا الموجة حتى يأتيهم المزيد من الهواء، ظن نميري أو هكذا أراد أن يتصور أن هذه الجماهير تدعمه شخصيا كجعفر نميري، ورغم الخطل الظاهر في

تصور نميري إلا أن الواقع بالفعل جر هذه الفئات إلى مواقع تأييد جعفر نميري حيث لم يكن هنالك بديل يجمعهم ضد من ظلوا يخوفون منه منذ طفولتهم الاتحاد والشيوعية والاشتراكية، أما قادة هذه الفئات التي كانت تعي تماما حقيقة الموقف فقد كان من مصلحتها دفع ومباركة توجهات الاتباع والمريدين والمصلين والطلاب والحواري والمنجذبين والسذج في اتجاه تغذية هذا العداء وتليسه كل أنواع الزخرف الذي يخفي مصالح أولئك القادة ويستر أطماعهم ومنافعهم ومصالحهم واستغلالهم لهؤلاء تحت رايات استمرار الروابط الروحية والطائفية والدينية.

الفصل الثامن

التسيب والتفريط في النظرية والتطبيق

إن نظرة فاحصة ومتأملة للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية والتي كانت تدعم النظام ويعتمد عليها نميري، إن مثل هذه النظرة تؤكد أن ازدهار هذه القوى يعتمد على بقاء شخص نميري وسلطته باعتباره مصدر وجودها ومحط اعتمادها واستمرارها كحاكم بيده كل السلطة ولا هدف له أو نظرية أو فكر إلا ما يبرر وجوده منفردا بالسلطة والحكم.

وفي مثل هذا الوضع يكون طبيعياً أن تجد كل من يزعم لنفسه فكراً أو نظريات أو شطحات أو تأملات أو حتى خيالات جامحة أن يجد مجالا لنشر فكره وآرائه طالما كانت في إطار وشكل يدعم السلطة وبقاء نميري كحاكم مطلق.

ومن هنا رأينا الساحة السودانية تشهد أنماطاً من شذوذ الفكر وشطحات الخيال واستنتاجات ديوانية أو مكتبية أو أكاديمية لم يجرؤ أصحابها من قبل على الجهر بها أو الدعوة لها أو المناداة بتطبيقها إذ كان معظمها استخلاصات تقدم بواسطة طلاب رسائل الدكتوراه في حقل العلوم الانسانية حيث وفي أغلب الأحوال تغمر وتندثر ولا تجد وزناً لحظة يحصل صاحبها على اللقب، بل لعل الاخطر من ذلك كله أن بعضاً من هؤلاء قد وجد سبيلاً لتطبيق أفكاره.

لقد تحول الشعب السوداني إلى حقل تجارب لهواة وأصحاب الأفكار الشاذة وشطحات الاستنتاجات الأكاديمية الميتة المحنطة ولقد برز العديد من الأشخاص وتباروا في تجسيد هذا الاتجاه وسنقتصر على ذكر عينات منهم للذكرى:

(١) دكتور جعفر بخيت:

كان دكتور جعفر بخيت هو أبرز ممثل لهذا الاتجاه، فقد مكن هذا الرجل من الانتشار بحيث ملأ أوراق كل الصحف وساحات القرى والمدن والأرياف والبادي السودانية بتخطيطاته الهندسية عن حكم شعبي محلي كان يرسم هيكله على الورق ويعلن أنه فكر «ثورة مايو» ومذهبيتها في كيفية أن تحكم الجماهير وأن تتسلم السلطة الحقيقية.

لم يجد أحدا يعترضه أو يناقشه أو يختبر جدية نظرياته الادارية في الحكم الشعبي المحلي واستنتاجاته الخاصة واستخلاصاته الذاتية المبنية على النظام الانجليزي للحكم

المحلي ومدى صلاحيتها وفعاليتها في الواقع السوداني، ولم يكن يهم نميري ولم يكن يزعمه أن يترك الواقع السوداني فريسة هذه الاختبارات طالما كانت تقوم تحت مظلة دعم حكمه وسلطته - خاصة وأن جعفر بخيت كان يدرك حرج النظام في التعامل مع مراكز النفوذ الطائفي والادارة الأهلية وكان يصور اقتراحاته بأنها البديل الوحيد الذي يملأ فراغ الادارة وولاء الجماهير والتحكم فيها في مرحلة العداء للطائفية والادارة الأهلية، وهي السبيل لانعتاق الجماهير من ذلك الولاء والتوجه نحو مايو بدعمها وولائها^(١) «ولقد كان المقصود بهذا التنظيم أن يكون بديلا للادارة الأهلية، والتي كانت تتجسد فيها سطوة المال وعراقة النسب والاتصال المباشر بالطائفية بافرازاتها العرقية والاقليمية... ولأن الادارة الأهلية... كانت هي الأمن والقضاء وجباية الضرائب...».

(٢) دكتور منصور خالد:

وكان النموذج الآخر لهذه النوعية من الأشخاص هو الدكتور منصور خالد وان كان في مجاله في السياسة الخارجية أكثر انضباطا من جعفر بخيت وأقل شطحات، فقد كان يعرف اتجاه النظام والمندفع في أحضان الاستعمار الحديث ودولارات البترول العربي، وكان عليه أن يبرر ويؤصل ويفلسف هذا الاتجاه فرفع شعار توظيف السياسة الخارجية لمقتضيات مصالح السودان الداخلية، ولم يكن هذا الشعار إلا تبريرا لمزيد من جلب القروض الغربية والتكالب دون وعي وتبصر على معونات الولايات المتحدة ومنح وقروض البنك الدولي وصندوق النقد وأموال صناديق الدولارات العربية.

(٣) محمد محجوب سليمان:

ونموذج ثالث تفرد بأسلوب لا مثيل له في تبرير نظام نميري وكل خطوات واجراءاته ذلك هو صديقي اللدود محمد محجوب سليمان الذي لم يكن يهمه تقديم فكر متسق متماسك ونظرية متكاملة رغم قدرته على ذلك، إذ كان واقع النظام لا يسمح بمثل هذا الترف السياسي أو الفلسفي، فالهدف هو الابقاء على نميري في السلطة وتبرير كل اجراءات النظام واختلاق وخلق تركيبات فكرية ونماذج نظرية تطرح في شكل خطب هيولية تمليزية لا يعيها انها تتناقض مع ما قيل بالأمس ولا يتورع كاتبها من أن يصور الباطل حقا والحقيقة خيالا غير علمي وغير ممكن، وأحاديث

(١) النهج الاسلامي لماذا.

طويلة عن الممكنات والظروف العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها وعن التنمية الخرافية والانجازات الرائعة التي لا مثيل لها.

لعل الأمر الوحيد الذي كان يصدق فيه محمد محجوب هو تعبيراته عن الوحدة الوطنية، فالواضح أنه ينطلق من مفهوم ضرورة تكوين شعب واحد موحد الأمر الذي يؤمن بأنه لم يتحقق بعد، وقد كان واضحاً أنه يؤمن بأن حكم الفرد الأوحده هو الأصلح للسودان، وإن كل ما يفعله هذا الفرد مهما كان سواء تجسد في خروج على القانون أو قهر للناس أو مصادرة لحقوقهم وحررياتهم بل وأموالهم وحياتهم إن كل ذلك لا يعيب حكم نميري طالما أن الهدف هو تحقيق الوحدة الوطنية. وقد مكنتني صداقتي الشخصية لمحمد محجوب من اسبر غور أفكاره عبر مناقشات حامية وصاخبة كانت تستغرق الساعات لا يفتر فيها محمد محجوب عن الدفاع عن نميري ولا يستنكف من إيراد أفكار شديدة التناقض لتبرير تصرفات نميري، والطريف في الأمر أن نميري نفسه يجهل عمق هذه التبريرات بالرغم من أنه يتلوها في الخطاب التي كان يكتبها له محمد محجوب، وستعرض في مواضع قادمة من هذا الكتاب لبعض الأفكار الشريرة التي كان يقنع بها نميري ويسخر بها من عقول السودانيين.

(٤) دكتور محي الدين صابر:

هذا الرجل وبالرغم من أنه عالم رصين وله خبرة في النضال السياسي وله تاريخ إلا أنه وفي لحظة غياب منهج للحكم قدم تصوره لتعديل السلم التعليمي في السودان دون أن يعطي نفسه فرصة دراسة الواقع السوداني ومدى تحمله لفكرة زيادة سنوات التعليم الأساسي، لم يقم بأية دراسة عن فشل أو عدم ملائمة السلم الرباعي لواقع السودان، ولا عن مدى تحمل الاقتصاد السوداني أو التركيب الاجتماعي لأهل السودان أو انماط الانتاج السائدة وعلاقتها بعدد سنوات التعليم الأساسي أو وجود الكوادر المؤهلة من المدرسين لهذا السلم، ولم يعط نفسه فرصة القيام بها كان يجدر به أن يقوم به كعالم في هذا المجال من فحص الأمر من كل جوانبه من واقع المجتمع السوداني، بل وفي غمرة غياب من يقف في وجهه ليبصره أو يعيد إليه بصيرته أو صوابه فرض السلم التعليمي السداسي وعدل بقية سنوات التعليم الأمر الذي أسفر عن خلل رهيب في التعليم في السودان، بل أفرع التعليم من كل محتوى ودمر حتى الشكل المتمثل في مباني المدارس ومعداتها وعدد الطلاب في كل فصل وعدد الأساتذة الكافين لهذه الأعداد من الطلاب، فجأة وجدنا أن بعض المدرسين يقومون بتدريس فصول لم يبلغوها هم أنفسهم في دراستهم، ووجدنا طلاباً زاهدين في سنوات دراسة إضافية لم يكونوا أو لم

من يساهم في حاجه إليها وكل ما صنعوه ان زاحموا من كانت لديهم القدرة على الاستمرار في التعليم ففقد المجتمع القدرة على التعلم والتحصيل.

لو كانت نفقات السلم التعليمي أنفقت على ما جاء بالخطة الخمسية من زياد فصول السلم القديم وتحول المدارس الثانوية إلى مدارس فنية زراعية وصناعية وخلافه، لكان وجه السودان قد تغير كثيرا خاصة في مجال التعليم والتوظيف والاقبال من العطاء وشح الكوادر العمالية المؤهلة لقيادة تنمية حقيقية بالبلاد، ولكن التسيب والتفريط في الفكر والتطبيق كان لابد أن ينتج مثل هذه الكارثة التي أصيب بها السودان في مجال التعليم.

إن هذه العينات التي أشرنا إليها تكشف مدى الغبن الذي يصيب الشعب في حالة انعدام نظرية سياسية أو ايدولوجية واضحة للحكام، ولقد أدت فوضى الفكر السياسي إلى تعميم الرؤية السياسية عند كثير من قطاعات الشعب فانخفضت قدرتها على مقاومة النظام.

الفصل التاسع

نزيف السودان من الوعي والقيادة

ويحذر بنا ونحن نتحدث عن القوى التي كانت تسند نظام نميري وحالة الفوضى الفكرية والعقائدية التي كانت سائدة، يجدر أن نرصد ظاهرة ساهمت سلبا بدور أساسي في بقاء نميري واستمراره ألا وهي ظاهرة الاغتراب خارج الوطن، ذلك أن نظام نميري بعد أن سحق هجمة الحزب الشيوعي في يوليو ٧١ وطارد ونكل بكل من تصوح رائحة اليسار أو العلمانية أو الاستقلال الفكري منه، وقد بدأت مأساة الاغتراب تنزف كل عقول السودانيين وسواعدهم مع بداية حملة تصفية اليسار، ولعل استدعاء واقعة أن سجن كوبر استقبل الآلاف من المثقفين والمهنيين والعلماء بعد يوليو ٧١ في الوقت الذي لم يكن بينهم غير مئات قليلة جدا من الذين ينتمون إلى الحزب الشيوعي يكشف كيف أن قيادات الشعب السوداني وفي كافة القطاعات قد واجهت حملة تصفية قاسية، ولعل التسلية التي كان يمارسها البعض داخل سجن كوبر في تلك الأيام تكشف عن مدى عمق الهجمة على المثقفين والمتعلمين السودانيين في تلك الأيام، فقد كان يتجمع البعض ويتراهنون على أيهم أقدر على أن يشكل من المعتقلين داخل ماكان يعرف «بالصرابة» أكثر من عشرة مجالس وزراء من أكفأ من عرفهم السودان، و أنه بإمكانه تكوين أكثر من ثلاثة أو أربعة قيادات للخدمة المدنية العامة والمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام والمؤسسات العلمية والفنية بل هيئة تدريس كاملة لأكثر من جامعة واحدة في السودان، ويضيف البعض أنه يستطيع أن يضم إلى هذه القيادات أقدر وأكفأ من قدموا ابداعا فنيا في السودان في كافة المجالات شعرا وفنا تشكيلا كان أو غناء أو تلحيناً، بل يضيف البعض أنهم يمكن أن يشكلوا أكثر من هيئة قضائية كهيئات قادرة وينتقى لها مجموعة كاملة وكافية من أروع المحامين الذين يترافعون أمام تلك الهيئات، فقد كان يمكن تكوين أكثر من محكمة عليا ومن أنزه وأكفأ من عرفهم السودان علما واجتهادا ونزاهة وقدرة، بل أن البعض كان يذهب إلى تحديد فروع الخدمة المدنية والعامة والمرافق الحيوية للدولة ويجهد في ملأ أكثر من مرفق بالاخصائيين والمتخصصين الكفاء، أو لعلهم كانوا أكفأ من وجد بالسودان آنذاك سواء من الأطباء أو المهندسين أو المعلمين أو الفنيين أو العمال المهرة أو الحرفيين الكفاء بل أن «الصرابة» ضمت «الحمالين» من كل الأسواق والمرافق ولعل الاستعانة بواقعة أن جامع «الصرابة» لم يكن يسع المصلين عندما يحين ميقات أية صلاة، كان يعبر عن نوعية من شملتهم

الهجمة إذ لم تكن بأي حال من الأحوال قد قصرت على أعضاء الحزب الشيوعي أو الملحدون والكفرة كما كانوا يزعمون.

ولقد أصاب معظم هؤلاء وهم لأول مرة في حياتهم يتعرفون على أسوار السجن من الداخل، أصابهم وتفشى بينهم الذعر واليأس والخوف والغربة الضياع لدرجة أن غالبيتهم بعد خروجهم من السجن بدأوا يبحثون عن وطن آخر أو ملجأ ثان ليس بغرض الاختفاء فيه وإنما كان من حقهم البحث عن مكان يأملون أن يجدوا فيه الطمأنينة ولقمة العيش بكرامة واحترام بغض النظر عما إذا كان الاغتراب قد أدى إلى حفظ كرامتهم بعد أن خرجوا من السودان أو أنهم أذلوا، وسواء وجدوا الأمان والاطمئنان والعيش الكريم أم لم يجدوه، فإنهم في كل الأحوال سعوا إلى الهجرة حماية لأنفسهم من التمزق والتشرد والجنون، وتلاهم وبسبب ضغوط الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والقمعية فريق آخر من كل المهنيين والفنيين والعمال المهرة بل ممن كانوا على استعداد للقيام بأحقر الأعمال اليدوية إذا كان ذلك يكفل لهم مهجرا خارج السودان، ذلك أن الحياة خارج السودان أصبحت في حد ذاتها مطلبا لهذه الفئات التي أفرعها الوعي بالمأساة وأبت أن تذلل نفسها للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لنظام نميري، لقد أدى كل ذلك فضلا عن فقدان السودان لمعظم الكوادر المؤهلة في كافة المجالات إلى أن يحرم السودان أيضا من طلائع كانت تشكل قيادات ذات خبرة تاريخية ومجربة في النضال السياسي والاقتصادي والنقابي. لقد خرج مئات الألوف ممن كانوا أو كان يجب أن يكونوا قيادات المجتمع السوداني ليس فقط باعتبارهم أوعى الفئات اجتماعيا وإنما أيضا لقدراتهم الانتاجية وطاقاتهم المبدعة التي كان يمكن أن تتفجر في السودان انتاجا وخططا وابداعا وقيادة سياسية واقتصادية واجتماعية تغير وجه ونتيجة الصراع الاجتماعي والسياسي داخل السودان.

صحيح أن وجودهم خارج السودان كقوة اقتصادية فاعلة أدى إلى انعكاسات خطيرة داخل السودان وأدى إلى تغييرات كثيرة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولكنها في النهاية تبقى تأثيرات قادمة من خاج موقع الصراع ومن ثم لا تشكل العامل أو العوامل الجذرية والأساسية في تحديد نتيجة الصراع داخل السودان.

إن هذه القوى في بلد كالسودان ما يزال الاقتصاد التقليدي هو السمة الغالبة على هيكله في الانتاج، وما يزال الرعي البدائي يشغل مساحات غير يسيرة كوسيلة انتاج أساسية لقبائل كبيرة في السودان، وفي بلد تغلب فيه الأمية وتتصاعد نسبتها لما فوق الثمانين في المائة، فإن مثل هذه القوى المتقدمة من المتعلمين والمتخصصين والمهنيين

والفنيين والعمال المهرة تشكل قوى اجتماعية أساسية في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يحدد نمط الحكم ونوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها هذا الصراع، وبتسرب الغالبية العظمى من هذه القوى إلى خارج البلاد وفقد مر بقي منهم فعاليتها كقوة اجتماعية واقتصادية فاعلة ومؤثرة وحاسمة ضعف مستوى النضال الفعال ضد سلطة مايو وظل نزييف الوعي والقيادة يتزايد بعد يوليو ١٩٧١ ويتصاعداً بعد يوليو ١٩٧٦ وفي كلا المرحلتين شجعت سلطة مايو، في المرحلة الأولى كانت تتطلع للخلاص من هذه القوى التي قد تشكل خطراً عليها في منعطفات الصراع السياسي، وفي المرحلة الثانية اكتشفت فيه ميزة أخرى يمكن أن يستفاد منها لجلب العملات الصعبة، ودعم النظام بمدخراتهم وتمويلاتهم. ان تقييم تأثير هذا النزييف لا يمكن ادراك عمقه إلا إذا تذكرنا بأن الحركة الوطنية في السودان قد قامت على اكتاف هذا القطاع وأن هذا القطاع من طلائع الوعي والقيادة كان يشكل ركائز أساسية في صراعات الأحزاب وتوجهاتها وسياساتها بعد الاستقلال وأنه أظهر مؤشرات المستقبل بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ولهذا كان نميري سعيداً بنزييف السودان في هذا المجال.

الفصل العاشر

تبلور الفكر الجمهوري كأيدولوجية للنظام والجمهوريون كقوى اجتماعية تسند النظام وتبرزه

ما هي النظرية أو الفكر الذي كان من الممكن أن يعبر عن قوى النظام المايوي في هذه المرحلة؟

لقد كان الفكر الاسلامي هو الفكر الوحيد المتاح لنميري بعد أن قلب ظهر المجن لفكر اليسار وأيدلوجيته، وبحكم كل ما قلناه عن نميري وموروثاته التي لم يزلها فكر أو ثقافة، ومن محدودية الذكاء والعلم والثقافة وعجز في القدرة على المثابرة والتحصيل والتعلم للعلوم الانسانية، ومن تجربة شخصية فجرت فيه قناعات العناية الالهية التي انقذته من مهالك رآها رأى لعين وعجز أمامها إلا من دعاء رب العالمين أن يمكنه من أعدائه ثم من جرائم ارتكبها لحظة أن تملكه شيطان الانتقام والبطش ولم يجد لها مبررا عندما انحسرت موجة الغضب وهذا فوران وحمة الانتقام، ثم دروس السادات وهمس الامام الهادي الذي قتله نميري رغم أن مطالبه الستة صارت تلوح له ليلا ونهارا، نقول لقد أصبح الفكر الوحيد المتاح لنميري هو الفكر الاسلامي كما ألم به وقرأ عنه وسمع بأطراف منه في بيئته ومدرسته وهنا لا بد أن نتذكر أن تفكير نميري في هذا الفكر لم يكن من الممكن أن يتجاوز احتياجات حكمه ومقتضيات بقائه في السلطة، خاصة وأن الفكر الديني بصفة عامة والفكر الاسلامي بشكل خاص يتضمن إمكانات هائلة على التطويع لكافة المصالح ولكل الطبقات والفئات، ولعل كل مسلم يتذكر كيف كانت كل الفرق الاسلامية ومنذ خلافة عثمان تستخدم النصوص القرآنية لتأييد مواقف شديدة التناقض، ومصالح كاملة التعارض، مثل موقف مجموعة الجمل مع علي أو موقف الأخير مع معاوية أو صراع الخوارج مع كليهما، والعنصر الخطير في الفكر الديني عندما يدخل في الصراع الاجتماعي فإنه يستطيع استقطاب المؤيدين من موقع أنهم وحدهم على الحق وأن جميع الفرق الأخرى كافرة وغير ناجية، وقد أثبت التاريخ الاسلامي أن الاسلام يمكن أن يستخدم كایدولوجيات لفئات ذات مصالح طبقية أو فئوية أو شخصية شديدة التعارض، فقد استخدمه الزهاد الذين تحولوا إلى متصوفة فيما بعد كفكر مضاد لفكر الأغنياء وأصحاب السلطة، واستخدمه خلفاء بني أمية وبني العباس واستخدمه الأتراك لدعم امبراطوريتهم واستغلالهم للشعوب العربية، واستخدمه أمام اليمن حميد الدين لقهر الشعب اليمني والابقاء

عليه داخل قمع التخلف، وتحذر الإشارة هنا إلى أن هذا الاستخدام المتنوع للدين مثل ما هو ممكن في المجال السياسي فإنه يرد أيضا في مجال السلوك الشخصي لتبرير أبشع المتناقضات. ان العديد من سماسرة الدين وتجاره يحسبون أن مثل هذا القول هو طعن في الدين إذ يرفضون حجة أن ليست هناك علاقة بين صحة الدين وسوء استخدامه، ونحن في هذا الاستشهاد لا نعني بالرد على هذه الحجة وكل ما يجدر تأكيده هو اثبات امكانية استخدام الدين لأغراض وأهواء الحكام والمستغلين بل وحتى عتاة المجرمين أمثال فرقة الحشاشين، إن الأمر الهام الذي يجب تذكره هو أن استخدام الدين يكون دائما من منظور احتياجات من يستخدمه، إذ يقوم من يستخدمه بتطويعه لتلبية احتياجاته وذلك في إطار قدراته بدءا بالدجالين كاتبي التعاويذ والحجبات وبائعي العلاج لكل مرض وانتهاء بالحكام الذين يودون قهر الشعوب.

إن هذه المقدمة تقتضي إجراء تحري عن ضرورات وطبيعة وتركيب ومتطلبات ومقتضيات نظام نميري في هذه الفترة حتى نتمكن من التعرف على نوع مفهوم الدين الذي يستجيب لهذه المتطلبات ويعبر عنها، وهو المفهوم الذي من المؤكد سيعكسه هذا الواقع على ذهن نميري إذ ان كان موجودا سلفا سيدفعه على تبنيه وقوله.

وإذا بدأنا باستعراض حقائق الواقع الاقتصادي السوداني في هذه الفترة، فإننا لابد أن نلاحظ هذا القطاع العام الذي تضخم واحتل قلب الانتاج في الاقتصاد السوداني، ولقد سبق أن قلنا بأن نميري بفراغه الفكري لم يكن في مكنته أن يقاوم انعكاس وجود مثل هذا القطاع باعتبار أنه سمة استراكية تقتضي رفع شعارات اشتراكية رغم أن معاداة اليسار وفكره كانت تقتضي أن ينفذ نميري يده تماما عن الشعارات الاشتراكية إلا أن تقل وجود هذا القطاع كانت تجبر نميري على تبني الفكر الذي يبرر وجود القطاع ويبرر تبنيه بل واستخدامه لمصلحة النظام، ولكن وفي ذات الوقت فإن معاداة الشيوعيين ورفع شعارات محاربة الاتحاد والسكر الوافد وبالقول بمكر مسوى صرف ومقتضيات التحالف مع معسكر الاسنعمار الحديث ومراكز الاحتكارات الغربية والاموال العربية والبتروولية ومقتضيات التحالف مع فلول اليسار واستخدامهم لدعم النظام والاعتماد عليهم جزئيا في برير انحراف النظام، أن كل ذلك كان يقتضي أن يبرر وجود القطاع العام برؤى هيولية وعظيمة تبعد عن الحديث عن الاشتراكية او تنسبها إلى مفاهيم من التراث والعقيدة والدين، ومن الواضح أن نميري شخصيا لم يكن يقدر على أكثر من أن يعطي التفسير التالي:

(١) «لا قداسة إلا للإنسان، وأن لا عدو إلا الاستغلال، وأن الإنسان هو الأثمن إذا ما قورن بالمال، هو العابد والمعبود، الخالق والمخلوق، وما هو غير ذلك سراب».

وبالمثل فإن مقتضيات تحالف القوى التي قام عليها النظام في هذه الفترة إذا نظرنا لها من منظور القوى الجديدة التي جاءت تحكم الاقليم الجنوبي برؤى من ضون الكنائس، ومن قباب الفاتيكان، ومن المبشرين باخلاق المسيحية وسلوكها، ومن نمط الديمقراطية الغربية وليبراليتها ودعاوى حريتها ومساواتها وعدلها بين الناس، ومن اتفاقية اديس ابابا الذي أفرغ واحد من أهم نصوصها في المادة ١٦ من دستور ٧٣ حيث أعترف بأن بالسودان اسلام وهو دين الأغلبية وأن بالسودان مسيحية وهي دين عدد كبير من السودانيين وأن بالسودان من لا يؤمنون بأي دين أو عقيدة سماوية وسموا بأصحاب كريم المعتقدات وحيث قرر في النص أنه لا يجوز فرض موانع «قوانين أو اجراءات أو أوامر» على أي فريق من هؤلاء من مصدر دين أي فئة من الفئات المذكورة، وحيث تم الاتفاق بأنه لا يسمح مطلقا بتأسيس أي حكم على الدين في السودان وأن السودانيين بغض النظر عن أديانهم متساوون أمام القانون في جميع الحقوق والحريات. وأنا مثل هذه المقتضيات ما كان يمكن أن تعكس في ذهن نميري من منظور الاسلام غير قوله:

(٢) «لا اكراه في الدين... مبدأ الدولة السلام فإذا بالاستعمار يفرض التجزئة ومع التجزئة يبذر بذور الفتنة... وينقسم التعايش بين مختلف الأعجناس والديانات والعروق فتكون المواجهة، بل وتكون الخلافات مدخلا لصراعات تهدد الجزء المتور بمزيد من التجزئة... فإذا بنا على أبواب مرحلة الدويلات الطائفية والعنصرية والعرقية والدينية».

ولابد أن يفرض واقع هذه القوى الاجتماعية في هذه المرحلة اسلاما يندي:
(٣) «هي الوحدة التي يتعايش في رحابها الناس. لا تفرقهم عقيدة ولا عرق ولا عصبية»
«هي العدل حيث يتمايز الناس إلا بما ينفع الناس عملا صالحا وقولا معروفا».
«هي المحبة والتعاون والتآخي والتكافل والتساند بين الناس».
«هي مغالبة الشر ونصرة الخير، هي نصرة المظلوم وسد حاجة المحروم».

(١) النهج الاسلامي ص ٣٧٨.

(٢) المرجع السابق ص ٣٤١.

(٣) المرجع السابق ص ٣٦٣.

(١) «نتحدث عن الاسلام، وكأنه بدأ وانتهى بالمناسك والعبادات وكأنه... وننسى أنه الاسلام يتساوى فيه من ينكره بمن يؤمن به...».

ان التحالف بين فلول اليسار، وطلائع الكنيسة لم يكن ليفرز إلا فهما للدين بأنه:

(٢) «حلقة متصلة من القيم تستهدف مساعدة الانسان، فإذا سادت ظروف أفرغ الدين فيها من هذه القيم فإنه لايفقد مبرر وجوده فحسب وإنما يصعب تصور وجوده اساسا...».

(٣) «وذلك لأنني وبمنطوق الفكر المادي نفسه لا أنكر أن أية ظاهرة فكرية إنما هي وليدة ظروف موضوعية سواء جاءت موازية لها أو كانت نقيضا يصادرها». بل أن التحالف مع فلول اليسار كان يستدعي أكثر من ذلك فقد كانوا عرضة للتهجم من عناصر مرتزقة الاتحاد الاشتراكي ومن مراكز نفوذ التراث الموروث في القوات المسلحة بل وحتى من الجمهوريين أحيانا وما كان ذلك إلا أن يفرز ويعكس تبريرا في قنوات نميري بأنه:

(٤) «لن تجدي اتهامات العمالة ولن تفيد اتهامات الخيانة، ذلك أسهل الطرق لتجريد أنفسنا من مسئولية التصدي بالفكر للفكر حتى ولو كان وافدا غريبا».

«لو كنا نعيش الاسلام كما نعتنق الاسلام هل كان منهم من يضل السبيل هل وجدنا فينا قدوة تمثل قيم الاسلام في سلوكها».

ولم يكن نميري في هذه المرحلة ليجازف بما كان يعتبره أعظم انجاز له الوحدة الوطنية كما يسميها فالتحالف مع قادة الحنوب ما كان يمكن إلا أن يفرز إعلانا صريحا.

(٥) «لا إنتهاك لحقوق الانسان الثابتة في الدستور بدعاوي الدين والعقيدة» ولقد كان النقيض المؤثر الذي يصادر نظام نميري بعد يوليو ٧١ هو مجموعات الأحزاب الطائفية وقادتها من اشباه الاقطاع ورؤساء الادارة الأهلية وسدنة الكهانة ودعاة الرأسمالية وهذا فإن هذا النقيض لا بد أن يفرز نقيضه من منظور اسلامي بأن:

(٤) المرجع السابق ص ٣٥٦.
(٥) خطاب أمام مجلس الشعب بتاريخ ٨٠/٦/١١.

(١) النهج الاسلامي ص ٣٦٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٦٣.
(٣) المرجع السابق ص ٣٥٩.

«الاسلام ليس دين كهانة...» «وليس هو مجاهدة في الاجتهاد وخلافات حول النصوص، وحديثا منسوخا عن ماهية الناسخ والمسوخ في آيات كتابه...» وليس هو تعمد الابهام في التفسير والشرح... أو اغراق في طرح خلافات الائمة ومناظرات الشراح».

(١) «فلا عصبية في الاسلام لجنس أو عرق أو عنصر».

(٢) «لا تعصب في الاسلام يصنف الناس بأديانهم».

«الاسلام ضد دويلات الطائفية والعنصرية والعرقية الدينية».

(٣) «والمؤسسة الاقطاعية هي القادرة بحكم ملكيتها لوسيلة الانتاج الرئيسية أن تطوع إرادة المزارع لما يخدم مصالحها».

وأن توظف ارادة المقهورين لما يدعم مواقفها».

إن ظهور قناعات نميري الشخصية بالاسلام بسبب من مجموعة العوامل الذاتية التي أشرنا إليها لم يكن لتبرز في ظل القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يقوم ويستند عليها نظامه في هذه المرحلة سوى القول: (١) «بأننا في ليل الغربه لا نتطلع إلى فجر يعود فيه الاسلام إلى الناس حتى نفرضه برادة الراعي، وإنما نريد أن يعود الناس إلى الاسلام... وذلك موكل بإرادتهم».

ويتساءل نميري:

(٤) «هل يملك الراعي أن يقرر أن يأمر العشيّة فتنحسر استار ليل الغربه قبل أن يطل الصباح؟ وهل إذا فعل، هو يفعل بالناس ام يفعل للناس».

(٥) «ثم أننا إذا مضينا على طريق ارغام الناس على اتباع قيم دينهم فأى الثمرات نحضى... فإذا أرغموا عليه بغير قناعة فإننا لن نضي، في ليل الغربه سوى ظلام النفاق».

بل أن نميري ذهب أبعد من هذا برفضه نظرية من يقولون أن يكون الارغام بأن «يحاسب على مظاهر خروجهم عن قيم الاسلام وآدابه... وذلك بالتشدد والتأثيم والتخويف بما يعني أن لاتتشدد في الناس قناعه المدرم وإنما ننتزع من الناس روع الملزم»

ويأتي رأي نميري حاسما رافضا بشكل يبرز فيه أو يقصد ان يبرز فيه فداعته بالرأي بأن (٦) «هذا طريق لايتعارض فحسب مع بيل الغاية بل هو يتعارض وفي

(١) الهج الاسلامي ص ٣٤٧. (٣) المرجع السابق ص ٣٤٢. (٥) المرجع السابق ص ٤٣١

(٢) المرجع السابق ص ٣٧٢. (٤) المرجع السابق ص ٤٢٩. (٦) المرجع السابق ص ٤٣٢

الأساس مع الاسلام والقرآن ونهج الرسل جميعاً.

وخلاصة الأمر فإن الواقع الموضوعي في هذه المرحلة من نظام نميري كان لابد أن يفرز فكراً من منظور اسلامي يجمع بين اسم الاشتراكية والعداء للشيوعية ورفع راية محاربة الاتحاد والفكر الوافد وتبرير معاداة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية مع استيعاب بعض من الفكر الماركسي الديالكتيكي العلمي فكر يوفق بين الترجمة نحو الغرب والتعامل مع مؤسسات الاستعمار الحديث والارتباط بالسادات وعملاء الولايات المتحدة في المنطقة وبين التعاون والاستفادة من فلول اليسار في الداخل. فكر يبرر عدم المساس بسلوك الناس الشخصي بدعاوي فرض الزواجر القانونية والقهرية على سلوك الناس بواسطة المحاكم والمقصود سلوك أفراد المؤسسة العسكرية وفلول اليسار واتباع الكنيسة حتى لا تنهض الرعية:

(٥) «وتنهي ولايته عليها».

فكر يصور الاسلام مستوعباً لمساواة كاملة بين الناس بغض النظر عن عقيدتهم أو دينهم أو عرقهم أو لونهم أو اقليمهم... الخ فكر يبرر التعاون والتصالح مع عملاء الاستعمار الحديث وعلى رأسهم اسرائيل في المنطقة العربية الافريقية فكر يبرر من وجهة نظر اسلامية مواصلة العداء للطائفية المعارضة للنظام ولل فكر الديني السلفي للاخوان المسلمين المتحالفين مع الطائفية في العداء للنظام.

وكان أن أفرز نظام نميري ايدلوجية كاملة تستوعب كل هذه المتناقضات وتشر بها من منظور اسلامي تلك هي نظرية الاخوان الجمهوريين والتي جددت وتفرعت معبرة... عن احتياجات نظام نميري والواقع الموضوعي لعناصر التحالف التي كان يركز عليها النظام فكانت انعكاسات ديالكتيكية دقيقة لواقع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظلت سائدة في هذه المرحلة.

وقد شكل الجمهوريون بتنظيمهم وفكرهم قوة اجتماعية ساندت كل القوى المتحالفة مع النظام لدعم النظام وتفسيره وتبرير وجوده وتبرير استمرار نميري منفرداً بالسلطة تحت راية حكم الفرد الرشيد كما يعبرون.

نظرية الاخوان الجمهوريين

تقوم نظرية الاخوان الجمهوريين على محور مركزي هو ملاحظة أن الشريعة الاسلامية كما تبلورت على يد الفقهاء السلميين قامت على بصوص القرآن المدني وفي

قناعتهم أن نصوص القرآن المدني جاءت في امهات القضايا كقضايا حقوق الانسان في المساواة والحرية والعدل الاجتماعي (الاشتراكية) والديمقراطية، والمساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بسبب اختلاف اللون أو العرق أو الدين أو قضية تخلص الانسان من العبودية والرق والسيطرة والقهر والاقناع بالسيف (الجهاد) وإعلاء شأن المسلم على غير المسلم بسبب الدين والعقيدة، لقد جاءت جميعها متعارضة مع هذه الحقوق ومتناقضة تماما مع ما يؤمن به الانسان في نهايات القرن العشرين.

فعندهم أنها شريعة أقرت الرق وأمرت بالجهاد سواء جهاد الذميين حتى يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون أو بالنسبة للمشركين حتى يعلنوا اسلامهم أو يقام السيف على رقابهم، وهي شريعة ترفع الرجل فوق المرأة وتهضم حقوق المرأة في الزواج وفي الشهادة وفي الميراث وفي الاختلاط والعمل وكفاءة أنواع النشاط الاجتماعي، وهي شريعة لا تؤمن بالديمقراطية فحكمها الشورى والشورى عندهم لا تلزم من يشاور إذ عليه أن عزم أن يتوكل ويمضي عزيمته، وعندهم أنها شريعة رأسمالية تقوم على زكاة المقادير وهي أقل مما يؤخذ الآن من الأغنياء في المجتمعات الرأسمالية وهو أمر لا يحقق العدل الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا بالاشتراكية، وعندهم أنها شريعة لا تؤمن بالمساواة فلا تسمح إلا للمسلم بالحقوق السياسية الكاملة في مواجهة المواطن معه في بلد واحد لو كان غير مسلم فالأخير ليس له الحق في رئاسة الدولة وتولي القضاء أو أي موقع آخر حتى موقع الشهادة.

خلاصة الأمر عندهم أن الشريعة التي قامت على القرآن المدني والتي فرعت عليه بواسطة الفقهاء الذين الحقوا اجتهداتهم بالوحي الالهي بدعوى استخدامهم وسائل استنباط موحى بها أن هذه الشريعة والتي يرفع لواء تطبيقها الدعاة السلفيون وعلى رأسهم الاخوان المسلمون باعتبار أنها تشكل الاسلام الذي يراد بعث الحضارة الانسانية على أساسه أن هذه الشريعة ليست من الاسلام في شيء فقد كانت هي الرسالة الأولى للاسلام التي تتفق مع واقع وطاقة وقامة العصر الذي فرعت فيه ومقتضياته وحاجاته ومستوى علمه وقامة وعي الناس فيه وحصيلتهم من المعارف الانسانية ومن درجة التطور الاجتماعي.

إن الاسلام في قناعتهم يحتوي في الواقع على رسالة ثانية، رسالة مدخرة لمرحلة يتطور فيها وعي الناس ويتطور فيها حال اجتماعهم واقتصادهم لدرجة تطبيق الحرية والمساواة والاشتراكية والديمقراطية، مثل ما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، هذه الرسالة الثانية واردة في نصوص القرآن المكي حيث لا اكراه في الدين

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وحيث لا سيطرة للنبي على الناس ولا هو كفيهم ولا وكيلهم وحيث الناس سواسية وحيث الانفاق هو العفو.

لقد استطاع الجمهوريون أن يوردوا الآيات القرآنية المكية العديدة التي مكنتهم من القول بأن الرسالة الثانية المبنية على أصول القرآن المكي ونصوصه الصريحة التي قيل بأنها نسخت وهي في الواقع عندهم لم تنسخ وإنما ادخرت للزمان الذي تصلح له وها قد جاء هذا الزمان في القرن العشرين، إن هذه الرسالة الثانية مكنت الجمهوريون من تجاوز وحل مشكلة نصوص العبودية والرأسمالية والجهاد والتمييز بين الناس وبين المرأة والرجل بحيث نادوا بالاشتراكية التي لا تقوم عندهم على الاحسان والرحمة والشفقة أو حتى التودد والتراحم بل يجب أن يؤصل انفاق العفو بالعلم الحديث بحيث تقام الاشتراكية على أحدث أصول العلوم الاقتصادية والاجتماعية على أن تكون عندهم محصنة بالايان وبالتوحيد وعندهم أن هذا محل مشكلة فساد الحضارة الرأسمالية ومشاكل الحضارة الشيوعية المادية كما نادوا بالديمقراطية المدخرة في القرآن المكي وذلك برفض الوصاية والكفالة والتمييز بين الناس بسبب الدين أو الجنس أو اللون.

وعند الجمهوريين أن السبيل لنشر الرسالة الثانية هو الاقناع وهو القدوة الحسنة إذ لا يجب اكراه الناس بالقانون أو القهر أو خلافه للايمان برسالتهم. والجمهوريون يصرون عن قناعة بأن رسالتهم الثانية هي التي لها المستقبل وهي التي ستسود في النهاية كمفهوم للاسلام وكايدولوجية للبشرية جمعاء.

والجمهوريون أيضا يتعاملون في كثير من الأحيان بمنطق دياكتيكي في التحليل الاجتماعي والسياسي وبهذا الفهم فإنهم يحددون أعدائهم الاستراتيجيين وأعدائهم المرحليين، ففي قناعتهم أن العدو الاستراتيجي لفكرهم هو الفكر المادي الذي تبناه المعسكر الاشتراكي باعتبار أن ذلك الفكر يهدم أساس فكرهم المثالي الغيبي ورغم أنهم يزعمون بأن الفكر المادي لا يحارب إلا بفكرهم وعن طريق الاقناع وحده إلا أنهم لا يتغافلون عن نوظيف كل المواقف والتحالفات والفرص التي تتاح اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لمحاربة ذلك الفكر، ولذلك فهم في السياسة الدولية يدعمون التحالف مع الامريكان والغرب ضد السوفيت باعتبار أن هذا مرحليا يضعف معسكر الفكر المادي حتى يتمكن فكرهم هم من النهوض على رجليه وتكوين عالم ثالث سيكون له وحده المستقبل في قناعتهم، بل أنهم ينادون باسقاط كافة المحاذير والشبهات في التعامل مع الأمريكان دون خشية من سيطرتهم أو استعمارهم واستغلالهم أو اضطهادهم للشعوب العربية بل دون حرج من حدوث كل ذلك أو بعضه فهي عندهم عوائق مؤقتة يمكن

ازالتها بسهولة إذ لا فكر للأمريكان والغرب وأن حضارتهم قد أفلسن وأن ما تبقى
نهم من فكر لا يتناقض في جذوره مع فكرهم الاسلامي باعتبارهما فكرا عبيا متائبا.

أما التعاون مع السوفييت فخطره داهم ولا يزول إذ في قناعتهم أنه خطر فكري
بالدرجة الأولى وأن هذا التعاون يمكن الفكر المادي من الانتشار وهو أمر يصعب
مستقبلا مقاومته أو ازالته ولهذا فلا حرج حتى بالتحالف مع الأمريكان واعطائهم قواعد
عسكرية وتسهيلات أمنية فهم وحدهم القادرون الآن على صد السوفييت ووقف زحفهم
الفكري العقائدي.

الجمهوريون يرون في الصراع العربي الاسرائيلي أنه صراع لا ضرورة له بل
الأجدي الصلح مع اسرائيل وإعطائها أرضا ووطنا معترفا به في فلسطين، لأن الصراع
مع اليهود سيضعف العالم العربي والاسلامي لمصلحة الفكر الملحد الشيوعي بينما يجب
تجميع كل الطاقات لنشر الرسالة الثانية للاسلام ووقف انتشار الفكر المادي، ومن
هذا المنطلق فقد هلنوا للسادات واعتبروه بطلا للاسلام وهلموا لاتفاقات كامب ديفيد
وزيارة السادات للقدس وتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

وفي الداخل، فإن للجمهوريين أعداء مرحليون، هم أولئك الذين ينكرون
الرسالة الثانية للاسلام ويعدون الفكر الجمهوري هرطقة وكفر وخروج على الاسلام
وهم يجمعون كل أولئك الأعداء تحت اسم الدعاة السلفيين للاسلام ويندرج تحت
هؤلاء كل جماعات الاخوان المسلمين وأنصار السنة والوهابيين ويندرج تحت هؤلاء أيضا
وبشكل خاص قادة الأحزاب الطائفية في السودان وعلى رأسهم الصادق المهدي قائد
طائفة الأنصار.

هكذا نهض الفكر الجمهوري وملأ الساحة والشوارع السودانية والجامعات
والمدارس، ومد له حبل الانتشار والتوسع وتوزيع المطبوعات وإقامة الندوات
والمحاضرات وأركان النفاش، نهض هذا الفكر انعكاسا لحاجات نظام نميري معبرا
عن تحالف قواه ومررا سياسته من منظور إسلامي فهو الفكر الذي برر الابقاء على
القطاع العام كسمة، اشتراكية علمية.

فصاحب الفكر يقرر أن ^(١) «الاشتراكية حبيبة إلى كل النفوس الحرة وما ينبغي
أن يعرف بوضوح هو أن الشيوعية ونعني بها الماركسية اللينينية، ليست هي الاشتراكية،

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ص ٨٤

وإنما هي مدرسة من مدارس الاشتراكية...»^(١) «إن الإنسان المعاصر يريد الحرية ويرى أن الاشتراكية حق طبيعي له، ووسيلة لازمة لتحقيق هذه الحرية...»

إن المنطق السياسي السوي لا يمكن أن يقود من يؤمن بمدرسة اشتراكية إلى اعتبار من يؤمن بمدرسة مماثلة هو ألد أعداءه إلا أن الفكر الجمهوري يفعلها فيقرر صاحبه أننا^(٢) «يجب أن نكون واضحين فإن الشيوعية الدولية ليست صديقة لأحد، بل أنها لفرط جهلها عدوة حتى لنفسها...» وفي هذا الكتاب يشن محمود طه حملة شعواء لا هوادة فيها على الشيوعية الدولية وعلى الماركسية، وفيه يرفع راية التعاون مع أمريكا دون تحفظ وباعتبارها دولة مسئولة وصديقة^(٣) «أن مشكلة الولايات المتحدة أنها دولة على ما بها من تقصير تقدر مسئوليتها نحو السلام أكثر مما يفعل الاتحاد السوفيتي الذي تخلّى عن مسئوليته بصورة مزرية ليمارس خدمة أغراضه المبيتة لاغتتيال حرية البشرية على هذا الكوكب وذلك بتضليل الشعوب والزعماء السذج وبايهاهم أنه صديقهم وأن الأمريكان أعداؤهم...»

وقد كان منطقيا مع هذا الموقف أن يرفع الفكر الجمهوري راية المزيد من التعاون مع السادات، بل أهم أخرجوا كتابا في تمجيد السادات ومواقفه في الصلح مع إسرائيل، تلك الصلح الذي نادى به صاحب الفكر الجمهوري من قبل فقد ظل يبادي بالتفاوض المباشر مع إسرائيل إذ في رأيه أن^(٤) «انجح طريقة هذا الاعتدال وأسرعها هي مواجهة إسرائيل في مفاوضات مباشرة تقطع الطريق على عبث من يعبتون بالعرب...»^(٥) «أن على العرب أن يعلنوا للعالم على الفور... أنهم يقبلون التفاوض مع دولة إسرائيل».

وفي الموقف الداخلي شن الجمهوريون حربا لا هوادة فيها على معارضي نصهم المتمثلين في هذه المرحلة في الأحزاب الطائفية المتحالفة مع الإخوان المسلمين، وهم الذين بشروا بمذهبية تبرر اسلاميا اصدار دستور لا يفرق بين الناس بسبب العقيدة أو الدين أو الجنس أو العرق لاستيعاب قوى الجنوب اللاديني مسيحي باعتبارها قوى لها حقوق متساوية مع أهل الشمال المسلمين، وهو الفكر الذي دعا ورفع شعارات به لا يجوز إلزام الناس بالقانون للالتزام بالأخلاق الإسلامية، بل السبيل هو القناعة الشخصية

(١) مشكلة الشرق الأوسط لمحمود محمد طه ص ١٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٨٥.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٧٨.

(٥) المرجع السابق ص ١٨٠.

وهو القدوة الحسنة، والقيادة الرشيدة وهي الأمور التي كان يقتضيها تحالف المؤسسة العسكرية بكل سلوك أفرادها وتكوينها وخصائصها الذاتية وبين فلول اليسار مع قادة الجنوب اللاديني، أو المسيحي الغربي التوجه والسلوك .

وبلغ الفكر الجمهوري الذروة في استجابته لمقتضيات النظام وحاجات وتبرير تصرفاته في انقلابه على نفسه في أصول العقيدة عندما تناقض الأصل الذي يبشر به مع تصاعد انفراد نميري بالسلطة كحاكم مطلق لا شريك له يقف في القمة وحيدا ولا يسمح بأن يشاركه أحد في تلك القمة، فقد كان الفكر الجمهوري يبشر كل انسان على هذه الأرض بأنه كادح إلى ربه كدحا فملاقيه، ولقيا الله هنا تتحقق مع مرتبة اسم الله وليس مع ذاته وأن الرسائل كلها جاءت لتقود الانسان إلى ربه وجاءت في قمته الرسالة المحمدية.

والجمهوريون على قناعة بأن جوهر الرسالة المحمدية هو تحديدها لطريق الوصول إلى الله وبلوغ مرتبة التعلم من الله مباشرة ببلوغ غايات التقوى التي عندها يتعلم الانسان من الله مباشرة «واتقوا الله ويعلمكم الله» وأن هذا الطريق هو طريق محمد الذي لن يتعرف عليه الانسان إلا بتقليد النبي الكريم في سنته التي هي عندهم سلوكه الخاص به والذي لم يكن يعتبر شريعة للأمة بل شريعته الشخصية، وبتجويد التقليد للنبي واستمرار التقليد واتقانه يمكن أن يحقق الفرد أصالته وفرديته المطلقة حيث يصل المجتهد المجاهد لنفسه إلى مرتبة الأصالة والتي تتطابق مع أصالة النبي عندئذ وفي هذه المرتبة وحدها يعتق الفرد من التقليد بتحقيق أصالته الذاتية ويتلقى العلم مباشرة من اسم الله دون وسيط، ذلك أن تحقيق مرتبة النوة وجاورها لمرتبته الولاية، يحقق للعابد ما كان مكفولا للرسول من تلقي العلم مباشرة من اسم الله في مرتبة النبوة.

وكان الفكر الجمهوري يبشر بأن هذا السبيل مكفول لكل انسان يسلك طريق محمد.

(١) «فالایمان لا ینفک سائرا نوره امام السالك في مراقي الاسلام... فإذا ارتقى بحسن ادائها - يقصد الصلاة - بتجويده تقليد المعصوم حتى ارتقى في مراقي الايقان... وذلك حين يرتفع السالك إلى مرتبة الاصاله ويخاطب بالاستقلال عن

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ص ٨٤

التقليد وينتهي ليأخذ صلاته الفردية من ربه بلا واسطة تأسيساً بالمعصوم فهو حينئذ لا تسقط عنه الصلاة، وإنما يسقط عنه التقليد ويرفع من بينه وبين ربه الحجاب الأعظم النبوي»^(١) «وهذا المقام يجب أن يظل هدف كل مصل من هذه الأمة . . لأنه مقام تحقيق الفردية ولأنه مقام الاستمتاع بالحرية المطلقة . . .» لأنه هنا^(٢) «يتم اللقاء بين العابد المجود وبين الله بلا واسطة فيأخذ كل عابد مجرد من الأمة الإسلامية المقبلة شريعته الفردية من الله بلا واسطة فتكون له شهادته وتكون له صلاته وصيامه وزكاته وحجه ويكون في كل أولئك أصيلاً . . .».

لقد كان هذا المفهوم لتحقيق الأصالة المكفولة لكل شخص قد اقتضته خصوصية قوانين الفكر الجمهوري وتركيباته المنطقية، وكان في ذات الوقت لا يتناقض مع مقتضيات النظام السياسي لمايو بعد يوليو ١٩٧١ ولكن استمرار نظام نميري كشف عن خط أساسي للنظام، أن لا سبيل ولا يجوز لأي شخص أن يبلغ مرتبة نميري، وأن هذه الدرجة والمرتبة مكفولة لشخص واحد فقط وهو جعفر نميري، وبالتالي فليس هناك إلا أصيل واحد، ولا سبيل لأكثر من شخص لتحقيق الأصالة في زمن واحد، فإذا بهذا الواقع ينعكس على الفكر الجمهوري . . ويجعله يدور حول نفسه دوره كاملة فيعلن أن بلوغ الأصالة لا يتحقق إلا لشخص واحد في زمان واحد. بل فهم بعضهم بأن هذه المرتبة لن تتحقق في كل الأزمنة إلا لشخص واحد في المسيح، وفهم بعضهم أيضاً بأن هذا المسيح هو محمود محمد طه وتفنن الجمهوريون في إيراد الأدلة لهذا، بعضها أدلة هندسية مستقاه من التشكل الهرمي للكائنات والطبيعة والإنسان والحيوان والنبات، وبعضها أدلة بيولوجية تتعلق بأصل الأنواع ومراتب خلقها، وبعضها أدلة اجتماعية وأخرى سياسية في مراتب السلطة والاقتصاد ونزاعات الحكم، بل أنهم راحوا في حماسهم للموقف الجديد يتهمون بالجهل وعدم معرفة مقاصد الفكر الجمهوري وكتاباته الأولى كل من فهم أن كل شخص يمكن أن يحقق أصالته وفرديته، وتنكروا لما هو مكتوب صراحة في كتبهم عن هذا المفهوم بدعاوي عدم الفهم وتحري المقصود.

من حق البعض أن يزعم بأننا ظلمنا الفكر الجمهوري بتصويره بأنه انعكس لتركيبية النظام المايوي، ولكن على هذا البعض أن يقرأ أولاً بالظاهرة الثابتة تاريخياً بأن نظام نميري كان يحتاج لمن يبرر له التحالف مع الأمريكان والتعاون مع السادات وقبول معالجته للقضية الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل، واحتفاظه بالقطاع

(١) رسالة الصلاة لمحمود محمد طه ٧٨.

(٢) المرجع السابق ٧٨.

العام باعتباره هيكل الاقتصاد السوداني ورفع شعارات الاشتراكية ورفض التعامل -
بـ ورفع شعارات العداء للشيوعية، ثم احتياجه لمفهوم إسلامي يمكنه من استيعاب
المسيحيين والوثنيين كمواطنين انداد لهم ذات الحقوق التي المسلم، ثم العداء
للجماعات الإسلامية السلفية وللطائفية وأحزابها من منطلق إسلامي مع رفضه لتطبيق
الشريعة بمفهومها السلفي ثم التبرير للسلوك الشخصي المتهتك لنميري أو لأفراد
المؤسسة العسكرية أو لقادة الجنوب أو لفلول اليسار بدعوى أن الناس لا يصلحوا
بالقانون وإنما بالقدوة والاقناع والتسامح وبإطلاق الحرية الفردية إلى مداها مع تمجيد
حكم الفرد وتأصيله ومواصلة تبرير تشديد قبضة نميري وانفراده بالسلطة الخ... أن
توليف كل هذه المتناقضات في نظرية واحدة ظاهرة لم يقدر عليها إلا الفكر الجمهوري،
وقد جاءت التوليفة متطابقة لما تعكسه متناقضات واقع نظام مايو في هذه الفترة بل
ومتطابقة مع احتياجاته ومقتضيات تركيبه، فإذا اقرينا بهذه الظاهرة والتي لا سبيل إلى
نكرانها، فإننا لا بد أن نقر - فهو حق - أن أساس الفكر الجمهوري وجد قبل مايو
فيما يتعلق بأثر رسالة الثانية ولكننا عندما نتحدث عن نهوض فكر كانعكاس للواقع
الموضوعي سواء كان معبرا عنه أو نقيضا له، فإننا لا نعني مطلقا أن مثل هذا الفكر
يولد من فراغ، فنحن نتحدث بل وأثبتنا أن دعوة نميري الإسلامية جاءت انعكاس
للواقع الموضوعي لشخصه ونظامه رغم أن الإسلام الآن قد تجاوز عمره ألف وأربعمئة
عام. ذلك أن الفكر وخاصة الفكر الفلسفي ليس انعكاسا ميكانيكيا للواقع ومقتضياته
وضروراته، ولهذا ترد نظريات ومفاهيم عديدة بل وفلسفات متنوعة في زمن يصعب
فيه القول أنها انعكاسات لواقع ذلك الزمن، فقوانين جدلية الفكر بل وقوانينه الداتية
الباطنية التي تتولد من عموه كواقع مستقل عن الواقع المادي الذي أفرز أصوله تؤدي
إلى بروز أفكار تبدو منقطعة الصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد
في المرحلة التي برز فيها ذلك الفكر، ولعل أبرز ما يحضرنى من مثال حديث هو نظرية
البنوك الإسلامية فقد ظهرت هذه الفكرة في الأربعينات على أيدي بعض المفكرين
الهنود المسلمين، وقد جاءت وليدة مقارنات بين أدوات الاقتصاد الغربي التي لا مثيل
لها في الإسلام، ولكن احدا لم يشتغل بهذا الاختراع إلا عندما ظهرت فوائض المال
العربي البترولي بعد حرب أكتوبر وبدأ البحث في طرق استثماره من منظور إسلامي،
وهنا نقول بأن تبني نظرية البنوك الإسلامية جاء انعكاسا لاحتياجات واقع معين ولا
يتقصد من هذا القول أن الفكرة كانت موجودة من قبل خاملة ميتة لم يعرها أحد أي
اهتمام لأنها لم تحيى كانعكاسات لاحتياجات الواقع الذي برزت في زمنه، ولهذا فإنه
لا يعيب قولنا بأن الفكر الجمهوري جاء معبرا عن تركيبة نظام نميري في فترة تاريخية

معينة أن أصول هذا الفكر كانت موجودة قبل انقلاب بميري وأنها كانت وليدة مناعة
قوانين الفكر التي تابعها بجهد فردي الأستاذ محمود محمد طه واستخلص بواسطتها
مفهوم الرسالة الثانية للإسلام إلا أن هذه الرسالة الثانية لم تكن تعبر عنها عن
احتياجات الواقع السوداني، وجاء زمان وواقع بعد ذلك - حكم مايو - احتاج هذه
النظرية ليبر من خلالها عن تكوينه وتركيبته في فترة زمنية معينة ومن هنا وفي إطار
هذا المفهوم نقول بأن الفكر الجمهوري صعد وانتشر وازدهر في هذه الفترة لأنه كان
يعبر عن احتياجات النظام ومقتضياته.

لعله من الجدير بالذكر أيضاً، رغم أنني لست بصدد نقد الفكر الجمهوري أن
أشير إلى ذكاء المحاولة الجمهورية في الخروج من مأزق الزامية نصوص الشريعة التي
لم تعد مقبولة في هذا الزمان، ولكن الخطأ القاتل للجمهوريين أنهم ما زالوا عبدة
نصوص، فهم قد استبدلوا نصوصاً بأخرى، والنصوص الأخرى ليس فقط ستواجه
تحديات التطور بل أن بعضها الآن يحتاج لأصله وعمق واقتدار لتبريره وتجاوزه، ومن
النصوص التي لم يستطع الجمهوريون الحصول على المقابل المكي الذي يناقضها للقول
بأنها من توابع الرسالة الأولى هي نصوص الحدود والفصاح، وهناك أيضاً نصوص
أخرى يرفضها تحليل الجمهوريون باعتبارها غير صالحة لهذا الزمان، إلا أنهم لم يعثروا
بعد على المقابل المكي الذي يجعلهم يجهرون بأنها من لوازم الرسالة الأولى وإنما بسبب
واردة في التطبيق في الرسالة الثانية، وأساس الخطأ الذي وقع فيه الجمهوريون أنهم
وبالرغم من استخلاصهم لأدوات هامة وأساسية تصلح لاستخلاص منهج المنهج
ومن ثم استخدام هذا المنهج لحل مشكلة التناقض بين الواقع والنصوص التي بليت
ولم تعد تستجيب لحكم ومقتضيات هذا الوقت، يقول أنهم وبدلاً عن ذلك راحوا
يبحثون عن الحل في نصوص أخرى، وليس في المنهج بينما النصوص الأخرى ذاتها
جاءت تطبيقاً للمنهج، ويرجع السبب الأساسي في عدم اكتشاف المنهج الذي يعرف
لهم كل أدواتهم فهموا من كلمة «آية» أنها تعني نصاً قرانياً ومن ثم قصروا النسخ
على الآيات القرآنية وحدها.

ولعل الملاحظة الأخيرة التي لا بد من الإشارة حول الفكر الجمهوري - في ...
لم ينشغل بتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي في السودان، ومن ثم لم يصنع أية حلول
لمشاكل الجماهير اليومية، إذ اقتصر نشاط صاحب الفكر على بيان مخبرية الأسس ...
الرسالة الثانية للإسلام - وعندما اضطرت هذا الفكر أن يغمس في الواقع اليومي لحركة
الجماهير اختلطت عليه الأمور، لأنه لم يكن يسمح - من درسه الوضع ...
أمامه سواء الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو ...

مقتضيات الرسالة الثانية وينزلها على الواقع السوداني فتظهر المفارقات .

علاقة نميري بالفكر الجمهوري :

لقد قلنا بأن نميري بعد يوليو ٧١ كان يتلمس فكرا اسلاميا يعبر به عن مقتضيات الواقع الموضوعي لنظامه ، وبطبيعة الحال ونميري هو ما وصفناه قدرة وذكاء وثقافة محدودة ، لم يكن في مكتته في السنوات الأولى بعد يوليو أن يجهر بتحديد مفهومه الاسلامي أو حتى يصل لمثل هذا التحديد ، ومن الطبيعي ألا يخطر بباله تبني الفكر الاسلامي السلفي الذي كانت المعارضة السياسية ترفع لواءه وتنادي بتطبيق الشريعة كما فرغت وفصلت وحددت في كل مجالات الحياة ، وليس لأن المناداة بتطبيق الشريعة سيسحب البساط من تحت رجليه ويجهض مبرر وجوده كحاكم فحسب بل لأن القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يقوم عليها حكمه لم تكن لتسمح بأن ينعكس مثل هذا النداء في ذهنه ولهذا فإن نميري ترك الأمر على أعتته في البداية بحيث غطى الجمهوريون مجالات التنظير الاسلامي وبحيث عاث مفكروا الاتحاد الاشتراكي وفلول اليسار فساداً في نشر كل ما عن لهم من تبريرات وشطحات فكر وتأملات أكاديمية .

ولعله ليس سرا الآن أن نميري بدأ يعجب بالفكر الجمهوري بل أنه اصطنع قنوات بينه وبين قادة ذلك الفكر لدرجة أنه عندما استلم النسخ الأولى من كتاب النهج الاسلامي لماذا قام باهداء أول نسخة للاستاذ محمود محمد طه صاحب الفكر الجمهوري ومنظره الأول ، لكن نميري كان قد وضع لنفسه محاذير لا يتجاوزها أنه لايجوز اتباع فكر شخص آخر ، أو اعلان موافقته على ذلك الفكر خاصة إن كان يشكل نظره متكاملة حتى ولو كان هذا الفكر يعبر عن نظامه ، فالالتزام بالنسبة لنميري يتناقض مع مقتضيات استمرار حكمه الذي قد يضطره لاستبدال هذا الفكر بنهج آخر ، أو فكر آخر بل قد يضطره لتصفية انصار هذا الفكر فقد وعي الدرس من الشيوعيين منذ السنة الأولى لمايو .

لقد كان يهم نميري بالدرجة الأولى أن يعبر عما تتطلبه عوامل استمراره في السلطة ، مع تمييز نفسه عن فكر المعارضة السياسية التقليدية ، مع المكابرة في نفي سيادة الفكر الجمهوري عليه ، فكان ما عرف بفلسفة القيادة الرشيدة ثم النهج الاسلامي ، وكلاهما من صميم افراغات واطروحات الفكر الجمهوري .

ومن المؤكد أن نميري رغم خوضه في الدين بتوجهات طلاب المدارس الثانوية إلا أنه كان يشعر بضعف مقدراته الفكرية وكثيرا ما يفلت منه التعبير لاثبات هذا المعنى، فهو عندما يزعم لنفسه الحق في الخوض في الدين يقول في كتاب النهج الاسلامي لماذا ^(١) «لكل مسلم أن يخوض في شئون دينه وأن يجتهد عن طريق تثبت ايمانه فلا حواجز ولا حدود ولا سدود أمام مجتهد مهما كان نصيبه من العلم».

ومن الواضح أن نميري يود أن يعطي لنفسه الحق في الخوض في الدين رغم ضئالة نصيبه من العلم، ولعل استعماله لكلمة «الخوض» كمرادف لمعنى الاجتهاد في الدين، تكشف عن ضعف وضئالة وسطحية فهمه للقرآن ومن ثم للاسلام فقد ارتبط اللفظ في القرآن بالتجراً على الدين دون علم أو ايمان (وكنا نخوض مع الخائضين).

ولعل ما جاء في مقدمة كتاب الجمهوريين المشار إليه في الهامش والذي يخص توجهات النهج الاسلامي لنميري ما يؤكد كل ما قلناه عن تبني نميري للفكر الجمهوري وعن محاولته ادعاء هذا الفكر لنفسه مع موقع مستقل، وعن محاوره في هذه المرحلة تمييز نفسه عن ايدولوجية المعارضة، ايدولوجية دستور الاسلامي ونطبيق نصوص الشريعة.

ولم يجد الجمهوريون عن الصواب في تخليصهم لفكر نميري في هذه المرحلة كما ورد في كتابه النهج الاسلامي لماذا بان:

^(١) «كتاب نميري إنما يقدم إطاراً عالياً للبعث الاسلامي يختلف أساسياً وروحانياً عن الفهم الديني السلفي السائد فنميري يصف حال المسلمين المعاصر بأنه قريب من الجاهلية، فيدعو إلى التربية التي تبدأ قبل القانون وتصححه وتوسع به، وإلى تجديد الدين بحيث يسرع القانون تغييرات المتطورة ولا يتجمد عند النصوص، ويرى أن تبدأ الدعوة إلى الاسلام كما بدأت أول مرة بالاقناع لا الاكراه ويرفض الأساليب التقهنية لوعظه في الدعوة الاسلاميه ويدعو إلى مواجهة الفكر بالفكر، وإلى قيام خدام اسلامي موحد لا تفرقه دينية أو جنسية فيه ويرفض النظام الرأسمالي ويتجه لاستخدام كل أولئك من روح الاسلام».

(١) هذا المقتطف مأخوذ من كتاب الجمهوريين السمي نميري والنهج الاسلامي والدعاة والسلفيون ص ١٧ وهو الكتاب الذي يكشف الصلة الباطنية بين الفكر الجمهوري وفكر نميري في هذه المرحلة من حكمه

ويقابل هذا الاطار العام للنهج الاسلامي في الجانب الاخر، الفهم الديني
المتسقي كمثله الدعاة الاسلاميون كالصادق المهدي والتراي، وكما تمثله المؤسسات
السلفية الجامعية الاسلامية والقضاء الشرعي والشئون الدينية، وهو فهم يتعجل تطبيق
احكام الشريعة بغير أدنى اهتمام بمسألة البعث الاسلامي الذي يتوفر على التربية
والنوعية ثم هو فهم يتجمد عند النصوص ويأخذ بصورة مشوهة شريعة الجهاد ويقوم
على أساليب الارهاب الديني وبالأساليب الفقهية ويعارض حقوق المرأة
والاشتراكية...».

ولعل كثيرا من اخف مع الجمهوريين فيما ذهبوا إليه إلا اهم بضبيعة الحال وبحكم
طبيعة تفكيرهم لم يدركوا الأسباب التي تقف وراء تبني نميري لهذا النهج، وهو
المتخصص الذي كان يعبر عن الفكر اليساري وكل الوصوح الذي سقاه في الصفحات
الأولى من هذا الكتاب بل ومع ملاحظة استمرار نميري في مرحلة طرح النهج
الاسلامي او طرح مفاهيمه كما ظل يعبر عنها في كثير من خطبه قبل أن تبلور في
كتاب وهي فترة امتدت حتى أواخر السبعينات، ونقول مع ملاحظة استمرار نميري
في لامعد في سلوك الشخصي الغارق في الملذات وأهمها المسكرات، فقد كان النهج
الاسلامي بالنسبة لنميري ليس بقناعات شخصية إيمانية أو عقيدية فلسفية، بل تعبيرا
وانعكاسا لمقتضيات نظامه واستمراره في الحكم.

الفصل الحادي عشر

ويتعلق نميري قمة السلطة منفردا على نظم القهر والتصفية
والاحباط والعمالة والخيانة والانتهازية والعجز

لقد قلنا بأن نوعية النهج الاسلامي الذي تبناه نميري كان انعكاسا مطابقا لمقتضيات تحالف القوى التي كانت تسند النظام بعد يوليو ٧١، وقد اثبت هذا النهج في كتاب اصدره بعنوان النهج الاسلامي لماذا؟ عبر فيه عن ذلك النهج، وبالرغم من أن معظم الكتاب جاء بصياغة مستشار نميري الصحفي محمد محجوب سليمان إلا أنه ولهذا السبب بالذات يعد الكتاب تعبيرا دقيقا عن مقتضيات تحالف القوى السياسية التي يركز عليها النظام، ذلك أن محمد محجوب نفسه يعد من مجموعة من سميناهم بفلول اليسار الذي ظل كما ذكرنا يشكل أحد القوى السياسية المتحالفة لمصلحة النظام واستمرار نميري منفردا بالسلطة.

لقد كان واضحا أن القوى الاجتماعية والسياسية التي يستند عليها نميري في أحكام قبضته على السلطة لم تكن بالقدرة الكافية لحماية النظام، فالنظام السياسي الذي انشئ في الجنوب، وجاء قادته من الخارج أو الغابات ليتولوا السلطة في الجنوب، كان مشغولا بصراعات أحزابه ومراكز قواه في السيطرة على الحكومة الاقليمية، بل لعل الأغلبية الساحقة من قادة ذلك النظام اتفقوا اتفاقا صامتا على التكالب المذري والمسعور لتحسين مراكزهم المالية وأوضاعهم الشخصية فبدأ كل منهم يسعى جاهدا لامتلاك كل ما يقع تحت يده أو سلطته أو وظيفته من الأموال القليلة التي خصصت لاقامة الحكم الاقليمي وهياكله السياسية والتنظيمية وللبداء في بعض مشاريع اصلاح وترميم ما ضربته الحرب الأهلية الطويلة سواء في التعليم أو طرق الاتصال والمواصلات أو المرافق العامة، أو استيعاب جنود الانيانيا في الجيش النظامي، أو إقامة بعض القرى لهم وخلق مراكز انتاجية صغيرة.

ولم تكن فلول اليسار في الشمال والتي انتشرت في الاتحاد الاشتراكي وروافده بقيادة على اقناع أحد بجدية انتماهم أو جدية المؤسسة الجديدة - الاتحاد الاشتراكي - كمؤسسة تعبر تعبيرا صادقا عن الفئات الاجتماعية المسحوقة والقطاعات الحديثة الواعية والتي كان من المفترض انهم يمثلون مصالحها.

كما أن جماعة الاخوان الجمهوريين لم تكن بقيادة إلا على اقناع بعض طلاب

الجامعات وإثارة نقاشات في شوارع الخرطوم تستفز معظم الجماهير المحرومة من الحرية السياسية وفي ذات الوقت تشاهد جماعة من خارج الاتحاد الاشتراكي ترح في الساحة السياسية تحت مظلة حماية السلطة ومباركتها.

ثم أن أفراد المؤسسة العسكرية واقتداء بقائدهم نميري، انشغلوا جميعا في التمتع بمظاهر حكمهم، وبجني ثمار دعمهم لنميري، تهالكا على المنافع المادية اينما ظهرت ثمارها، واغراقا في الملذات والتهتك وامتع الحسية، وتكالبوا على فرص الترقيات والبعثات والوظائف الجانبية ومواقع السمسرة والعمولة والرشوة في الصفقات الجديدة للأسلحة والمعدات سواء مع منتجبيها في الدول الغربية أو مع مموليها من الشركات الاحتكارية أو مراكز التمويل العربي.

ولقد كان يهم كل مراكز الاستعمار الحديث أن توثق صلاتها بقيادة هذه المؤسسة، وأن تسهل وتفتح لهم كل أبواب الوقوع في أحضانها أو تكوين مواقع ومراكز مالية تربطهم طبقيًا وفكريًا بل وعضويًا وشخصيًا بها.

وكانت جميع القوى التي تقف وراء نميري تنفق على أمر واحد هو المحافظة عليه، والسماح له بتجميع كل الخيوط في يده، باعتبار أنه مصدر استمرارها في مواقعها ومصدر مصالحها كل بحسب وجهة نظره وموقعه ومصالحه، وبدأ واضحا أن نميري يتسلق قمة السلطة منفردا قفزًا بالعمود كما كان يعبر جعفر بخيت في نظريته عن الترقيات الاستثنائية التي شاعت في تلك الأيام كتعبير عما كان يجري في ساحة القوى التي تدعم نميري.

وفي مثل هذه الظروف التي يبدو فيها جليا أن السلطة تتجمع بيد شخص واحد، وتنعدم الحرية السياسية والتنظيمية ويغيب النقد الموضوعي للمؤسسات والأفراد، وبظهور أن تنظيمًا سياسيًا في طور التكوين لا تربط عضويته فكرة أو مذهب أو عنيدة بدأ يتحكم في رقاب الممارسات السياسية والاقتصادية ومراكز العاملين وأرزاقهم، وفي ظل ظروف يتعتم فيها توجه الدولة الاقتصادي والسياسي، وفي ظل ظروف مضغوطة بخلفية بشعة عن ممارسات يوليو ٧١ حيث اتضح أن ليس لعامل أو موظف مهمل كبير من أعلى سلم الإدارة في الوزارة إلى أصغرها شأنًا في سلم العلم والعمل ليس له حماية، ولا يؤمنه في منصبه أو رزقه ضد أهواء المتربصين غير أن يعمل على تأمين وضعه الشخصي بأسرع ما يمكن، وقبل أن تناله يد الاحالة إلى المعاش للمصلحة العامة، وذلك أما بمد يده لجمع أكبر قدر من المال الحرام وبكسل الأساليب، وأما بالانخراط في صنوف المنافقين والوصوليين واستخدام مركزه وسلطته للانتفاع به شخصيًا، ولعل

وجود القطاع العام والقطاع التعاوني تحت هيمنة هذه القوى الجديدة قد فتح شهية الكثيرين ممن وضعوا على رأس المسؤولين عن أموال هذا القطاع وإدارته، وكذلك شهية العديد من أفراد القطاع الخاص الذين غزوا الإداريين واكتسحوا مصداقيتهم وتماسكهم وهيبتهم فتهالكوا أمامهم وتمزقوا ولهثوا في اقتسام الغنيمة، في ظل مثل هذه الظروف لا بد أن تنشأ فئات أو طبقات اقتصادية تظهر كالنبت الشيطاني تثرى بلا جهد أو انماج، وتعتمد في زيادة ثرائها وبقائها على تخريب النفوس رشوة وفسادا وحوافزا وبنافعا وسمسرة وتقديمها لكل خدمات اللذة والمتعة الشخصية بتهيئة المزارع والضياح والمنازل للخمور والدعارة والميسر في ليال حمراء تقام يوميا.

وكان الواضح أن مثل هذه الطبقة الجديدة أو الفئات ذات المراكز المالية أو القوى السياسية أو الصلات بالأشخاص ذوي النفوذ أن هؤلاء لا يمكن أن يشكلوا سندا للنظام السياسي يركن إليه، ويعتمد عليه في بقائه واستمراره الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام جمهرة القهر أن تحكم قبضتها على رقاب الجماهير.

أجهزة القمع تحكم قبضتها على السودانيين:

إن جعفر نميري وهو يتميز بحس مفرط في الحساسية بشأن المخاطر التي قد تطيح به مهما كان حجمها أو شأنها أو نوعها قد ظهرت له هذه الصورة التي أوضحناها جلية واضحة، فليس ثمة قوى اجتماعية منظمة ومتماسكة تقف وراءه، ولم يكن نميري بصدد بقائه في السلطة والقيادة بالغفلة أو السذاجة التي تجعله يقنع بما كان يردده من إن لمايو فكر ومن أن لمايو جماهير أو أن الجماهير هي التي هزمت يوليو وأعادته إلى السلطة، فكل ذلك يطرحه ويردده نفاقا للجماهير وابداء لمظهر جماهيري لحكمه، أو لعله إيمانا بأن الجماهير معه ولكن ذلك لم يكن يقنعه بأن القوى الأساسية التي تسنده ويركن إليها هي الجماهير، لقد كان واضحا له أن المؤسسة العسكرية هي التي أعادته بعد يوليو، وأنها بنفس القدر تشكل مكمنا خطرا عليه، ولهذا لم يكن أمام نميري إلا أن يولي هذه المؤسسة كل اهتمامه وأن يخلق بجانبها جهازا أمنيا قويا يؤازرها ويسندها ويتوازن معها.

ليس عبثا في قناعة نميري أنه ظل حتى اليوم يرتدي الزي العسكري ويتبوأ مراكز قيادية أساسية تكون عادة للمحترفين المتخصصين في القوات المسلحة كرئاسة الأركان أو وزارة الدفاع أو القيادة العامة لقوات الشعب.

كان مفروضا منذ أن عرض نفسه للانتخابات كرئيس للجمهورية أن لا يكون

له غير القيادة العليا للقوات المسلحة، ولكن لقناعته بأن الحماية الأساسية لنظامه ولشخصه ولا استمرار قيادته لا تتوفر إلا في القوات المسلحة وأجهزة الأمن، فقد قرأه بأنه لن يتخلى عن صفته العسكرية بأي حال من الأحوال، وعليه أن يعمل على استمرار صلته بها بل وتقويتها وتقوية قبضته على كل كبيرة وصغيرة بالقوات المسلحة.

ولعل الابتكار الوحيد الذي يمكن أن ينسب إلى نميري باعتباره من ابتداعه الشخصي هو محاولة عسكرة الحياة السودانية وإخضاعها للمؤسسة العسكرية في كافة نشاطاتها، باعتبار أن ذلك هو الضمانة الوحيدة لاستمرار قيادته ورئاسته وهيمنته على السلطة وعلى الشعب السوداني، من هنا رأينا كل مظاهر الاهتمام بهذه المؤسسة وترقية أوضاعها باسم نميري حتى أولئك الذين يضطر نميري لإخراجهم من المؤسسة لأسباب عديدة كان يتابع وأحيانا بشخصه تحسين ظروف حياتهم وامتصاص كل غضب منده وإغراقهم في أعمال تستوعبهم أو ثروة يتلهون بها أو مراكز جديدة تجعلهم إن لم يسبحوا بحمده فإنهم على الأقل لن يكونوا خيرة عكنة ضده، سواء بتأثيرهم على من هم موحودون بالقوات المسلحة أو بإثارة نقيمتهم على نميري أو بخلق بؤر اجتماعية بالقوات المسلحة مضادة له.

أما الموجودون بالقوات المسلحة فقد أغدق عليهم الرواتب والعلاوات والبدلات والتسهيلات وأقام التعاونيات ووحدات التمويل العسكرية والبنوك العقارية العسكرية وجاء في النهاية وفي قمته الهيئة الاقتصادية العسكرية والتي بدأت تسيطر على كافة النشاطات الاقتصادية التي كان يقوم بها القطاع الخاص، بل حولت لها أيضا المرافق المربحة من القطاع العام التجاري والصناعي وحتى النشاط الرياضي والترفيهي لم ينج من هيمنة الهيئة العسكرية الاقتصادية ومؤسساتها.

ولقد شاهدنا أيضا كيف بدأ النفوذ العسكري عن طريق الضباط يتغلغل في كافة نشاطات القطاع العام وذلك بتولي الضباط سواء المحالين إلى المعاش أو المنتدبين إدارات ذلك القطاع.

لقد ظل نميري يكشف قناعات راسخة بعدم الايمان بالقطاعات المدنية والمتقنين المدنيين والمهنيين والفنيين المدنيين، وأبلغ ما تتكشف فيه هذه القناعات أنه بدأ يعسكر حتى مهنة الطب وكذلك مرفق القضاء، فقد كان وما يزال لا يثق في القيادات المدنية التي تصل إلى القيادة بمؤهلاتها العلمية والفنية في هذه المرافق.

إن مركب النقص القديم ظل يطارده ضد من كانوا يبرزون في المجالات العلمية

أو الفكرية أو الثقافية، سواء منذ عهد الماضي البعيد في مرحلة الدراسة، أو سواء في المراحل الأولى للصراع السياسي عقب انتصار حركة مايو، فضلا عن أنه كان يعي خصوصيات المؤسسة العسكرية ونظامها الذي يخضع المهنيين والفنيين المعسكرين لقيادته العليا دون إثارة أو التنبه إلى الفارق العلمي بينهم وبينه طالما كانت رتبته أعلى منهم.

وبجانب مسيرة عسكرية الحياة السودانية والاقتصاد السوداني، ظل نميري يفتح كل الآفاق لتطوير جهاز الأمن، فإذا بنا نشاهد جهازا ضخما تغطي تخصصاته كافة مظاهر ونشاطات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فرأينا كيف أنه وحد الأمن العام والأمن القومي في جهاز واحد باسم جهاز الأمن القومي وبطبيعة الحال كان ذلك تحت ترشيد ونصح ورأي السادة الجدد من الأمريكان والمصريين الذين وضعوا التصور الأساسي لهيكل الجهاز الجديد بأن قسموه إلى قسمين أساسيين: هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

ثم قسم الأمن الداخلي إلى تخصصات وشعب وفروع، فرأينا الفروع العقائدية والمهنية، والفئوية وكيف نشأ فرع الأمن الاقتصادي، ثم تفرع الأمن الخارجي إلى نشاطات متخصصة في شئون السودانيين في بلدان وقارات معينة سواء في أوروبا وانجلترا بالذات أو أفريقيا وأقسام ليبيا وتشاد واثيوبيا بالذات ثم العالم العربي وأقسام السعودية والخليج...

وتمطى الجهاز وتضخم واستوعب كل أنواع البشر من أسوأ أراذلهم ومنحرفيهم وشواذهم إلى أكثر الناس تخصصا مهنيا وفنيا، وبدأ الجهاز يستخدم كل منتجات العلم الحديث في هذا المجال، وأرسلت البعثات إلى كافة الدول (الصديقة) لاستيعاب أحدث الأساليب وطرق جمع المعلومات وتحليلها واستخدامها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا لدرجة أن الكثيرين لم يكن يعون مصدر اشاعات عديدة طل يطلها الجهاز كانت تشكل مصادر عزاء وسلوى للكثيرين من السذج من المواطنين بل والمتعلمين الغافلين، ولم ينتبه الكثيرون لمصادر نكات سياسية واجتماعية كانت تصدر من الجهاز وتمتص الكثير من السخط الاجتماعي والسياسي وتشبع راحة مزيفة للكثيرين من بسطاء المتعلمين والغافلين الذين يستمرأون اجترارها وإعادة اخراجها ونشرها.

وبطبيعة الحال لم يتورع الجهاز ومازال من استخدام كل اصناف العاهرات وشذاذ الرجال وضعاف النفوس والمحتاجين والمسحوقين في التغلغل في كافة أوجه الحياة وبين كل اصناف الناس مهنيين وتجار وشركات بل وبين ربوات البيوت ومساكن الأسر، ولقد

طور الجهاز اصنافا من الناس ساهم المتعاونين مع الجهاز في كافة اجهزة الدولة ومؤسساتها عندما يكون استخدام مسئول ظاهر تابع للجهاز لا يخدم الغرض والمطلوب .

وهؤلاء المتعاونون كانوا احيانا يعملون بمقابل مادي محدد، وأحيانا بمنافع اقتصادية في شكل خدمات وأحيانا للسعي لاكتساب حظوة ونفوذ أو تسهيل خدمات معينة، وبلغت درجة اتقان الجهاز لهذا العمل أن بعض الذين يقدمون خدمات خطيرة له لم يكونوا يعرفون انهم مستغلون مستخدمون يقدمون خدمات للجهاز.

وفي مسيرة توسع الجهاز بدأ يستعمل ويستخدم ويستوعب كل من يتوسم فيهم كفاءة في تقديم الخدمات التي يحتاج لها وذلك بتجنيدهم من كل أجهزة الدولة أو القوات المسلحة أو الشرطة، سواء كضباط أو جنود أو فنيين أو اقتصاديين أو قانونيين، بل بدأ يستوعب منذ التخرج العديد من خريجي الجامعات ومن كل التخصصات فيغيرهم بالمرتبات أو الميزات الأخرى التي لا يجدها في أي حقل آخر يستوعب نشاطه أو تخصصه.

إن نوعية النظام السياسي ومدى تعاطف الرأي العام والشعبي معه أو الوقوف ضده تحدد نوعيات الناس الذين يعملون في جهاز أمنه ومخابراته كقاعدة عامة، وهذا المعيار يمكن أن نتعرف بشكل عام على نوعية المنضمين لأجهزة أمن نميري، ونوعية المتعاونين معه، ونوعية الذين يمكن أن يستقطبهم الجهاز أو يغيرهم، ذلك أن أي انسان له إحساس وطني معافي لا بد أن يكون ملما بفساد النظام وتدميره للسودان، فإذا انساق مثل هذا الانسان وراء أهوائه أو مصالحه الضيقة في الوظيفة أو تطلعاته المريضة في المنصب أو السلطة أو الهيمنة على الناس وانخرط في جهاز أمن مثل هذا النظام وهو يعلم تماما أن أهم دور لهذا الجهاز هو حماية النظام أي حماية نميري في استمراره في السلطة، فإن الحكم على مثل هذا الشخص لا يحتاج إلى طبيب نفسي، والعكس بطبيعة الحال هو الصحيح، إذ لا بد أن نعلي من موقف أي شخص ينخرط في جهاز أمن يناط به الحفاظ على نظام إقامة الشعب برضائه.

إن ذات التوسع الذي حدث في جهاز الأمن حدث أيضا في جهاز المخابرات بالقوات المسلحة سواء في توسعه وانتشاره وتشعب أجهزته واستخدامها لكل أنواع الأساليب العلمية الحديثة أو سواء بالنسبة للأجهزة أو وسائل جمع المعلومات أو الطرق الاجتماعية والنفسية (السايكولوجية) في معالجة المشكلات.

وقد بلغ الاحتياط بنميري أن أنشأ جهازا أمنيا خاصا به لكي يكون رقابة على

تلك الأجهزة، ويكون مصدرا مستقبلا لنوع معين من المعلومات، وجهة مستقلة لحسم الخلافات بين الأجهزة الأمنية ومعلوماتها المتضاربة، ولما كان تطوير هذه الأجهزة، سواء بالقوات المسلحة أو بالأمن أو المخابرات صدر عن توجه نميري للمحافظة على سلطته، فإننا بنفس القدر نشاهد اهمالا مذكريا لجهاز الشرطة الذي لا يلعب دورا في أمن السلطة وإنما ينحصر دوره في أمن المواطنين وحدث نفس الأمر بالنسبة لجهاز السجون.

صحيح أن نميري لم يكن يستطيع أن يتجاهل جهاز الشرطة ويزدرية علنا وبصورة مكشوفة ولهذا كنا نجد اتهامات دعائية عامة عن رفع بعض الرتب في الشرطة والسجون، أو محاولة لجعل كوادهم المالية متقاربة أو حتى متساوية مع الكوادر المالية الأساسية لقوات الشعب والأمن، ولكن العبرة والمعيار في قياس الاهمال المذري لجهاز الشرطة والسجون يأتي من وجهة أمن المواطن العادي ومن وجهة أهداف السجون في تهذيب وإصلاح المحكوم عليهم، إذا لم يتم أي تطوير موازي لما حدث في الجيش والأمن أو حتى مقارب له أو مشابه له فيما يتعلق بالتدريب وكفاية العددية والكوادر المتخصصة والفروع الضرورية والأجهزة العلمية بل ولا حتى في وسائل الاتصال والمواصلات وكفاية العربات ولا حتى في السلاح الذي تستعمله الشرطة أو قوات السجون والتي ظلت حتى الآن تستخدم بنادق الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للسجون خاصة فقد كان وما زال الوضع يتدنى باستمرار، خاصة وأن ميزانيات السجون وقدرات أفرادها وامكانياتهم المحدودة بل ومساحات السجون وطاقة استيعابها ومجالات أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية بل وأماكن هذه الأنشطة ظلت كلها تهدر وتبدد بشغل قوات السجون بالمعتقلين السياسيين والمسجونين السياسيين خاصة في السجون الرئيسية المركزية في السودان حيث كانت هي الأصل في البرامج والتدريب.

لقد استوردنا في مسألة الشرطة والسجون وبيان حالهم، لكشف أن توجه النظام لم يكن أصلا لتطوير ما ينفع الناس وأمنهم وحياتهم ورفاهيتهم وإنما كان الغرض هو تدعيم أجهزة المحافظة على السلطة السياسية باعتبارها الأجهزة الأساسية التي يعتمد عليها النظام في بقائه واستمراره.

قانون لأمن الدولة لأحكام قبضة أجهزة القمع على رقاب المواطنين:

إن ما قلناه من توجه النظام بالاعتماد أساسا على أجهزة القمع المناط بها المحافظة على السلطة السياسية اقتضى وفورا إعلان دستور ٧٣ الذي جاء معبرا عن تحالف

القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أشرنا إليها باعتبارها تحالفت لحماية نميري وسلطته اقتضى ذلك وبعد شهر واحد من اجازة الدستور أن يصدر قانون أمن الدولة في ٧٣/٦/٢٧ بفرض تجسيد التوجه القومي فجاء القانون مهدرا لأبسط أسس التشريعات الجنائية لدرجة أنه حوى المادة ٢٤ (٢) والتي نقرر أنه «لا يطلق بالضمان سراح أي شخص يرتكب جريمة ضد هذا القانون».

ولعله من المهم في هذا البحث أن نكشف أن صياغة الدستور واحتوائه على الكثير من الحقوق والحريات والضمانات لم يكن مقصودا به كفالة تلك الحريات والحقوق إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أمر نميري وبقاء سلطته متحالفة مع القوى السياسية التي أشرنا إليها والتي تواطأت على كفالة صلاحيات مطلقة لأجهزة الأمن في التهجم على المواطنين لحطة أن يبدر منهم أي امتعاض ضد سلطة نميري، وأبلغ دليل على هذا هو الابقاء على المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ذلك أن هذه المادة وقبل اجازة دستور ٧٣ كانت قد عدلت بإصافه الفقرة (هـ) البها وهي فقرة جوزت الاعتقال التحفظي للمواطنين، وهو الاعتقال الذي لا يستند على تهمة جنائية يمكن أن تحاكم أمام محكمة ويدان من يرتكبها فقد كان يجب بعد صدور الدستور الذي حوى مواد تحظر الاعتقال التحفظي أن تلغى تلك المادة، ولكن اعتماد النظام كما قلنا على أجهزة الأمن كركيزه أساسيه للسلطة لم يكن يتيح مثل هذا العمل بالرغم من أنه صدر توجيه بل وقانون بالغاء كافة المواد التي ترد في أي قانون يكون مخالفا للدستور، إلا أن أحدا لم حرّف على فراح شطب أو الغاء هذه المادة خاصة وأن أجهزة الأمن كانت تعتمد في نشاطها ووسيلة ردعها على هذه المادة.

النهج الاسلامي والجمهوريين والاعتقال التحفظي :

لقد أوردت هذا العنوان الجانبي لهذا الموضوع ليس لأنني سأقول حوله الكثير ولكن لأرصد ظاهرة كانت تكشف دلالات خطيرة في نهج نميري الاسلامي ودعائه من الجمهوريين ذلك أن الجمهوريين في كل أدبهم السياسي الذي دافعوا به عن مايو ونميري لم يخطر ببالهم أن يرفعوا أصبا ضد الاعتقال التحفظي أو نشاطات أجهزة الأمن وسلطاتها، وبطبيعة الحال ما كان يمكن لنميري أن يتجاوزهم في هذا الأمر، خاصة وأنه كان يتوقع منهم وفي إطار النهج الاسلامي المشترك بينها ليس فقط ألا ينتقدوا هذا الاعتقال بل كان عليهم أن يدافعوا عنه، نقول ما كان يمكن لنميري وهو في هذه المرحلة التي ظل فيها منشغلا بإيجاد كل ما يؤمّن حكمه ونظامه ورئاسته أن يتحرى مبادئ وتوجهات النهج الاسلامي وعلاقتها بهذا الاعتقال، ومن الواضح

أن الجمهوريين كانوا يرون أن كل ما يدعم نظام نميري ويطيل عمره في السلطة يتوافق مع النهج الاسلامي وهكذا أيضا صمتوا على تعديلات الدستور التي جاءت عقب انقلاب سبتمبر ١٩٧٥ وكان ذلك يعبر عن قمة السذاجة السياسية التي تتبنى مبادئ ميكياقلية لا علاقة لها بمصداقية المبادئ، خاصة وكما هو الحال بالنسبة للجمهوريين إذا كان المرء لا يجني ثمار هذا الطرح الساذج بل يمكن أن يعود عليه بالوبال والخسران.

انقلاب سبتمبر وتعديلات الدستور وصدى طرح حسن حسين الاسلامي :

لقد تبينا أن أحد مجموعات الضباط التي قضت على انقلاب يوليو ٧١ كانت المجموعة التي لم ترض بالتوجه اليساري لمايو منذ أن نجح انقلابها، ولكنها غلبت على أمرها ووجدت أول متنفس لها في اتحاد انقلاب يوليو بكل تلك الأحقاد والتشفي والقهر، وفي الواقع كانت هذه المجموعة وبالرغم من أنها رأت بعد يوليو في نميري تحولا ظاهرا أوجد روابط معقولة بينها وبينه، إلا أن ولاءاتها الأصلية سواء كانت للأحزاب الطائفية، أو الجماعات الدينية أو توجهاتها الشخصية النابعة من سيطرة الموروثات عليها، ظلت هذه الولاءات عند البعض تشتت بواسطة قيادات تلك الولاءات والتي كانت توجد أساسا في هذه المرحلة في خارج البلاد، وظلت تستحث أرقاء هذا الولاء بأن يحسموا الأمر لمصلحة عقيدة الأحزاب الطائفية والجماعات الدينية المتمثلة في دعاة الدستور الاسلامي الذي في قناعتهم يجب أن يطبق تحت قيادة هذه الجماعات التي تدعموه، خاصة وأن قيادات هذه الأحزاب والطوائف لا تؤمن بطريق النضال الشعبي بل الواقع أنها تخشاه لأن قبضتها على الجماهير أصلا لم تأت عبر قيادة الجماهير في طريق تحقيق مصالحها، والأمر جلي واضح بالنسبة للقيادات الطائفية، أما قيادات الجماعات الاسلامية فانها تربعت على مواقع القيادة باستثارة العواطف الدينية للجماهير واستخدام كل قنوات تبليغ الناس وتبصيرهم بشئون دينهم وما أكثرها، بل لعلها الوحيدة المتاحة يوميا سواء في الجوامع أو أجهزة الاعلام أو المدارس أو الشئون الدينية، ولعل أحدا يتساءل وماذا يعيب ذلك طالما جاءت هذه القيادات عبر اقناع الجماهير؟ إن القضية ليست مجرد اقناع الجماهير ودفعها إلى حمل الشخص إلى موقع القيادة فذلك قد حدث بل وحدث كثيرا في التاريخ فهو قد يحدث نتيجة لتضليل الجماهير، فالعبرة بما تطرحه القيادة من برامج ونظريات تهدف إلى تغيير حال الناس وتطوير حياتهم ثم الانخراط وسط الجماهير وقيادتها لتحقيق ذلك البرنامج. إن هذه الجماعات الدينية لا تطرح أي برنامج موضوعي علمي لتغيير حال الناس. ولهذا فإنها

إن انحطت في مثل هذا النضال الجماهيري فاما سنكشف للحزب الذي مر المود
ستين أنها تنبص على شعارات لا تصيف حديد الحباها، وهذا فهم يؤثرو - العلف
والاقلاد والدمر للتوصل إلى السلطة، وانه ذلك على ما يقول هو ما طرحه حسن
حسين في إنقلابه.

في سبتمبر من عام ١٩٧٥ بلغ الحماس بعدد من الضباط - وهو حماس صعد
برؤى القيادات الطائفة وقيادات الاخوان المسلمين - بلغ هم الحماس ان حسينا ادهم
وقرررو القيام بانقلاب ساذج، فقد قيل لهم واقعه بان ليس هناك بعد الان من يبرر
لاستمرار نسوى في السلطة بعد ان استبعد مهمته في ضرب النصفه السار، بأنه قد
حان في نظره ميثقات توليهم مهام المرحلة التالية بأنفسهم، وكان على رأس هؤلاء
الضباط حسن حسين الذي قد وتعدا هذه المصاد بانقلاب سبتمبر ١٩٧٥

ولعل بحرى أهداف الانقلاب وما كان بعد، وطفه من إجراءات تكشف
صحة ما قلناه.

١ «ولواقع أن البيان الأساسي للدهام حسن حسين كان عبارة عن اعلان
الانقلاب ثم فرايز عسكريين احريين اما الوهي فهو التشكيل للوراري الجديد برئاسة
الدكتور حسن الترابي.. ووزارة الدفاع للملازم عبدالرحمن سامي الذي كان عضو
نشط في حرب الاخوان وتعين السيد عمار السرف وزيرا للاعلام بدفع الله الحاج
يوسف وزيرا للخارجية» ويلاحظ أن جميع هؤلاء كانوا من المؤسسين لجمعية الاخوان
المسلمين في السودان.

«أما القرار العسكري الثاني فقد تضمن اعلان البارات والملاهي وحل الاتحاد
الاشراكي السودان وانساء تنظيم حديد باسم براء السودان الاسلامي . وتعير اسم
البلاد إلى جمهورية السودان الاسلامية الديمقراطية الشعبية».

ولعل صلة انقلاب حسن حسين بالاخوان توضح من بينهم الذي ستر بلندن
بتاريخ ٧/١٢/٧٥ «وصف فيه المقدم حسن حسين (بالمجاهد المثل) ودعا كل
الاخوان في السودان لاقامة صلاة العائب على روح الشهيد الذي افدى نفسه من
أجل كرامة المسلمين» وبالرغم من أن نميري النمط المعنى الخفي لهذا الانقلاب إلا
ان تحالف نظامه وفواه الاجتماعية والسياسة والاقتصادية ما كنت تسمح بالاستجابة

(١) مقالات العاصفة والجذور - المقالة التاسعة.

لمثل هذا الوحي الخفي ذلك أن الانحاء الذي ظل يرسب في ذهن نميري أن معارسته السياسية لم يعد لديها إلا سلاح التوجه الاسلامي للاطاحة به وأنه إذا انقطعت المعارضة وسحب البساط من تحت أرجل المعارضة بأن تبس هذا النهج كما تطرحه المعارضة بتطبيق الشريعة الاسلامية فإنه سيقضي على آخر حجة لهم في مقاومته.

لم تلك في الواقع تحاللات النظام وقواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تسمح برد استجيب لمضمون الانقلاب بل كان الإفراز الطبيعي للانقلاب ان يرد عليه بنقيضه أي بمزيد من اجراءات القمع والقهر واطلاق يد نميري بكل السلطات المتاحة لحماية نفسه وحماية النظام وقواء التحالف.

وهو المضاء على الانقلاب اجتمع قوى النظام السياسية المتحالفة المتمثلة في مجلس الشعب القومي ومجلس الشعب الاقليمي لحزب السودان وكل وزراء النظام والقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي وحكومة الاقليم الجنوبي وكل مفكري النظام اجتمعوا في سرعة محيطة لم تنعد الأيام التي حسب على نصف أصابع اليد الواحدة، ورفعوا عفيهم بالصراخ بأن لا بد من تعديل الدستور لاسكات أصوات المعارضة باناحة كل مكمات القمع القانونية وغير القانونية تحت تصرف أجهزة القهر، وكان نحر القانون والوصوليون من ذوي المعرفة القانونية إلى اسعداد لاحابة الصراح بتقديم مقترحات محددة كانت جاهزة بأيديهم عندما انعقد الاجتماع، وكان كل شيء قد دبر من قبل أجهزة الاعلام والاتحاد الاشتراكي ورئاسة القضاء والنائب العام والأمن، فإذا بالتعدلات تصدر معبة عن هذا التجمع أصدق تعبير، فالجميع كانوا يستندون في وجودهم وسسنتهم وفي الفرص التي أتاحت لهم على جعفر نميري وأصبحت المحافظة على نميري، نظامه يعني المحافظة عليهم، والابقاء على أرواحهم وحياتهم وفرصهم في السلطة والثراء والنفوذ، وكان لابد أن ينصائحوا بل ويهلعوا من محاولة انقلاب هدفت إلى الاطاحة بنميري، ومن منطلق اسلامي سلفي يهدر تحالفهم ويهدم منطلقاتهم، وكان لابد أن يزعموا من وجود بؤرات المعارضة التي تغزي مثل هذا الانقلاب او تغزي أي حركات معارضة أخرى، وهذا جاء رد فعلهم مطابقا لتوجهات النظام وتحالفاته بأن يعدل الدستور لتحقيق مزيد من الأمن للنظام ويمكن تلخيص تعديلاتهم وأسبابها كما طرحوها كالآتي:-

أولاً: لما كانت المادة السابقة تقاوم الاحراءات الجنائية والتي تبيح الاعتقال التحفظي قد تعرضت لطعن دستوري أمام المحكمة العليا وقد تخرج موقف عملاء النظام من القضية ازاء قوة دليل عدم دستوريته، ولما كان الاعتقال

التحفظي سلاحا نافذا في يد السلطة يجب أن يسان من الالغاء والتهجم بواسطة المعارضة فإنه يجب تعديل الدستور في مواده من ٤١ إلى ٦٦ لكي يمكن المشرع العادي من اصدار قانون جديد للاعتقال التحفظي يكون محصنا من أي طعن دستوري باعتبار أن الاعتقال قد نص عليه في صلب الدستور^(١).

ثانياً: ولما كان من الواجب كفالة كل السلطات لرئيس الجمهورية واطلاق يده بتمكينه من اصدار أوامر جمهورية تكون لها قوة القانون في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أو الاجتماعي وبحيث تكون قراراته محصنة ضد أي طعن في دستوريته أو قانونيتها حتى لا يتاح مجال أو حجة لوقف تنفيذها، فإنه يجب أن تطلق يد رئيس الجمهورية دون حدود بتعديل المواد ٨١، ٨٢ من الدستور والتي كانت تقرأ: م ٨١ «رئيس الجمهورية مسئول عن صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة أراضيها وعن كيان الدولة ويكفل حسن سير السلطات العامة».

م ٨٢ «رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة وممثل الارادة الشعبية ويتولى مسئولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية».

لقد رأى المجتمعون أن كون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية وأنه القائد الأعلى لقوات الشعب المسلحة والمسئول عن القضاء، وأن له كل الحق في اصدار قرارات في المجالات التي تناولتها المواد أعلاه، قد رأى المجتمعون أن كل ذلك ليس كافياً لرئيس الجمهورية لضمان تنفيذ قراراته وأوامره بل لابد أن يضاف إلى المادتين المذكورتين النص الآتي:

«وله في ذلك أن يتخذ من الاجراءات وأن يصدر من القرارات ما يراه مناسباً وتكون قراراته في هذا الشأن ملزمة ونافذة وفق أحكامها».

وبعد صدور هذا التعديل علق نميري في أحد خطبه - شفاهة - بأن قال:

«ألا تعلمون أن لدي سلطات دستورية تخولني اصدار أمر بقتل فلان أو إعلان دون أن يستطيع أحد أن يحتج أو يعترض على تنفيذ الأمر فوراً». اللهم لا اعتراض على حكمك؟؟.

(١) كان المؤلف هو الذي رفع الطعن الدستوري أمام المحكمة العليا بانه عن شخص المرحوم محمد عثمان محمد حبر الذي كان معتقلاً في ذلك الوقت وظل رئيس القضاء يعرف ان حصل فيه حتى حدث انقلاب حسن حسين.

ثالثا: لما كان المجتمعون يرون أن المحاكم العادية بل والمحاكم العسكرية غير كافية لردع المعارضين، فإنه لهذا يجب أن يمنح رئيس الجمهورية حق تفصيل محاكم بتشكيلها كما يرى، وأن يحدد إجراءاتها كما يرى لمحاكمة أي معارض يرى هو مناسبة تحديد ذلك النوع من المحاكم لمحاكمته وردعه وتوقيع العقاب اللازم عليه، الأمر الذي يقتضي إلغاء المادة ١٩٦ من دستور ٧٣ والتي كانت تقرر بأن ينظم القانون تشكيل المحاكم العسكرية وعددها وعضويتها ويفصل اختصاصها وإجراءاتها واستبدال هذا النص بنص جديد يقرر أنه يحق لرئيس الجمهورية تكوين محاكم لأمن الدولة وأي محاكم أخرى وهو الذي يحدد إجراءاتها في أمر تكوينها.

رابعا: ولما كان يخشى أن يتمكن معارض أو مواطن من المطالبة بأي تعويض من اعتقاله التحفظي السابق لتعديل الدستور باعتبار أنه لم يكن اعتقالا دستوريا وتم تحت نص غير دستوري بافتراض احتمال أن تقرر المحكمة العليا أن نص المادة ٩٢ (هـ) إجراءات لم يكن دستوريا قبل تعديل الدستور، وكان يخشى من أن يرفع أي مواطن عقيرته باحتجاج بأن قرارا أو أمرا جمهوريا قد ظلمه، وأن ذلك القرار أو الأمر لم يكن دستوريا وأنه قد أهدر حقا دستوريا باعتباره صدر قبل تعديل المادتين ٨١، ٨٢ من الدستور، ولما كان رئيس الجمهورية قد أصدر العديد من مثل هذه الأوامر والقرارات فإنه لا بد من اكساب تلك القرارات صبغة دستورية ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتقرير البدعة الدستورية التي انفرد بها السودان في التاريخ الدستوري وذلك بتقرير أن تكون التعديلات التي صدرت في سبتمبر ١٩٧٥:

«أن يكون معمولا بها منذ اليوم الثاني من شهر مايو سنة ١٩٧٣» باعتبار أن هذا التاريخ هو التاريخ الذي صدر فيه الدستور الدائم. ولا أعتقد أن هذه التعديلات تحتاج إلى أي تعليق فيما يتعلق باطلاق يد نميري وأجهزته الأمنية بلا ضوابط أو حدود في رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم وأمنهم.

تعديل قانون أمن الدولة:

وكان طبيعيا عقب تعديل الدستور وبالأهداف التي أوضحناها أن يعدل قانون أمن الدولة بعد خمسة أيام من تعديل الدستور وذلك بتنظيم الاعتقال التحفظي في صلب قانون أمن الدولة وبغرض توسيع قاعدة من لهم حق الاعتقال التحفظي،

فأصبحوا رئيس جهاز الأمن القومي أو رئيس جهاز الأمن العام إذ في ذلك التاريخ لم يكن قد أدمج الجهازان - ووزير الداخلية، وقد جعلت مدة الاعتقال المبدئية ١٥ يوما والمفترض أن ترفع أمر المعتقل لمجلس الأمن القومي الذي يحق له تجديد الاعتقال ولمدة ثلاثة أشهر كل مرة ولما لا نهاية للمدد، كما نص القانون أنه «للمجلس الحق في أن يطلب من الشخص المعمل اتياب براءته (م ٢٥) وأعاب الوطن ان كل ما ذكرناه وأن كل ما حدث وصدر من قوانين يمكن أن يعطى صورة واضحة لتوجه سيرى بالاعتماد على الجيش واجهزة الأمن في البناء في السلطة، ولكن طبيعة الحال لم تنصر سلطات القهر والقمع على أجهزة الأمن وحدها بل وسعت أساليب القهر لتشمل كل أوجه النشاطات السياسية وذلك بموجب القانون الذي صدر في ٦ ٣ ٧٤ وسبي بشور ممارسة الحقوق السياسية لسنة ١٩٧٤ وفي عرق، القديرون هذه الحقوق بأنها الحقوق المعنفة بالترسيخ والانحباب في المؤسسات والمطبات الشعبية والستورية والاستفتاء» وتتمثل هذه المؤسسات في مجلس الشعب القومي والاقليسي ومجالس الحكم الشعبي والنقابات والاتحادات وجميع تنظيمات قوى الشعب العاملة.

وقد قرر القانون أنه لا تحوز ممارسة الحقوق لسياسيه إلا بمرافقة وإذن من الاتحاد الاشتراكي والذي له حق حرمان أي شخص منها في الحالات التي ذكرها القانون والتي لا معنى لذكرها لأن القانون قرر بأن قرار الاتحاد الاشتراكي بالحرمان لا يجوز التعقيب عليه بل أن التحابل عليه جريمة جنسية معاقب عليها بالسجن والغرامة.

تقليم أظافر الهيئة القضائية:

بالرغم من أن دستور ٧٣ أنام هيئة قضائية واحدة يناط بها شئون القضاء إلا أنه وإسئلهما لتوجهات نميري واشراده بالسلطة وهيمنة على كافة السلطات الأخرى فإن الدستور احضع الهيئة القضائية لرئيس الجمهورية وخاصة في التعيين والفصل بالنسبة للقضاة الذين يحتلون مراكز مقدمة في هذه الهيئة، ورغم ذلك فقد قيل بأنها هيئة مستقلة دستوريا ولكن نظاما قمعيا يقوم على إطلاق يد سلطات القمع وأجهزة الأمن والمخابرات في رقاب الناس لايمكن أن يقبل بوجود هيئة قضائية مستقلة ومقتدرة أو قادرة على صيانة حقوق المواطنين، ولهذا ظل نميري يخرب هذه الهيئة ويمزق أوصالها ويستهيئ مرجأها حتى أوشك على تصفيتةا نهائيا كجهاز مستقل يمكن أن يعد ضمانه للمواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية أو حرياتهم الأساسية.

لقد شاهدنا تعديل ١٩٧٥ للدستور والذي أعطى لنميري حق تكوين محاكم.

كم ساء خارج الهيئة القضائية، بل بحق تحديد اجراءاتها وقد صدر تعديل اخر فمدد
من الدولة في ١٣-١١-١٩٧٥ سرحه أصبح بحق الرئيس الجمهورية تشكيل محاكم
لأمن الدولة لمحاكمة أي شخص سوء تحت قاصر أمن الدولة أو تحت قانون العقوبات
و قانون القوات المسلحة الأمر الذي هو نفسه استقلال هيئة القضائية

ذ لم بعد انظم مصطرا للاحاء إليها في محاكمه من بوند محاكمهم فتد أصبح
من حق رئيس الجمهورية تكوين محاكم الخاصة كم يشاء وتمن يشاء وبالأجراءت يصرق
الاستئناف التي يحددها.

القسم الخامس انقلاب يوليو ٧٦ قواه وآثاره

الفصل الأول

هل ما حدث في يوليو ٧٦ انقلاب عسكري؟ ومن قاده؟

القوات المسلحة في أي بلد هي أداة قمع وردع ما في ذلك شك، يتوقف اتجاه قمعها وردعها على نوع السلطة السياسية المهيمنة على الحكم في البلاد، فإن كانت سلطة وطنية ديمقراطية منحازة للشعب، فإن القمع والردع يكون موجها لأعداء الشعب سواء في الداخل أو الخارج، أما إذا كانت سلطة متسلطة ومعادية للشعب وتتناقض مصالحها مع الأغلبية الساحقة من جموع الشعب، فإن القمع والردع يكون مصوباً نحو صدور تلك الجموع، وهكذا تحول حال القوات المسلحة في عهد نميري، خاصة وأنا نتحدث عن قوات مسلحة في بلد نظامه السياسي وتكوينه الاقتصادي متخلف، لأنه في البلدان المتقدمة في إقتصادها أو نظامها السياسي، فإن القوات المسلحة لا تكون محترفة إلا في شرائحها العليا والفنية، ومن ثم لا ينشأ لمجموعها مصلحة في أن تتسلط على الحكم لأن الغالبية الساحقة من الضباط والجنود ينتظرون على أحر من الجمر انتهاء خدمتهم الاجبارية ليعودوا إلى مواقع عملهم المدنية، ومن ثم لا تكون لهم مصلحة في أن تقبض القوات المسلحة على الحكم، بل لعل الشعور العكسي هو الذي ينشأ لديهم لأن استيلاء القوات المسلحة على الحكم قد يطيل خدمتهم القاسية ويزيد من أعباء الضريبة الوطنية عليهم، أما حيث تكون القوات المسلحة ضباطاً وجنوداً من المحترفين قابضي المهاد والميزات والسلاح، فإن استيلاء القوات المسلحة للسلطة لا بد أن يشكل مصلحة مباشرة لديهم جميعاً، وهكذا فإنهم يعرقلون ويحاربون التجنيد الاجباري رغم أنه خطوة نحو الشعب المسلح.

أن هذه المقدمة ضرورية لتعريف الانقلاب العسكري إذ هو في الواقع قرار مجموعة عسكرية بالاستيلاء على السلطة بضرب المجموعات المعارضة لها وتصفيتا لكي تتمكن من الاستيلاء الكامل على جهاز القمع والردع وتوجهه نحو الشعب، وتختلف درجة معاناة الشعب من مثل هذه الهجمة على نوعية وفكر وتكوين الانقلابيين، ولكنه في جميع الأحوال يكون لحساب مصلحة هذه المجموعة الانقلابية التي لا يكون الشعب قد دعاها أو أوحى إليها لنجدته في تحركه ضد السلطة القائمة، لأنه كما قلنا من قبل

فإنه إذا تحرك الشعب واشتعل في ثورة وانضمت إليه فصائل من القوات المسلحة بغرض تحييد القوات المسلحة أو حماية الشعب من الفصائل الرافضة للثورة أو المناوئة لها فإن الأمر يكون ثورة شعبية مسلحة لا بد أن تؤدي إلى إقامة سلطة في مصلحة الشعب صاحب الأصل للثورة في هذه الحالة.

والانقلاب قد يكون من داخل القوات المسلحة أو من خارجها إذا استطاع عدد من الجنود المسرحين والمفصولين والمدربين كمرتزقة أن يتجمعوا وقد حصلوا على السلاح من الوثوب على القوات المسلحة لحسم انحياز جهاز القمع لهم وحدهم.

وهذه حالة لا تنسأ إلا في البلدان المخلفة التي وثبتت على حكمها سلطات غاشمة حيث يقوم الانقلابيون بنجيد من يستطيعون استقطاب ولاءه ومن ثم تكوين جيش موازي للجيش الرسمي أو على الأقل أنه قادر على مناوئته وأحياناً هزيمته. وفي كل هذا يكون الشعب خارجاً عن الصور ولا دور له إلا التفرج على هذه الصراعات التي تدور بين مصالح فئات لا تشكل ولا تعني أي نقل في حساب مصالحه وطموحاته ومشكلته وآلامه.

ولقد كان ما حدث في يوليو ٧٦ هو من نوع الانقلابات الأخيرة، لم يستحث الشعب على التحرك ولم تخلق حركة جماهيرية عارمة تطالب باسقاط الحكم، وتطلب النجدة من طلائع مسلحة لحمايتها، ورغم ذلك فكر قادة المعارضة باستخدام بضع مئات من المحاربين أن يستولوا على السلطة لحسابهم ولمفعلتهم الشخصية ولتحقيق طموحاتهم الذاتية وفرض إرادتهم بالسلاح على السودانيين، واستفروا بذلك حتى شرائح من القوات المسلحة التي كان يمكن أن تنحاز إليهم وتشكل رصيдаهم، فلهجمة لم تأت من زملائهم حتى يساءلوا عن دوافعهم، ولم تج بتنسيق معهم حتى يتعرفوا على أهدافها ومراميها، وفضلاً عن أنها لم نج من داخل السودان حتى تكون إشارة لتحرك الشعب السوداني وقد طالب بحقوقه، وقد ثار، وقد تسلم.

لقد جاء تدبير الانقلاب من دعاة الدستور الاسلامي كما تبلوروا في مايو ٦٩ حيث تحالف حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي بمباركة الاخوان المسلمين وسعوا على تقرير مسودة الدستور الاسلامي في ذلك الشهر. إلا ان مايو قطعت عليهم الطريق، فجمعت قياداتهم خارج البلاد من الجند والسعوديين وليبيا ساطق اربكر ومصادر تمويل وذلك بسبب عدم قدرتهم أو رغبتهم أو مصالحهم في استنهاض معارضة شعبية مسلحة، وقد راوا ان يستمر حس خارج البلاد يكون قادراً على احتجوم على القوات المسلحة السودانية والنغبت عليها والاستيلاء على جهاز القمع كله، فاستقطبوا

أعداد ليست بقليلة من الشباب السوداني مستغلين هيمنتهم ونفوذهم الطائفي والديني على هذا الشباب، كذلك استخدموا الاغراءات المالية لمن خرجوا من السودان بحثاً عن أي عمل ولكنهم عجزوا عن الحصول عليه لضعف مؤهلاتهم. ونقد كان من بين أهداف انشاء هذا الجيش أبعاد الشعب السوداني بوجودهم كمعارضة، فالشعب السوداني كان سلفت ولاأحدهم أمامه أو بينه تقادة، يجمعون قواه لاسقاط نظام القهر لأمر اندي شكك السودان في هذه القادات ومصاداقتها وجديتها وهذا فقد كان لابد من عمل من جانب ادعياء القيادة يوشون به الشعب أنهم ساعون وجادون في اسقاط نظام نميري.

وقد كان أيضاً من أهم دوافع إقامة هذا الجيش هو استقطاب لدعم المالي الذي يمول وجودهم خارج البلاد، وبالفعل استطاعوا الحصول على عشرات الملايين من الدولارات لم ينفق ولا ربعها على معسكرات التدريب وذهبت كلها إلى الجيوب الخاصة.

لم يكن إلا الحريسون جادون في طلبوا يزعمونه من أنهم سيستخدمون هذا الجيش للانقصاص على القوات المسلحة السودانية وإلا لما حركوا حسن حسين أو لنحدوه عندما تحرك، بل انقلب الطن أنهم كانوا ينتظرون أن يقوم الشعب السوداني باسقاط النظام ويأتون هاجمين على السلطة بادعاء قيادة المعارضة، أو أن تقوم فصيلة بانقلاب داخلي وتتحج فيه لحسابهم ذلك أنهم أو كانوا حادين حقيقة في اتخاذ عمل انجبي ضد النظام لنظموا هذه الماشيات داخل السودان ووسط الشعب السوداني أو أرسلوه إلى داخل السودان لطفلائع مسلحة لتنظيم الشعب وقيادته ضد نظام نميري، ولو فعلوا لما صمد نميري شهراً واحداً، ولكن هذا النوع من النضال المسلح يفسد عليهم رعاياهم لأنه يعتقها من ربة الولاء الأعمى ويفتح بصيرتها ل ترى أين هي مصالحها الحقيقية ومع من وبقيادة من. ولقد تبدلت الصورة تماماً بعد فشل حسن حسين، فقد تمكن نميري من تنظيف معظم البؤر التي كانوا يتطلعون إليها داخل القوات المسلحة، كما استقطب ولاء المترددين باساليه التي اشرنا إليها، كما أن نميري وبأشراف وتوجيه خبراء الأمن والمخابرات العسكرية الأمريكية والمصرية قام باعادة تشكيل وتوزيع القوات المسلحة السودانية سواء اقليمياً أو من حيث أنواع الأسلحة والمعدات والآليات والعربات لدى كل فرقة وكل ذلك بغرض اضعاف أي تحرك انقلابي أو إزالة امكانية التفكير فيه، أو إن قام مثل هذا التحرك يكون من السهل عزله والقضاء عليه.

لقد انعكست هذه الاجراءات ياسا قتلا لدى قادة المعارضة ودفعتهم للتفكير جديا في استخدام من دربوهم للقيام بالانقلاب بقوات من خارج السودان، واستقطبوا أحد أکھأ ضباط السودان المرحوم محمد نور سعد ليقوم بتنظيم وقيادة الانقلاب باسمهم ولحسابهم.

ما يهم الآن أن تلك المعارضة نحتت في تخطيط الانقلاب في شكل هجومه مسلحة من خارج القوات المسلحة بشكل أساسي وقمزت بدیل على سلطة نميري وقد لقيت ماكان محتوما أن تلقاه من فشل وضیاع وتشتت.

إن هجمة يوليو ٧٦ وبالرغم من فشلها، تركت أثارا وردود فعل ونتائج غررت ارجلها بعمق في نظام نميري وحددت وجهته النهائية.

لقد كانت القيادة الأساسية لانقلاب يوليو ٧٦ تتمثل في دعاة الدستور الاسلامي ذلك أن آخر موقف سياسي لحزب الأمة والاتحادي الديمقراطي عندما كانا يشكلان القوى السياسية الرئيسية في البلاد أبان ممارسة النشاط السياسي للأحزاب قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ انهما ائتلفا في ذلك الوقت وعبرا عن أهداف ائتلافهما في بيان صدر بتوقيع الصادق المهدي والشريف ابيدي في ٨-٥-١٩٦٩ ستر بحريدة الصحافة في نفس التاريخ تحدث فيه عن اتفاقهما على الدستور الاسلامي وأسسهما بما في ذلك (ضمان حقوق الاقليت)، كما نفق على مصادرة وخطر الفكر اليساري الشيوعي، ومصادرة حقه في التنظيم، أما بقیه اسس دستورهما المنفق عليه فقد سبق أن اوردناها عند الحديث عن فكر الاخوان المسلمين.

والحديث بالذكر هنا أنه في تلك الأيام والشهور من عامي ٦٧، ٦٨ انه قد تكونت هيئة ضغط تدعم مشروع ما سمي بالدستور الاسلامي الكامل، وعبارة الكامل هذه كانت تعبر عن المزایدات التي تسارعت قوى تلك الأحزاب وقياداتها على الاعلان عنها، وقد سمت تلك الهيئة نفسها بالهيئة الوطنية للدستور الاسلامي، ولعل أهمية ذكرها هنا تأتي من أهمية كشف عناصرها التي كانت تتكون من «عض القضاة الشرعيين، والفقهاء، ووعاظ الشؤون الدينية وأساتذة الشريعة ومعلمي الدين ومن بعض مشايخ الطرق والوهابية».

ولعل أبلغ مظهر للمزایدات قد تجلت في الهيئة المذكورة التي أعلنت رفضها للاشتراكية بتقريرها أن:

(١١) «لفظ الاشتراكية من المعاني المتنافضة مما يجعل استعماله في أي شكل من الأشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادئ العدالة الانسانية واشغال حرب الطبقات بين المجتمع» ان الدستور الاسلامي يجسد في الواقع أيولوجية قيادات الأحزاب المتحالفة التي قامت بهجمة يوليو ٧٦ خاصة وأن تلك الأحزاب لم تمارس عملا سياسيا داخل السودان بعد اعلان ذلك الموقف المحدد والأيولوجية الواضحة، كما أنها بنفس القدر لم تعلن عن أية سياسات جديدة أو منهاج للحكم أو خطط أو برامج أو فكر مغاير لذلك الموقف والفكر المعبر عنه في اعلان ٨-٥-١٩٦٩.

الفصل الثاني

حزب الأمة والصادق المهدي وطائفة الأنصار

كان على رأس قادة هجمة يوليو، الصادق المهدي، والذي كان آنذاك رئيسا لحزب الأمة وهو الجناح السياسي لطائفة الأنصار، وهذه الصفة من المفروض أن يمثل الصادق المهدي المصالح السياسية والاقتصادية لقيادات الحزب والطائفة، وقد رأينا كيف أن الصادق استجاب للتعبير عن هذه المصالح عندما وافق بل وقاد في الانتخابات الثانية بعد أكتوبر ٦٤ فكرة ومشروع الدستور الاسلامي، ولعلنا لا بد أن نستدعي مرة أخرى ما قلناه من أن تطور الوعي السياسي في السودان بارتقاء كل العناصر التي تكون هذا الوعي بعد أكتوبر، كشف عن خطر ساحق على استمرارية الطائفة واستمرارية ولاء الأنصار لقيادتهم مما أفرز ضرورة إيجاد هيكل للحكم يكرس الدين أساسا للولاء للوطن وللقيادة، ومن ثم المحافظة على أساس روابط الولاء بين الطائفية وقيادتها والذي لم يكن قاصر أو مؤسسا على ولاء مباشر بين الأنصار وأمامهم بل كان يقوم على هياكل تنظيمية يتوسطها وكلاء الامام الذين ينتشرون في كل بقاع نفوذ الطائفة وجماهيرها ويشكل هؤلاء الوكلاء بدورهم قوة اجتماعية وقيادات لها مصالح ذات ركائز اقتصادية في استمرار الطائفة وولاء الجماهير لامامها عن طريق هذه المؤسسة، ثم أن الجناح السياسي للطائفة كان عليه أن يعبر عن خضوع جماهير الطائفة لهيمنة الادارات الأهلية والقبلية والعشائرية والتي كانت تلعب دورا رئيسا في الابقاء على هذه الولاءات

(١) كتاب النهج الاسلامي والدعاة السلفيون للجمهوريون ص ١٦١.

واستمرارها، ثم نفوذ المؤسسة الاقتصادية المملوكة لقيادة الطائفة والمتمثلة في «دائرة المهدي الزراعية» و «دائرة المهدي العقارية» ثم مصالح أصحاب المشاريع الزراعية الضخمة الذين كانوا يشكلون ركائزا في الحزب ونفوذه.


وقد كانت طائفة الأنصار وجناحها السياسي متماسكة لحد كبير قبل أكتوبر ١٩٦٤ ولكنها بعد ذلك التاريخ أصابها الانقسامات بقيادة الصادق المهدي نفسه وقد نشر غسيل لا يستهان به أبان ذلك الانقسام وشكل أيضا أحد الدوافع في النهاية لرفع راية الدستور الاسلامي وتوحيد الحزب والطائفة الذي تم قبيل مايو ١٩٦٩ حيث قنع الصادق بقيادة الجناح السياسي واستكان لامامه عمه الهادي كامام للطائفة .

لقد جازف الصادق المهدي كثيرا بانقسامه الذي قاده ضد عمه بل واندفع بحماس الشباب وتأثير التعليم الغربي في الاستخفاف بالروابط الطائفية التي يركز عليها الحزب ويقوم عليها نفوذ آل المهدي ، ولكنه سرعان ما ادرك الخطأ وتبذ به لولا الطائفة ولو لا ولاء الأنصار القائم على رابطة الطائفة لما كان يمكن أن يكون له دور في تاريخ السودان . يقيني أن الصادق المهدي لم يتأمل في تلك الأيام قوة الروابط الطائفية في السودان ومدى التصاق اتباع الطائفة بشيخهم أو إمامهم ، بل ولم يراجع الأحوال التي عاناها جده عندما أراد أن يستقل عن الطائفة التي كان ينتمي إليها إلى أن تمكن من إقامة طائفته المستقلة ، فقد كان آخر انتهاء لمحمد أحمد المهدي هو سلوكه ^(١) «طريق القادرية السمانية على يد أستاذه محمد شريف حفيد الشيخ الطيب . . .» وجميع المدارس الصوفية في السودان تتفق على أن المريد لا يصح أن يسلك الطريق إلا بواسطة رائد وقد أعلى الشيخ الطيب من هذا الأمر حيث ^(٢) «لابد في مذهب الطيب كامام صوفي من الدعوة إلى ضرورة وجود رائد لكل مريد سالك في طريق إلا خرج بعيدا عن حضرة الله لأن: ^(٣) «السلوك على توحيد الحال طريق المقربين والأبرار، فمن سلكه على يد خبير عارف كان من أهل حضرة الله» .

ويعني في هذا المقام اسنجلاء طبيعة الرابطة بين المريد والشيخ أو الامام ، فقد لاحظنا هذا التهديد القاتل من الشيخ الطيب بأن السالك الذي لا شيخ له يخرج بعيدا عن حضرة الله ، ومحمد أحمد المهدي الذي خرج على شيخه وأعلن مهاديته عاد وأقام أساسا أكثر رعبا للعلاقة بينه وبين أنصاره بأن أعلن أن من شك مجرد شك في

(١) الفكر الصوفي في السودان للدكتور عبدالقادر محمود ص ٩٤ . (٣) المرجع السابق ص ٩٥ .

(٢) الطيب = الحكم ص ٩٥ .

مهديته فقد كفر فهو القائل في منشوراته ^(١) «وقد جاءني في اليقظة، وسعه الخلقاء الراشدون والأقطاب والخضر عليه السلام.. وأمسك بيدي  وأجلسني على كرسیه وقال لي أنت المهدي المنتظر ومن شك في مهديتك فقد كفر».

وإذا تصورنا قمة وعي المسلمين السودانيين في الربع الأخير من القرن الماضي وتذكرنا أن معظمهم سلك طريق الاسلام عن طرق الطرق الصوفية، لظهر لنا ماذا يعنيه هذا الضغط النفساني المروع الذي ينبع من ذكر الرسول الكريم والخلقاء والأقطاب والخضر والذين أجمعوا على أن من يشك في مهديته محمد أحمد فقد كفر، ولبان لنا مدى ونوع الولاء الذي محفر في قلب الأنصاري للمهدي ومن بعده لاله. فهل يمكن أن يفكر رجل سياسة ودولة في التنازل عن مثل هذا الولاء أو حتى اضعافه أو التشكيك فيه خاصة إذا كان هذا الولاء هو مصدر سلطة هذا السياسي، ولهذا فإن الصادق المهدي لم يستطع مع كل تعليمه الحديث ومعرفته بالاسلام أن يتشكك في مهديته حده في كتبه «يسألونك عن المهدي» بل أنه حاول إيجاد تفسيرات يسكن أن تنطلي على الكثيرين، فهو يقول في كتابه المذكور ^(٢) «وفي الأدلة الاسلامية أيضا ما يشير إلى اتيان قيادة ملهمة يلهمها الصواب ويهديها، ويمول ^(٣) «إن الذي أصف به الدعوة المهدية هو أنها نداء قيادة دينية ملهمة توحد الكلمة وتحدد الدين».

أمر ثان يهتما من فكر المهدية لأغراض سبر غور فكر حرب الأمة وضائفة الأنصار هونوعية فكر محمد أحمد المهدي، ذلك أنه ورغم صوفيته الشيعية - (ويبدو أن ذلك هو سبب حب الصادق لايران) - إلا أن محمد أحمد المهدي ^(٣) «قد أرسى فيما أرسى كثيرا من أسس الخرافة، رغم أنه نفذ في قوة ووعي تعاليم السلفية، ولعل جمعه بين الشيعية المتطرفة والسلفية أمر غريب، لأنه في الوقت الذي أسس فيه بفكرة ونظرية العصمة والامام المعصوم والمهدية وعلم الغيب نراه سلفيا متشددا ينفذ تعاليم السلفية في القصاص والسرقة والزنا والحدود الشرعية العامة، ويبطل زيارة القبور ومحطط التعازيم والأحجية والتوسلات وذلك على أساس من تعاليم الوهابية السلفية التي كان قد تأثر بها تنديدا» وفي ذات الوقت نراه يقرر أنه «معصوم لامتداد انور الأعظم فيه من قبل خلق الكون إلى يوم القيامة» ^(٤) «وان الله أيده بالملائكة المقربين وبالأولياء والأحياء والميتين من لدن ادم إلى زماننا هذا وكذلك بالمقربين من الجن».

(١) منشورات المهدي ٧-١١.

(٢) ويسألونك عن المهدي للصادق المهدي ص ١٩٤

(٣) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٨.

(٤) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٢.

ويشهد محمد أحمد المهدي في نسبه للدجده والنصاص مذهب خاصا يرتضيه
من ويعمل طوال العمل بمذاهب الأربعة المعروفة ويقول عن أئمتها (١) «هؤلاء الأئمة
حرمهم الله قد درحو الناس ووجدتهم أينا. فمن رحل ويحل رحل ويحل
لا تعرب. إن مذهب الكتاب وسنة والتوكل على الله وقد طرحا العمل بمذاهب
ورأي المشايخ...»

وفي ذات الوقت يقرر أن من طاعة عشر الله سنة. وعنده أن المهديون في المصداق
دسرت ما حرموه أن يفعل. بل من يسرب السبب فيورد حتى يسرب في سرب
من من الأربعة أن ذلك هو حذر فيضرب من سوط ونجس سبعة يوم. وبعد
من جعل في كتاب وسنة ما حد منه لأحكامه وتصفي أحكام المهدي فتقرر وعلى
سنة والسنة لا يسمع من روح صلاتهم إلا من وراء حجاب. ومن فعلت كمنته
فاتحة رأسها ولو لحظة عين فتؤدب وتضرب سبعة وعشرين سوطا.

وهو يكتب محمد أحمد المهدي بعض الأعمال بمذاهب الأربعة بل أنه قرر (٣) أنه جميع
الطرق الصوفية بكل طوائفها في طريقته... ومنع كل تجمعاتها.

هذه حتمية تحصره لفكر طائفة المصادر بإحاطة سياسي - حرب لامة - وقد قصدت
يردهم عريض يعرف على ما قررته هذه الحرب من آثار على نظام مايو بعد فشل
محمد - ١٦. وقد قصدت أن أذكر على الفكر الديني فقط باعتبار أنه يسعى بهذا
سبب من آثاره عند تحدث عن آثار المصاحف المضية في نظام مايو مهدي مساهمة
هذه الخلفية في دفع نميري نحو خيار الشريعة السلفية.

وقد جاءت مايو وفي عامها الأول بقيادة توجهات قوى اليسار والشيوعيين
وحدات الضيقة والحرب صدمات ساحقة. صدرت الكثير من تمسكات الطائفة
وحجرت ما ينبغي من المصادر. ألغت الإدارة لاهية واستبدلتها بمجالس القوي
والأحكام السبعة بقدت حمة شعواء وحظيرة على الطائفة وقادتها ومؤسستها. وقد
تدهمت حرب مايو في خطب نميري، بل أن الطائفة كم يعرف لم تنفذ من تصفيات
جسدية تجسدت في قتل أممها الهادي. وعدد لا يستهان به في معركة الحرية با
وودونوي. وهمع السدج والبسطاء من الهجمة ونجاحها، ولم يستطع الكثير منهم أن
يفهم كيف قدر هؤلاء على قتل أممهم، ومن تصفية العديد من وكلاء الامام وشيوخ

(١) منشورات المهدي.

(٢) الفكر الصوفي في السودان ص ١٠٠ مستخلصة من منشورات المهدي.

(٣) الفكر الصوفي في السودان.

الطائفية، وكبار أنصارهم، وقد قامت مايو أيضا بمصادرة العديد من المشاريع الزراعية التي كان يملكها اتباع الحزب ووكلاء الامام بل وفجع البسطاء والسذج وهم يرون من تبقى من قياداتهم المقدسة يزجون بهم في السجون والمعتقلات، وتمخض الأمر عن احتفاء هذه القيادات من مراكز نفوذها وسط جماهير الطائفة التي أصبحت مكشوفة تماما إلا من عزاء خاوي المعنى بأن ظل يقال على من قتل أنه استشهد ومن هرب أنه هاجر.

ونركت الجماهير مكشوفة تحت ضغوط حكم مايو وحملاته واجراءاته الاقتصادية والاعلامية.

ولعل أخطر ما واجهته جماهير الطائفية ومعظمهم يتواجد في مناطق الاقتصاد التقليدي، والرعي البدائي العشوائي الطبيعي، والزراعة المطرية، هو ذلك الضغط الاقتصادي الناتج من المصاعب الرهيبة التي استمرت عن حكم مايو بما في ذلك الجفاف والتصحر والأزمة الاقتصادية والتضخم وانعدام السلع الضرورية الأمر الذي اضطر كثير من شباب الطائفة إلى الهجرة إلى المدن، أو الهجرة إلى خارج البلاد كعمال مهرة وغير مهرة في الدول العربية.

وواجهت الجماهير الصدمات تلو الصدمات وارتفع الهمس وتحول إلى تساؤلات ونشأ جيل وشب تحت سنوات مايو وهو لا يشهد أثرا لقيادته أو حتى وجودا لها، فتساقط الشيوخ وخفت صوت الراتب ولم يحفظه الشباب، فقرت أفواه الشباب وجحظت عيونهم وهم يشاهدون ممارسات أناس المدن داخل وخارج السودان فالذين هاجروا وعادوا في حقائبهم راديوهات الترانسور وظلوا يتحلقون في جلسات الشاي يحكون ما شاهدوه وسمعوه من مدن خرافية لم يحلم بها أجدادهم ولم يراها أبائهم.

انتقل البعض للمشاريع الزراعية الجديدة التي احتلت مساحات هائلة من مواقع ترحالهم ورعيهم وقراهم ودخل بعضهم المدارس التي أصبح سلمها ستة سنوات بدلا من أربع.

تجمعت كل هذه العوامل وحولت المریدین والاتباع إلى أشباه أنصار، ضعف الولاء وبهنت قناعات الشباب الا من دكریات قداسة في العقل الباطن مخبوء، عجز الشيوخ عن فهم ما يجري وصدقوا وأمنوا بعجرهم ازاء مايو ونميري طالما عجزت وانهارت قياداتهم أمامهم واكتفوا بالتحصن بالرتب والأمل في الجنة.

ولكن مايو بقدر الضربات التي كلفتها للطائفة والحزب ونتيجة لعجزها الذي

تكشف بفشلها في تحقيق شعارات (جبت الموية للعطشان وجبت اللقمة للجيعان) أدت إلى استيقاظ كثير من شيوخ وشباب الطائفة من هول الصدمة، وأثارها وضغوطها، بأن راحوا يبحثون عن مقذ وراحوا يتطلعون إلى قيادة تسعفهم وترفع عنهم هذا الكابوس الذي بضغطة فجر فيهم وعيا جديدا، وعيا بالمأساة وبنوع المتطلبات الحقيقية لحياتهم حيث افتقدوا الخبز والماء والعلم والصحة، وهنا برز أمل جديد للكثيرين من الأنصار عل وعسى يكون ابنهم وقائدهم الصادق المهدي ما يزال يذكركم.

إنها الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها إن كل هذا انعكس على الصادق المهدي الذي حاول وجهه أن يشكل معارضة للنظام تكون جادة وفعالة وتجهد في أن تطرح نفسها بشكل جديد يستند على قدرته الذاتية كمثقف سوداني «حل سياسة أكثر مما يستند على الولاء المطلق الذي لم يعد له مستقبل كما أثبتت له الظروف». ولكن الصادق وهو يقود هجمة يوليو ٧٦ لم يكن قد تخلص من قبضة مصالح الطائفة والحزب، ولم يستطع أن يرى ما تحتاجه الجماهير المسحوقة، إذ لم تكن مطلقا في ذلك التاريخ تتطلع إلى تطبيق وإعلان دستور إسلامي وبالرغم من ذلك فقد كان هذا هو التوجه الذي لم يستطع أن يتجاوزه في ذلك التاريخ.

فهل يا ترى كان يتصور أنه سينجح؟؟ ان تحديد موقف ولاءات الأنصار للحزب والطائفة ومن ثم تحديد طبيعة هذه القوة الاجتماعية السياسية تحت قيادة الصادق لا يمكن أن يقال فيه القول الفصل دون استدعاء بموقف جناح آخر من الطائفة والحزب ذلك الجناح الذي لم يستح عن التعبير عن المصالح الحقيقية لقيادات الطائفة والحزب، بل أنه أعلنها جهارا ومارسها واقعا بقيادة أحمد المهدي عم الصادق الذي ومعه مجموعة من قيادات الطائفة تكالبوا على موائد مايو ومواقع منافعها الاقتصادية ورخصتها التجارية وقبول رشايها المادية بل والانخراط في ملذاتها الشخصية متجاهلين كل صيحات المسحوقين من اتباع الطائفة إذ وضعوا أصابعهم في آذانهم وأغمضوا عيونهم فهم صم بكم لا يبصرون.

إن أحمد المهدي في الواقع ليس إلا رمزا للعديد من قيادات الطائفة والحزب وهو رمز تجري في عروقه دماء الامام الأكبر ومن تجرأ وطالب بالبيعة له اماما للأنصار وهذا يكون جاهلا من تغيب عنه انعكاسات هذا السلوك على جماهير الأنصار المسحوقة.

الفصل الثالث

الاتجاهي الديمقراطي وطائفة الختمية والشريف حسين الهندي

الجميع يعرف أن الانقسام الذي وقع بين طائفة الختمية وجناحها السياسي وتمييز عنه احزاب الوطنى للاتحادى وحزب الشعب لديمقراطى ان هذا الانقسام قد عولج قبل مايو ٦٩ من ايجاد الاحزاب فى حزب واحد باسم للاتحادى لديمقراطى وكان طبيعى لكل الحزبان الذى ذكرها عن لولاءات الطائفية، ان يتم التوحيد على ساس الاتفاق على عدل دستور اسلامى ولعل طائفة الختمية كانت أكثر هدوءا من طائفة الاصدار نتيجة لتزايد امثال لانقضااض الاتباع والمريدين من خوف، ذلك ان حل تداع هذه الطائفة يتسكنون من المقيمين فى مناطق الزراعة المروية المستقرة حول نهر النيل ومناطق المناج حديث وهم أكثر الفئات التى تقدمت فى السودان حصوت وسعة فى مجرى التعليم والوعى الاجتماعى والسياسى. فى يوليو ١٩٧٦ اشترك هده حزب وهى المندرج طائفته وفوقه الاجتماعية والاقتصادية الضاربة (جلاية) فى المحمة.

فهل كان الشريف وحزبه وطائفته وجلالته يمشون قوة اجتماعية ذات وزن فى الصراع فى مواجهة نظام نميري فى ذلك الوقت؟.

به الامر لا يقبل المساقفة تاريخيا ان قيادة طائفة الختمية لم يعرف عنها انها قيادة مقاتلة، بل صلت طول هيسها على جمهيرها تصدر عن جملة وصيعة مصالح هذه القيادات بانحد ركيزة (تقنية) منذ نشته به اسلاميا، وظل لكنيرون من فادة هذه الطائفة وحاصه حصد، سيد من ملاك الارص والمشاريع والعقارت وجامعى الهدايا والتبرعات والبركة ولندور ضلوا جميع يقتدون بسيدهم فى المحافظة على المال والنفس وان ضحوا بالعقل والعرض السياسى.

وهم فى هده السنوك ينسقون تماما مع تاريخهم، ذلك ان مؤسس الطريقة الميرغنية وبالرغم من أنه عاصر بعض الفرق الصوفية المقاتلة كالتيجانية إلا أنه أثر أن يسلك نهج أغلبية الطرق التي كانت سائدة في السودان في ذلك الوقت، خاصة وأنه جاء إلى السودان تنفيذا لتوجيهات معلمة وشيخه أحمد بن ادريس^(١) الذي كان معلما دينيا في مكة سنة ١٧٩٧ إلى ١٨٣٣م وكان الزعيم الروحي لجماعة الخضرية، وقد أرسل قبل

(١) الفكر الصوفي في السودان ص ٥٥.

موته عام ١٨٣٠ أحد أتباعه، ويدعى محمد عثمان الميرغني، في رحلة إلى افريقية لشرع
تعاليم الاسلام وقد نحتت رحلته في أسوان نجاحا منقطع النظير حتى دنفله، أسرع
النوبيون إلى الدخول في طائفته مما شجعه إلى النزول إلى كردفان ثم امتدت دعوه
حول سنار واستقر وتزوج ببضع زوجات من بيوتات سنار وتولى أحفاده بعد أن مات
سنة ١٨٥٣م نشاط الطائفة التي تسمى الآن بالطائفة الميرغنية. وقد قام الأحفاد
بالاتجاه شرقا نحو كسلا وسنكات وأسسوا نفودا كبيرا وسط قبائل البجا وذلك بقصر
نشاطهم على المجالات التبشيرية دون التدخل في الصراعات السياسية فقد اعتمدوا
على نشر معجزات لقت هوى صارخا لدى الوثنيين، حيث أمن البجا بان (تاج السر
وستنا مريم) هما صانعا معجزات لا مثيل لها، وانها الملجأ والمرحى والأمل في الخلاص
من المضلات التي لا حل لها إلا بالاستنجاد بهما، وبالوصول على ربيتهما.
وقد كان أحد أذكى الأحفاد والذي حظى بارساله إلى مصر للدراسة قد استوعب
توجهات جده تماما، ذلك أنه عندما عاد مع فتح السودان بواسطة الانجليز والمصريين
على انقراض حكم الخليفة عبدالله، عمل على جني ثمار مجهود الجد والآباء فتوفر على
تلقيط ثمار مجهودات وصالح وبركات كل أفراد الأسرة في كافة بقاع السودان، ذلكم
هو علي الميرغني الذي لم يعرف له نظير في الدهاء السياسي وفي القدرة على استخدام
مفهوم (التقية) الشيعي الصوفي، فأسس لنفسه مجدا لم يحظ به أبناء وأحفاد وشيوخ
الطرق الصوفية الأخرى والتي كان لها باعا أقدم وأطول من طريقتة جده في السودان.

إن الملاحظة الأساسية التي يجب أن نقف عندها كثيرا حول هذه الطائفة أنها لم
تطرح أي فكر متميز، بل ولا حتى فكر يمكن أن يرصد كمكر، ذلك أنهم لم يطرحوا
للناس غير أنهم من آل البيت النبوي الذين يتوسل بهم لتعجيل بلوغ النصر والفرج،
وفي مقابل ذلك ظل السذج والبسطاء الطيبون يقدمون النذور والهدايا بخيلا وأراضي
وأموال نقدية ومصوغات ذهبية أملا في تعجيل النصر والفرج.

لقد كانت الكارثة طامة أن واجه اتباع هذه الطائفة نظام مايو في عيب الداهية
السياسي علي الميرغني الذي كان يمكن أن يناور ويتحايل ويتملص بل لعله كان يخرج
عن مقتضيات ترائه فيقاتل ولكنه ترك سبابا لم تعركهم الحياة، ولا يعرفون شيئا عن
أحوال المسحوقين والجوع، وكل همهم أن يظنوا يتبؤون مواقعهم في الشرف والقداسة
والثروة والاستمتاع بما تتيحه هذه الامكانيات المالية اخاتله من مواصلة حياتهم كى
ألفوها، فراشا ليدا، وطاعة عمياء لكل رغباتهم أينما ذهبوا، وفي أي عهد عاشوا،
وهكذا رأياهم مد أن نجح انقلاب مايو يحسنون بالحكمة والتقيد والمرونة والعند.

والخيلة* حتى تفادوا اجراءات النظام وخرجوا من هجمته وهم أقل الناس أضرارا، وظلوا يسايرون النظام ويتعاملون معه بل ويكسبون عن طريقه بحيلهم ومرونتهم والتوائهم الذي يسمونه حكمة ضارين عرض الحائط بمصالح الجماهير المسحوقة والتي ظلت تمنحهم الولاء والهدايا والندور دون مقابل من قيادة حقيقية أو تنظيم فاعل، وظلت هذه الجماهير تواجه نظام نميري بحسها الوطني الديمقراطي فتتحج أحيانا، وتسحق مرات. وتعجز في كل الأوقات تحت وطأة ضغوط الأزمة الاقتصادية للنظام، وهناك جماهير أخرى ظلت تمنح ولاءها لهذا الحزب وكانت تتشكل من التجار سواء الجلابة أو تجار قرى المدن الشمالية، ومن مزارعي الريف المستقر، والعمال في مناطق الانتاج الاقتصادي الحديث، سواء الزراعي أو القطاع العام، ثم من المهاجرين إلى المدن بحثا عن ظروف أحسن للحياة ولعلمهم شكلوا معظم قوى المدن في السودان، سواء كعمال بناء أو عمال ترحيل أو أصحاب اللواري وسائقها وسماسرة العقارات والترحيل والنقل، والباعة بكل أنواعهم أو الجلابة في جنوب السودان وغربه وشرقه، وكذلك صغار الموظفين والقائمين بالأعمال اليدوية في كل المرافق والشركات والقطاع العام والعمال والصناع في المناطق الصناعية، وأيضا اتباع العديد من الطرق الصوفية المتحالفة مع الختمية، والتي يستحيل أن تتحالف مع طائفة الأنصار لأسباب عديدة، بل أن العديد من الفرق الدينية التي كانت تتميز عن الطرق الصوفية في نهجها ومبادئها كانت تعبر عن نفسها سياسيا في الاتحادى الديمقراطى كأنصار السنة والوهابيين ويعمل معظم هؤلاء في حقل التجارة بشكل أو آخر.

إن معظم قيادات هذه القوى وبطبيعة تكوينها لم تستطع صبرا عن الابتعاد عن مواقع السلطة ومراكز الربح ومصادر السلع، فقد استطاعات مايو بتنظيماتها وممارساتها أن تستقطب العديد منهم بل وجل قياداتهم الجماهيرية الذين لم يستطيعوا مقاومة مواقع الربح الوفير (المال السائب) في القطاع العام خاصة وأنهم أقدر الفئات على الوصول إلى المسئولين في القطاع العام والتعامل والتفاهم معهم، وقد برعوا في هذا وأجادوا واستطاع البعض منهم أن يجد طريقه للاتحاد الاشتراكي ويسلكه دون صعوبة، ومهد بذلك طريقه للوصول إلى مراكز المنافع والعمولة والسمسرة والأراضي والمواد التموينية، خاصة أولئك الذين كانوا قد كسبوا خبرات في قيادة الجماهير أيام الممارسات الحزبية قبل مايو.

ووجد بعضهم في النقابات والمجالس الشعبية والتنفيذية ومجالس القرى والجمعيات التعاونية سلاالم لا عقبات فيها وطرقا خالية من المعارضين والناقدين فتسلقوها

وبلغوا قممها.

وقد مدت لهم مايو حبال الرزق الحرام، سهلا ميسورا باسم التجارة فلم يتركوا شيئا لم يتاجروا فيه ابتداء من رخص الاستيراد وتداولها وبيعها وشرائها والحصول على عمولتها وسمسرتها وانتهاء بأعراض الناس وأجساد النساء ومأوى المساكين في السكن العشوائي.

أما الفئات الدنيا من جماهير الحزب فقد تركت مكشوفة لكل صنوف الضغوط التي مارسها نظام مايو عليها، ولكل أنواع الاستغلال الذي مارسته قياداتها العليا بالاشتراك مع قوى مايو الأخرى، فقد ظلت فئات المزارعين والعاملين في الريف والمدن تتلهف لمن تجتمع حوله عله يقودها إلى بر الخلاص، فلا تجد ممن كانوا قادة لها بالأمر إلا منسلقا ومنتفعا وانتهازيا ولا يبقى لها بعد ذلك إلا أن ترهف السمع إلى صوت الشريف الهندي الذي كان كثيرا ما يخفت في صقيع لندن، ويتبخر في صحاري السعودية، وإن كان يعود أحيانا ويتصاعد من قلاع ليبيا وأثيوبيا، ولكنه في كل الأحوال لم يكن يبشرهم بأن طريقا ونهجاً جديدا للخلاص قد خطط، بل كان يزيد أوجاعهم والامهم بزيادة اشعال النار التي كانوا يقعدون عليها، وتذكيرهم بالجمهر الذي كانوا يمسكونه بأيديهم، إذ لم يكن الشريف قد تعلم الدرس وظل يقف في موقعه الذي تجدد فيه في مايو ١٩٦٩ ولم يستطع أن يقدم للجماهير المسحوقة خلاف المهاترات والشتائم والرفض والدستور الاسلامي الذي اتفق مع الصادق على اعلانه في مايو ١٩٦٩، بل ظل يحاكي نميري في انفراده بالسلطة والتصرف في أموال التمويل التي كان يحصل عليها للمعارضة، وظلت قيادات هذا الحزب منقسمة مشتتة متصارعة على اقتسام ما يجود به الشريف من الخارج، أو ما تجود به مايو في الداخل، وكان طبيعيا أن يفشل هذا الحزب في تكوين مراكز معارضة داخل السودان لها وزن أو اعتبار أو جدية وكان حتميا أن ينهار هذا الحزب بموت الشخص الذي كان هو فكره وبرنامجه وتنظيمه وتحركه وتمويله خاصة وأن الشريف حسين في أخريات أيامه أدرك الخطأ القاتل الذي ارتكبه اسماعيل الأزهرى برجوعه إلى أحضان طائفة الختمية وذلك بتوحيد الحزب مع جناحها السياسي ومن ثم تكوين الاتحاد الديمقراطي.

لقد استمعت إلى العديد من شرائط الكاسيت والفيديو التي سجلها الشريف حسين في أواخر أيامه، ومنها يتبين أن الشريف حسين قد تغير تغيراً حقيقياً، لم يعد ابن الطائفة المتحالفة مع طائفة أخرى، إذ تأكد له أن طريق الجماهير لا يمكن من منظور مستقبله أن يسلك عبر العلاقات الطائفية، وإن قيادة طائفة الختمية لا تصلح ولا يمكن أن تشكل قيادة ثورية للجماهير، أو حتى قيادة وطنية تدافع عن مصالح الجماهير التي

سجنتهم طم مايو إن أقوال الشريف حسين في الشرائط التي سجلت في أوائل الثمانينات
تكشف أنه - وللأسف بعد ثورات الأوان - أنه أدرك أن تحرير الجماهير من
الفقر والاستغلال لا يتحقق إلا بتحريك هذه الجماهير وتبصيرها بقضيتها ومن ثم وضع
التمهيد في يدهم لتولي حسمها بشرف قيادة تؤمن بهذا الفهم، ولهذا فإنه أوضح أن
ب. علي الميرغني وإن كان من المناسب في ظروف النضال ضد نميري ألا تقطع
العلائق معهم - لسوا مؤهلين لقيادة جماهير الشعب السوداني، سواء من مواقع
مصلحتهم أو تاريخهم أو سلوكهم تجاه مايو، واحسب أن أبناء علي الميرغني قد بلغهم
هذا لبنا المتحجج، وأنهم إن وحدوا الفرصة فلن يترددوا من الانتقام من الشريف حسين
أو ما أصبح يمثل في توحشات المعارضة لنظام نميري، ذلك أن الشريف حسين في
أحزاب - منه تبه لجذور الرافد الذي لحربه وأعني به الوطني الاتحادي ذلك الرافد
الذي يحق له وراثته رؤى المثقفين الوطنيين الذين قادوا النضال ضد الاستعمار من
مطلبت رؤى متطورة هي خلاصة عصارات فكر الطلائع السودانية المتعلمة بكل
اتجاهاتها وتباين جذور تفكيرها من أقصى طرفها الذي ذاق الفكر الماركسي إلى أقصى
طرفها الآخر الذي نهل من معينها الصوفي ومرورا بمن تشبعوا بالاحساس الوطني
وتأثروا بل كانوا من طلائع حركة التحرير الوطني في إفريقيا والعالم العربي، فقد كان
الشريف حسين يعد نفسه واحدا من هذه الطلائع رغم جذوره الطائفية ولكنه للأسف
لم يسبه إلى مقتضيات هذا الاسماء إلا في أواخر أيامه، الأمر الذي أفقد السودان وجود
حزب قادر على مواصلة جهد أولئك الوطنيين المنورين الذين كان يمكن في أي معطى
تاريخي أن يدركوا المتطلبات الوطنية التي يحتاجها شعبهم في كل مرحلة تطور، ذلك
أن انصلاقيهم من الاحساس الوطني الصادق المنحاز إلى الشعب كان يمكن أن يفتح
فيهم الوعي اللازم للتنبيه لقضايا مرحلة الساء الوطني الديمقراطي التي تسبب تماما
مع مصالح الطائفة بل مع وجود الطائفة وهيمنتها على الجماهير من خلال
الطائفي.

لقد أدت إعادة الحزب الوطني الاتحادي إلى حضن الطائفي إلى عقم هذا الحزب
من أن يلد قيادات وطنية لها وزن الشريف أو تدانيه، أو وزن أولئك الذين خرجوا
على علي الميرغني ووصموه بكل البعوت القبيحة وفي غير أعنى معقل الطائفي ورغم
ذلك كسبوا الجماهير، لقد حسر السودان كثير من هرم هذه الوطني الاتحادي في أواخر
الستات ومن استباحت وراء طائفتها لا عهد بها - حميدة - أي تمن كان،
أمر الذي دفعها إلى أحضان الطائفي مرة أخرى ثم احتط كل أنواق الوطنيين في
مصرهم من داخل وأخرافه والعربية - صفت - التي تعرض مع مصالح

إنني في الواقع أريد أن أسجل إعجابي بالشريف حسين في أخباراته بامه وهو
 بعض ما سحرته به عنه، ولكن الشريف حسين كفرد له دور يتحمل مسئولية كحر
 هذه النوع عن معدده كى يحمل مسئلية تفرقة في حياته بالصورة المناسبة في
 وقعت بها.

قد كانت وفاة الشريف حسين كانه داحقة على الحرب المتخاضة...
 من جانب حدثا مدمر وسط قيادت ذلك حزب المارحة التي دفعت بأحد قاده
 هو محمد معروف... على أنبده سبى لأنه كى ول قد رفع رايه الشريعة وخص
 الإسلام في السبيل وحسد هذا المرحوم نكتة من من قادة هذا حزب وزعيمه
 حارة ومنتشرة وعبر عن ضيعة معددهم ونذريه قديمهم وحقيقتهم مرفقهم الضئيلة
 والاجتماعية.

الفصل الرابع الاخوان المسلمون

وثلاثة الاثاني كانت في هجمة يوليو ٧٦ تتمثل في الاخوان المسلمين. ان هذه الجماعة في الواقع لم تمثل بشكل مستقل أملا عند أحد من الناس فقد ظلت منذ أن عرفت بعد الحرب العالمية الثانية في السودان تابعة لدوائر نفوذ الأحزاب الطائفية، وطل الاخوان المسلمون يصطادون النفوذ في موائد قادة تلك الأحزاب، تارة بطعم العلاقات الشخصية، وتارة ببريق الدستور الاسلامي، وتارة بفضولهم الذي يصيبه المد والجذر في حركة الطلبة السودانيين، اذ درج أتباعهم من المتقنين فور الفراغ من مرحلة الدراسة أن ينكفئوا على أنفسهم يتعللون بأنهم أصبحوا رعاة أسر ومسئولية ومواقع اجتماعية واقتصادية تستدعي الحكمة في التصرف و «مضاربة المؤمن على نفسه حسنة» «ولا تنفوا بأيديكم في التهلكة» والجهاد الأصغر «مجاهدة النفس» أولى وأبقى للنفس وصونها والبلوغ بها إلى الجنة فتتفت فلا تجد اتباعا أو أشخاصا لهم فعالية في الساحات إلا بعض المحترفين من قادة ذلك التنظيم، ثم جماهير الطلاب التي لا تحمل مسئلية الرزق والأسر ولكنهم من المؤكد يثيرون الكثير من القلق ويشكلون مراكز حقيقية في الصراع السياسي في بد متخلف كالسودان يقل فيه التعليم وتتصاعد فيه قوى المتعلمين لتصبح قوى مادية اجتماعية ذات اثر لا يمكن تجاهله ولا تشاهد من فعالية الجماعة خلاف ما ذكر إلا بعض القدرات على اثارة الحماس الديني واتشعال رغاوى مؤقته هه وهناك في المناسبات الدينية أو تلك التي يخلقونها اختلافا، ولكن سرعان ما يذهب الزبد جفاء وينصرف المؤمنون إلى مصالحهم، وإلى الاحزاب التي يشكلون فيها أو يجنون عن طريقها مواقع اجتماعية، أو مراكز اقتصادية، ويخذوا حذوهم من يعد رصيда لهم، ولعل أخطر فئة تعد رصيда هؤلاء هم من عرفوا برجال الدين الاجراء، سواء في مواقعهم في مراكز التعليم الديني أو المدني وفي كل مراحل وأشكاله أو مراكز القضاء الشرعي أو الشؤون الدينية والأوقاف بكل ما يتفرع عنها من أئمة الخوامع والعاملين المأجورين فيها وكذلك العاملين في الوعظ والارشاد الديني فهؤلاء جميعا وعبرهم في المراكز الشبيهة، صار الدين عندهم تجارة ومصدر رزق ومعاش يدفعهم للتأييد والدفاع عن كل من يروح دعاوى التشنح الديني والهوس الايماني، فبغير ذلك سور تجارتهم ويكسد سوقهم وتغلق أبواب الرزق في وجوههم، وليس غريبا أيضا أن حد المحترفين من رجالات الطرق الصوفية والمناجرين ببيع التقوى والصلاح والجامعين

لذور وبياض البسطاء يتراصون مع صانعي الحجبـات والبـخور والمـحايات والعزائم
والتهائم يؤازرون جميعا دعاوى التشنج والاسراع بتحكيم الشريعة فيصبحون رصيـدا
وقوى اجتماعية تساند (الاخوان المسلمون) في شعاراتهم السياسية والدينية وصرـاخهم
ضـد الالحاد والشيوعية.

هناك أمر هام تجدر الإشارة إليه عند هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية ذلك
أن مصداقيتهم في تأييد شعارات الإخوان تتكشف عن انتهازية وضعف وسطحية
يحددها الصراع السياسي فإذا كان جماعة الإخوان يرفعون عقائـرهم من موقع الحرية
بالسلطة أو على الأقل من موقع لا يخشى ضربه وتصفيته، نجد هذه الفئات تتكالب
وتتسارع وتتدافع في تأييد شعارات الإخوان، أما إذا كان المد المناوىء للإخوان أو
لشعاراتهم متصاعدا وجارفا وقويا فاننا نجد أن هذه الفئات تتسارع في الاختباء خلف
الحكمة، والتقية (والمضارفة) على النفس وتختفي تماما من ساحات الصياح والتشنج
وليس عسيرا أن نلاحظ أن تفسير هذه الظاهرة يوجد في نوعية الانتاج الذي يمارسونه
ونوعية العمل الذي يكسبون منه رزقهم إذ جميعهم يعيشون على هوامش ما يفيض
من انتاج القوى المنتجة الحقيقية، فهم بطبيعة كسبهم يعيشون على الغير ويحتمون
بأقوى المنتجة الحقيقية أو بالقوى التي تسندها السلطة الفعلية في المجتمع إذ لا
يستطيعون أن يقفوا على أرجلهم منفردين.

الفصل الخامس

• نميري يستثمر فشل الانقلاب، والقوى المضرومة تستثمر استسلامها فكانت المصالحة الوطنية

لقد كانت هجمة ٧٦ رعم فشلها ردود فعل عميقة على نظام نميري وتوجهاته وعلى القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتحالفة معه وكذلك على القوى العاملة والاقليمية والعربية التي يستند عليها.

فقد تأكد لنميري ان قيادات أحزاب هجمة يوليو مازالت قادرة على اطلاق نظمه، وتدير هجمات خطيرة عليه كهجمة يوليو، ولعل احظر ما فعل وافق نميري ان هذه القيادات كانت مازال قادرة على استقطاب دعم عربي عربي، كان هو أخرج إليه منهم، وأحق به منهم، بل قد يجبر الأمر محمد نميرى نميري حربه نظامه، وقد بدأت القوى المتحالفة معه من الأمريكان والأوربيين والعوديين تحضر بالقول بأن لبس هناك معترك يجب لتعارك فيه بين نميري من جهة والصناديق والشريف والتراوي من جهة أخرى، فهم جميعا حتماء لهذه القوى وأحق بهم أن يجتمعوا كبد واحدة وجهة واحدة تسد الطم وتحافظ على استقراره متحالفا معهم، ذلك أن نراعتها ضد بعضها البعض أمر يضعف النظام ويشتت الولاءات ويخلق مشاكل للقوى التي تدعم نميري من حيث أن قوى المعارضة المذكورة قد تستقطب بواسطة جهات داخلية أو خارجية أخرى مارة لتوجهات وسياسات الأمريكان والسعوديين وقوى الاستعمار العربي الحديث في المنطقة وهو أمر قد بدأت بعض مؤشرات له تظهر في الأفق.

وقد كان الأمريكان والسعوديون من أكثر الحلفاء قلقا من استمرار هذا الصراع، فموقف نظام نميري كحليف للأمريكان وكعميل لهم تحت قيادة ممثلهم في المنطقة العربية أنور السادات كان يمثل أقصى انجاز يمكن أن يحققه بتجميد الحركة الوطنية في السودان أو اخراجها نهائيا من قوى التحرر الوطني المناصرة للقضية الفلسطينية، وقوى التحرر الاجتماعي المناوئة لأنظمة القهر والتخلف والاستغلال والرجعية في المنطقة.

أما السعوديون وأثرياء حرب أكتوبر ٧٣ والذين تراكمت بأيديهم دولارات البترول فقد كان الأمر يشكل بالنسبة لهم أوجاعا لا مبرر لها، فالسعودية كانت تسعى في تلك الأيام ومارالت على أن تملأ ساحة الصراع الذي نتج من ضعف دور مصر في العالم

العربي وبدأت تستخدم كل تفانيها المادي وتحالفها الأمريكي العربي لكي تصعد كزعيم جديد للعالم العربي بل والاسلامي، خاصة بعد الحرب الأهلية في لبنان، وكان نديمي ناعما طيعا وحامدا أميناً لهذا المرجح السعودي، وفي نفس الوقت كان قادة هجمة يوليو أصدقاء مخلصين للسعودية وأبدار جيتها المعاة ومخططاتها الجديدة، وكانت السعودية تعرف جيداً أن هذه الأحزاب جماهير وقرى أساسية داخل السودان، وأنهم يصدرون عن قاعات فكرية وأيدلوجية (الاستور الاسلامي) تتطابق مع المنظور السعودي وأنهم أكثر قدرة وأمانة في المعامل معها من جعفر نديمي الذي لم يكن حتى ذلك الوقت قد كشف لهم أنه أيضاً مزاييد خطير في هذه الساحة.

وقد كانت الدولارات البنزوية التي بدأت تتراكم بشكل خطير بعد حرب ١٩٧٣ سرية في السعودية أو بعض دول الخليج الأخرى تلاهت على أهشام هذه الدولارات حيث لم نجد لها سبيلاً في أوروبا. وفي ذات الوقت انفتح لها مجال ضخم بتصدير السودان بأنه سلة غذاء العالم من أسبال لعابها، ولكن وبحكم أنها دولارات وقرى جمانة لم تر أن تراهن على صديقتها نمري وهو يواجه مثل هجمة يوليو ومن من ٢٢ من أصدقاء لهم وحلفاء عقائديين، وكان لابد من البحث عن مخرج لهذا المأزق.

أما داخل السودان فقد كشفت هجمة يرايو أن تخلصاً ووهنا حقيقة قد أصاب شرف قادة تلك الأحزاب الجماهيرية، وظهر ضعف قناعات الناس في الخلاص على أيديهم لحر الأسباب التي قد من طبيعة تركبت هذه الأحزاب وعلاقة قياداتها بالجماهير، كما أن هجمة يوليو كشفت من جهة أخرى أن هؤلاء القوى التي كان تصور نمري أنها بسلة أجتماعية وسلامية من فلول اليسار والجمهوريين والاتحاد الاشتراكي والمنظمات الشعبية والفئوية التي أقامها، أن كل تلك القوى لا تعدو أن تكون رغاوى وطبولاً جوفاء ومنافقين انهمريين جناء لا ولاء لهم للنظام ولا قدرة لديهم على حمايته، فقد وقفوا يتفرجون على انهيمه، بل وبدأ بعضهم يعيد حساباته ويرتب حججه الجديدة ويريراته عن سبب وقوفه مع نمري أن نبحث انهيمه، وأخيراً الكثير منهم متراجعا محمرا أما لتسلو الموجه الجديدة أن نجحت، وأما على سلم البطولة ودعم النظام وادانة الخونة الغزاة أن نجح نمري.

صحيح أن نظام نمري وجد دعماً من القوى المنحالفة معه بجنوب السودان، إذ أن قادة أحزاب الجنوب لم يكونوا قد استنفدوا اعراضهم من نظام نمري، ذلك أن نظام نمري ظل يوفر لهم الكثير من الأموال التي كانوا يتصارعون على اقسامها فيما بينهم تاركين الشعب الجنوبي مهملاً ولم يكن هذا يضر نمري في شيء.

أما المؤسسة العسكرية فقد كانت تتلهف لليوم الذي ينتهي فيه هذا الصراع مع قادة هجمة يوليو، فقد كانت الأغلبية الساحقة من العناصر المناوئة لتوجهات هجمة يوليو قد صفيت من المؤسسة العسكرية، ولم يبق في قيادتها إلا انتهازيون، حريصون على المكاسب التي ظل النظام يواصل تقديمها لهم، أو أشخاص لا لون لهم ولا طعم تسلقوا إلى قيادات القوات المسلحة بالقفز على العمود على حساب التصفيات اليومية التي كان يجريها نميري للضباط الأكفاء أو المناوئين، ولم تكن مطلقاً اهتماماتهم تتجاوز المحافظة على الموروثات شكلاً، والتكالب على الملذات والمنافع وتأمين المواقع الشخصية سلوكاً ومنهجاً، وظلت هناك أقلية نادرة تحتمي بالتقية والصمت خوفاً على أرزاق عيالها ولقمة عيشهم، والجميع بهذه الصورة لا ناقة لهم ولا جمل في صراع قد يؤدي بحياة بعضهم، أو قد يزلزل مواقعهم، خاصة والتصفية لا تتوقف يوماً واحداً وتطول كل من يجرو في لحظات صفاء وطني أن يجهر بالتبرم أو الشكوى مما يجري أو يختلط بمن به رائحة معارضة للنظام ولو حدث ذلك صدفة أو عفواً.

لقد تجمعت كل هذه المؤشرات والاعتبارات وحقيقة أوضاع القوى الاجتماعية والسياسية وافرزت قناعات منطقية، بل وضرورية وحتمية، رغم أنها مخيفة ومفجعة، أن ليس هناك تناقض مصالح، أو تعارض عقائد، أو انقسامات أيديولوجية أو تناطح فكر سياسي بين قادة هجمة يوليو ٧٦ وجعفر نميري.

وكان لابد أن يعقب افراز هذه القناعة افرازا حتميا آخراً يندفع من مسيل واحد، يتشكل مما يضعه نميري كأولوية أساسية، وهو احتواء آخر جيوب مقاومة نظامه من منظور مصالح ومقتضيات تحالفه الأمريكي السعودي في إطار أفكار السادات، وفي ظل ظهور ضعف القوى الاجتماعية والسياسية التي تسنده داخلياً، وبأفق إسلامي أن المؤمنين اخوة، شعار حملة سيطرة الدولارات العربية من السودانيين الذين جمعوا الملايين في الخارج ويريدون أن يستثمروها في السودان بنوكاً ومصانع تحت ظل نظام مستقر، مثل ما حملها من جمع الملايين في ظل نظام مايو وكانوا جميعاً يخشون على ثرواتهم من هذا الصراع، وتنقل الوسطاء بين لندن والخرطوم وكان حتماً أن يعلن نميري:

المصالحة الوطنية:

ما كان يمكن أن يرفض نميري ما كان يمكن أن يحقق كل أهداف نظامه الذي لم تكن له أهداف سوى الإبقاء على نميري قائداً منفرداً للسودان، وما كان يمكن أن يرفض قادة هجمة يوليو نميري حليفاً وصديقاً بعد أن اقنعوا بأن لا تعارض بينهم وبينه سواء في المصلحة أو الفكر فأعلن نميري (أنه على استعداد للتصالح مع فئات

المعارضة التي تمثلت في هجمة يوليو ٧٦ وان يطلق سراح كل المحكومين والمعتقلين من هذه الفئات، وأن يعرضهم عن خسائرهم المادية التي تأثرت في سنوات معارضتهم للنظام، أو حدثت بسبب هذه المعارضة، وأنه على استعداد أيضا لاعادة كل أموال بيت المهدي التي صودرت، وكذلك كل الأموال التي صودرت من الأشخاص والشركات والبيوتات التي كانت تدعم المعارضة وتعرضت للمصادرة أو المضايقة أو الخسارة بسبب صلتها بالمعارضة. وبعد ذلك كله بل قبله، انه على استعداد لاستقبال قادة المعارضة داخل السودان، بل انه على استعداد لاستيعابهم في النظام السياسي لمايو، بل انه عرض منحهم مناصب ومواقع ذات طابع سياسي وتنفيذي متقدم، وانه على استعداد لاعادة النظر في الاتحاد الاشتراكي لكي يستوعبهم كمشاركين في الحكم من مواقع القيادة.

خطوات تنفيذية لوفاق المصالحة:

لقد كان الاغراء هائلا ومغيفا لم يستطع قادة هجمة يوليو ٧٦ رفضه أو مقاومته، وفي البداية وقعوا جميعا في أحضان نميري، وبعضهم عامدا واعيا، إذ كانت قواه قد استنفذت، وبعضهم واعيا مخططا، وبعضهم أراد أن يستوثق من جدية عرض نميري وجدوى العرض على ضوء المعايير التي سنشير إليها فيما بعد.

صراع الرياسة والقيادة:

كان أظهر قادة هجمة يوليو ٧٦ الشريف الهندي والصادق المهدي وحسن الترابي، وبطبيعة الحال كان الفارق واضحا بين هؤلاء من حيث القوى الاجتماعية التي يمثلونها ومن حيث طموحاتهم الشخصية، ومن حيث طرق تفكيرهم ومخططاتهم السياسية.

الصادق والشريف وكل منهما يستند إلى قوى اجتماعية حقيقية ذات وزن، كان كل منهم يفكر في امكانية أن تتيح له المصالحة فرصة الصعود إلى سنام السلطة ورئاسة الدولة وقمة تصريف الأمور، أما الترابي وهو من لا يستند إلا على قوى رغوية وتابعة وقبل ذلك ضعيفة وقليلة، كان يفكر عما إذا كانت المصالحة تتيح له شخصيا فرصة الوصول إلى أبواب السلطة السياسية والتنفيذية، بحيث يمكن استغلال ذلك لبناء نفوذ جماعته وتوسيعه باستخدام ما يتاح له وجماعته من أشلاء السلطة وفتاتها، إذ أن هذا أقصى ما كان متاحا وأقصى ما يمكن أن يحصل عليه سواء كان تابعا للصادق المهدي أو تابعا لجعفر نميري.

ويفترق الصادق عن الشريف في أن الأول كان يفكر بأنه بالامكان الاستفادة

من التنظيم الواحد - الاتحاد الاشتراكي - والذي لم يعد .
أن يستوعبهم فيه تأميناً لاستمرار رئاسته وهيمنته الكمية .
الصادق يتصور أن لا بأس من قبول مبدأ الحزب الواحد أو الرسم الواحد ، فقد كان
يتصور أنه يستطيع استخدام وعده الجماهيرية لاكتساح التنظيم والسيطرة عليه ،
وبالتالي الوصول إلى قمة السلطة .

لم يكن الصادق يعرف أو يدرك أو لعله استهان بمدى عمق سيطرة فكرة الانفراد
بالسلطة والجلوس على القمة لدى نميري ، وهذا كان يراوده لأمل أيضاً أنه يستطيع
أن يرث موقع نميري أو يلتف حول هذا الموقع ويستولي عليه .

أما الشريف فالرغم من أنه لم يستطع مقاومة فكره المصلحي إلا أنه لم يكن
يتصور أن الفرصة قد تتاح له ولأنصاره إلا بالممارسة الحزبية الديمقراطية ، وأن طريق
الاتحاد الاشتراكي لا يقود إلا للوقوع تحت هيمنة نميري وقيادته . وهو أمر لم يكن
يرفضه فحسب بل لم يكن يتصور قبول فكرته ، ولهذا فإن الشريف ظل يناور ويناقش
من بعيد ويحاوّر ويداور لتحري مدى امكانية تنازل نميري عن فكرة الحزب الواحد
حتى أدرك في النهاية أن لا سبيل إلى ذلك وأنه قد تورط بقبوله الفكرة مبدئياً إلا أنه
خفف الأصرار على نفسه بالمنورة التي قام بها حتى تكشف له النوايا الحقيقية لنميري .

إن الأمر الجدير بالملاحظة أن لا أحد منهم طرح برنامجاً موضوعياً لتطوير السودان
أو لتحسين حال الناس فيه . ذلك أن كل واحد منهم كان مشغولاً بالموقع السياسي
الذي سيتاح له دون أن يقدم تصوره لما سيفعله بهذا الموقع ، فلم يكن قلب واحد
منهم على السودان والسودانيين الأمر الذي يكشف خواء صراعهم مع نميري بل أنه
يؤكد أنهم انطلقوا في صراعهم ضد نميري من حقيقة حرمانهم من السلطة السياسية
بواسطة انقلاب مايو ، ولعل إيراد حادثة صغيرة وقعت بسجن كوبر في مايو ٨٤ تكشف
بقوة صحة ما تقول ، فقد كنت معتقلاً في ذلك التاريخ في موقع من سجن كوبر كان
يمكنني من الالتقاء مع مجموعة الأنصار التي اعتقلت مع الصادق عقب مهاجمته لقوانين
سبتمبر ، وكان من بينهم رجلاً يعد من القادة البارزين في حزب الأمة - وحررت بيننا
مناقشة عن قوانين سبتمبر كان يؤيدني فيها معظم الحضور من الأنصار وهذا بذلك
القائد يصيح فيهم أنكم إذا تكلمتم عن قوانين سبتمبر التي هي الشريعة بعينها فاني
سأنادي الآن مدير السجن لأرسل برقية تأييد لنميري ، بل أنه أوشك أن يفعلها لولا
تهدة بقية الأنصار له وإيقافهم للمناقشة وقد تحير قائد أنصاري آخر بتساؤله : لماذا
نحن ادن هنا إذا كانت قوانين سبتمبر هي الشريعة؟! ولقد رأيت الدهشة في عينيه

لأنه وقتئذٍ لا ينبغي أن يسجن لأهم ليسوا في السلطة وأن ليس هناك خلاف
موضوعيا بينهم وبين نميري سوى السلطة؟!.

الفصل السادس الصادق والايحاء للتوجه الاسلامي

لقد توهم الصادق أن فكرة المصالحة الوطنية كما سهاها نميري يمكن المضي فيها لكل ما قلناه من أسباب، ولعل عرض إعادة أموال بيت المهدي كانت أيضا من الاعتبارات ذات الأهمية الخاصة في تقرير الصادق المضي في طريق المصالحة، فقد كان الموقف المالي لأسرة المهدي وبعض أعوانها وأتباعها ومؤيديها قد تدهور بصورة تهدد بفضيحة وكارثة اقتصادية قد تؤثر بفعالية حتى على نفوذ الأسرة الطائفي وفي قيادتها وفي الاحتفاظ بكرامتها وماء وجهها أو كما نقول أوشكت الأحوال أن تتجاوز مرحلة (السترة) إلى الفضيحة (والسترة والفضيحة متباريان)...

ولهذا قبل الصادق أن يحضر إلى السودان ويجتمع بنميري، ودارت المناقشات واستمر الحوار. ولعل أخطر ما أسفرت عنه هذه المناقشات والحوار هو التقاط نميري لتوجهات الصادق الاسلامية والتي كان يعرضها الصادق كقناعات تشكل سند أي نظام سياسي يقوم في السودان. وما كان يمكن لنميري أن يتجاوز الصادق في مثل هذه القناعات.

لقد أدرك نميري أو توهم أن ذلك هو التوجه الصحيح الذي ظل يسند الصادق سياسيا، أن يؤسس الحكم على التوجهات الاسلامية التي يجب أن تقود وتبذلور في النهاية في الدستور الاسلامي، وقد أكد الصادق لنميري أنه لو فعل ذلك أو وافق على فعل ذلك فإن النظام سيكسب شعبية ونفوذا وقوة لأن ذلك حسب قناعة الصادق هو التعبير الدقيق لتوجهات الشعب السوداني واستلهام تراثه والتعبير عن أصالته.

وقد التقط نميري الفكرة:

كان الصادق يظن أن نميري بقدراته المعروفة وماضيه الملوث وممارسته الشخصية - والتي كان ما يزال حتى ذلك الوقت منغمسا فيها، كان يظن أن كل ذلك لن يمكن نميري من أن يقود هذا البعث الاسلامي الذي طرحه عليه، وأن نميري ليس مؤهلا لصعود هذه الموجه، ولهذا فإن الصادق يشكل البديل الوحيد المطروح عمليا لمثل هذه القيادة بحكم ثقته الجماهيري، هذا بالاضافة إلى أن الصادق كان بالفعل يدرك محدودية ذكاء وتفكير نميري وضحالة ثقافته.

هناك أشياء أساسية لم يتنبه لها الصادق ولعله ما كان في ذلك الوقت ليستطيع أن يتنبه لها:

أولها أنه أي الصادق لم يكن له طرح اسلامي متميز خلاف طرح الاخوان المسلمين والذي يأتي في قمته الدستور الاسلامي بمفاهيمه التي سبق أن عبر عنها قبل مايو ٦٩، فلم يكن الصادق قد كون روى واضحة عن كيفية تطبيق الاسلام!! (النهج الاسلامي كيف) ولم تكن لديه محاذير أو تحفظات على تطبيق الحدود الاسلامية والقصاص والأخذ بمفهوم التعازيز ولم يكن للصادق تصورا عن اقتصاد اسلامي أو تصورات ومفاهيم ونماذج ومؤسسات اقتصادية اسلامية يقوم عليها المجتمع المسلم.

كل ما كان واضحا أمام الصادق مثله مثل (الاخوان المسلمين) أن العبرة باعلان سيادة حاكمية الله، والأخذ بمفهوم السلطة السياسية المرتكزة على مفهوم الامامة وطاعة وطاعة الامام واعتبار أن طاعته من طاعة الله، فقد ورد الأمر باطاعة ولي الأمر، وكان طبيعيا بالنسبة للصادق كقائد سياسي يسعى للوصول إلى السلطة بمنظور طبقته وطائفته أن يؤمن ولاء الجماهير له وأن يغلق كل فرص الانعتاق من هذا الولاء أمام تلك الجماهير وذلك بتصوير الأمر أنه يرتكز على الوحي والشرعية أو الالهام الالهي.

لم يتنبه الصادق أن التقاط هذا المفهوم لا يتطلب عبقرية خاصة أو ذكاء حادا فهو تراث مشاع بين كل المسلمين السودانيين ومن ثم فهو ليس بالأمر العسير على نميري أن يدركه، وأن وجد فيه ما يسحب البساط من تحت أرجل الصادق والقيادات الأخرى الشبيهة فإنه سيسلكه يقينا ويبقى بعد ذلك بالنسبة لنميري أن يتحسس عما إذا كانت القوى الاجتماعية والاقتصادية التي يستند عليها يمكن أن تستجيب لمثل هذا المفهوم في ذلك الوقت أم أن الأمر يحتاج إلى تمهيد وتدبير، ذلك أن نميري وحتى بدأ مناقشات المصالحة كان يعد قوى الدستور الاسلامي أعداء له، ولا يمكن أن يعتمد على قواهم أو جماهيرهم في طرح رؤياهم قبل أن يستوعبهم تماما ويروضهم، ولهذا فلم يكن الأمر يحتاج إلى عبقرية أن تلفت نميري وفحص القوى التي كانت تحمله حتى ذلك التاريخ، وكان الأمر واضحا بالنسبة لنميري بأن الدستور الاسلامي وحتى ذلك التاريخ لا يعبر عن احتياجات النظام أو قواه المتحالفة، أو قاعدته الاقتصادية، فقد كان نميري يستند حتى ذلك التاريخ على التحالف مع ساسة الجنوب بكل توجهاتهم السياسية، واتفاقاتهم التي ادرجت في الدستور، وكان مايزال أيضا يستعين بفلول اليسار، والعلمانيين، والتكنوقراط، وكان ومايزال ثقل القطاع العام - رغم غور النهب المنظم لهذا القطاع - نقول رغم ذلك فإن افرازات هذا القطاع وثقل العاملين

به والمنفعين بوجوده، بالاضافة إلى تصاعد الحمرة الاعلامية والدعائية، وصياح محار
الاتحاد الاشتراكي ومنافقيه وسيسرته والمنفعين به، أن كل ذلك قد مع من أن تنعكس
فكره ضرورة إعلان النوحه الاسلامي بتشكله الذي بطرحه الصدوق وهو كما فلما لا يخرج
من إطار طرح "الاحوان المسلمين"، ولعل ايراد وقعة ارسال وزير الاعلام في بعثة
دراسيه عبر عن موقف لقمي انتحائه مع نميري تحاه التصالح مع البعث الاسلامي،
فقد كان نبأ وزارة الاعلام المركزيه ورير من احزب، وعندما تحرى وفحص مناقشات
المصاحه قائل نميري وقال له. ان المصاحه بهذا المفهوم تعني اعلان الحرب في الجنوب
مره اخرى وأنها تعني تمزيق السودان وأنه لا يستطيع ان يتحمل مسئولية الاعلام لنظام
يقدم نفسه فريسة لمفهوم اعدائه، وان هذه هي مسئلته. وقد حاول نميري أن
يسترضيه. وفي النهاية قدما بأن لا يعلن مسئلته بل يخرج من السودان بحجة انه
يريد مواصلة دراسته العليا في الخارج وأن الحكومه ستصرف عليه كسبعوت وقد فعل،
ولعل هذه الحاله تكشف أيضا معدن الرجال المدعويين مع نميري في استعدادهم
للمساومة على مبادئهم ومواقفهم.

كم ان اجمهوريين خلفاء النظام قاموا بتن حملة شعواء على الصادق والتراي
معنيين ان خطرا ما حقد سيجعل بالنظام من توجهات التربي السلفيه وضريه الدستور
الاسلامي ومن نطاعات الصادق لفبده السودان في طريق البعث الاسلامي من منظوره
السياسي ان هذه غيبات تكشف المندار الذي لا يمكن أن يستحب له نميري من
ايدلوجية الدستور الاسلامي في ذلك التاريخ.

لقد قلنا بأن الصادق قبل المصالحه حاصده بعد ان وافقه نميري بأن لا خلاف
على مسيرة البعث الاسلامي الذي يدعو له، وحاء الصادق الى السودان ودخل الاتحاد
الاشتراكي.

وقد نميري بتنفيذ ما وعد به من اعاده اموار المعارضين وشركائهم فاعاد لهم
مؤسساتهم وراضيتهم وعقاراتهم، وقد قام بتعويضهم ايضا حتى أولئك الذين سجنوا
أو صودروا أو أصابهم ضرر من انقلاب حسن حسن في سبتمبر ١٩٧٥، فقد اعترف
نميري بواقعة أن انقلاب حسن حسن جاء في إطار توجهات قوى المعارضه التي قامت
بهجومه يوليو ٧٦، فقام نميري بالعفو عنهم واستند عنهم العقوبات وعرضهم عما
اصابهم، بل أن كثيرا منهم أن لم يقل جميعهم كسوا أموالا طائلة وحصلوا على
مؤسسات اقتصادية سبق أن عولج قصورها وافلاسها بتسهيلات القطاع العام، كما
حصلوا على مراكز اقتصادية أو ادارية أو مهنية هي أرحح بكثير من مواقعهم السابقة

وبدأت الساحة السياسية في السودان تشهد نوعا جديدا من القوى التي انهكتها معارضتها السابقة، وجاءت تلهث للمواقع المالية والادارية والسياسية الجديدة، وبدأت تنظر بريية وتوجس إلى الدعوة إلى مواصلة المعارضة وتعريضهم لمخاطر جديدة.

ويجدر بي اثبات ملاحظة هامة وهي أن كثيرا من المثقفين وقادة الفئات ذات الوعي الاجتماعي المتقدم يبدون ملاحظات وتعليقات تبدو فيها الحيرة والعجب وأحيانا الاستهانة بالشعب السوداني، وكيف صار عاجزا وخنوعا وذليلا أمام حكم نميري؟ وهم لا يمنحون انفسهم فرصة التأمل في هذه المسيرة التي أفرزت هذا الواقع كأبن شرعي لكل هذا الصراع وقواه، ومعالجات كافة الفئات والطبقات والأحزاب والقادة السياسيين والنقابيين والمهنيين لمواقف الصراع الاجتماعي والسياسي طوال فترة حكم نميري، وهم أن فعلوا لادركوا العلة ومن ثم لتوجهوا نحو طريق الخلاص الصحيح.

لقد أفرزت المصالحة الوطنية سلبيات مخيفة، شكلت كلها ايجابيات لمصلحة نميري ونظامه، فها هي قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة أصبحت ان لم نعد لها مؤيدة لنميري فهي قانعة بما نالته، راغبة في المحافظة عليه مؤثرة السلامة، خاصة وهي ترى قيادتها تقبل وتتكالب على المصالحة وتدخل الاتحاد الاشتراكي، وتحلف بيمين الولاء لنميري وحكمه واتحاده الاشتراكي، حتى بالنسبة للاتحادي الديمقراطي فرغم أن الشريف ظل يناور ولا يبدي موافقة صريحة من الخارج، قبل آخرون في هذا الحزب الحضور إلى السودان والدخول في مؤسسات نميري والاتحاد الاشتراكي وأن يؤدوا قسم الولاء لنميري وظل باستمرار سندهم الطائفي وقيادة الختمية - تؤثر السلامة وتحافظ على نفسها ودمائها وتدفع بالتقية، وظل سندها من تجار المدن يكدسون الملايين بحلب القطاع العام والاستفادة من ادارة نميري السياسية والانتفاع بالسلطة السياسية والوزارية بالذات، وبالسلطة الادارية وذلك بالحصول على كافة أنواع المنافع من رخص وسمسة وعمولات بالملايين والاتجار في البضائع الكعالية والسلع النادرة واستخدام الدولار سلعة جديدة في سوق المغترين.

وظل أتباع الاتحاد الديمقراطي في النقابات العمالية والزراعية والمهنية يمهدون الطريق لأنفسهم للتسلق بغرض الانتفاع بهذه المؤسسات التي منحها نظام نميري سلطة التصرف والحصول على الأموال المجرية والمرتببات. محترفين الوصول إلى مراكز المواد التموينية والسلع النادرة، وهم في ذلك يقتدون بمثلهم الأعلى الطائفي، وآخرون منهم يتبع قياداتهم التي تبوأ مقاعدها في الاتحاد الاشتراكي أو المؤسسات السياسية والادارية والمالية الأخرى.

وبقيت منهم فقط جماهير المدن من صغار الموظفين، والعاملين وصغار الحرفيين، وجماهير المزارعين في مناطق الزراعة الحديثة مروية كانت أو مطرية أم زراعية تقليدية، مثل ما بقي الملايين من الرعاة في شرق السودان ووسطه وبعض غربه وجميعهم ممن كانوا يقدمون الولاء ويدينون بالطاعة للختمية وللإتحادي الديمقراطي، بقي كل هؤلاء يسحقهم نظام نميري بثقل خرابه وفساده الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتلفتون ولا يجدون قيادة تسعفهم وتعبر عن مشاكلهم وتطلعاتهم، أو تخفف عليهم الأمور، وبقيت بعد ذلك جبهة المثقفين والمتعلمين السودانيين المنبثين في كافة مواقع الانتاج - معلمين أو أطباء أو مهندسين أو قانونيين وإداريين أو محاسبين إلى آخر قائمة المهنيين والفنيين وقطاعات العمال المتبقية لموقعها الطبقي والانتاجي بقي كل هؤلاء يسحقهم النظام وتطأهم غربة العدايات والمفارقات والوضع الاقتصادي المتردي، فيجدون انفسهم يلهثون خلف ضروريات الحياة، يمزقهم العجز، ويقعدهم الاحباط وتبور ثوراتهم وانفعالاتهم وتتحول إلى استغراب وقطيعة وهمس وتساؤل وتمزق واغتراب حقيقي.

هذا هو الأفق الذي تمخض عن المصالحة، وهو أفق بل وواقع سرعان ما تبينه الصادق المهدي الذي لم يكن يمانع من استمراره لو تحقق هدفه الأول من المصالحة وهو اتاحة فرصة حقيقية له للوصول إلى قمة السلطة، ولقد لعب نميري كثيرا في بداية المصالحة بأشواق الصادق نحو السلطة، فظل يوحي بإمكانية أن يكون الصادق خليفته، ولكن الممارسة العملية سرعان ما كشفت للصادق الوهم الكبير الذي سيطر عليه، والخطأ القاتل الذي ارتكبه، فقد بان له استحالة أن يسمح نميري لشخص آخر في أن يتبوأ موقعه، كما أن نميري لم يكن يكبر الصادق كثيرا حتى يأمل الصادق في نتائج جريان سنة الطبيعة في الأعمار، وتعلم الصادق الدرس إلا أن ذلك جاء بعد أن استنفد نميري كل أغراضه من الصادق، وبعد أن استهلك نميري الكثير من وجه الصادق وقواه وعلاقاته، قد سحب دخول الصادق نمو علاقات النظام وتوضدها مع الأمريكان، ونمو علاقاته وتقويتها مع السعودية، وتلاحم نميري مع السادات في خط العمالة الأمريكية بل لعل دخوله هو الذي أزال ما تبقى من حواجز وتحفظات وعوائق بين هذه القوى ونظام نميري، فقد وضح لهم أنه إذا كان على الأقل نظريا بإمكان نظام نميري أن يستوعب الصادق وتوجهاته الغربية والاسلامية، فإن الغرب ومراكز الدعوة الاسلامية أحق بأن تتعامل بقلب مفتوح مع الرأس الحاكم الفعلي مباشرة بدلا من تنمية كوادر لم تختبر في معارك حقيقية للعمالة، فقد انفتحت شهية الأمريكان وبدأوا يلهثون نظام نميري، ودخلت السعودية ومدت مخابرها في كل اجزاء النظام، واكمل

تأثير السادات رسم اتجاه النظام، وإذا بمخططين جدد يظهرون في المسرح السياسي فقد بقي الترابي ودخل مؤسسات النظام واقسم الولاء لنميري وتبعه تنظيمه.

الفصل السابع

الاخوان مخالب قحط مال البترول العربي والساعون للانعتاق بإقامة مركز مستقل

لقد قلنا أنه بعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة للتراكم النقدي الهائل في أيدي من لم تكن درجة تطور اقتصاديات بلادهم تستوعب استثمار هذا المال داخل اقطارهم، مثل ما أن توجهات من بيدهم الدولارات البترولية وكانو في ذات الوقت الماسكين لاعنه السلطات السياسية في بلادهم، سواء في السعودية والكويت أو بقية دول الخليج الأخرى لم تكن توجهاتهم وأيدلوجياتهم ومصالحهم تسمح بتسخير هذا التراكم النقدي لمصلحة مجموع الشعب العربي، سواء داخل بلدانهم أو في بلدان العالم العربي الأخرى، وقد أفرز هذا التراكم انماط من أساليب الاستغلال الحديث يهمننا احدها، وهو ذلك الاختراع الذي سمي بالبنوك الاسلامية.

ولعله الآن قد أصبح جليا أن خدام ذلك التراكم والمستفيدين من فئاته من جماعة الاخوان المسلمين قد جهدوا في ابتداع تلك الوسيلة لاسيادهم تحت منظور متكامل سمي بالاقتصاد الاسلامي.

الجميع يعلم أنه لم يكن في تاريخ الدولة الاسلامية منذ أن تبلورت في عهد الخليفة عمر ورسخت في الدولة الأموية، لم يكن هناك أسلوب انتاج متفرد سمي بالنمط الاسلامي للانتاج، بل كل ما حدث أن أفرز نشوء الدولة العربية الاسلامية في مرحلتها الأولى اختلاط انماط عديدة من الانتاج في مرحلة صراع وتبلور، وفي الواقع أن هذه الأنماط لم تحد عما كان معروفا من أنماط الانتاج في الدول والمجتمعات التي قامت على انقاضها الدولة العربية الاسلامية، فاختلطت بقايا أسلوب المجتمع العبودي بأسلوب تبادل البضائع مع نمط الانتاج الاقطاعي.

ولم يستطع كل زخم القرآن وزجره لكانزي المال وتحريم الربا وأكل أموال الناس بالباطل والاستغلال أن يمنع استقرار تلك الأساليب في الانتاج وعلاقاته ولم يكن أمام الفقهاء والعلماء إلا الاستسلام لثقل هذا الواقع، بل لقد برع الفقهاء في تدبيح كل الحيل الشرعية لتصوير التحايل على توجهات العقيدة الاسلامية بأنه أمور شرعية، ولا تخالف أصول العقيدة وبصوص الشريعة، ولعل أبرع باب اخترع في الفقه يعبر بكل اليقين على هذا النهج وهو أساليب التحايل على الربا، وتبرير وتحليل كل أشكال

الاستغلال التجاري بأنه بيع احده الله، وبضعة الحال لم يكن المجتمع الاقطاعي التجاري العبودي قد بلغ به النصور درجة ابتداء نظرية واسلوب لتعامل عن طريق البنوك.

لقد جاءت البنوك وليد شرعي لمجتمع آخر بلغ مرحلة تطور استدعت افراز هذا النمط من اساليب الاتاج، فتراكم المدخرات التجارية بعد اضمحلال المجتمع الاقطاعي في أوروبا وبروز احساح الصناعة الحديثة لتلك المدخرات لبناء مشاريع لم تكن مدخرات شخص واحد تقادير على دمجها، تماما كما احتاج نشوء انتاج البضائع والسلع وتركزها في سائب وامكنه تسويقها مع تصافر عوامل اخرى قرر كل ذلك اختراع اسلوب البنوك التجارية.

وبعد ظهور البترول في الدول العربية، وتملك عائلات قليلة لعائده، لم يكن امام الملوك والمشايخ والسلاطين ورؤساء القبائل والعشائر الا الاستعانة بالبنوك العربية والأمريكية لحفظ ودائعهم واستثمارها، وكادت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حريصة متلهفة هذه المدخرات والاستعانة بها لاعادة تعمير بلادهم وبناء صناعات جديدة وتجديد ما أصابه الخراب والتلف والزمن والحرب.

واستمر الأمر مرضيا لملوك البترول حتى جاءت أكتوبر ١٩٧٣ فإذا بأسعار البترول تتضاعف عشرات المرات وإذا بعائداته تقفز إلى أرقام خرافية لم يصدقها أصحاب الأسهم، وإذا بالبنوك العربية والأمريكية تسرع بسدائع العرب، وفي بداية التراكم لم يكن قد تبين بعد عدم قدرة تلك الأسواق على استيعاب هذه المدخرات خاصة وأن الأمريكان وبيعهم الأوروبيين كانوا قد اندعروا كل الخيل لتحفيز قيمة هذه المدخرات سوء، بحراوات تحفيز العملات أو برفع سعر التصنيع المصنعة لديهم أو بتحفيض أسعار المواد الخام المستوردة بواسطة من البلدان المصدرة أو بتحويل بئس البترول إلى دول استهلاكية لدرجة خرافية، إلا أن كل ذلك وغيره من أساليب الاسعجار الحديث لم ينجح أن يخفى أمام انظار أصحاب موال البترول أنهم بدورهم مستغلون بواسطة حلفائهم في الغرب وأمريكا وأن أموالهم مستمرة في التآكل والانخفاض. فسرعوا بدورهم في البحث عن أساليب جديدة لحفظ واستثمار أموالهم لتفقدتهم مما كانوا مواجهين به فكانت جملة اختراعات ظهر من بينها ما سمي بالبنوك الاسلامية.

لقد جهدت الاسسة الاحوان المسلمين وفتحائهم ومضطربهم المسيرين في كل فرع

العالم العربي وأوربا وأمريكا على أحياء أسلوب الحيل الشرعية التي برع فيها من قبل أسلافهم، واستجابوا لمتطلبات أسيادهم من ملوك البترول المسلمين بابتداع وعاء استثماري يمكن أن يلبس ثوب الاسلام وفي نفس الوقت يحقق لهم ليس فقط مواقع كسب وثروات بل أيضا ولعل هذا هو الأهم مواقع طبقية مستقلة وحقيقية لدعوتهم وذلك بغرس أرجلهم على تربة اقتصاديات البلاد العربية والاسلامية وبذلك يتقبلون على نقطة ضعف دعوتهم الذي ظل يجعلهم رغاوي فوقية تابعة للملوك والطوائف والأحزاب.

لقد تبلور الاختراع في أخذ هيكل ونظام البنوك الغربية بعد تعريغها من محتواه ثم ملأه بمضمون الحيل الشرعية بتحليل كل صنوف المعاملات التي هي افطع أنواع المعاملات الربوية في جوهرها باعتبارها معاملات حلال لاشبه فيها، وسخروا في هذا كل فقهاءهم واقتصاديينهم وفلاسفتهم، ولعل المفارقة المزرية أن صورووا كل ذلك بأنه هو الاقتصاد الاسلامي، فاصبح الاسلام وتحت أسماء المربحة والمضاربة والمشاركة وأسماء أخرى عديدة يبيح الحصول على نسب من الفوائد تتجاوز أحيانا الـ ٢٠٠٪ وكل ذلك بحيل مكشوفة لا تغيب إلا عن عين صاحب المصلحة الساعي لاستغلال الناس واكتناز الثروات وبعد ذلك يود أن يدخل اللجنة فيكون حقيقة قد عمل لدنياه كأنه يعيش أبدا ونسي آخرته وكأنه لن يموت غدا.

لقد كان استمرار معارضة نظام نميري يحرم الاخوان المسلمين من ريادة توجهات اموال البترول في السودان، ولهذا كانوا أحرص الناس على التمسك بالمصالحة بتلهف لا يدارونه، خاصة بعد أن استجاب نميري لمقدمات ضغط المال العربي البترولي واعلن في ٢٧/٢/١٩٧٧ ترحيبه الحار بانشاء بنك فيصل الاسلامي في السودان كطليعة ورائد للاقتصاد الاسلامي واسلمه الحياة الاقتصادية وتحليل أموال الناس من الربا ودعم الاقتصاد السوداني!!؟

وتنبت مخالب خاصة للاخوان، وقد ارتبط تلهف الاخوان المسلمين للمس اطراف السلطة، والتعلق بركابها ارتبط في السودان بقناعات قائدهم حسن الترابي بضرورة إزالة المحاذير التي سبق أن أبلغ بها الصادق المهدي عندما استكتبه الأخير ورقة عن امكانية تحويل السودان إلى دولة اسلامية، وكان الصادق عندئذ رئيسا للوزراء وقد جاء على لسان كاتب مقالات العاصفة والجذور في المقال الثامن قوله:

(واطلعت على المذكرة - بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٦ - وإذا بها ١٠ نقاط رئيسية تمثل - في رأي الترابي - الصعوبات التي تحول دون جعل السودان دولة إسلامية خلال العقود

الزمنية المقبلة؟؟) وأبرز الترابي في مذكرته للصادق وضع جنوب السودان كعقبة كأداء... وقال أنه إذا كانت الخصومة السياسية فقط بين الجنوبيين والشماليين لم تجد لها حلا خلال عشر سنوات حتى ذلك التاريخ فما بالك وقد أضيفت عليها خصومة دينية).

وذكر الترابي، أن عمليات التبشير المسيحي في جنوب السودان تجاوزت أي اعتبار لعنصر المنافسة مع عامل التبشير الاسلامي، وأن الجنوبيين بدأوا يهضمون عمليات التبشير المسيحي كجزء من حياتهم اليومية الأمر الذي يصعب معه التفكير نحو قلب كياناتهم.

وانتقل الدكتور الترابي إلى وضع الشمال فقال للصادق أن قواعد الأنصار (جماعات حرب الأمة) والختمية (حزب الشعب الديمقراطي) ليست كافية لتأسيس قواعد دولة إسلامية في الوقت الحاضر إذ أن قطاعات المثقفين والشيوعيين وقواعد الحزب الوطني الاتحادي ستكون قادرة على نسف الخطة مستثمرة حزم قوانين الحدود الإسلامية في إشاعة أن الدولة اتجهت للارهاب فضلا عن أن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلدان الآن (ابريل ١٩٦٦) لا تساعد على ارساء عنصر (الكفاية والعدل) وهما أهم ركنين في إقامة حكم الشرع.

وراح الدكتور الترابي يستعرض مخاطر حكم الشرع الاسلامي على العلاقات السودانية المصرية من ناحية والسودانية الافريقية من ناحية أخرى، فقال أنه بالنسبة لمصر فإن الدولة ستكون قد فتحت لنفسها جبهة بدون مناسبة مع جمال عبدالناصر لأن عبدالناصر وكما هو واضح يحوض حربا شعواء ضد الجماعات الإسلامية بشكل عام، والاخوان على وجه الخصوص بل أنه من أجل محاربتهم أرسل جنوده إلى اليمن للقضاء على حكم الامام. وأن عبدالناصر سيعتقد أن الاخوان تسللوا لكراسي الحكم في الخرطوم، حالما يبدأ مثل هذا النوحه وقال الترابي في ختام هذه الفقرة أن تحويل السودان لجمهورية اسلامية سيكون ضرب من ضروب المغامرة إذ لم يضع في حسابه هذا التوجه على مسار الحكم في مصر.

وانتقلت المذكرة إلى العلاقات السودانية الاثيوبية فاوضحت أن اثيوبيا مرتبطة (لسوء الحظ) ارتباطا روحيا كبيرا بالكنيسة القبطية في مصر وأن هيلاسلاسي لن يسكت على هذا النوحه وأنه وبمساعدة رحالات الكنيسة المصرية قادر على إثارة نقمة الجنوبيين صدى واشتعال فتيل التمرد المنهك... وذكر الترابي في مذكرته للصادق أنه يجب مراعاة أن السودان يحاور على حدوده ست دول مسيحية الأمر الذي سيعزلنا عن مساندة

جُريان فيما إذا تار السعب صء الحكم ااهبء عن أن اءءول السء لن نكءمى بالصمء فقط بل سءساهم بانصبء مءفاوءة فف ءعجبر بركان الءوب.

وءءم ءءابى مءءرءه بها أسماه «ءضرر العلاءاء السوءانىة الأمريكىة» على المءى الطویل. إذا ما ءءهء الءرطوم لءكم الشرع الاسلامى؁ وقال أنه طلما كان الءىمقراطیون والءمهوریون هم الءىن یسءءوءون على ءكم البىء الأبیض فإنه لن یكون بالمقءور إقامة نوع من الءكم؁ یءعل مسءى السوءان فءة من الءرءة ءانىة) انءهء رسالة ءءابى -.

ولقد سبء أن ءءءنا عن وصف الاءوان المسلمین بأنهم فءة فوءیة لا ءءور ها؁ وفءة ءابعة؁ وأنهم أیضا فف السوءان لم یكونوا بقاءرین على الاءءفاظ بصلءة من یءءلوا ءنظیم بعء انقضاء المرحلة الءراسیة؁ ولءذا كاء نشاطهم یءركز فف ءوائر الطلاب ویءور ءول مواء الطائفیة والأءزاب الكبیره؁ وكان هءا الأمر یقلءهم؁ ولءذا فإنه وفف هءه المرة سعوا بوضع ءصور وءلول لهءه العیوب فف ءنظیمهم بعء أن ضمنوا أن انیابا لهم بملایین ءءولارات سءنشب فف رقة الاقءصاد السوءانى وأنهم یمكن أن ینهضوا من مراكز مسءقلة ءاء ءءور اقءصاءیة واجءماعیة وسیاسیة بل وءولیة مسءقلة.

بمءرء أن ءءل الاءوان فف المصالءة وءءل قاءءهم ءءابى الاءءاء الاشراكى وبعء أن ءلف یمین الولاء لنمیرى وءبأ منصب مساعء الأمن العام للاعلام والشئون الءارءیة بالاءءاء الاشراكى بءأ مءسرعاً ومءلءفا على ءءقیق مرامى ءنظیمه فلم یسءطع إلا أن ینصح طلاب الءامعة من الاءوان المسلمین أن:

(١) اءءلوا الاءءاء الاشراكى - اءءلوا فیه فنءن لا نءطوى على ءءبیر مكر؁ ولا نءفى شىءاً ونبءى شىءاً؁ اءءلوا فیه وءیره وبهءا الاءلاءص یمكن أن نؤسس نظاماً على أصالءنا الاسلامیة).

ویسعى ءنظیم ءاهءا على لم فلولة ءاءل السوءان وعقد اجءماعاً لوضع اسءراءیءیة ءءفق واهءاف ءءولهم فف المصالءة الوطنیة ومن ءم كانت ءطة الاءوان المسلمین لعام ٧٨-٧٩ كالأءى:-

(١) كتاب هؤلاء هم الاءوان المسلمون للءمهوریین الءزء ءالء ص ٧٣.

- ١- الاشتراك الفعال المؤثر في التنظيمات السياسية القائمة بدأ بالوحدات الأساسية إلى أعلى مراكز التنظيم.
- ٢- المشاركة في التنظيمات الاجتماعية والثقافية والنقابة مثل مجالس الآباء اخادات المعلمين، الجمعيات التعاونية، لجان تطوير الريف، النقابات الفتوية والأندية الثقافية، والاجتماعية والرياضية والتغلغل في ادارتها.
- ٣- التركيز على نشاطات الشباب في مراكز الشباب والرواد والكشافة... الخ.
- ٤- الاهتمام اخاص بمحالات الارشاد والتوجيه، صحافة، تلفزيون، إذاعة... الخ والاستفادة من الشئون الدينية، ومراكز أحياء النشاط الاسلامي، والمعمل في إدارات المساجد.
- ٥- الاهتمام بالعمل عن طريق الواجهات المشروعة (المنظمات).

توجيهات :

- ١- ضرورة العمل الفعال في الساحات والمنابر لتأمين سيرها نحو الاسلام.
- ٢- احترام تقويم وسط الأفراد، فيجب حل قصايا الأفراد الأسرية والخاصة والرسمية لكسبهم.
- ٣- يتفاوت اسم في لذكاء، فيجب الاستعانة من كل حسب مفدراته ودكائه.
- ٤- الدوائر التي يجب على كل شعبة اخذها هي وضع خطة لكل شعبة، تنفيذ الأفراد، تحديد الواجبات، الصلة المستمرة بإدارات التنظيم.
- ٥- مضاعفة حجم الأسر إلى ١٠ أضعاف في العام.
- ٦- الاهتمام بمشكل الجماهير ومساعدة الأفراد والانجاء إلى تجنيد الشباب مستغلين في ذلك استعدادهم الديني للدخول بإدارات التنظيم.
- ٧- الرجوع للعناصر القديمة من الاخوان المسلمين الذين تركوا التنظيم لاسباب معينة في الماضي واغراءهم للعودة لمواصلة الجهاد.
- ٨- التركيز على الاحتماء وإلقاء مزيد من الأعماء على القبايين لاعلاء كلمة الله، وتوضيح الدعوة وتعميقها في نفوس الاعضاء الجدد والقدامى.

(١) كتاب هؤلاء هم الاخوان المسلمون الجزء الثالث.

٩- إذا لم يتح النجاح الآن في تولي ادارات المنظمات فيجب أن يبرز الاخوان فيها ليؤهلوا انفسهم للقيادة في المستقبل.

١٠- التقدم بمشروعات اصلاحية في المواقع التي بها فساد حتى يخلف الاخوان العناصر الفاسدة في القيادة.

١١- اكتساب قواعد المنظمات المحايدة بالنقد الباني والعمل لتغيير أوجه القصور.

وتصاعد نشاط الاخوان المسلمين مواكبا تصاعد اعداد البنوك الاسلامية والتي أحكم اسلوب التشغيل فيها لدرجة لم تكن تسمح لغير الاخوان المسلمين من النفوذ إلى إدارتها في كافة المستويات، وقد أحكم الاخوان المسلمون شروط تقديم التسهيلات المصرفية لدرجة أنها لم تكن تمنح إلا لمن يثقون إنه منهم أو يشكل رصيدهم أو هو حليف أو هو من المؤلفة قلوبهم الذين يرجون منهم لدعم الجماعة والتنظيم والتوجيه . .

لقد كان من مقتضيات اتفاق نميري مع الصادق على البعث الاسلامي أن تنشأ لجنة من علماء الاسلام للنظر في تعديل القوانين السودانية السارية انذاك لتتمشى مع الشريعة الاسلامية، ولم يضع الاخوان المسلمون هذه الفرصة فدفعوا بكوادرههم إلى هذه اللجنة والتي نشطت في اخراج وصياغة العديد من القوانين والتي شكلت بعد ذلك العمود الفقري لقوانين سبتمبر ٨٣ وقد كان باكورة انتاج تلك اللجنة مشروع قانون حظر الخور الذي اعد في أواخر عام ١٩٧٧ وقيل فيه أنه سيسري بعد سنتين من اصداره وتضمن ذات العقوبة التي وردت في قانون العقوبات لسنة ٨٣ وهي الجلد والسجن والغرامة لشرب الخمر بالنسبة للمسلم.

وبدأ الاخوان مسيرة الضغط على النظام لدفعه نحو خيار الشريعة بكافة الأساليب ففي عام ١٩٨٢ نجحوا في اصدار تعديل لقانون الاجراءات المدنية بموجبه جاءت الشريعة الاسلامية المصدر الثاني للقانون بعد القانون المكتوب وكان هذا تعديلا خطيرا إذا تذكرنا بأن كثيرا من القوانين التي كان يطبقها القضاء السوداني لم تكن مكتوبة وهذا التعديل يعني أن على القاضي إذا لم يجد نصا قانونيا مكتوبا يحكم المسألة فعليه أن يطبق احكام الشريعة الاسلامية وبذلك فإن الشريعة الاسلامية حلت مكان كل الأحكام التي سبق ان كان القضاء السوداني يطبقها سواء المأخوذة من العرف أو القانون الانجليزي أو مبادئ العدالة والوجدان السليم.

وللحقيقة والتاريخ لا بد أن نذكر بأنه لم يحدث أن تنبه أحد لمخاطر واجراءات ضغوط الاخوان المسلمين وافرازات طرح الصادق المهدي من كل الفرق والأحزاب التي احتجت بعد ذلك على قوانين سبتمبر في السودان إلا الجمهوريون.

ولعله من المفيد لاجلاء ابعاد مخطط الاخوان أن نورد المقدمة التي أوردت في مقالات العاصفة والجذور جاء فيها:

(.. وهكذا جاء العام ١٩٨٠).

كان ذلك بداية التحرك الحقيقي للاخوان نحو مواقعهم الحالية في الدولة. فقد كانت فورة المصالح قد أخذت تهدأ شيئاً فشيئاً ولم يتبق منها سوى رغبة حماسها الأولى واستقال الصادق المهدي من عضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي وأبلغني في تلك الأيام أنه قدم استقالته لأن المكتب السياسي (أعلى سلطة سياسية) لم يستشر في بيان الحكومة السودانية كان الرئيس جعفر نميري قد أوشك على اعداد كتابه «النهج الاسلامي لماذا؟» وبدأ الحزب الجمهوري بقيادة محمود محمد طه يسلط الأضواء عبر كتيباته الدورية على تزايد النزعة الدينية في شخصية الرئيس.

ومن جانب آخر كانت حركة الخميني في إيران قد اتجهت إلى إقامة علاقات حزبية مع عدد من رجالات الدين في الوطن العربي ووقع اختيارها في السودان على الدكتور حسن الترابي بعد أن تبادل الطرفان ثلاث رسائل خلال الفترة من يونيو ١٩٧٩ إلى فبراير ١٩٨٢ وكان المحتوى الإيراني للرسائل يدور حول كيف تساعد مد الخميني الديني... حتى اشعل تلك (الثورة) التي أطاحت بالشاه وتناولت الرسائل أيضاً ما أسمته (تجربة الجهاد الإيراني) في سبيل إقامة حكم الله وكيف استطاع (مد الخميني) أن يجتاح مشاعر الأمة الإيرانية ويحولها إلى وقود لنار (الثورة) واعربت الرسائل الإيرانية عن شكرها لـ (اخوة الجهاد) في السودان على تحريكها لتلك المظاهرات التي خرجت تهتف لـ (الثورة الإيرانية) عقب اسقاط الشاه.

ولسبب من تلك الأسباب أو لأجلها جميعاً عقد (الأخوان) أحد أهم اجتماعاتهم الحزبية على الاطلاق ودارت على مدى ثمانية أيام متصلة، مناقشات حامية حول «استراتيجية الجهاد الأكبر» للاستيلاء على السلطة في السودان. وقد ذكر كاتب المقالات أنه حصل على وثيقة دون الإخوان فيها ما سموه باستراتيجية اشارت إلى ضرورة (أن تكون للحزب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع بهاها من قوة أن تفرض على الحكومة نفسها فضلاً عن سيطرتها على حركة السوق التجارية) وكذلك أشار إلى اتفاقهم على السعي للهيمنة على القضاء السوداني، والتسرب إلى الجيش وإحاطة نميري برجالهم، والاهتمام الخاص بالمغتربين وحملهم على تقديم الدعم المالي لتنفيذ الاستراتيجية وكذلك استقطاب دعم المؤسسات الخيرية في دول الخليج أو رجالات الفكر الاسلامي في تلك الدول.

لعل الظاهرة الخديرة بالتسجيل عن هذه الجماعة أنهم لا يطرحون وليس في الواقع
بمكسهم أن يطرحوا برنامجا علميا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا يحقق العدل والرخاء ويوفر
صيرورة الحياة للناس ويوفر عدالة توزيع الانتاج بين الناس، ومن ثم ينعكس
صالحا في سلوك الناس، وطهارة في أيديهم، وغنى في أرواحهم.

ولعل قصورهم المذري يكشف من أنهم لم يستضعفوا أن يتطهروا حتى إلى قامة
تحتها انتباههم رغم الفارق الحاد بين مستوى وعي السودانيين الآن وعي
العلماء في عصرهم وتصور الحضارة الحديثة والمعروف الأساسية والاقتصاد، فقد
كانت عند شعرا محدد، أعرب الضن أنهم يعدونه كثيرا والحادث الآن. فحرص من
يملحها هكذا. صاحب المهدي صبيحة اجتماعية خالدة. ردف هذه المسحة بحري لا
تقل خطرا عنها:

لا نعبه ولا الترام يرى المذاهب والفقه يسرناهم التي لحقوها بأصل
الاسلام، ولا قصد إلا القرآن الكريم والسنة الصحيحة هكذا يحرم محمد أحمد
المهدي، وعنده من حبي القرآن والسنة الصحيحة. من أنهم حسب من العصر
في وقت ومفسر على صحتها وليس كمن فسرهما الأئمة، فليس. فقد كانوا رجالا
منه والمهدي يستنهض في السرد بين رحلتهم وأصلانهم أن كونوا رجلا مثلهم، رجلا
معه. هم حالا غير حال أولئك، ويعيشون في وقت غير أوقات أولئك، ولكن
العمالة والجهل والمصلحة أعمت البصيرة وأغلقت القلوب.

وبطبيعة الحال وكما رأينا في دستورهم أنهم يفرحون شعارات لا محتوى لها عن
العدالة الاجتماعية والاقتصادية عن العدل الالهي والرحمة والاحسان والقول بالعاطف
بين الناس والشورى في الحكم، لم عذرات لا معنى لها عن محريم الربا والاحتكار
وعن تحصيل الزكاة وكأننا نعيش في العصور التي سبقت شاة علم الاقتصاد وعلم
الاحتماء أو كأننا نعيش خارج عالم الصراع العالمي ولانقسام العالمي إقتصاديا وسياسيا
وحضاريا.

فقد سبق أن قلنا ما بعد الصادق المهدي مدرسه من مدارس الاحوان في طرحه
بنفسية. المهتة الاسلامي، إلا أن الانصاف يلزمنا بأن نشير بأن الصادق أحسن أخيرا
بوجوب التطول إلى قامة جده في البحث عن اجتهد حديد يتسق وما أفرزه العصر
الحديث من العلوم لعصرية. وإلى الانتهاء إلى الحضارة الحديثة، ولعل أبلغ تعبير عن
رؤية الصادق حول الاجتهاد الجديد نجده مسجلا فيما قاله لجريدة القبس الكويتية في
عدده ١٩٠٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٩/٧ حيث جرى حوار معه عن المصاحفة الوطنية

وموقفه من الحزب الواحد ومن الركائز التي يقوم عليها نظام نميري فقال:

أولاً: أما الآن فموضوع عدم الرغبة في التفرق الحزبي والحرص على إيجاد وعاء قومي وديمقراطي لتوجيه الإرادة السياسية هو محل اتفاق كل الأطراف.

ثانياً: لم يعد هناك خوف حول ضرورة قيام التنمية والنظام الاقتصادي على أساس اشتراكي.

ثالثاً: لم يعد هنالك خلاف على أن يكون التشريع في البلاد اسلامياً مع مراعاة حقوق الاقليات الدينية خاصة في جنوب السودان.

رابعاً: المعارضة متفقة أساساً على نظام رئاسي جمهوري في الحكم وهو أمر ليس محل خلاف الآن.

خامساً: لم يعد أحد يطالب بأن تكون القوات المسلحة كم هي في النظام البرلماني بعيدة عن المسيرة السياسية فميثاق الجبهة الوطنية ينص على أهمية المشاركة السياسية للقوات المسلحة دون أن يؤثر ذلك على الانضباط اللازم لكيونتها العسكرية.

سادساً: هناك اتفاق على أهمية الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان وجوهر المفهوم قد اتفقت عليه كل الأحزاب السياسية قبل اتفاقية اديس أبابا وذلك في ديسمبر سنة ١٩٦٦.

سابعاً: (ومن حسنات النظام الحالي في السودان التنبه لأهمية التنمية والتعريف بالامكانيات السودانية والدخول في مشروعات معينة...).

إن الجدير بالملاحظة ليس فقط التنازلات السياسية الحادة التي قدمها الصادق لنميري عند البدء في محاولة التقرب منه ولكن الأجدر بالملاحظة هو ذلك الاتفاق بأن يكون (التشريع في البلاد اسلامياً مع مراعاة حقوق الأقليات الدينية خاصة في جنوب السودان) ذلك أن هذا القول يكشف اما ان الصادق يداهن ويرaug هنا على حساب مبادئه، ذلك أن اعلانه قبول اقامة التنمية الاقتصادية على أساس اشتراكي وبخطط علمية، وقبوله لاتفاقية اديس ابابا والتي بينا كيف أنها خلعت الدين عن اطار التشريع، ان كل هذا يتعارض تماماً مع قوله بأن يكون التشريع اسلامياً مع مراعاة حقوق الأقليات، الأمر الذي يشككنا في صدق اجتهاده الجديد ويجعلنا نتوجس خيفة من أنه ما يزال حبيس فكر الاخوان السلفي، وأما أن الصادق جاد ومخلص فيما سجله فيكون قد جهد في أن يشب بقامته نحو آفاق العلم الحديث سواء في الاقتصاد أو الاجتماع

إلا أن موروثاته ومصالحه مازالت تقعد به من أن يتحرر تماما من طرح الاخوان الأمر الذي قد يبشر بأنه لو استمر في المحاولة عله يبلغ مقام جده في استلهام حال الناس الان، واستقراء مقتضيات هذا الزمان، فالعبرة بالمفهوم الذي استخلصه جده كمنهج للاجتهد وليس بما استخلصه من تشريعات بأعمال هذا المنهج في أواخر القرن الماضي.

الفصل الثامن

نميري يستجيب بمقدار طاقة ومقتضيات نظامه وجسده المريض لاحياءات وضغوط قوى المصالحة

لقد قلنا بأن نميري التقط الإشارة، وفهم وظن وتوهم بأن هذا التوجه بالفعل يعبر عن رغبات ومصالح جماهير تلك الأحزاب التي طرحت شرط التشريع الاسلامي وقبله نميري بدهاء وخبث إذ بدأ يفكر أنه يمكن أن ينفذ الشرط بدون القادة الذين طرحوه، وبذلك يسحب البساط من تحت أرجلهم ويستقطب جماهيرهم، ويستقطب دعم من يقفوا وراء هؤلاء القادة من مراكز مال البترول العربي رء لماب الاستعمار الغربي الحديث، ولكن كان واضحاً أنه في التاريخ الذي طرح فيه هذا الأمر والتقطه نميري لم يكن كما قلنا الواقع السياسي والاجتماعي للقوى التي كانت وما زالت تدعم نميري - يسمح بطرح الشعار في التطبيق مباشرة إذ كان ما يزال طرح الجمهوريين عن النهج الاسلامي يعبر عن احتياجات النظام وتحالف قواه الاجتماعية وواقعه الاقتصادي.

ولعل برنامج الولاية الثانية الذي طرحه نميري في ١٩٧٧/٣/٢٨ كان يعبر أصدق تعبير عن متطلبات تحالفه القائم انذاك وعن تطعه لاستيعاب ايدلوجية هحمة يوليو ١٩٧٦، فقد طرح نميري برنامجاً من ٣٩ نقطة باعتباره (ملامح تصوري لمهام المرحلة الجديدة) وجاءت أول نقطة تعبر بقوة ووضوح عن تحالفه، بأن قرر انه أمر حتمي وجوب (تأكيد ماهو مؤكد من حتمية الوحدة الوطنية ثم العمل على تجاوزها لاكمال بناء الأمة السودانية).

ولم يكن الواقع قد أفرز بعد أن هذا البناء يتم عبر الشريعة الاسلامية ولهذا لم يكن نميري بفادر إلا أن يتصور أن بناء الأمة السودانية (ليس عدته الشعار المرفوع ولا العلم والنشيد ولا الاقوة والتعبئة، وأنها هو العمل المستمر على تحقيق التجانس بين أفراد الوطن الواحد عبر طرق تربط اجزائه عبر قنوات اتصال تحقق تفاعله، وحول تنمية متكافئة لمختلف موارده) ويمضي نميري ويحدد أولويات المرحلة فيتحديث في النقطة الثانية عن (الاطلاق بالسودان من مراحل الكفاية إلى مراحل الوفرة.. ومن مواقع الاحتياج إلى مواقع العطاء بحيث يسد احتياجات الغذاء في أمتة العربية وقارته الافريقية ثم العالم كله.. وذلك بمسح الموارد المتاحة وتوفير مصادر التمويل الداخلي والخارجي.. وبإعداد الجماهير.. تدريباً وتأهيلاً وتخطيطاً للتعليم..).

وإذا كان هناك معنى للمضي في إيراد مضطربات من هذا البرنامج فإن المقصود لابد أن يتضمن فصيح الأكاذيب والأوهام التي ظل نميري وأتباعه يروجونها عن قطاعات ذتية بالايمن بالاسلام استدعت في النهاية إعلان تبرعه. ذلك إذا كان نميري يرغم أن ولايته هذه يجب أن تحقق هذه الأهداف. وهي ولاية امتدت حتى مارس ١٩٨٣ فإن عدم تحقيق شيء منها يكشف أن البديل التي طرحت بها فيها الشريعة لم تصدر من منطلق وجوب إيراد برنامج جديد بعد أن نفذ البرنامج السابق، وإنما كان مايطرح دائما هو ما يعبر عن واقع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحمل النظام على اكتافها وعن صراع ايدلوجياتها ومصالحها ومقتضيات كل ذلك تجاه القوى التي بدأت تنبت في احشاء النظام وتستدعي بدورها تعبيرا بحجمها الجيني ومقتضيات استقطابها، وما كان يمكن أن يتجاوز هذا الغزل الجديد مقدار حجم العواطف السياسية الوليدة ولهذا استمر نميري في برنامجه يتحدث في النقطة الثالثة عن (العمل على إزالة الحاجز الوهمي بين الصناعة والزراعة) ثم يتحدث في النقطة الرابعة عن تنمية شاملة كعطاء شامل (يتضمن خدمات الاسكان والصحة والتعليم والتسويق والترفيه والثقافة) وعن رعاية اجتماعية ينبغي أن تواكب التنمية الاقتصادية بالاضافة إلى الاهتمام بالقيم الروحية والتنشئة الدينية باعتبارها أداة توحيد وتجانس .

ثم يأتي بعد ذلك التعبير عن القوى الجينية في النقطة الخامسة حتى العاشرة فإذا بنميري يعلن (ان أكون في سيرتي . . مقتديا ومتأسيا بأئمة الحق والهدى والعدل والانصاف) ثم يعلن أنه ان أعجبتة نفسه وقبحت سيرته وساءت تصرفاته فإنه سيرك الولاية، كما يعاهد الناس أن يتبصر في (الدين وتعلم مالا بد لي من علمه من علوم الايمان والاسلام) وأن يكون (احرص الناس على إقامة فرائض الله واجتناب محارمه وتعظيم شعائر دينه). وأنه سيحرص على إزالة المنكرات وأن بابہ سيكون «مفتوحا للمتظلمين ليقضي حوائجهم بنفسه».

ثم يورد أربع نقاط لا معنى لها ويعود في النقطة الرابعة عشر يتحدث عن التنمية مدخل الرخاء ووجوب ربط التنمية بالالتزام بالقيم والدين ويتحدث بعد ذلك عن كرم أهل السودان ثم يعود في النقطة السادسة عشر ويتحدث عن الديمقراطية والحكم الشعبي المحلي ويكرر الحديث عن الديمقراطية والانطلاق الاقتصادي والاحساسية بالنسبة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتكامل مع الأشقاء والتعاون الأشمل في مجال الاستثمار وتحديد جديد لعلاقات الانتاج والتعاون مع العالم العربي والافريقي ودور السودان في الساحة الدولية وفي القضايا العربية والافريقية باعتبار

السودان (ساحه تفاعل للتقافتين) ثم يتحدث عن (احياء وتنشيط للثقافة السودانية
ويعكر السوداني بحيث يحتل مكانه الذي يناسب مع خصائصه المتميزة بحيث يثري
التراث الفكري للانسان المعاصر ... ثم يتحدث عن التفرغ للفنانين والكتاب والشعراء
بالإضافة إلى اتاحة الفرص بالسمعة ... لا شك بالثروات الفكرية والفني العظمى
المعاصرة بغير حساسيات تعوق ابداعهم) ..

ثم يتحدث عن ... ووجوب تخصيصه النوعي ...
باحتياجات الريف وصيغتها ومسمونها ... ثم يتحدث عن مرحله
التوسيع ... والتفتت عن ... في السودان وضرورة الانسحاب عن
... جديدة ... وبعد ... عن ...
السدد (ومرشد ... حتى تحقق العدالة والتكافؤ بين ...
المختلفة).

ثم يتحدث عن ...
المنطقة السادسة والثلاثين فيحدث عن ...
المساحة عملا بين صفتها مصدي ...
دوري بين صفتها) ثم يعرض في المنطقة ...
في جانب منها أعدادا لمن يخلفني في الولاية الثالثة) ..

ثم يتحدث عن روحه التي سبدها في ...
يجعله الله من الأعظمين قدرا عنده.

الرجل المريض والقيادة الرشيدة:

لقد تصافت ظروف شخصية مع مننصيات المصالحه وشروطها والقوى التي
تقف من خلفها، تصافت لكي تخرج منها ...
السياسية.

لقد بدل الرجل جهدا فوق طاقته، فالرغم من محدودية ذكائه وقدراته الفكرية
وحصيلته الثقافية ظل يعصر كل كيانه للوقوف على قمة السلطة وسنام القيادة، وظل
يهيمن على كل شيء ولا يثق في أي شخص أه جهة، أو حزب، وظل بناور مع
هذا، ويضرب هذا بذاك، ويفتك بهؤلاء، ويدبح أولئك، فانهدت قواه، وخارت
عضلاته، وكاد دماغه أن يتمزق، فوقع فريسة لعدده أمراض، كان نصيح الأطباء حولها

قاطعاً ومنذراً أن اترك الخمر نهائياً أن انقص وزنت ولا تستجيب لشراهة الأكل ودسمه، أن لاحظ نوع المجهود الذي تبذله، أن أقلع عن التدخين وأن اجتهد في ترك التمباك ويستحسن أن تقلع عنه.

وبالرغم من المقومة الأولى التي ابداها نميري في مواجهة الخضوع لهذه الأوامر إلا أنه قد تبين له جلياً أن ليس هنالك من مناص غير الانصياع لأوامر الأطباء أن أراد أن يطيل في عمره وأن يبقى صحيح الجسم قادراً على الحركة وقادراً من ثم على الحكم.

لم يكن نميري بكل ما عرفناه عنه هو الشخص الذي يقبل وهو في أعلى سلم السلطة والقيادة والهيمنة، والذي يمتلك كلمة كن فيكون، لم يكن ليقبل أن رعيته وعلى الأقل أن من دونه مباشرة من المسؤولين وهم من يسبحون بحمده أثناء الليل وأطراف النهار أن لا يكونوا على شاكلته، وأن تكون لهم قدرات استمتاع بالحياة أكثر منه، ونقول استمتاع بالحياة لأن نميري كان هكذا يفهم ممارساته في استخلاص اللذة من معاقرة الخمر والاختلاط والتعامل مع نساء الغير وفي التدخين بشراهة وفي استخدام التمباك بكميات تثير القرف والاشمئزاز.

إن بالقمة شخص واحد وعلى من دونه أن يحذو حذوه ويكون على شاكلته ويعيش على نمطه ونهجه، والرجل لم يبق له من متعة في الحياة سوى الحكم والأمر والنهي والتسلط والاستمتاع بمشاهدة قدرته على التحكم في رقاب العباد والتصرف في مصائرهم، وقد تضافر العجز الجديد للرجل مع تقدم السن فأدى إلى تفجير كل الموروثات بداخله خاصة وأنها موروثات لم تتعرض للعوامل التي تهزها أو تشكك فيها أو تثير تساؤلات حولها، فالرجل لم يحصل من العلم أو الثقافة ولم يكن لديه من الذكاء ما يكفي للتساؤل أو الشك في هذه الموروثات بكل أبعادها وممارساتها الشعبية ومفاهيمها وقناعاتها المتداولة بين بسطاء الناس، فكان أن أيقظ ذلك في نفسه ممارسة العبادة في حدها الأدنى بأداء الفرائض وقراءة شيء من القرآن والتنبه إلى قوى الصالحين من (الفقراء) والأولياء، وإلى الحجبات التي تبطل مفعول الرصاص والبخرات والمحايات التي تفسد السحر والعين والحسد وتردع وتهزم الأعداء، وتبطل مفعول (عملهم). لقد كانت قناعاته بهذه الموروثات الشعبية تعبر عن غاية علمه بالدين فهو يقر في ٢٨ مارس ١٩٧٧ في برنامج الولاية الثانية أنه لم يتعلم بعد علوم الدين، حيث يعلن أنه يعاهد الشعب أن نجح في الاستفتاء... ان (اتبصر في الدين واتعلم مالا بد لي من علمه من علوم الايمان والاسلام... اني ادرك أن العالم يعرف ذلك ويهدي إليه والجاهل

وقد تمخض تفجر هذه الموروثات في نفس الرجل المريض عن ظاهرتين أساسيتين في هذه المرحلة. أولاها ما عرف بالقيادة الرشيدة، والثانية جنوحه وهوسه في البحث عن الأولياء وزياراتهم والاستعانة (بالفقراء) وتقريبهم. الأولى كانعكاس مباشر لمرض شخصي استخدمت نتائجه سياسيا، والثانية نتاج تسوس عقله الذي بدأ يصيبه التاكل والهذيان والغياب. والجدير بالذكر والتأكيد أن مرض نميري لم يكن ليفرز النتائج التي أدى إليها لولا أن افرازات هذا المرض تفاعلت مع الصراع السياسي بين القوى التي كانت تتجاذب النظام. القوى السياسية التي كان يستند عليها من قبل والقوى التي بدأت تتغلغل في النظام اقتصاديا اسلاميا ونفوذا اخوانيا في كل مرفق واعلام، ذلك أننا إذا تصورنا أن هذا المرض قد أصيب به في أواخر ١٩٦٩ لاستحال أن يفرز النتائج التي أفرزها في عام ١٩٧٧، وهذا ظللنا نقول بأن دور الفرد وقواه الثقافية أو أمراضه الشخصية لا يمكن أن تؤدي أكلها إلا إذا كان الواقع يطبق خياراتها وإفرازاتها أو حتى شطحاتها بأن يكون الخيار الذي يلجأ إليه الفرد هو امكانية متاحة في الواقع.

القيادة الرشيدة:

التزم نميري في المصالحة الوطنية بأن يطبق الشريعة الاسلامية ولكن إعلان تطبيق الشريعة كما قلنا كان يتناقض مع مصالح وتوجهات قوى سياسية واجتماعية ومراكز اقتصادية كانت ما تزال تعطي النظام الدعم، هذا بالاضافة إلى أن المؤسسة الرئيسية للقمع - القوات المسلحة - التي يستند عليها كانت الشريعة بالنسبة لها تمثل تضيقا سلوكيا قد يصيبها بالتبرم والتملل ويشيع بين أفرادها كثيرا من عدم الانضباط وعدم الانصياع لما يمكن أن تفرزه فروع الشريعة في التطبيق، ولهذا كان لابد من إيجاد موازنة في هذا الصدد، فكان أن تطابق مرض الرجل مع البحث عن هذه الموازنة.

لقد بدأ الرجل المريض يشعر بحقد شديد ومرارة وغيره وحسد من أولئك القادة الذين كانوا جميعا تحت أمره أصبعه فهم صنائعه ولا يساوون شيئا بدونه، ورغم ذلك كان يراهم يستمتعون بنوع متع الحياة التي كان يشكل التطلع إليها وممارستها ضرورات حياتية في بنائه الجسدي والنفسي والخلقي، وهو قد حرم منها تماما، فكان أن ابتدع برنامج القيادة الرشيدة لارضاء نزعتة الحاكمة في إلا يرى الآخرين يستمتعون بها هو محروم منه، وفي نفس الوقت يمضي في طريق سحب البساط من قوى المعارضة المتصالحة معه بأن يتبنى ويسلك طريق الشريعة فكان أن أعلن:

(١) (لقد عشت ليل الغربة شبابي وخضت فيما يخوض الناس فيه ولا مهرب لي منه إلا عفو أطلبه وصفحاً انشده وغفرانا أطمع فيه من الغفور الرحيم). من الواضح أن نميري حكم الله في أمره في أن يحاسبه ويعاقبه عن ممارسته أو يغفر له، وفي ذات الوقت قرر أن ينصب نفسه حكماً على الآخرين في موقع (الله) فإذا به يخاطب القياديين بقوله ^(١) (وعلى مدى اسبوعين من الآن.. . انتم أمام خيارين بلا ثالث:

(أما عهد ووعد بتجنب الخمر ومثيلاتها وما دونها من النواقص وأما اعتذار اقدرة وأقبله عن المشاركة في حمل الأمانة وتحمل مسئوليتها). ويمضي نميري في تلمص موقع الاله وقدرته على العباد قائلاً:

(٢) (ولسوف أكون بعد استلام الرد وليس قبله عينا ترصد الصادقين للعهد
حفظاً لوعده لا غير ذلك... وصعبهم حيث يريد لأنفسهم
بمنأى عن الأمانة وتحملها.. .)

وبطبيعة الحال فإن هذا البرنامج كان يتفق تماماً مع توجه الجمهوريين في أن لا إصلاح يمكن أن يتحقق إلا بتغيير النظام القائم. وهو في نفس الوقت لم يكن يصرح بذلك بل كان يستره الخنوع. ولا شك أن نميري فقد أصبح يتردد مع قيادة الرشيدة في سبيلها في مدارسهم من زعماء ونظائرها بالاصح أنه خدعاً على سرهم... وصعبهم ومما فعلهم ذلك هم تغير انفسهم نحو النفاق والتمويه والتحایل والكذب.

إن سياسة القادة الرشيدة في الترفع ساعة قدر حظهم من الأذلال وتخطيهم شخصيات معصية من ذوي القعدة وفي كفة المرافق، فقد طبع نميري أن يعلن لقيادة في كل موقف وورده ومصحة أهم سيبتدون بهج لقيادة الرشيدة وأن من لا يستطيع أن يقبلها عليه أن يحل عن مكره ووظيفته، فإذا نظرت إلى الأمر أنه لم يكن قاصراً على الفساد السياسي بل به أمد وشمل كفه فسادات احدهم المدسه والمصا والمهمل والمسيب، وإذا تذكرت من من هؤلاء المذنب من القادة من واحد فقط كان وزيراً هو الذي رفض اعلان ولأئذ نبر مع القادة الرشيدة وضرب اعتداه من سببه وأعنى بالفعل - إذا تذكرت ذلك فبت يمكن أن يدرك القدر الهائل من الخنوع والاذلال الذي تجسد في هؤلاء لقيادة الذين لم يترك واحد منهم مدرسته اسبقه ورغم ذلك تمسك بوظيفته.

(١) النهج الاسلامي ص ٤٤٧، ٤٥٥.

ولعل الأخطر من ذلك هو تحول هؤلاء القادة إلى قادة مدعين في الشرق والحد
ومدرسة الضليل والتحسين والمدايرة، فحدث اتصال بينهم هذه الصلة بغير
جدورها في كل تصرفاتهم وكيانهم ونفوسهم، ولعل اندججه نصيح أكثر من عند
الغالبية الساحقة من هؤلاء لم يكونوا يصبون بها علوه عن التزامهم بهج الناس
الرتيدة وظلوا يرسون تحت العهود ودرء اليسير والاستخفاف بجديّة ما كانوا عند
يلتزمون به.

وكان نميري بعلم ذلك تمام، ولم يكن يهمه اقرارات اصراره على هذا النهج
بالنسبة لشخصيات القياديين ويؤكد نميري ذلك بقوله:

(١) (معاناة الخلاص مع القيادة الرشيدة، اني كنت أكاد أعلم يقينا أن البعض
خارج عليها).

(أنا أعرف أن البعض التزم بها صدقا وأن البعض تظاهر بذلك ادعاء، وأن
البعض حافظ واحتفظ بعاداته قبلها، ومسلكه قبل صدورها).

(وبعضهم وما زال لم يصدق...) - ومن الواضح أن نميري كان سعيدا بهذا
النفاق الذي كشف له أنهم أدنى منه في الوضاعة، وفي التماسك الأخلاقي،
ونميري في هذا لم يتجاوز سلوك كثير من اشيائنا الذين يدارون بسمة أو ضحكة أو
قهقهة تشاهدها في حركة البطن البارزة شماتة أو سخرية. أو تنفيسا عن ضعف شخصي
إد يسترون أفواههم بأيديهم أو بأطراف الملافح أو العمم عندما يشاهدون رجلا هاما
تبول على نفسه، أو تنكشف له عورة، أو يكشف عجزه الجنسي أو الخلقي أو
الأسري، فهم لرسوخ الضعف فيهم يبهجهم ويسعدهم انكشاف ضعف الآخرين،
أو وقوعهم في المصائب أو المزالق أو الفضائح بل أن هذه الأمور تشكل موضوعات
رئيسية لمجالس انهم، ولعلمهم معذورون فهم يفتقدون المقدرة على الاستمتاع بموسيقى
انسانية راقية، أو بمسرح يحكي مشاكل الانسان المعاصر، أو بتأمل تشكيل يعدوه
عبثا، أو بقراءة رواية تسبر غور انسان القرن العشرين، أو حتى تتبع الانجازات
العلمية التي تجاوزت خيالهم في هذا الزمان وما كان يمكن لنميري أن يتجاوز موروثاته.

لقد انعكس كل ذلك بدوره على كافة من هم أدنى منهم في مراتب السلم
السياسي والاداري والوظيفي فاضاف قناعة جديدة بمشروعية استخدام كافة أدوات

(١) النهج الاسلامي كيف = مقالات نشرت بجريدة الصحافة - مقال بعنوان معاناة الخلاص بتريخ

. ١٩٨٣/١٠/١

النفاق والكذب والتضليل في سبيل كسب المنافع الشخصية والبقاء في المركز أو الوظيفة أو العمل.

ولقد كان الأمر أخطر بالنسبة لمن كانوا في الأصل يسلكون سلوكا يتفق وما أعلنه نميري عن نهج القيادة الرشيدة، إذ بدأوا يحسون بأنهم لا يسلكون هذا المسلك باعتباره صادرا عن أنفسهم عن طواعية واختيار والتزام خلقي وإنما هم مقهورون على المضي في هذا الطريق وليس لأنه خيارهم وإرادتهم، ولقد شاهدنا الكثير من أولئك الأشخاص الذين كانوا قد تابوا عن قناعة وخيار قبل اعلان نميري لنهجه الرشيدي يعودون مرة أخرى لممارستهم القديمة اثباتا منهم بأنهم ليسو مقهورين ومجبرين على سلوك الصلاح.

ولا بد لي أن انبه بأنني لا أبالغ هنا في حجم رد الفعل، ذلك أننا نتحدث في إطار اشخاص متميزين ولا نتحدث عن شعب بأكمله، أو فئات تبلع الملايين، أو حتى الألوف، ذلك أن القهر والاجبار على السلوك في طريق معين كان عند ذاك قاصرا على فئات القياديين كما قلنا، فإذا استبعدنا أصلا الأغلبية الساحقة من هؤلاء والتي اختارت سلوك النفاق والكذب مع المضي في سلوكهم القديم فإن الأمر الأخير ينحصر في أعداد ليست كبيرة ولكن تأثير سلوكها أخطر من الفئة الأولى لأنه أكد في أذهان الكافة أن ليس بين هؤلاء القادة من هو معصوم من الانفصام الشخصي وانعكس هذا بدوره في الاداء العام، وفي التعامل مع المال العام، والتصرف في حقوق الناس، وفي كل مايقع تحت يد أي شخص، فإن رد الفعل أصبح طبيعيا بل وقاعدة أساسية هو أن تحاول أن تنهب أكبر قدر من ذلك المال، وأن تنال أكبر قدر من المتعة واللذة الجسدية والنفسية والحسية بصفة عامة، وأن تمتلك الوسائل التي تؤمن عدم كشف هذه الممارسات سواء بامتلاك الصيغ والمرارح الخاصة، أو بتسجيل الأموال في أسماء الأسر أو الاحتماء بالشركاء في أماكن اللهو والعبث، ولعل النهب الأخطر من كل ذلك وهو ما يعين في هذه الدراسة أن فئات كبيرة ممن كان يرجى منهم كقيادة هذا البلد والذين بقوا داخل السودان ولم يهاجروا وهم منتشرون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية أو الفنية أو المهنية وفي كل المرافق أن كل هذه الفئات أصابها التمزق والتحلل واتخذ السوس اتكئات مريحة في شخصياتهم وأعمل فيها نخرا وتأكلا وتمزيقا، وقد مهد أيضا وساهم بل ولعل الأجدر أن نقول أن الذي جعل الأرضية مهيأة لاستقبال والاستجابة بهذا الشكل لسياسات نميري الاسلامية التناقض المريع للأزمة الاقتصادية وللتضخم وغلاء المعيشة التي نشأت واستمرت تتصاعد بمعدلات رهيبية مع تحول نظام نميري ونفوذه هائيا في قبضة الاحتكارات الغربية ومؤسساتها، والدولارات العربية ونفوذها،

الفصل التاسع

وتكمل المصالحة هيمنة قوى الاستعمار الحديث وتوجهاتها وسياساتها على النظام

لقد حدث تداخل وتأثير وتفاعل وتحرك متبادل ومشارك بين نميري وبين مصالحه من قيادات انقلاب يوليو ٧٦، تلك القيادة التي حاول نميري سحب البساط من تحتها سواء باذابة قاداتها وتطويعهم لنظامه وإخضاعهم له تماما ومن ثم تصفية مراكزهم المستقلة وذلك بادخالهم الاتحاد الاشتراكي وتقسيم فتات السلطة على بعضهم، وسواء بشغلهم بالأموال التي أعادها إليهم والتعويضات التي دفعها لهم سواء في شكل مراكز اقتصادية تتطلب التفرغ لعمل السوق والبحث عن صفقات السمسرة والعمولة في امال القطاع العام، أو سواء تبني نهجهم الاسلامي تدريجيا بقناعة نميري أن نفوذهم الجماهيري كان يستمد قوته واستمراره من مثل هذا النهج، أو سواء بالاتصال رأسا بالقوى الاقتصادية والسياسية العالمية التي كانوا يمثلون توجهاتها وذلك بالتعامل مباشرة وبعمق مع قوى الاستعمار الحديث ممثلا في أمريكا واحتكارات الغرب أو قوى الرجعية العربية وبترونها ودولاراتها، وقد صاحب نفس التوجه الذي بدأه نميري أن بدأت دوائر الاستعمار الغربي الحديث ومراكز نفوذ المال العربي بدأت تتحرك للاحاطة بنميري وسلطته لانكشاف انه من أطوع العملاء وأمنهم وأكثرهم قابلية لاطاعة أوامرهم وحماية مصالحهم، طالما هم يتعهدون بحماية نظامه ودعم سلطته.

وكذلك وفي نفس الوقت بدأ الوسطاء من الاخوان المسلمين يستثمرون هذا التلاحم الجديد بقيادته في اتجاه توجهاتهم العقائدية والتي كانت تنفق تماما مع تلاحم قوى الاستغلال الاقتصادي الغربي، مع سعر ونهم البترودولارات العربية، مع تطلعات السعودية في الحلول محل مصر في قيادة العالم العربي سياسيا، وقد ساهم في تسهيل تفاعل كل هذه العناصر ظروف افليمية احاطت بالسودان من حيث ظهور نظام ثوري في اثيوبيا يرفض التوجه إلى الغرب، ونمو النظام الثوري في ليبيا بتوجهاته الخاصه في مساعدة الحركات اليسارية في العالم الثالث، إلى يؤر تتفجر في الصومال واليمن، كل هذا أدى إلى أن تركز قوى الاستعمار الغربي والمال العربي والتطلع السعودي إلى نظام نميري لاحتوائه تماما فكانت بداية الانحدار الرهيب.

مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

بدأ سرب الاستعمار الحديث بشكل منظم ومخطط ومبرمج في حسم الاقتصاد
السوداني من خلال مؤسسات البنك الدولي وقروض صندوق النقد وديون وقروض السيوت
والمرابر ومؤسسات العربية للسودان، وبدء النظم مسعورا في امتصاص القروض، فقد
كاتب حقيل له دعوى ذفيه لأقامة هداكل مشروعات نميه، ولقد كنت من جانب آخر
المصدر الأساسي لمساعد فيه الاستهاريين الطنيليين وتكديس وبراكم امواهم عن طريق
السياسة والعسولات وقروض الأسعار واستيراد مواد القروض والوسطاء وما يسعها من
مظاهر الفساد والانحلال.

وبدأت جميع العناصر المؤيدة للنظام راضية فحورة به حنينة لنفسها من تراء
عروض فحوره بها بض وجدت مادة محدرة للحديث عن النسيج، وعن الفرق
الخريف، وعن مصنع السكر التي سبقت انناجها في ظرف سبين، وعن مصنع
النسيج التي سبقت الاحتجاجات المحلية في ظرف مده وحره، وكان يسرى راضيا
وهو يكثر الحديث عن النسيج، وعن المحدثه الوطنية، وعن المعجزة التي حققها في
حقول السودان، وعن الاف الكياوسرت من الطرق التي ردا بسوءه، وعن مشريع
كثارة ورهه وسكر عسالة نسيج خاج عداالله، ونشت بروج حصة في وسائل
الاعلام تتحدث عن هذه المعجزات وعما يجري من انجازات.

وكان الثمن باهظا:

إن الذي لا يوس بالاستراية مبص من داخل وحداء مصمبه ومسه الطنقي،
أو فباعه عتية تملكه حتى سحاع عظمه، لا يمكن ان يسي اتسركه، وعن الوطنيين
لا يمكن ان يحفظوا عن أموال الشعب ولا يمكن ان تبتأ تحت سلطانهم تنمية تغير
حال الناس إلى الأحسن.

أند قبل العمل، يقطعون من كل قرص يرد إلى السودان عشرات الأجزاء في
سجل سمسه وعمولة ومسطه وقروض سحر، وطلت الاداره الفاسدة التي أقيمت على
القطاع العام أو تلك التي برزت بافرازات النظام طللت بدورها في التنفيذ تمقطع
عشرات أخرى من الأجزاء وسفاسسها مع امفدين المحليين ووكلاء الشركات ونجار
الرخص مستوردي قطع العبر ومواد البناء فانكشف أن ما كان يصرف على كل مشروع
نموي لا يزيد على نصف القرص أو الميراسة المخصصة له، وأن النصف الآخر يتسرب
إلى الجيوب الخاصة ويهرب إلى الخارج ويطل عبئه محسوب على المشروع، وتظل فوائده
نراكم وتثقل بكاهلها على الجماهير المسحوقة المبشرة بالخير والرخاء والوفرة وسيلة عدا

العالم؟! وعندما تنأزم الأمور يعرض البنك الدولي وصندوق النقد الحلول بمزيد من القروض وبضرورات تغيير طبيعة إدارات القطاع العام وضرورة إعطاء القطاع الخاص مزيداً من الحركة والحرية وضرورة إجراء تخفيضات مستمرة دورية في سعر العملة السودانية.. الخ وظلت الحلول المقترحة والتي كان يجري تنفيذها تشكل بؤر العام رهيبة وجديدة في الاقتصاد السوداني وتفاقم الأزمة وتراكم الديون وتثري الوسطاء والسماسرة وتجار العمولات والعملات والرخص وأصناف الاستيراد التي ابتدعها النظام أو نقلها من نظام السادات وقبض تجار ووسطاء المصالحة الثمن مضاعفاً بمعدل الحسنة في شكل أوامر مباشرة من نميري ومنفذي أوامره بأن امنحوهم ما يطلبون من قروض لإقامة أية مشاريع يقترحونها دون تحري الجدية الاقتصادية أو القدرة المالية سواء للمشاريع ذاتها أو للأشخاص أنفسهم، فقدمت بنوك الدولة مئات الملايين لهؤلاء الأمر الذي عرض هذه البنوك لهزات خطيرة أدت إلى إفلاس واحد من أكبرها.

وأطلت البنوك الخاصة برأسها وصاحبها الغاء الرقابة على النقد:

وكان طبيعياً على ضوء وقوع النظام تحت هيمنة الاستعمار الحديث بكل أشكاله أن ينصاع إلى التوجيه بضرورة إعادة فتح مجال أعمال البنوك للقطاع الخاص والأجنبي، فكان أن شاهدنا كيف بدأ السباق. وبدأت تقوم العديد من البنوك التي لا يمكن حصرها إلا في دراسة متخصصة لهذا الغرض، وكل ما يعيننا في هذه الدراسة هو رصد الظاهرة وتسجيل أثرها في مسيرة نظام نميري وانتهائه بتبني شريعته الإسلامية وكان لابد أن يسفر هذا متضافراً مع التسيب في النظرية والتطبيق عن تعيين نميري لأحد المحامين وزيرا للمالية، وهو رجل سبق أن وقع تحت هيمنة دعاة اتاحة الفرصة للقطاع الخاص وفتح السوق، والانطلاق، والتمثل والاقتداء بالغرب، وإزالة كافة العوائق أمام الاندفاع الفردي وأشياء النزعة الفردية للتفرد والانتاج وإثبات وجود الكفاءات الشخصية باتاحة كل فرص الحوافز لكسر حواجز الثراء الفردي العريض على أساس إثبات الاصاله الشخصية لكل فرد، وتحت هيمنة هذه الرؤية على هذا المحامي - وهو يمتلك قدرة عالية على الاقناع - اقنع نميري بأن يلغى الرقابة على النقد في السودان وكانت الهاوية التي سقط فيها الاقتصاد السوداني. وإذا تحرينا الدقة لوجب أن نذكر أن المسألة لم تكن رهية فقط بتوجهات أسياذ هذا المحامي، بل أن توجهات المصالحة وقواها وبنوكها الإسلامية ساهمت بالقدر المعلى في تهيئة نميري أن يوافق على ما اقترحه وزير ماليته، فقد كانوا جميعاً يتطلعون إلى نهب الشعب السوداني وذلك بتكسير كل

العوائق التي تحول دون انسياب ما يجنونه إلى خارج السودان، وقد ابدع الوزير المحامي في هذا المجال، فقد اتاح الغاء الرقابة على النقد وإباحة حرية التعامل فيه بل وفتح الصرافات الحكومية والخاصة للتجار بالنقد، أن يتمكن الاجانب أو السودانيون اشباه الأجانب من بيع معظم إن لم يكن كل ممتلكاتهم وتحويل بلايين الدولارات للخارج وهو أمر انعكس سلبا بدوره على الاقتصاد الذي بدأ يتهاوى ويترنح ومن ثم زادت حاجته لمعونات الصناديق الدولية أو العربية أو المؤسسات العربية الاسلامية وكلها زاد الخناق عليه زادت قبضة هذه المؤسسات على رقعة النظام وأصبح أسيرا لها يصعب عليه رفض توجيهاتها .

وبدأت مسيرة البنوك الاسلامية في السودان :

لقد سبق أن أوضحنا الظروف والأسباب التي دعت لقيام هذه البنوك، وكان لابد لنجاح مثل هذه البنوك من تحريك مخطط وتنفيذ خطوات أساسية يمكن اجمالها في ضرورة سحب البساط من تحت أرجل البنوك القائمة والتي كانت تمثل الثقل فيها البنوك الحكومية، ذلك أن طريقة عمل البنوك العادية المتمثل في التعامل بسعر محدد للفائدة، أمر لا يترك فرصة للبنوك الاسلامية مطلقا، فسعر الفائدة المحدد هو في كل الأحوال أقل عما كانت تريد البنوك الاسلامية الحصول عليه، ومما حققته بالفعل كحقيقة وكواقع . فالمضاربة والمرابحة والمشاركة وهوامش الربح ومصرفات القروض والادارة إلى اخر القائمة كلها تعبر عن وجوه قبيحة لربا مستتر محاط بضمانات رهبية لا تحصل عليها ولا تطلبها البنوك العادية، ولعل الأخطر من ذلك كله أن النظام الذي أفرز البنوك تاريخيا والذي لا علاقة له مطلقا بالأنظمة الاقتصادية التي سادت في الدولة العربية الاسلامية، أن الأب الشرعي لنظام البنوك كان يهدف إلى خلق أوعية للادخار ومن ثم الاستثمار تكون بعيدة عن العمل التجاري المتضمن بالضرورة مخاطر عديدة تفرع المدخرين ولا توفر اموالا كافية للمستثمرين، بينما الحيلة الشرعية التي استخدمها منظرؤا البنوك الاسلامية حولت مفهوم البنوك إلى مؤسسات تجارية تأبى أن يدخر بها أموالا تضمنها وتضمن دفع عائد دوري معقول عليها - وفي هذا المجال لاتستطيع أن تجاري النظام البنكي العادي في استقطاب المدخرات ومن ثم القدرة على الاقراض بفوائد محددة وبأسعار تمكن المقرضين من استثمارها والحصول على شريحة معقولة من الربح بعد أن تسدد فائدة البنك، كما أن النظام الذي سمي اسلاميا تأبى صيغة أن تستغل للتنمية وبناء الصناعات والمشاريع التي تحتاج إلى قروض متوسطة أو طويلة

الأجل، وهنا أيضا لا يستطيع هذه البنوك أن تنافس البنوك العادية في هذا المجال، وهو أخصب بل وأهم مجال في البلدان النامية التي من المفروض أن تشجعه الدولة، بل أن الدولة في هذه الحالات تكون أكثر الجهات حاجة إلى مثل هذا التمويل لإقامة مشاريع تنمية سواء لوحدها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص أو مشروعات مشتركة مع دول أخرى أو مؤسسات أجنبية أخرى، وهذا فإنه في المدى الطويل فإن هذه البنوك المسماة اسلامية لن تصمد أمام البنوك العادية، ومن هنا ينشأ العداء الشرس ضد البنوك العادية والعمل على تصفيتها.

إذن كان لابد من الهجوم على البنوك العادية التي بدأوا يسمونها ربوية وذلك بالسعي بشكل أساسي لتحريم أساس معاملاتها وذلك بإعلان تحريم الربا، ولكن هذا الأمر يواجه مصاعب شتى، فشركاء الدولارات العربية الاسلامية غربيون يقوم نظامهم على الربا وفتحوا لهم فروعاً في السودان كان على رأسها ستي بنك الأمريكي وهي لا تقبل أن تتعامل إلا بالفائدة، ثم أن الأهم من ذلك أن البنوك الحكومية تمثل الثقل الأساسي في هذه القطاع، وقد ظلت وحدها في الساحة بعد التأميم، ثم أن ثقل الجنوبيين المتحالفين مع نميري مازالت بقاياها موجودة ومؤثرة وبالمثل بقايا اليساريين والمتخصصين ومن التكنوقراط وهم ما يزالون يقدمون خدمات جوهرية لبقاء نظام نميري، وأما من الجانب الآخر فإن القوى الجديدة التي كانت تصطرع مع هذه القوى بدأت تتسرب بعنف تحت سراديب السلطة التي كانت بدورها تتلهف للاسراع بسحب البساط من تحت أرجل قادة المعارضة وذلك بتبنى ايدلوجيتهم (الدستور الاسلامي، وكانت الأموال العربية تتحرق لاخترق النظام الاقتصادي وبناء الركائز الجديدة المتمثلة في البنوك الاسلامية، وكان عملاء ذلك المال (الاخوان المسلمون) قد تمكنوا من بلوغ مراكز مؤثرة في الدولة والاعلام وموجهات الرأي العام، ثم أن النظام ونتيجة لكل العوامل التي ذكرناها كانت قدمه قد زلت في هاوية الافلاس والأزمات وبدأ اعتياده على التسول والاستجداء لحفئات من الدولارات لتغطي الضروريات التي استحال استيرادها بسبب تراكم الديون وبوار الانتاج وخراب المشاريع، ثم انتصب عامل خطير في ميزان الصراع ذلكم هو متطلبات صيانة المرافق العامة، التي كانت قد انهارت تماما في أواخر السبعينات، وفغرت فأها تصرخ من عدم الصيانة والتآكل والانحيار ذلك أنه وفي ظل نظام مايو لم يلتفت، كما لم تلتفت الأحزاب الحاكمة من قبل مايو إلى المرافق العامة التي أقامها الانجليز لتغطية الحد الأدنى المطلوب لتسيير حكمهم والحصول على انتاج معقول، وضمان حد أدنى للأمن السياسي والاجتماعي، إن هذه المرافق كان

يجب أن تجدد وتصن، وتستبدل دورب فكل منها يتاكل ... "ومن ولكن أحدا لم ينتفت إلى شيء من هذا في ظل نظام سميري الذي شكلت سنوات الطويلة العجوف أطول حكم يرأسه سوداني، وكانت أن تدهورت الضرق في كل المدن السودانية وتحولت مستشفيات إلى مضاحع يوم وهياكل مفرغة من محتوياتها وخرائب تجلب الأمراض بدلا من العلاج، وتهدمت كثير من المدارس، وانعدمت وسائل الاتصال والعمل في مكاتب وماني واجهزة الشرطة، وحدث ولا حرج عن جهاز القضاء الذي لم يعد يجد مباني لمحاكم وتهدم ما كان موحودا، ونقصت الكوادر العاملة الفنية وغير الفنية التي تؤدي عمل القضاء، وبدأ الخراب الكبير يطل برأسه في المشاريع الأساسية التي كانت تعتمد عليها الدولة، فمشروع الجزيرة وهو أهمها بدأت السنوات تنيخ عليه بصدرها وبدأت الأرض تشكو الاستنزاف والاهمال وعدم الصيانة والتخصيب، وبدأنا نشاهد الآليات اشباحا علاها الصدا وكأنها الهياكل العظمية لحمال قنلتها الصحراء وسحققتها بشمسها بعد أن أكلت الضاع والشعالب والحشرات كل ما كان عليها من خم وشحم وجلد.

وبدأت منشآت الكهرباء والمياه سواء القومية منها أو المنتشرة في كافة مدن السودان تكشف عجزها وعدم قدرتها على العمل بعد أن أكل عليها الدهر وشرب، ونظام سميري غافل عن كل ذلك لأهم لصاحبه ورئيسه غير أن يصارع في معارك البقاء فوق الكرسي الساخن، وظلت الأزمة تتفاقم والصراع يستمر.

قلنا أنه لم يكن للبنوك الاسلامية أمل للنجاح أو الاستمرار إلا بتصفية قطاع البنوك الحكومية، ومع تحجيم بقية البنوك التجارية العادية، أو إجبارها على انتهاج نفس النهج، وهجمة البنوك الاسلامية لم تعتمد على نفوذها المالي ونفوذ أصحاب الدولارات البترولية العربية فحسب، بل ارتبط المخطط بانتشار نفوذ الكادر العقائدي للاخوان الذي عمل بتصميم وهمه على تفيد اغراض الهجمة، وهذا فإننا بدأنا نشاهد كيف أن عملاء البنوك أنفسهم بدأوا يتشكلون نوعيا انماطا جديدة من لبس وطبق وسلوكيا، فتشاهدنا اللحى المرسلات وختائب السمسونيات الأنيفة والجلاليب ذات الجيوب التي تحمل أقلاما عديدة من الأسواع الرحيصة والبوت والأجندة الصغيرة التي توضع بأعلى جيوب الجلالية، وبدأنا نشاهد من لم يكونوا يشكلون مراكز مالية أو مهية أو حتى حرفية ذات وزن نشاهدهم الآن وقد مسحوا التسهيلات الجسيمة ووضعت تحت تصرفهم بكل السيولة المضطوبة للعمل التجاري وهو العمل الذي يحبه (المؤمنون) حبا جما فقد فهموا من حل البيع وتحريم الربا أن الله مجد هذا البيع واصطفاه من دون سائر المعاملات الاقتصادية، فهو لم يشر للصناعة والمهن والحرف بآيات تمجدها.

فكنت هذه كـم فهمها الكـثـيرون في عـصـور اسلامية منها خمسة غير شريفة، وان الشرف كل الشرف في العمل التجاري، وهم يذكرون بفخر واعتزاز وقدة أن النبي الكريم تاجر وان حل الصحابة وأرفعهم شأنًا كـم تـجـاراً، ولهذا فإن أساس الاقتصاد الاسلامي كـم يرونه ويشرفونه به ينسب في العمل التجاري وان تنظيف الساحة من الربا وفساح المجال للبيع والشراء هو أساس اسلامه لاقتصاد. وظل هؤلاء يعيشون برؤى المحتشم التجاري العمودي الاقطاعي الذي لم يتح له أن يكشف أن التجارة خدمة وليست امتداد، وانها مهمة فوقية رعونية لانصرف إلى احياء ائاجا أو تخالق سلعا جديدة أو تكتشف قوانين علمية لتطويع الاناج واستداع الأدوات والقوانين والاليات والأشياء التي تتسع حاجات الانسان وتطويع حياء وتطري مستقبله، وانها يجب أن يطرأ إليها في مجتمع يسعى إلى تطوير اقتصاده ونسبة موارده باعتبار حجمها الحقيقي كخدمة تسمح له بقاء دوره المساوي لخدمته فصيديا واجتماعيا في عصر طهر فيه ان العلم والصناعة والمهن والحرف هي قوام الانتاج وابتداع القيم والسلع والحاجيات.

واستهدفت الحملة القطاع العام:

كان لابد من حملة البنوك لاسلامية وبنال العرب الاسلامي والاحتكارات الغربية ومراكز الاستغلال الحديثة ان تكاتف هذه المرة وتستهدف القطاع العام فهو بدوره يشكل عقبة رئيسية أمام نفوذ هذه المؤسسات.

صحيح ان القطاع العام بدأ السورس يحرق فيه بحكم أن نميري استخدمه كأداة للقمع والتسلط والزعيم كما سبق أن قلنا. ورغم ذلك فقد ظل هذا القطاع يشكل نوحها اشتراكيا وأساسا اجتماعيا يتناقض مع سلطة الفرد المطلقة فصلا عن نه عقبة أمام القوى الجديدة تحول دون استئثارهم بمواقع الربح هائل يسيل لها لعب البنوك الاسلاميه ولجان العرب والاستثمارات العربية، ولهذا كان يجري الصراع بين كل هذه المسافضات شريفة ووضحة، وكثيرا ما وجدنا نميري يستحيب لدواعي الضغوط لتقطيع هذا القطاع، إلا انه كان يخرج بواريات عريية للانشاء على هيكله العام كأداة للسلطة والقمع في ذات الوقت بحفت اغراضا جريية للقوى الجديدة المتحالفه وذلك بتحجيم القطاع ودمجه في حلبة الصراع مع الحلفاء دون حمايه من الدولة، وكان الدولة لا تملكه أو أنه ليس هي، فشاهدا كيف حولت البنوك الحكومية ومؤسسات القطاع العام إلى شركات خاصة ليس فقط تحت تأثير هذه المصحة بل أيضا كاستجابة لاوامر ونوحيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد طلت المؤسسات الأخيرة بزعم باستمرار بأن

البروقراطية تقتل مؤسسات الدولة وأنها أفقدتها القدرة على الح... إلى السيولة اللازمة للتجديد وللتعامل الحر والمنافسة وأن هذا هو الذي أقعدها عن أداء دورها.

بل اننا شاهدنا أن جزءا من هذا القطاع بيع للقطاع الخاص وأن بعضه بدأ فيه تغيير لعلاقات الانتاج كمشروع الجزيرة من الشراكة إلى الحساب الفردي وبعضه أيضا وخاصة ذلك الذي يمثل ثقلا عماليا يحمل كوامن الخطر في باطنه رأيناهم يمزقونه إلى أجزاء صغيرة كسكك حديد السودان.

وكانت السكك الحديدية أحد ضحايا الهجمة:

إن هذه الدراسة لاتطبق اعطاء تفصيلات عن آثار هجمة المال العربي المتحالف مع احتكارات الغرب تحت مظلة التوجه الرأسمالي للتنمية ومع التوجه والمفهوم الاخواني الاسلامي للاقتصاد مع تقديم نميري لأولوية بقاءه في السلطة على كل أولوية فجميع هذه العوامل تضافرت على تدمير القطاع العام والاقتصاد السوداني، ورغم ذلك فإننا سنتناول بعض النماذج حتى لاتكون الصورة هيولية خطابية، ويجدر أن يكون على رأس هذه النماذج مرفق السكة حديد، ذلك أنه في بلد كالسودان تطول فيه المسافات حتى تبلغ الآلاف من الأميال ويعيش عش فيه الفقر الأمر الذي يستوجب البحث عن انجع الطرق لتوصيل الخدمات والسلع باقل تكلفة لها دون تحميلها تكلفة غير ضرورية تنتج من نوع وسيلة النقل، وفي بلد كالسودان لا يملك بترولاً ويدفع دم قلبه فيما يستورد من مشتقات البترول الضروري لتسيير الحياة، في بلد كهذا لا يمكن أن نتصور أن يتم التفكير في تصفية مرفق كالسكة حديد أو تحجيمه سواء في عمله لنقل السلع والخدمات أو لنقل البضائع أو الركاب أو المحاصيل فالسكة الحديد هي وحدها القادرة على تقديم أرخص الخدمات مقارنة بالشاحنات والعربات وهي تستهلك من المواد البترولية ما لا يقارن في قلته مع الشاحنات بالنسبة لنقل نفس الحجم والوزن من السلع والخدمات، ولعلها ليست مبالغة إن قلنا أن السكك الحديدية في هذا المجال لا تستهلك أكثر من ٥٪ مما تستهلكه الشاحنات والعربات لنقل نفس الأوزان لنفس المسافات ولكن كيف يبيع سياسة وتجار البترول بتروهم الذي أصبح يجري ذهابا بين أيديهم إذا توسع هذا المرفق واعتمد عليه.

وكيف لصناعة أوربا واليابان أن تباع الآلاف من الشاحنات والعربات ان اعتمد

هذا المرفق...؟

كيف يجعلون النظام يركع مستجديا قطرات من البترول لتغطية اقل من ربع احتياجات ما سبق أن باعوه من شاحنات وآليات وعربات لم تكن لها ضرورة إذا صينت السكة حديد:..؟

كيف لسماسرة صفقات البترول وصفقات العربات ووكلاء الشركات المنتجة للآليات وقطع الغيار أن يجدوا مصدر ثراء لاستنزاف كل دولار يحصل عليه السودان من بيع منتجاته:..؟

ولعله من حق القاريء أن يعلم بما جاء على لسان وزير الدولة بوزارة المواصلات والذي نشر بجريدة الصحافة في ٨٤-٨-٥ ذلك أنه أكد بجرأة غريبة ما ورد في هذا التحليل فهو يقول (فالسكة حديد لاتدعم من أي جهة، ولعلك تدهش إذا علمت أن المعونات والمنح النقدية التي تقدم للحكومة تسلف للسكة حديد بفائدة ربوية تتراوح بين ٨٪ إلى ٩٪ ولقد أرهق السكة حديد هذا النظام الربوي، فقد بلغت ديونها ٥٥ مليون جنيه خلال الأعوام العشرة الأخيرة وقمنا خلالها بسداد فوائد ربوية قدرها ٢٦ مليون جنيه دون أن نتمكن من سداد شيء من أصل الدين أو مايسمى بالهبات والمعونات).

ويمضي الوزير المذكور فيقول أنهم فشلوا في توفير النقد الأجنبي لقطع الغيار بالرغم من وجود فائض بالعملة المحلية قدره خمسة ملايين (ونتيجة لهذا الفشل توقفت كثير من القاطرات وما يهم ويحسه المواطن من نقص وتآكل في خدمات السكة حديد سببه عدم حصولنا على النقد الأجنبي اللازم ولقد تفاقم الانهيار حتى توقفت ٤/٣ القاطرات وتبعاً لذلك هبطت الإيرادات إلى مستوى لم تستطع معه السكة الحديد دفع مرتبات العاملين بها في الشهور الماضية)!!؟..!!

لقد كان الطريق ممهدا والتواطؤ ظاهرا والجريمة تحقق مصالح نميري في ضرب مركز تجمع يمكن أن يشكل خطراً حقيقياً على النظام، وفي ذات الوقت تحقق كل طموحات وأغراض مراكز المال العربي وصناعات الغرب وسماسرة البترول وتجار قطع الغيار ووكلاء الاستيراد، فكان أن دمرت السكة حديد.

كيف نفذ المخطط:

بدأ تنفيذ المخطط بأن تسارعوا في إقامة طريق بورتسودان الخرطوم بتدبير وتخطيط بين نظام نميري والاحتكارات الغربية والصناديق العربية والتطلعات الصينية لملاً الفراغ

فكان أن أقاموه في زمن قياسي، وكان قصدهم كما لم يستح نميري من أن يعلنه أن يكون بديلا للسكة حديد، وكان لابد أن تكون الخطوة الثانية هي فتح باب الاستيراد للشاحنات والعربات، وخفضت الرسوم الجمركية عليها، وانهمر السيل مئات الآلاف من الشاحنات تفتح كل صباح أفواها ظالبة طعامها من مشتقات البترول وقطع الغيار، ومستوردوها يلهثون لتغطية الاقساط التي حسبت عليها الفوائد الباهظة، ومراكز الصناعة والتجارة في أوروبا تتحفز منتظرة التحويلات، فكانت أن تحملت جميع السلع والبضائع والخدمات أعباء ومصروفات جسيمة أثرت نوعيا في أسعارها، ووقع العبء على المستهلك، وقد انسحب نفس الأمر على مرفق المواصلات العامة وخاصة بالعاصمة، ولابد أن نذكر أن الجريمة تجاه مواصلات العاصمة كانت قد بدأت منذ العهد الحزبي قبل مايو، حيث ولا سبب تتعلق بالحصول على عمولات سخية دفعت في صفقة باصات عامة قرر النظام الحزبي تصفية الترام بالعاصمة المثثة بالرغم من أن خطوط نقله وسعته وانتشاره كانت أكثر من كل قدرات أسطول الباصات التي جلبت، ولقد كان الواجب بالنسبة للترام أن يدعم ويطور إلى قطارات الانفاق، ولكنهم وبدلا من ذلك أجازوا قرار الغاء الترام وبيعت مركباته كخردة بالدلالة، وكان من بينها وأبورات جديدة، ثم جاءت الباصات وظلت تتآكل باستمرار في سنوات مايو الأولى ودون أن يتنبه إلى صيانتها وتجديدها، وتفاقمت المشكلة باهمال صيانة الطرقات مما أدى إلى توالي سقوط هذه الباصات جثثا هامة، وقد ارتبطت أيضا هذه الباصات بوجود نقابات عمل دخلت في معارك مع نظام نميري فكان أن قرر نميري إضعاف هذا المرفق إن لم يكن العمل على تصفيته، فادخل شركاء من الأفراد فيه، وبيع نصف المؤسسة لفرد، ثم أيضا رخص للبكاسي بأن تعمل في خطوط المواصلات ففتحت هوة خطيرة لابتلاع منتجات البترول مثل ما فتحت أبواب مصانع اليابان والغرب لاستيراد آلاف من هذه العربات، وتبعها بطبيعة الحال استنزاف كل قرش لجلب قطع الغيار، فانعكس كل ذلك ارتفاعا جنونيا في أسعار النقل والمواصلات والترحيل، لقد جاء الاستطراد حول مواصلات العاصمة من منطلق أن اجراءات محاربة السكة حديد قد انعكست عليها بطريقة مأساوية مدمرة، ولابد الآن من العودة إلى السكة حديد. لقد كانت من اغرب الوقاحات والجرأة التي سمعناها من نميري ذلك البيان الذي عدد فيه مظاهر الفساد في نظامه وهو يخاطب قيادات العمل الوطني كما سماها فقد ذكر بأن حمولة السكة حديد تدنت إلى مستوى أقل مما كانت تحمله سنة ١٩٦٤ وماذا كان علاجه؟ تصفية نقابة السكة حديد، تصفية نفوذ عمال السكة حديد، ضرب تجمعهم بعطبرة، وتوزيع مراكز تجمع العاملين، تصميم أكيد بعدم تجديد هذا المرفق وصيانتته،

الأمر الذي تمخض عنه ان تحولت عربات الركاب في السكة حديد إلى ما يشبه عربات نقل الماشية، ورأينا كيف تتكدس منتجات المزارعين وقطعان البهائم المعدة للتصدير الشهور تلو الشهور ولا تجد مكانا في العربات المحدودة والقطارات المتوقفة باستمرار لشيخوختها وعدم صيانتها، واذراء نميري لعامدين بها وإهمالهم وتحقيرهم وبل وتجويعهم وتشريدتهم. فلم يكن قلب نميري على السودان...؟

لقد كانت هذه الاجراءات في ذات الوقت تحقق بشكل مثالي مصالح أصحاب مصانع الشاحنات التي استمر تدفقها إلى السودان، وهو أمر بدوره أدى إلى تصاعد الطلب على منتجات البترول، وقطع الغيار، وأصبح النقل بالشاحنات ركيزة أساسية في الاقتصاد السوداني، مما دفع النظام إلى أعماق أحضان تجار البترول وقطع الغيار ولا أحد يأبه بتصاعد أسعار النقل وانعكاس ذلك على أسعار السلع للدرجة التي حدث فيها أن تجاوز في كثير من الأحيان أجر الترحيل قيمة السلعة ذاتها وخاصة في السلع الأساسية والضرورية كالذرة والسكر.

ولقد دخل في السباق تجار من نوع جديد، أولئك الذين يزعمون أنهم قادة لثورة ارتيريا، فقد استخدم الغرب وعلى رأسه إيطاليا شاحنات الفيت وسيلة لاغداق الثروات على الكثيرين من قادة تلك الثورة، ومعظمها كان يرسل إلى السودان بدعوى أن قيمته تصرف لتمويل جبهات مقاومة النظام الاثيوبي، فشهدنا آلاف الشاحنات تدخل السودان تحت أسماء أريتيرية، وتباع بأبخس الأسعار، وبأسهل شروط الدفع بالأقساط، وكلها مرسلة بدون قيمة من المنتج. إلا أن من يستلمونها يبدأون في جمع كل دولار يجد طريقه إلى بورتسودان، ويقومون بدورهم بتحويل معظم هذه الدولارات إلى حساباتهم الخاصة بأوروبا.

لعل ما يعيننا هنا، ذلك التواطؤ الذي ظل يقوم به النظام مع مراكز ارسال ما ظلوا يسمونه معونات إلى الثوار، إذ ظل مايجري معروفا للنظام تماما، ونتيجة لاستهتار النظام لم يعر أية أهمية لاثار هذا النزيف الضاري، سواء للعمالات الخرة، أو لاثار الشاحنات في زيادة الطلب على مشتقات البترول وقطع الغيار، ولعل بشاعة الجريمة تظهر من أن النظام كان يعرف تماما أن معظم هذه الشاحنات ان لم تكن كلها قد أرسلت وهي مستعملة بعد أن استنفذت أوربا قواها وبلغت مرحلة الانهيار، مرحلة طلب مزيد من الوقود ومزيد من قطع الغيار يوميا. إن حجم الجريمة لانكشف إلا

إذا تصورنا أن هذه الشاحنات تجاوزت قيمتها مئات الملايين غطيت كلها من الشعب السوداني ومحصولاته ونتاجه وعلى حساب قيمة عملته. هذا فضلا عن الآثار السياسية لهذه العملية وعلاقة ذلك بمشكلة جنوب السودان، وطرق حلها، وعلاقة النظام الاثيوبي بكل ذلك، ورد الفعل الذي كان يجب أن يحسب له ألف حساب في هذا المجال.

إن كل هذا لم يكن ليحدث لو أن مرفق السكة الحديد قد جدد، وجرت صيانته، وجرى الاهتمام بالعاملين فيه وبآلياته وقاطراته وورشه وفنييه، إذ لو حدث ذلك لما ظهرت الحاجة إلى ٩٠٪ من هذه الشاحنات، ولأدى ذلك بدوره إلى نقص محسوس بل وهائل في أسعار السلع سواء المستوردة أو المصدرة.

نماذج أخرى:

لقد رأينا كيف أن النظام لم يستح أو يستنكف من بيع بعض مؤسسات الدولة الاقتصادية الهامة إلى مراكز المال العربي والاحتكارات الغربية، أو مشاركتهم في بعض أجزاء القطاع العام بدعوى إقامة المشروعات المشتركة والاستثمارات الثنائية مع الحكومة، ولقد كانت جريمة بحق أن تتنازل الدولة عن معاصر الزيوت بالخرطوم بحري لمؤسسات دولارات البترول العربي وهي الصناعة الوحيدة التي برع فيها السودانيون ويملكون كل مقوماتها وهذا فهي أكثر الصناعات ادرارا للربح فضلا عن تعلقها بسلعة ضرورية وخطيرة في حياة الناس والحيوان.

وأحكمت دلاورات البترول العربية قبضتها على أكبر مشروع لانتاج السكر في السودان وهو مشروع كنانة، وهو مشروع تزيد قيمته على عدة بلايين واستولت مراكز الدولارات العربية عليه مقابل مئات من الملايين لأنهم حصلوا على أهم عناصره دون مقابل لا وهي الأرض الجيدة الواسعة والتي تقدر بمئات الآلاف من الأفدنة والمياه الوفيرة والعمال ذوى الأجور الرخيصة، حصلوا على كل ذلك دون مقابل ثم بعد ذلك حصلوا على ميزات واعفاءات في استيراد المعدات والآليات وفي النقل - كل ذلك رغم أن هذه الصناعة سبق أن رسخت أقدامها في السودان وأصبح القطاع العام فيها قادر ومدربا ومؤهلا لوحده لبنائها وإدارتها، وكل ما كان ينقصه قيمة الماكينات التي كان يمكن حتى في اطار تبعية نميري وعمالته أن يحصل عليها بقروض ميسرة بدلا من أن يبيع أحسن أراضي السودان بثمن بخس بل أن يدفعها مجانا في بعض الأحيان بعد أن أصبح لا يستطيع أن يقاوم مراكز هذا النفوذ.

ان الاستعمار الحديث بكل مراكزه وثقله أحكم قبضته على السودان وعلى نميري وهذا كان حتما على قوى الاستعمار أن تنفذ التزامها الوحيد الذي كان يطلبه نميري كمقابل للسماح لهم بنهب السودان الا وهو حمايته والابقاء عليه كحاكم منفرد للسودان، ولا بد من كلمة عن الأموال العربية والغربية:

لا يحسب أحد ونحن نهجم النهب الذي مارسه بعض مراكز المال العربي لشروات السودان، اننا ضد التعاون الاقتصادي مع الأشقاء العرب، أو حتى مع المؤسسات الدولية التابعة للاحتكارات العالمية وقوى الأمبريالية الغربية، أو الاقتصاد الغربي الرأسمالي بصفة عامة، ذلك أنه وفي مرحلة التطور الديمقراطي لبلد نام، فإنه يتعذر القول بإمكانية الاستعناء عن هذا التعاون مع هذه المؤسسات، وتبقى القضية كيف يؤتي هذا التعاون أكله وثمره تنمية حقيقية لموارد البلاد، وتحسينا حوال الشعب وهو أمر رهين بسوء الحكومة التي تمسك بمقاليد الحكم في البلاد، فإن كانت سلطة وطنية ديمقراطية فإنها يقينا سترفض شروط النهب والاستغلال والتجويع والخراب الاقتصادي، وهي شروط تقدمها هذه المؤسسات بحكم طبيعتها الاقتصادية وأهدافها مبرعية لتوجهاتها، أما إذا وجدت هذه المؤسسات سلطة عميلة ضعيفة خائفة ومن ورائها الرأسمالية المحيية التي تتلهف على أن تعمل خادما وسمسارا وبائعا وعميلا لتلك المؤسسات، فإن الأمر سيسفر عما أسفر عنه في السودان.

حقيقة كان يمكن توظيف الأموال العربية استثمارا حقيقيا وجادا وعادلا في السودان، إذا صادف عرض تلك الأموال للسودان سلطة وطنية قادرة ومسئولة ومستقرة، نستطيع أن نتفاوض من موقع الندية دون تفريط في امكانات السودان بأبخس مقابل، ولا نستطيع نحن ان نلوم الصاديق العربية أو المستثمرين العرب، بل ولا مؤسسات الأمبريالية العالمية واحتكاراتها على السعي لجني أقصى قدر من الأرباح لدرجة النهب أو على السعي لاحكام قبضتها على السلطات الوطنية تأمينا لتوجهاتها الاقتصادية ومعسكرها الأمبريالي، فهذه طبيعتها وهذا دورها المخزون في كيانها، وتبقى المسؤولية على الشعوب التي تنصب حكاما أمثال جعفر نميري على أزمة حكمها، وتبقى أيضا مسؤولية هذه الشعوب في التخلص من أمثال هؤلاء الحكام والالقاء بهم في زباله التاريخ والخيانة والتفريط.

وانطفأ بريق الأمل في البترول:

لقد تفتحت شهية الاحتكارات الغربية بعد أن أصبح نميري طوع يدهم، فنشطوا في التنقيب عن البترول في السودان، وأعلنوا عن اكتشافات جزئية يمكن أن

تستثمر تجاريا، وبطبيعة الحال ولمصلحة هذه الاحتكارات بالدرجة الأولى أنه لا يجوز الاعلان إلا عن حجم من الاكتشافات لا يتيح للسودان أن يفرض أية شروط - فقد ظهر كما زعموا قدر يسير لا يستحق السد والجذب في شروط استثماره، واستكان نميري بطبيعة الحال لهذا الموقف، فلم يكن له بديل وقيل كل شروطهم في الاستثمار وهي خنوع وذلة وتفريط في كل شيء يمكن أن ينسب إلى السودان.

ان الخطر الحقيقي على مستقبل السودان، ليس فقط أن شروط استغلال هذا البترول محففة، ولكن الخطر أيضا أن ما يمكن الحصول عليه من عائد - وكما أعلن - لا يسدد مجموع القروض وفوائدها التي تراكمت وتجاوزت حتى الآن العشرة بلايين دولار مما يؤكد أن لا أمل في ظل نظام نميري في الخروج من هذا المأزق.

القسم السادس مدخل بداية الانحدار

ميزان الصراع ومؤثراته:

إن اضطراع كل هذه العوامل السلبية منها والايجابية في مواجهة القوى التي كانت تسند النظام قبل ١٩٧٦ كانت تفرز مؤشرات واصحة لصالح القوى الجديدة، وبدأ ميزان الصراع يميل تدريجيا وبوضوح شديد لصالح ضغوط الاستثمار الحديث والمال العربي البترولي والبنك الدولي وصندوقه للنقد والبنوك الاسلامية وكل ذلك تحت هيمنة وتخطيط واشراف مخالب قطط هذه القوى وأعني بهم الاخوان المسلمون والذين كونوا بدورهم في هذه المرحلة مراكز اقتصادية مستقلة هيمنتهم على البنوك الاسلامية وتسخيرها تماما لصالح جماعتهم والقوى الاحتياطية لهم داخل السودان، خاصة وأن تمويل البنوك الاسلامية لم يكن قاصرا على المؤسسين الأساسيين من التجار السودانيين ذوي المراكز المتقدمة في التجارة الخارجية للسودان، مثل ما استقطبت مساهمات العديد من المسؤولين الكبار وعلى رأسهم نميري نفسه الذي سجل مساهماته الشخصية في أكثر من بنك اسلامي واحد، وكذلك نائبه الأول، وكنار الضباط والوزراء والاداريين وحكام الأقاليم، وليس هذا فحسب بل أن هذه البنوك استقطبت أيضا مساهمات الطوائف الصوفية مثل ما ان قادة طائفة الختمية كونوا لهم بنكا اسلاميا.

وفي كافة هذه البنوك كانت الكوادر العاملة من أعلى السلم في مناصب المدراء إلى أدناه في مناصب السعاة، كانوا من الاخوان المسلمين أو ممن باركهم الاخوان كقوى

متحالفة معهم، أو أشخاصا يخضعون لهم في توجهاتهم ونظرياتهم وممارساتهم أو من
للمؤلفة قلوبهم.

وظهر نميري سعيدا بهذا التحول والميل في ميزان القوى المتصارعة فقد أثبت
أنه استطاع تماما أن يستوعب قوى قادة هجمة ١٩٧٦ وتوجهاتهم وأيدلوجيتهم مثل ما
كان الأمر يعبر عن قناعاته الشخصية الجديدة.

الفصل الأول

تلاحق سموم القوى الجديدة مع سموم النظام وتفاقم الأزمة الاقتصادية

وبدأ نميري يطيع أسياده الجدد، وهو يظن أنه هو الذي يأمر ويحدد المصير خاصة وأنه صار يتشاور أسبوعيا مع السفير الأمريكي وهو يتصور أن ذلك يتم من موقع الندية ومن موقع صداقته للدولة الأمريكية العظيمة، وأنه لا يتلقى أوامرا بل يستعين بالمشورة والنصح من الأصدقاء، مثل ما أنه كان ينفذ برحابة صدر كل أوامر وتوجيهات البنك الدولي وصندوق النقد ونادي باريس وصناديق الكويت والسعودية حول الاقتصاد السوداني، فبدأنا نشاهد تخفيضات العملة السودانية تتوالى من شهر لآخر ومن سنة لأخرى، وتتغير أنظمة ولوائح التعامل بالنقد الأجنبي من ساعة إلى أخرى، ثم الخضوع نهائيا لتوجيهات مراكز الاستعمار الحديث والصناديق العربية والبنوك الإسلامية والمستثمرين العرب الذين كانوا يلهثون حول تأمين تحويل أرباحهم إلى خارج البلاد بأن فتحت التحويلات للخارج متى أودع النقد أو كان موجودا بأي بنك تجاري، وبدأنا نرى تجميد خطط التنمية ثم صرف النظر عنها نهائيا، والتركيز على اصلاح الأجزاء التي أقيمت من مشاريع التنمية بعد أن أرهقتها التكلفة الباهظة المحملة بكل أصنافه السمسرة والعمولة والوساطة والاكراميات، وبعد أن شبع من أموال التمويل المخصص لها كافة الإداريين الذين كلفوا بالقيام بانشائها وإدارتها، وحصل تجار الرخص وقطع الغيار والوكلاء على أنصبتهم كاملة كما كانوا يحددونها، وبعد أن أرهقت الفوائد المتراكمة والباهظة كل تلك التكاليف التي لم يكن من الممكن أن تتحملها المشاريع التي لم تكن قد اكتملت وأنتجت.

وظهر افلاس النظام اقتصاديا وسياسيا بصورة لا تحتاج إلى تحليل وأمثلة. لقد عجز النظام حتى عن تغطية قيمة استيراد الضروريات الأساسية كمنتجات البترول أو الدقيق أو الأدوية.

وساءت سمعة بنك السودان في الخارج بعد أن عجز تماما من تغطية قيمة خطابات الاعتماد، والتي كان يأخذ قيمتها بالعملة السودانية لأغراض تغطيتها بالعملات الحرة، فإذا بالسنوات تمر وهو لا يحول مليا ويهلع أصحاب البضائع والمنتجين ويضعون بنك السودان في القائمة السوداء، ويرفضون بيع أية بضائع للسودان ما لم يضمن بنك بخارج السودان تغطية القيمة أو تدفع قيمتها بالخارج رأسا وكاملة حتى ترسل البضائع إلى السودان.

وبدأ المزاد محمومًا بين الدولة والتجار للحصول على دولارات السودانيين المغتربين، واستمر السباق يفاقم من أسعار العملات الحرة، ويخفض من يوم لآخر سعر الجنيه السوداني، وهنا دخل المغتربون السودانيون في حلبة الصراع، فقد تم اغراؤهم بأن يمارسوا مهنة اضافية للمهن التي يعملون بها في بلاد الغرب، هي مهنة التجارة بدخولهم التي يقبضونها بعملات حرة، فقد تحولت دخولهم إلى سلع يمكن أن يتاجر بها على استقلال، ويمكن أن تدر أرباحا اضافية، فلوثوا بذلك أغراضهم النبيلة من الاغتراب، ولم يعد في عرف أغلبيتهم الساحقة أية أهمية أو قيمة لمصالح الوطن والأهل بل الأهم هو جني أقصى قدر من الجنيهاات السودانية مقابل دخولهم في الغرب حتى على حساب أفقار أهل السودان وتخطيم الجنيه السوداني والاتجار في قوت المسحوقين والمحرومين والعجزة من النساء والسيوخ والأطفال الذين ينتظرون التحويلات، فانتصب المغتربون بذلك قوة اجتماعية واقتصادية خطيرة لها وزن هام ومؤثر في ميزان الصراع الداخلي في السودان، و احسب أن أية جهة سياسية تتجاهل هؤلاء الناس ترتكب خطأ فادحا في تخطيطها للتخلص من نظام نميري أو في اعدادها لمسيرة الحكم بعد سقوط نظام نميري.

وإذا عدنا لرصد افرازات القوى الجديدة، فإننا لا بد أن نلاحظ ظهور سيطرة القروض ووسطاء البنوك العالمية وبيوتات الاستثمار التي لم تكن تدري أين تستثمر فوائض دولاراتها، ونشط المعامرون تجار شروط القروض في أوروبا والجزيرة العربية، وهنا أيضا تفنن تجار الاستيراد وتسابقوا للحصول على الدولارات التي تغطي في الخارج قيمة ما يسوردونه من بضائع، ولم يكن سعر العملة أو زيادتها عشرات القروش في الوحدات الصغيرة، لم يكن ذلك يشكل عقبة لتحقيق ربح فاحش، فجميع تلك التكاليف تحول وتوضع فوق كاهل المستهلك السوداني الذي بدأ ينؤ بعبء التضخم الذي ظل يتصاعد بفعل كل هذه التكاليف الطفيلية على السلع.

وظهر بنك فيصل الاسلامي، وتبعه آخرون، ودخلوا حلبة السباق في توفير الدولارات بأي سعر لاستيراد البضائع التي لم يستطع شراؤها إلا أولئك الذين اقتسموا غنائم النظام، فقد مكن نظام التعامل الذي سمى اسلاميا مكن البنوك الاسلامية من تفادي وعدم التأثر بمضاربات العملة وتصاعد الأسعار، فالبنك الاسلامي يستورد السلعة للتاجر بغض النظر عن سعرها، ثم يعود ويبيعها للتاجر بالسعر الذي لا يغطي فرق العملات فحسب بل ويؤمن ربحا وفيرا للبنك الذي اتضح أن أقل ربح كان بجنيه يبلغ حوالي ١٠٪ في الصفقة قصيرة الأجل، وهي في الواقع فوائد تتجاوز ٨٠٪ في السنة بينما كانت البنوك الحكومية مكبلة بقيد بنك السودان بألا تحصل على

أكثر من ٢٢٪ في السنة كفايدة على مثل هذه القروض أن منحت.

وبدأت الطبقات المسحوقة من العمال والمزارعين والموظفين وكافة العاملين الذين لا يتمكنون من الحصول إلا على رواتبهم أو العائد المحدد من عملهم، بدأت هذه الطبقات تصاب بالتمزق والانحلال وشاهدنا كيف أن أبناء وبنات العمال قد أصبحوا مكشوفين وقابلين ومستعدين لكل عمل أخلاقي أو غير أخلاقي في سبيل الحصول على لقمة العيش أو ملبس يغطي العورات الأساسية أو جزء واحد منها لأكثر من عام.

استمر عجز الدولة لدرجة أن بدأت تباع محاصيل السودان النقدية مقدما ولعدة سنوات وتتسول من يوم لآخر ما يغطي احتياجات الشهر الجاري من الضروريات.

وبدأ الموقف ينذر بشر مستطير، فالنظام لم يعد فقط غير قادر على تقديم مشاريع جديدة، أو خططاً اقتصادية لزيادة الانتاج بل أنه أصبح غير قادر على حل المشاكل اليومية لمعاش الناس وتوفير ضرورياتهم، ولأول مرة بدأنا نشاهد صفوف المواطنين أمام كافة أماكن تسويق الضروريات، صفوفاً رهيبة للحصول على بضعة جوالين بنزين، أو على عدة أرطال من السكر، أو على أرغفة لا تغطي وجبة واحدة. فقرر النظام أن يمنح الناس سلطة بدلاً من الرغيف، فكانت كلمة الحق التي أريد بها الباطل.

الفصل الثاني الحكم الاقليمي

تفقت عبقرية النظام بعد أن عجز عن أن يمنح الناس حلولاً لمشاكلهم الأساسية، أن يوجههم بأنه يريد نقل الساطة لهم، ليتمكن من حل مشاكلهم التي تفاقمت والتي تواتت بفعل النظام نفسه ومن ثم شغل الناس بتقسيم السودان إلى أقاليم ومديريات جديدة وعواصم جديدة.

لم يستح النظام، ولم يكن يهمنه أن يزيد نار افلاس البلد خطباً جديداً، لقد كانت البلاد مهتمة تماماً، وكان واضحاً أن إقامة حكم اقليمي سيزيد من الأعباء المالية للدولة، وسيضخم مصروفات ونفقات جهاز إدارتها، وسيحمل الناس المزيد من مرتبات الوزراء والنواب والحكام والمحافظين إلى آخر هذه القائمة، وسيحمل الناس أيضاً نفقات مباني جديدة وعربات اصفية، ونفقات إدارات باهظة في كل اقليم.

والغريب في الأمر حقاً، أن نميري لم يستح من أن يعلن معرفته بهذه المخاطر، فقد أعلن في خطاب رسمي أن البعض قد همس له أن ^(١) «منعه الحياء السوداني المعروف عن طرح المواضيع العامة في المنابر العامة وأجهزة الاعلام ويتجمع ذلك النقد في الآتي:

- (١) أن التوقيت غير مناسب لمثل هذا المشروع... وأن هنالك مشاكل تموينية وعقبات اقتصادية وقضايا سياسية داخلية أولى بالاهتمام من هذا المشروع.
- (٢) أن تنفيذ مقترحات الحكم الاقليمي سيكلف البلاد أموالاً طائلة لا تسمح بها الحالة المالية والموقف الاقتصادي الراهن.
- (٣) أن تنفيذ مقترحات الحكم الاقليمي يحتاج إلى أعداد ضخمة من الكوادر الادارية والمهنية والفنية المدربة التي لا تتوفر لدينا حالياً أو في المستقبل المنظور.
- (٤) أن السلبات التي صاحبت الحكم الشعبي المحلي لا تبرر الاستمرار في سياسية اللامركزية والتوسع فيها إلى مدى الحكم الاقليمي الكامل.
- ٥- أن الحكم الاقليمي فيه اضعاف لعوامل التوحيد...».

والواضح أن من همس في أذن نميري بهذه الانتقادات كان من حسنى النية، الذين لم يكونوا يتصورون أن ما يهمن النظام هو أن يوجه الناس أنه منحهم السلطة، وأن

(١) خطاب نميري ٧٩/٦/١٦ أمام الاجتماع الأول المشترك للجنة القومية واللجنة الفنية للحكم الاقليمي.

عليهم حل مشاكلهم بهذه السلطة الوهمية، بالنسبة لنميري لم يكن الأمر إلا مزيداً من السلطات للتحكم على مئات الوزراء والوكلاء وكبار الموظفين الذين احتفظ في يده وحده بقرار تعيينهم النهائي، وأما الحكام فقد اخضعوا في النهاية لاختيار الاتحاد الاشتراكي، وعلى مجالس الشعب في كل إقليم أن تختار ثلاثة من الحكام ليختار نميري من بينهم واحداً، وكان الغربال دقيقاً، والقنوات لا تؤدي إلا إلى يد نميري وحده، وكان هذا هو الأمر الوحيد الذي يهيم فضلاً عن أن اعلان الحكم الاقليمي في الثمانينات لم يكن يحقق لنميري تطلعاته في الهيمنة فحسب، بل انه وحتى في اطار هذه الهيمنة مكنه من مزيد من أحكام قبضته على السودان، وذلك يجعل حركة ايقاع الشعب السوداني كوحدة واحدة، وهبة متناغمة، ومتحدة، ومتزامنة، في مواجهة سلطة نميري أبطاً وأثقل.

تم ان الحكم الاقليمي خلق بالفعل مراكز وسلطات ومناصب ومواقع نفوذ وكسب غنائم متعددة. الأمر الذي شغل من تبقى ممن كانوا يحتمل أن يكونوا قوى تشكل رصيда جزئياً لقيادات المعارضة ضد السلطة، تغلهم ولهاهم عن تجميع العصب، فتحولوا بدورهم إلى عبء حديد على الشعب ونهبوا ما تبقى من فتات كان يصرف على الاقاليم نفسها.

وفي البداية توهم بعض من تكالبوا على سلطات الحكم الاقليمي بالرغم من أنهم حصلوا على منافع شخصية ومراكز نفوذ وثروة - بأن الأمر يمكن أن يكون حقيقة وأنهم سيحصلون على السلطة الفعلية في أقاليمهم وأن ذلك سيمنكنهم من المساهمة في حل مشاكل جماهير أقاليمهم، ولكنهم اكتشفوا أنهم خدعوا، وأنهم استعملوا الخديعة الناس وتخديرهم، ذلك أن حكومة مركزية مفلسة خربت كل مراكز الانتاج وسحقت الناس في كل الأقاليم لا يمكن أن ينشأ في ظلها حكم اقليمي يقدم خدمة للجماهير حتى لو تنسب مؤقناً أن فاقد الشيء لا يعطيه، وأن سلطة دكتاتورية في الخرطوم لا يمكن أن تمنح ديمقراطية في الأقاليم، ولعل حاكم دارفور الأخ أحمد ابراهيم دريخ كان أكثرهم حساسية في التقاط أهداف الخديعة والتعرف على طبيعة المصيدة التي سيقوا اليها، فقام بالمسرحية التي لم يسبقه عليها أحد من الحكام، أن يمتطي حاكم أول طائرة إلى خارج البلاد دون علم المحيطين به ولا يعود، ولا يقدم استقالة، الأمر الذي حبر حتى نميري نفسه، ان ما فعله دريخ يكشف بحق مدى تدهور الحالة في الأقاليم وخاصة دارفور. ومدى يأس الناس من إيجاد آية حلول في ظل نظام نميري.

وتلافت مشاكل الحكم الاقليمي بالجفاف والتصحر:

لقد اطلت مشكلة التصحر والجفاف منذ أوائل عام ١٩٦٩ حيث ادركتها وتنبهت لها مصالح الدولة المختلفة التي لها علاقة بالأرض والمياه والحيوان والزراعة، لقد كان الأمر في بدايته، ولكن المؤشرات العلمية كانت يقينية بأن كل الأطراف الملامسة للصحراء في السودان تتعرض لمخاطر كامة، بعضها كان ناتجا عن ممارسات الانسان تجاه الطبيعة في تلك المناطق وذلك بتعريض الغطاء الشجري للأرض إلى مخاطر سوء الاستعمال بواسطة الحيوان، وبعضها يرجع إلى ممارسات البعض لافساد الغابات وقطعها عشوائيا، ويعزى بعضها لعوامل الطبيعة وتغيرات الرياح نتيجة للتعامل العشوائي للانسان مع البيئة الطبيعية، فقد أشارت الدراسات العلمية إلى أنه لوحظ وجود تناقص لمعدل الأمطار في افريقيا يتدرج من الشمال إلى الجنوب، كما لوحظ أنه بعد عام ١٩٦٠ أن التناقص يزداد مخرقا بمعدل خمسة آلاف كيلومتر في السنة، وارتفع إلى عشرة آلاف كيلومتر، وعند فحص الظاهرة اتضح أن الرياح التي تحمل الأمطار إلى افريقيا تأتي أساسا من المحيط الأطلسي ولم تحدث تغيرات في ذلك المحيط يمكن أن يعزى إليها تناقص الرطوبة التي تحملها الرياح، وقد ربطت هذه الظاهرة بملاحظة أن معدل الرطوبة التي تحملها الرياح أو تحتفظ بها يرتبط حد كبير بخضرة الأرض وكثافة غاباتها وكثرة أشجارها، ولهذا تفسير علمي لا يطيقه هذا البحث، ولكن المهم أنه كلما تناقصت الخضرة وقطعت الغابات والأشجار تناقصت الأمطار، ولما جاء استقلال الدولة الإفريقية تباعا متوسطة عام ١٩٦٠ حيث بدأت شهية المستقلين تتفتح لاستغلال امكاناتهم دون تخطيط علمي مدروس الأمر الذي أدى إلى قطع آلاف الكيلومترات من الغابات وحولت إلى أراضي زراعية أو أراضي صحراء إذا كان قطع الغابات قصد به استخدام أخشابها فقط سواء كوقود أو للأغراض الأخرى، فإن معدل نقص الأمطار بدأ يتصاعد منذ تلك السنة، ويتفاوت بحسب معدل تصحير المنطقة بواسطة الانسان، وبالنسبة لنا في السودان فقد بدأت الكارثة باجراءات لطم العسكري الأول الذي ودون تخطيط علمي يلزم بالابقاء على اجراء أساسية من لغابات أو الاهتمام بالتشجير المخطط البديل للغابات، قام باقامة العديد من المشروعات ومنح الكثير من رخص قطع الغابات في مناطق خشم القرية وحلفا الجديدة والتقصيرف وكردفان وما سمي بالاقليم الأوسط الا وشرق السودان وحدث كل ذلك دون أي تخطيط لتعويض هذا التصحير، ولم يقصر الحكم الديمقراطي الثاني بعد ثورة أكتوبر في المضي في هذا الاتجاه وجاءت مايو وكان عليها أن كانت حكما وطنيا حقيقيا، أن تنسج هذه المخاطر وتعدها.

ولكن مايو انشغلت أساسا بتثبيت حكم قائدها ولهذا وبدا من الاهتمام بمعالجة القضية اهتمت برشوة الاتباع والمؤلفة قلوبهم بمئات من المشاريع الزراعية، وبمئات من تصاديق قطع الغابات، سواء للانتفاع بمنتجات القطع أو لاستخدامها لمشاريع السكر أو كمشاريع زراعية دور الزام بالمحافظة على البيئة أو اقامه تشجير علمي حديث كبديل لما أزيل، وجاء الحكم الاسمي الذي أعطيت سلطاته سلطة منح تصاديق قطع الغابات أو اقامة المشاريع الزراعية، فراد الغابات حريقا، والجفاف تصحرا، فقد كانت ضماير من تولوا المسؤولية تحت ظل نميري في الحكم الاقليمي متصحرة من كل مسئولية وطنية، ولا هم لهم إلا أن يلحقوا ركب الثراء، فأكملوا المأساة التي تمخضت عن هجرة حوالي اثنين مليون انسان من العديد من الأقاليم بحثا وراء حبات الذرة، وجرعات من مياه أسنة، بعد أن خلفوا وراءهم الآلاف يموتون عند بيوت النمل، وتحت صياح الزوابع الترابية. ان الخيال لا يستطيع أن يلحق بالواقع في هذه المأساة، خاصة إذا كان خيالا سودانيا، فأنا لم أستطع تحمل سماع روايات حقيقية عن الأبناء والبنات الذين خلفوا آباءهم وأجدادهم نهبا للموت جوعا أو فريسة للضباع والثعالب، فقط لأن حركتهم بطيئة في اللحاق بالركب المسرع نحو الأمل في الحصول على حفنات ذرة أو جرعات من ماء، وحقيقة لم أستطع تحمل روايات عابري الصحراء الذين شاهدوا مئات الهياكل العظمية جوار حفر النمل، أو الذين لم يصلوا إلى آبار المياه بخطوات معدودة، أو أولئك الذين اختاروا الموت في قطاطيهم نهب السباع والثعالب والحشرات الحائعة قناعة منهم بأن هذا هو المصير. وإذا عدنا لأصل المشكلة فلا بد أن نشير بأنه قد أقيمت بعض الدراسات الأولية التي أكدت هذه المؤشرات وكان الأمر يقتضي معالجة المشكلة بمسئولية ووعي قبل أن تستفحل، ولكن نظام مايو وهو ينشغل بصراعات البقاء على السلطة أو الاستيلاء عليها من المعارضين، لم يلتفت إلى تبني برامج علمية وتنموية واعلامية لوقف الخطر الذي كان يمكن بسهولة شديدة في تلك المراحل ليس فقط تحجيمه ووقف مفعول مؤثراته، بل كان يمكن الاستفادة من وعي الناس بالمشكلة لتحويل أطراف الصحراء إلى جنات خضراء ومشاريع استقرار للرحل ومناطق انتاج للغابات.

ولا بد من اثبات ملاحظات استطرادية حول هذه القضية لبيان كيف أنها ذات صلة مباشرة بتقييم توجهات نظام نميري سواء باعتبار أنه يضع في مقدمتها أن الأهم هو المحافظة على السلطة، أو سواء أيولوجية المتحالفين الجدد معه بأن القضايا الملحة هي اقامة شرع الله وتطبيقه خاصة وأنه لم يرد مطلقا على لسان واحد منهم أو فرقة أو

حزب أية اشارة إلى المخاطر التي تواجهها جماهير هذه المناطق نتيجة لمؤشرات هذه الظاهرة.

لقد ظل قادة جماعة الاخوان يزعمون في مجالسهم الخاصة أنهم لا يبتغون من نظام نميري منفعة أو فائدة شخصية في تعاونهم معه، بل كل ما يريدونه هو دفع النظام نحو شرع الله، وكأنهم يريدون القول، بل أحيانا يصرحون بذلك، أنه طالما كانت أيديهم طاهرة من الرشوة والفساد الشخصي، فإنهم يجب ألا يلاموا في تعاونهم مع نميري، ولعمري أن هذا هو اسوأ أنواع التضليل والدجل الذي لا يقل تضليلا عن استعمال نميري لكارثة الجفاف والتصحر كشعاعة يعلق عليها ويفسر بها كل مظاهر فساد نظامه وإفلاسه.

إن شرع الله مقصود به اصلاح حال الناس، ولا يمكن لمؤمن أن يزعم أن له حقا في اقامة هذا الشرع على جثث الجوعى، وصيحات المحرومين التائهين في الصحارى بحثا عن أحجار النمل عليهم يجدون حبات غلة تؤكل، ان دفع النظام إلى شرع الله لا يمكن أن يبرر تأييد عصاة حكم تشاهدها تمتص دماء الناس وتنهل من عرقهم وتدوس على أعراضهم وتزلزل أمنهم، وتدمر مستقبلهم تماما، وأنت تستمر واضعا يدك مباركا استمرارها في السلطة خادعا وواهما الناس بل وساعيا وعاملا على تأييد هذه العصاة طالما هي سائرة في طريق اقامة الشرع الكامل، ان هذا لعمر الشعب السوداني أكبر خيانة وأنكر جريمة يمكن أن ترتكب في حق الشعب والوطن، هذا إذا تجاهلنا تماما حقيقة الأمر من أنهم بدعاوى إقامة الشرع قد أقاموا الصروح الشامخة والقصور المنيفة والبنوك الأليفة للدعوة ومؤيديها، فظهر وسطهم عشرات المليونيرات بل المئات منهم وهو عدد لم يوجد من قبل في السودان بين أية طائفة أو حزب أو طبقة، وكل ذلك بدعاوى وحجج دعم الدعوة إلى إقامة شرع الله؟! لقد جاء هذا الاستطراد من موقع اشمئزاز الانسان من رؤية جماعة تتستر بالدين وتها بالحكم والمال والجاه وهي تغمض عيونها عن ويلات وعذابات وآهات الملايين التي كانت تصرخ ليل نهار طالبة حفنة من الذرة أو حفنة من ماء، وبعد ذلك ترى ضمائرهم مستريحة لأنهم يجاهدون في سبيل إقامة شرع الله؟..

وإذا عدنا إلى مشكلة الجفاف والتصحر، فإننا نلاحظ أن هذه المشكلة ظلت تستفحل طوال سنوات حكم نميري بسبب مجموعة من العوامل التي تتسبب جميعها إلى ممارسات السلطة وتقييمها لقامة مسئولياتها تجاه الجماهير المهددة بالخطر، إن الأمر في الواقع لا يقتصر على عدم اهتمام بمصالح الناس، بل يتعداه إلى الاستفادة من

كوارثهم للبقاء في الحكم، فقد شغل النظام كل المجموعات التي تسكن أو تستخدم هذه المناطق في الرعي أو الزراعة المطرية أو التحطيب أو التقاط ثمار الصمغ العربي أو أخشاب الغابات، لقد شغلهم بالبحث عما يؤمن الحصول على قطرات من المياه ومن ثم لم ينتبهوا بأن أساس حياتهم بدأ ينهار وأنهم معرضون لكارثة ماحقة.

لقد كان الاقتراح الذي ظل يناقش في الغرف المغلقة للعلماء والمهندسين الزراعيين وخبراء الغابات والذين لم ينتفت أحد لمناقشتهم ومقترحاتهم، أن تنشأ مناطق عازلة زراعية وحيوانية في كافة أرجاء تلامس الصحراء مع المناطق الشجرية والخضرية سواء في الشمالية أو شمال دارفور أو كردفان أو في شرق السودان، وكان المفروض أن تستقطب كل جهود القبائل التي تعيش في هذه المناطق وتستيقظ وتستحث على الانخراط في عمل جماعي وتنموي لاقامة هذه المشاريع التي كان يجب أن تسفر عن مناطق انتاج جديدة زراعية أو حيوانية أو غابية وعن مراكز استقرار للعديد من المجموعات المرحلة.

لقد أدى عدم التعامل بجدية مع المشكلة بأن ظلت وتواصلت الاختصاصات المتضاربة تفرز آثارا سلبية خطيرة إذ تفاعلت مع تكالب فئات مايو على الاثراء بكافة الوسائل دون تبصر بالعواقب أو دون اعطائها أية وزن أو أهمية، فجرى التصديق للمشاريع الزراعية المطرية دون حساب أثر ذلك على الغابات التي ستقطع لاقامة هذه المشاريع فيها، كما ظل التصديق بقطع الغابات للأخشاب يصدر دون دراسة أو مسئولية، كما بيعت مئات التصاديق لقطع أهم الغابات التي كانت تشكل حواجز طبيعية ضد زحف الصحراء.

وتمثل الاهمال أيضا في غياب الأعلام ونشر الوعي بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية، وعدم تقديم المشاريع العلمية المدروسة لسكان تلك المناطق، ولعل أبسطها كان زراعة بضع ملايين من الأشجار في مناطق التلامس الصحراوي وكان مثل هذا الحل - كما حدث واقعا وحقيقة في بعض قرى دارفور - ان يستقطب جهود أقل الناس وعيا من الرعاة والمزارعين لأن تلك الأشجار بدورها كانت ستثمر صمغا يدر عائدا كبيرا لهم، كما كانت ستدر لهم أخشاب الحريق والبناء وتمدهم بخضرة دائمة تشكل بؤر استقرار وما يتبع كل ذلك من استقرار وتعليم وصحة واتصال ثابت بباقي السودان.

إن ما حدث كان يشكل النقيض المخيف، فقد ظل شبح المجاعة وكوارث

تصفية الثروة الحيوانية وخراب المراعي المطرية وجفاف مناطق الزراعة وبدأ هجرة أبناء الاقاليم، ظل كل هذا يضغط بثقله على رقة سكان الأقاليم ولم تسعف المعونات الدولية التي وردت لمعالجة وتخفيف بعض الأضرار، فقد حدثت مفارقات محزنة بصدد تلك المعونات المرسلة للأقاليم وخاصة الاقليم الجنوبي، فقد اتضح أنها جميعا تنهب في الخرطوم وتغطي بها الاحتياجات اليومية للحكومة المركزية، لدرجة أن معظم أصحاب تلك المساعدات بدأوا يشترطون أن لا يتم توصيل هذه المعونات عن طريق بنك السودان أو عن طريق الخرطوم، وأنها يجب أن تسلم مباشرة منهم إلى الأقاليم حيث كانت هناك أيضا تنهب بأيدي وزراء ومدراء الاقليم.

ويعى الاقليم الجنوبي الدرس:

لعله من العرفان الانساني والسوداني أن نستهل هذا الفصل بالرؤية التي ظل يبشر بها الشهيد جوزيف قرنق بالرغم من أن ما كان يطرحه جوزيف ظل ينسب إلى الحزب الشيوعي، إلا أن الحقيقة أنه كان اجتهدا وتأصيلا ينسب إلى جوزيف شخصيا القدر المعلن فيه باعتباره صاحب المبادرة والبحث، ومن تحمل القلق، والمسئولية، في طرح الحل الذي كان يبشر به، واستشهد في سبيله.

لقد كان شاغل جوزيف أن يبحث عن الصيغة المناسبة لغرس الحل العلمي لمشكلة اختلافات التراث والعرق واللغة والثقافات والدين والعقيدة بين سكان الجنوب من جهة، وبقية المجموعات البشرية في السودان من جهة ثانية، وكان يقلقه حالة التخلف المزرى للجنوب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فهو مجتمع مازال يعيش الرعي البدائي والصيد المتخلف، مجتمع مازالت مجموعات منه تعيش عصر الالتقاط، حفاة، عراة، مفتوحون ومكشوفون لتأثير الطبيعة ونوازلها وكوارثها، غاباتهم بكر، وأنهارهم لم تستمر، ولعل بعضها لم تطأه قدم إنسان بعد، زراعتهم لا تتعدى مساحات تسد الرمق ان نجحوا فيها، وإذا كان هذا حال كل السكان فإن هذه الحالة تزداد خطورة بوجود طليعة ضئيلة من المتعلمين خريجي مدارس الكنائس المؤهلين للديمقراطيات الغربية وحضارتها، الشديدي الطموح الشخصي في أن يعيشوا حياة حضارية حديثة بكل مباحها على نمط الحياة الغربية، ومجموعات ضئيلة أيضا من أصحاب الوعي الاجتماعي المتقدم ممن عملوا جنودا أو في خدمة مرافق الدولة في المؤسسات الحديثة كعمال أو حرفيين، وتبينوا الهوة بين ما يجب أن تكون عليه حياتهم وبين الحياة التي يعيشها أهلهم، كان الخطر واضحا أمام جوزيف ان الاستعجال في اقامة حكم اقليمي سيمكن هذه الفئات الضئيلة من رقاب الأغلبية الساحقة، وستشغل هذه الفئة الضئيلة

باشباع طموحاتها في تحقيق نموذج الحياة الأمريكية أو الغربية، وان الضمانات الأساسية ضد مثل هذا الانحراف هي نمو حركة ديمقراطية سياسية تقدر المسؤولية العامة تجاه السكان وتبصرهم بحقوقهم الديمقراطية والاقتصادية لتشكل أساسا لممارسة الخيارات الديمقراطية في الصراع السياسي.

إن القفز فوق مجموعة مراحل تاريخية لا يمكن أن يتحقق في الجنوب إلا باستقطاب مجموع الشعوب بغرض ادخالهم ساحة الوعي السياسي والاقتصادي، وهذا لن يتأتى إلا عبر تنمية الاقليم عن طريق خطط مدروسة تدخل مجموع السكان ساحة الاقتصاد والانتاج الحديث، سواء في الزراعة، أو الرعي، أو الصيد، وانشاء مجموعات من الصناعات الصغيرة المرتبطة بها هو متاح من خامات هائلة في الجنوب، سواء في انغابات، أو الثروة الحيوانية، أو الأراضي البكر.

كان تصور جوزيف أن هذا الأمر يحتاج إلى عدة سنوات يشترط اثناءها قيام سلطة ديمقراطية مسئولة ترعى حقوق الشعب بمسئولية سياسية ووطنية، وتشكل كابحا أساسيا في مواجهة ميل أغلبية المتعلمين الجنوبيين إلى إشباع طموحاتهم الفردية بغض النظر عما يمكن أن يحدث لمجموع شعبهم من تدهور وانحطاط، ولقد ظل جوزيف يكرر بوضوح شديد أن خطط التنمية للجنوب لا يمكن أن تثمر تقدما لأغلبية الشعب ما لم تنفذ تحت سيادة وإشراف سلطة وطنية وديمقراطية مسئولة، بل أن اقامة خطط التنمية أصلا ووضع برامج للتغيير لا يمكن تصورها إلا بوجود مثل هذه السلطة، وأنه لو أتيح لمتعلمي الجنوب والمؤهلين للنموذج الغربي والواقعين تحت نفوذ مراكز الاستعمار الحديث أن يستلموا السلطة فإن كارثة محققة ستصيب الجنوب.

وحدثت الكارثة:

أقيم حكم ذاتي اقليمي بالجنوب، وتسلم السلطة أولئك الذين كان يخشى جوزيف من وصولهم إلى السلطة قبل نشوء حركة ديمقراطية ضاربة الجذور وسط جماهير الشعب الجنوبي، وقبل نشوء مراكز اقتصادية حديثة تفرز طلائع وكوادر أساسية تشكل ضمانات أولية ضد الانحراف بالسلطة باستخدامها لاشباع الندوات والطموحات الشخصية.

انشغل الحكام الجدد باقتسام المناصب السياسية والتكالب على مواقع الثراء والعائم المالية، وعلى مراكز النفوذ والسلطة والادارة، من أدناها ممثلة في افراد جنود الشرطة أو الجيش إلى أعلاها في الوزارة الاقليمية، وبدأ سباق امتلاك العربات، والبدل

الحدينة، وبناء الفل، والمنازل الفاخرة، وتوفير أموال الرحلات الدورية إلى الخرطوم، أو نيروبي أو كمبالا أو لندن، حيث يغترفون من المتع التي فأت عليهم، وأهملت شئون الشعب وتم تجاهل التنمية والتطور والتحديث والتعليم والصحة، واستمرت السنوات تمضي والشعب الجنوبي يئن تحت وطأة الاستنزاف والاهمال، وحتى المعونات والهبأت التي كان يرسلها الغرب كانت تتوزع أسلأبا بين الخرطوم وجوبا ولا يلغ الشعب إلا الفتات.

لم توضع برامج مدروسة، ولم تعد المشاريع القليلة التي افترحت لاستنهاض الشعب للعمل والانتاج والبناء، بل ما كان يجري كان يشط همم الناس، ويدفع القلة التي كان يمكن أن تشكل قيادات حديثة أما إلى اليأس أو الانحراف والاسخراط في سباق امتلاك أكبر قدر من أسلاب عرق الشعب، ولم يكن قدر الشعب الجنوبي أن يستنزف بمتعلميه فقط، بل شارك سمسرة الشمال وطلاب العمولات والوساطات وطلائع نفوذ الدولار البترولي، الاسلامي وشرائع من الجلافة الشماليين في التكالب على الأموال العامة السائبة وعلى المسئولين الذين يمكن أن يشترون بأرخص الأثمان، بضع بدل تفصل في الخرطوم، وعدد من صناديق الوسكي، وبضع دولارات لاجازة قصيرة ويبصم المسئول على ما هو مطلوب.

عندما أصبح وزراء الشمال باهظي الثمن، يعرفون قوتهم في المساومة وطرقها، واستفحلت تكاليف تطلعاتهم لجأ رواد النهب إلى الجنوب حيث الوزراء والمدراء أرخص وأسهل وأكثر طواعية ومرونة، ذلك أنه وبموجب قانون الحكم الذاتي الاقليمي فقد أعطيت الوزارة الاقليمية سلطات واسعة في استيراد احتياجات الاقليم مباشرة بدلا عن الوزارة المركزية للتجارة، وبالرغم من أن هذه السلطات كانت في بعض الأحيان مقيدة، إلا أن أحدا لم يكن يعير هذا الترف المركزي أية أهمية، واستخداما لهذه السلطات صدقت رخص لاستيراد العديد من السلع المحظورة استيرادها بواسطة وزارة التجارة المركزية، ولقد فاق حجم استيراد سلعة واحدة منها المائة مليون دولار وهي الأقمشة المحظورة، ولعل المفارقة المأساوية أن جميع هذه السلع لم تصل إلى الجنوب بل وزعت في الشمال حيث المقدرة الشرائية يمكن أن تغطي شره تجار النهب.

وانتفخت جيوب عشرات من تجار الشمال، ونال وزراء الجنوب حصصا لا تعدو أن تكون فتاتا، ووقع الشعب ضحية هذا النهب المنظم تصاعدا في الأسعار وندرة في العملات الحرة، وغيابا للضروريات.

لقد أفرز التكالب على حلب مواقع السلطة في الادارة الاقليمية ظاهرة سياسية

خطيرة، فقد بدأ كل مسئول يعين ويستعين بأفراد قبيلته دون سائر القبائل، وبطبيعة الحال كانت القبائل الكبيرة أكثر قدرة على تسريب وتصعيد أفرادها إلى مواقع النهب الأمر الذي جعل القبائل الصغيرة ومعظمها يتركز بالاستوائية تشعر بأنها قد عزلت وحرمت من نتائج هذا السلام الوهمي، بل أنها بدأت تتصور أن القبائل الكبيرة أكثر خطورة عليها من جلابة الشمال، فقد ظهوروا وكأنهم المستعمرون والأسياد الجدد مما خلق مرارات شديدة بين فئات الجنوب، وسرى كيف أنها استغلت بعد ذلك بواسطة نميري لتدمير كل العلاقات الطيبة بين تلك القبائل.

وبدأ لشعب الجنوبي يحس بالمصيدة التي سيق إليها تحت ظل نميري وقيادته، ومن أصابهم اليأس بدأوا يتسربون إلى الخارج، أو يدخلون الغابات، ووجه نميري لأول مرة بمظاهرات معادية من المدارس النورية في الجنوب، وأحس أن الأرض التي كانت شكل سنداً له ولنظامه تميد من تحت أرجله، الأرض والناس الذين منعوا لوقت ليس بقصير انحرافه النهائي ووقوعه في قبضة اليمين الاسلامي.

وطهر أن الجنوب موحداً واحداً يشكل ثقلاً خطيراً على مستقبل حكم نميري، وواكب ذلك سداد من حرماً أو حجمت موافعهم ونفوذهم بسبب ثقل الوضع القبلي نادوا بتقسيم الجنوب إلى أقاليم، حتى تناح لهم مراكز اصافية في مجالس الشعب التي ستعقد بتعدد الأقاليم وورارات كبيرة وحكم أقاليم متعددين، في آخر قائمة المستنرفين لأموال الشعب باسم سلطة الشعب، فوجد النداء تربة مهيئة عند نميري. اذن فقد جاءت الفرصة وسحت لاصعاف نقل الجنوب بتقسيمه إلى ثلاث أقاليم ترتبط مقاديرها جميعاً بيد نميري، وتخلق مراكز نفوذ متميزة لكل المنافسين على اقتسام السلطة والثروة والسود ويتخلص نميري من مارد حطير لو تحرك كوحدة واحدة لاطاح بنظامه، أو انفصل بنظام مختلف، والتبعة في الحالتين ستكون على نميري ونظامه.

تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم:

ولعله من أهم دوافع هذا التقسيم أنه في ظل العوامل والقوى التي كانت تتفاعل وتتصارع في الشمال وجنوح وميل نميري إلى كفة قوى الشريعة الاسلامية، أن الجنوب في هذا الصراع كان يشكل عقبة خطيرة تمنع حسم الصراع لمصلحة اليمين الاسلامي، وأنه إذا أريد لهذا الصراع أن ينتج بشكل حاسم لمصلحة ذلك اليمين فإنه لا بد من اصعاف الجنوب سواء بتفتيته إلى وحدات صغيرة ترتبط رأساً بالمركز، أو بخلق صراعات داخلية بين قبائله بادكاء عناصر التمايز النقابي والناريحي والاقتصادي بينها، باعتبار أنها لا تتحدث هجة واحدة، وأنها ظلت قبائل متعادية وغير متجانسة، وأن القبائل الكبيرة

تحتقر القبائل الصغيرة وتضطهدها وأن هذه القبائل الكبيرة استأثرت بكل شيء أو أن بعضا من أفراد القبائل الصغيرة احتلوا مواقع في السلطة لا يستحقونها إلى آخر ما يمكن أن يلقي به في هيب الصراعات القبلية.

ولقد كان من أهداف تقسيم الجنوب إلى عدة أقاليم أن التقسيم سيطلق يد نميري في التصرف فيما اكتشف من بترول في الجنوب وكذلك في إنتاج قنال جونقلي، فقد سبق أن رأينا كيف أن نميري باع البترول السوداني الذي استخرج أصلا من أرض الجنوب إلى الاحتكارات الأمريكية باذل الاتفاقيات، وأنه كان ينوي استثمار ما يتبقى من العائد لتسديد بلايين الدولارات من الديون المتراكمة على الخرطوم، والتي نشأت وتراكمت بسبب عجز النظام.

ثم أن قنال جونقلي وما اتفق حولها مع المصريين وما كان واثقا من خطط مرسومه لاستثمار الأراضي الزراعية الهائلة وكل المشاريع الملحقه والتي ستمخض من بناء القنال لمصلحة اتباع وعملاء النظام ولمصلحة دولارات البترول العربي والاحتكارات الغربية أن كل ذلك كان سيعترضه ويعوقه وجود الجنوب موحدًا.

وكان التقسيم ورحب به كثير من المطلعين لمواقع السلطة والنهب والثروة من متعلمي الجنوب، فنشأت ثلاث مجالس شعب، وثلاث وزارات، وثلاثة حكام، ومئات الإداريين الجدد الذين تكالبوا بلهفة وتعطش على مواقع بجميع وجمع الثروة والنفوذ ودخلت شرائح جديدة في مراكز استنزاف ما تبقى من الجنوب وما تبقى من فئات الشمال، ونشأت بينهم الصراعات والتنافس وخلفت مراكز أصبح من مصلحة من تولوها الدفاع عنها وتحققت لنميري جزئيا بعض أغراضه.

الفصل الثالث

قوى الشعب السوداني الحديثة تقاوم في ظل اختفاء قيادات المعارضة وانعدام التنسيق وتغرب الخيانة والعجز إلى بعض

الأمم

بالرغم من كل الضربات التي كاهها النظام لجماهير الشعب إلا أن الشعب لم يكن صامتا.

صحيح أن حال قيادات الشعب التقليدية كما وصفناها لم تنجح في استنهاض معارضة شعبية عارمة في مواجهة النظام، وصحيح أيضا أن نميري استغل ضعف هذه القيادات التقليدية إلى أقصى مدى، هذا فضلا عن أن هذه القيادات عجزت من أن تقود القوى الحقيقية القادرة على المصادمة وتغيير النظام، ذلك أنه قد ثبت طوال عمر الحركة الوطنية ضد الاستعمار أو حركة مقاومة النظام العسكري الأول أن جماهير تلك القيادات سواء انصار المهدية أو اتباع الختمية أو جماهير الطرق الصوفية الأخرى، أن هذه الجماهير غير قادرة بحكم تخلفها وطبيعة العلاقات الانتاجية السائدة وقوى الانتاج التي تستخدمها من أن تنتظم في حركة مقاومة سياسية مؤهلة لاجتثاث المستعمر أو إسقاط أي نظام سياسي، ولهذا فقد تحملت جماهير المدن وقوى الانتاج الحديث وجمهرة المتعلمين السودانيون بكافة فئاتهم أعباء النضال الوطني وتبعاته، والأمر المؤسف أن هذه القوى القادرة لم تنبه إلى أن زعماء الطوائف لم يكونوا إلا فزاعات طير يلوحون بإمكانية تحريك جماهيرهم غير القادرة على الحركة أصلا وواقعا، بل ولم يكن من مصلحة قادة الطوائف أن يستنهضوا تلك الجماهير، ولقد كان الأمل معقودا على الحزب الوطني الاتحادي وقياداته إلا أن سوق ذلك الحزب إلى أحضان الطائفية قبيل انقلاب مايو أدى إلى تحجيم دور قياداته من أن تكون هي الممثل القادر لقيادة جماهير المدن والقوى الحديثة والمتعلمين، هذا فضلا عن أن هذا الأمر أدى إلى عقم هذا الحزب الذي منعه الطائفية من أن ينجب قيادات يمكن أن تتناول إلى رعيته الأول، خاصة وأن من شب وهو يحمل مؤهل القيادة وموهبتها وجد أن مثله الأعلى هو أبناء علي الميرغني، ولقد فشلت كل محاولات الشريف حسين في تخفيف هذه الآثار، فقد ظل يهاجم القيادة الطائفية لحزبه دون أن يحسم الأمر - بسحب الوطني الاتحادي من مظلة الطائفية وكان هذا أحد الخيارات المتاحة له كقائد، وكان مثل هذا الخيار سيؤدي إلى تغيير جذري في تاريخ السودان إذ أنه كان سيعجل بولادة البديل الوطني لنظام نميري، إن انتهاء الحزب الوطني الاتحادي كحزب قائد للقوى الحديثة وجمهرة المتعلمين وجماهير

المدن أدى إلى انفراد نميري بهذه القوى، وتمكنه إما من ضربها أو افسادها أو أحيانا سحقها.

فقد ظل نميري ينفرد بكل حركة مقاومة وتمرد ويضربها ويصفئها، وتخرج الفئة المقاومة منهوكة وخائرة القوى، تلعق جراحها وتحاول أن تقلل من الخسائر التي تصيب أفرادها وتنظيمها، وأحيانا كثيرة كانت تتفجر حركة المقاومة غضبا مدمرا لا هدف له كتلك الحركة التي أشعلت النيران في كل مدن السودان، وأحرقت حيا كاملا ببورتسودان، ودمرت مقر الاتحاد الاشتراكي بالقضارف، وأحرقت السوق الشعبي بالخرطوم، ولكن سرعان ما ابتلعها ضغوط الحياة، وغياب القيادة المنظمة، والاحباط المستمر بسبب كل العوامل التي وردت في هذا البحث.

وبالرغم من أن نظام نميري حاول أن يطوق النقابات العمالية والمهنية ويحبسها في قمقم الاتحاد الاشتراكي، إلا أن ذلك لم يمنع انفجار عدد من الاضرابات في كثير من المواقع الهامة، النقل الميكانيكي، نقابات المواصلات، بالعاصمة عمال مصانع النسيج... الخ.

وقد تصاعد أيضا اضرابات مطلبية، لم تكن ابدا بمنأى من ربط مطالبها بالحالة العامة للبلاد، وتمثلت خاصة في اضرابات الفنيين والمهنيين في كل حقل، فأضرب فنيوا الأشعة وسحقوا، وأضرب الزراعيون وسحقوا، وأضرب المحاسبون وسحقوا، وأضرب الأطباء (الاضراب الأول) وتراجعوا، وأضرب القضاة (الاضراب الأول) وتراجعوا بدورهم، وأضرب المهندسون وتقهقهوا.

ولقد ظل نظام نميري، كما قلنا يستفيد لأقصى درجة من انعزال هذه الاضرابات، وعدم وجود قيادات تربط بينها وتزامنهما وتتقدمها وتنسق بينها الأمر الذي مكن نميري من سحق كل اضراب وكل مقاومة على حده، ولكنها بطبيعة الحال ليست بلا معنى ولا أثر فهي تشكل تراكمات في ضمير الشعب واحساسات بالقهر والاحباط وكلها تشكل رصيда هائلا للحظة انفجار ثوري منظم لن يستطيع نديري الوقوف أمامه أو ضده.

الحركة الطلابية وحصان طرواده:

كان واضحا في تخطيط الاخوان المسلمين، كما فصلناه من قبل أن يركزوا في الحركة السياسية على الطلاب، فهؤلاء بحكم أنهم لم يرتبطوا بالانتاج بعد، لا يشكلون مراكز انتماءات طبقية محددة، كما أنهم في مرحلة من العمر ودرجات، من الوعي تكون

مهيئة للاستقطاب الفكري المجرد، وفي ظل هجمة منظمة كهجمة الاخوان المسلمين كما رأينا تفاصيلها كان لا بد للاخوان أن يجدوا مواقع مريحة وأوضاعا سهلة تمكنهم من تكثيف استقطابهم للطلاب.

وكان المخطط الاخواني يتركز في التمكن من هذه الفئة حتى تكون ورقة أساسية لمساومة النظام ودفعه في اتجاههم. فقد ظلوا يوحون للنظام بأنهم قادرون على كبح جماح هذه الفئة الخطيرة التي ظلت تلعب دورا هاما في تاريخ السودان الحديث، بل قد لعبت الدور الحاسم في ثورة أكتوبر، وتزداد أهمية هذه الفئة في غياب القيادات الفعالة وسط الشعب، فيشكلون قيادات عشوائية لجماهير الشعب في أي انفجار يقع، وكان النظام يعرف ذلك ويخشاه أشد الخشية، وظل يزيد من حجم استيعاب قيادات الاخوان في السلطة تأمينا لاستمرار دورهم في كبح جماح الطلاب، أو على الأقل الحد من اثار انفجارهم واستمراره حتى لا يصل إلى درجة انفجار عام يستقطب كل الشعب.

وظل الاخوان المسلمون لا يخلون النظام فيما توقعه منهم وتوسمه في قياداتهم، فقد ظلوا يسعون بكل أساليب الخديعة والكذب والتلفيق والتضليل والنفاق لكبح جماح حركة الطلاب وخاصة بجامعة الخرطوم - مركز الثقل الطلابي الواعي والطلعية الأساسية لكل حركة الطلاب في السودان - وبالرغم من نجاح الاخوان في السيطرة على طلاب هذه الجامعة وحصولهم على الأغلبية في اتحادهم في معظم الأحوال إلا أنهم كثيرا ما تمردوا عليهم، ذلك أنه لم يكن مفهوما ولا مقبولا لهم، رغم شعارات النظام وتأييد الاخوان لها، أن يستمر النظام يسحق أهلهم بالاجراءات الاقتصادية التي ظلت تتوالى ضغوطها شهرا بعد شهر، رفعا لأسعار المواد البترولية في دورات لا تزيد على الشهور، زيادة لأسعار السكر، انعداما للضروريات الأساسية، صفوف رهبة تستوعب كل جهد الانسان في الحصول على رغيفه، أو رطل سكر، أو جالون بنزين، حتى بلغ الأمر في بلد تصدير الماشية أن منع الذبيح ليومين في الأسبوع.

لقد بلغت أسعار اللحوم والخضروات درجة لم يكن من الممكن معها أن تراها في منازل العمال، وصغار الموظفين، وكافة العاملين ذوي الدخول المحدودة، أما الفاكهة فلم تنعدم بالنسبة لهؤلاء بل صار يتعذر رؤيتها حتى في الأسواق.

يثور الطلاب ويخرجون في مظاهرات مستقلة هنا وهناك وغالبا ما كان يتفرج عليهم طلاب الجامعات اللهم إلا في حالات نادرة كان ينجح فيها طلاب الجامعات

من الانفلات من قبضة قياداتهم الاخوانية ويشترون مع بقية الطلاب في المظاهرات، إن احكام لجام الاخوان على طلاب الجامعات أفرز ظاهرة جديدة في حركة الطلاب السياسية، فقد كان طلاب الجامعات والمعاهد العليا من قبل هم قادة حركة الطلاب، وهم الذين يبدأون التصدي والمقاومة والصدام فيلحق بهم طلاب الثانويات وأحيانا قليلة تلاميذ بقية المراحل، وعندما كبح الاخوان طلاب الجامعات من قيادة المعارضة ضد نظام نميري اضطر طلاب الثانويات بل اضطر صغار التلاميذ في كل المراحل الأدنى حتى من الثانوي وهم يحسون بثقل الضغوط الهائلة على أهلهم من الخروج في المظاهرات الصاخبة، ذلك أنهم يلمسون بأيديهم ثقل المعاناة، فالواحد منهم يقوم من نومه ولا يجد «كباية الشاي» ويبحث عن رغيفه لافطار فلا يسعفه البحث، يخرج من المنزل فلا يجد وسيلة مواصلات تنقله إلى المدرسة، أو ان وجدها لا تكون الأسرة قادرة على تزويده بأجرتها، فيضطر إلى تسول الترحيل أو يسعى بأرجله، وعندما يصل المدرسة بعد كل هذا الجهد والمعاناة لا يجد مدرسا يزوده بالعلم، وإن وجد المدرس لا يجد الكتاب أو الكراس أو الأقلام أو حتى المقعد الذي يجلس عليه، فينفجر التلميذ تمردا تلقائيا عنيفا وعشوائيا مما جعلنا نشاهد صغار الطلاب يندفعون في مظاهرات عنيفة وجريئة ومستهينة بالسلطة وشرطتها، وبكل العواقب، الأمر الذي كانت تواجهه السلطة بقفل المدارس كل عدة أشهر ولعدة أشهر فانهار التعليم، وبار جهد حركة الطلبة في اسقاط النظام أو زلزلته أو استنهاض الجماهير الأخرى لمحاصرة النظام.

والجدير بالملاحظة في دور الاخوان أنه في هذه المرحلة توافق واتفق مع دور الجمهوريين الذين كانوا يشكلون رواد الدفاع عن النظام في هذا الوقت وساهموا مع الاخوان في تخدير طلاب الجامعات من أن يتكاتفوا في هبة موحدة ضد النظام، أو أن ينحازوا لآخواتهم الصغار، فأفقدوا الشعب السوداني جهد فئة عزيزة وقادرة من أبنائه، وظل الاخوان المسلمون يواصلون باصرار وتخطيط تمثيل دور حصان طرواده داخل الحركة الطلابية، وكان يحدث أحيانا أن يفيض الكيل ببعض حسنى النية من الطلاب فيواجهون الاخوان بجريمة تعاونهم مع النظام وبدور سكرتيرهم العام حسن الترابي الذي ظل يهنا بموقع وزاري باستمرار منذ المصالحة وحتى اليوم، فكان الاخوان فضلا عن تبريرهم الذي رددناه كثيرا في هذا البحث عن دفع النظام إلى شرع الله، يشيعون أحيانا بعض المهدئات النفسية من أن حسن الترابي منقسم خارج عليهم وأن هناك عدم رضا عن وجوده بالسلطة، ثم يواصلون دورهم في تهدئة الطلاب واحباط كل محاولات تجميع الغضب ضد النظام، كما كان حسن الترابي بدوره عندما يفلت الزمام

منهم ويشارك بعض طلاب الجامعات في المظاهرات ويسأله النظام عن تبرير ذلك كان يزعم بأنه ليس كل قيادات الطلبة من تنظيمه وأن بهم عددا يتبع تنظيمات اسلامية أخرى تتعاون معهم وأحيانا تفلت منهم، وإن قيادات حركة الطلبة بصفة عامة تتمتع باستقلال نسبي عن تنظيم الاخوان، وكان هذا التصور للأمر يشبع غرور عدد من الطلاب الذين لم يكونوا يرضون بممارسات النظام أو سلوك تنظيم الاخوان وما دروا أنهم مساقون مستخدمون ومستغلون جميعا لحساب تنظيم الاخوان المسلمين ومخططاته.

والقوات المسلحة لم تكن بعيدة عن الشعب:

بالرغم من تركيز نميري على هذه المؤسسة باعتبارها الركيزة الأساسية لحماية نظامه، مما جعله يستمر في لبس الكاكي كدرس وعاه من كثير من الانقلابات العسكرية التي تحول قادتها إلى مدنيين، فقدوا السيطرة على القوات المسلحة، وبالرغم من استمرار النظام في تقديم الرشاوى لكبار الضباط في شكل ميزات ومخصصات مبالغ فيها، وبالرغم من انشاء البنك العقاري العسكري ومن ثم انشاء فروع التمويل تحت أسماء مختلفة بغرض توفير المواد التموينية للجنود والضباط في الوقت الذي كان الشعب يعاني الويلات للحصول عليها، نقول بالرغم من ذلك لم يصمت الضباط في القوات المسلحة وقامت عدة حركات لتجميع بؤر انقلابات ولكن الاستخبارات العسكرية التي أعيد تنظيمها ونشرها تحت إشراف وتوجيه المخابرات الأمريكية والاستخبارات العسكرية المصرية، كانت تنجح دائما في كشف هذه البؤر والتحركات وكان آخرها تلك الحركة التي قامت في أوائل عام ١٩٨٣ والتي استقطبت أكثر من سبعين ضابطا من كل الرتب وفي كافة الأسلحة واستقطبت أيضا عشرات من صف الضباط إلا أنها قبل أن تحزم أمرها وتشكل تنظيمها له قدره على الحركة، خانها ضابط صغير وباعها لنميري، فرقى استثناء على حساب عشرات من الضباط والجنود الذين يقعون الآن بسجون السودان، ولعله من حسن طالعهم أن النظام في ذلك التاريخ لم يكن في مكانه أن يعلن عن الحركة ومن ثم يحاكم القائمين بها، فقد كان ذلك سيؤدي إلى فضيحة لا حدود لها للنظام الذي ظل يزعم أن قوات الشعب تؤيده وأنها سنده.

لقد ظل نميري يراقب بحذر شديد ما يجري داخل القوات المسلحة، كما ظل يصفى باستمرار كل من يشتبه فيه، ولقد سبق أن قلنا أنه فصل وأحال إلى المعاش ما يربو على ألف وخمسمائة ضابط وهو حجم يعكس في حد ذاته مدى التملل الذي كان سائدا وسط قادة هذه المؤسسة ولكن نفرض الشارع وكل القوى القادرة على التغيير يدها عن أية آمال في تغيير يأتي عبر انقلاب عسكري أدى بدوره إلى عدم امكانية

استثمار هذا التملل ليتحول إلى حركة سياسية تتطوّر بالنظام وهذا ولأسباب أخرى سترد فيها بعد لا يؤمل أن يأتي الفرج على يد هذه المؤسسة.

ونقابة المحامين:

إن الدور المتميز التي قامت به نقابة المحامين في مناهضة النظام من بين كافة النقابات المهنية، يستحق أن نفرّد له فصلاً خاصاً، ليس لأن هذه النقابة قد صنعت معجزات في مقاومة النظام وليس انحيازاً لانتهازي لها، ولكن لارتباط الشعارات التي ترفعها هذه النقابة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والدفاع عن سيادة حكم القانون والمقاتلة في سبيل صيانة استقلال القضاء باعتبار أن هذا الاستقلال هو ركيزة حماية الحقوق والحريات وسيادة حكم القانون.

في ظل نظام فردي كنظام نميري يصادر كل الحريات والحقوق ويهدر سيادة حكم القانون ويضع برنامجاً مدروساً لتحجيم دور القضاء واستيعابه كخادم أمين له، لا بد أن يكون الدفاع عن شعرات نقابة المحامين ضرباً من ضروب القتال بدون سلاح في مواجهة من هو مدجج بكل الأسلحة.

لقد ظلت نقابة المحامين تتابع كل خرق لسيادة القانون وترصده وتكتب به المذكرات تلو المذكرات سواء للسلطة أو للمنظمات الشعبية المحلية أو العالمية، كما ظلت ترصد التغول على حريات المواطنين واستمرار اعتقالهم تحفظياً، وتحتج عليه وتقدم المذكرات وتعتقد الاجتماعات وتجري المحاولات الشخصية والنقابية في محاولة للتقليل من ثقل وحجم هذه الاعتقالات التي لم تخلوا منها سجون نميري مطلقاً.

لقد شكلت التعديلات الدستورية لسنة ١٩٧٥ لجنة قاسية لنضال النقابة ضد الاعتقال التحفظي فقد كانت النقابة تستغل عدم دستورية الاعتقال في شن الحملات العلنية والمنظمة على هذا الاعتقال إلا أن التعديلات أضعفت هذا النشاط.

وبعد قيام المصالحة الوطنية، شعرت النقابة أنها في وضع يمكنها من استثمار الظروف التي واكبت إجراءات المصالحة، فعقدت ندوة ضخمة تحت شعاراتها الثلاثة، قدمت فيها عشرات من البحوث القيمة وشارك جمع كبير استقطب حتى الصادق المهدي لمناقشة هذه الأمور في دار النقابة، وقد ظل يوم النقابة يومياً مئات من كافة أنواع المتعلمين والمثقفين السودانيين، ولقد كان من أهم ما كشف في هذه الندوة ما كان يحاك ضد القضاء السوداني باعتبار أن ما كان يجري في مرفق القضاء قصد به إحكام انفراد نميري بالسلطة ورفض وجود أية سلطة أخرى مستقلة ذات قدرة في

حماية الناس من النظام تقوم بجوار نميري أو في ساحة حكمه، فقد كشف كيف أن النظام تعمد اضعاف الهيئة القضائية منذ أن اصدر الدستور ورهن تعيين رئيسها وقضاة محكماتها العليا بارادة رئيس الجمهورية واختياره، وكيف بعد ذلك أهمل هذا الصرح لدرجة لم يسمح له بصرف ايراداته الذاتية على اصلاح شأنه، وكانت تحول تلك الايرادات إلى الميزانية العامة، وأهملت المحاكم كمباني فتهدمت ولم تقم مباني جديدة لتستوعب متطلبات وضرورة انشاء محاكم جديدة، أهمل تعيين الكوادر المساعدة الكافية من معلنين ومحضرين وكتبة وشرطة محاكم وسعاة، فابتدأ العمل يبطيء والقضايا تتراكم. سحبت العرصات من معظم قضاة الأقاليم والتي كانت تستخدم لاجراء المحاكمات خارج مركز المحكمة في الضواحي والبادية والقرى النائية، وبلغ الاهمال المتعمد درجة انعدام الورق والأقلام لكتابة محاضر الجلسات، بل وانعدمت في كثير من الأحيان الاستثمارات القضائية والتي بموجبها تسجل أحكام السجن والغرامات أو استمارات الأحكام المدنية، بل وحدث في كثير من الأحيان أن انعدمت الايصالات المالية التي تحصل بموجبها الغرامات واضطر القضاة في كل هذه الأحوال لتأجيل القضايا حتى لا يصدر حكم لا يمكن تنفيذه.

وقد اتبع النظام نهجا دقيقا ومنظما لتشريد القضاة الأكفاء وفي كافة الدرجات من المحكمة العليا وحتى أدنى المحاكم، وظلت الهيئة ترشح وتلفظ قضائها تدريجيا ومن بقى منهم لم يكن قادرا على أداء واجبه كما ونوعا.

عمد النظام إلى تعيين رئيس قضاء لا حول له ولا قوة ولا خبرة. ولا علم كافي يوازي هذا المنصب، وأمن النظام بذلك تبعيته النهائية للسلطة التنفيذية لدرجة أن رئيس القضاء هذا قبل أن يدخل المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، وأن يرغم قضاة المحكمة العليا على أن يكونوا أعضاء بالمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي، وظل هذا الشخص أداة طيعة للنظام في توجيهه باضعاف هذه الهيئة وتمزيقها وإزالة هيبتها وإزالتها ووضعها تحت حذاء نميري.

وأظلت بوادر الارهاب والفتنة :

لقد أدى عجز النظام عن معالجة المشكلة الاقتصادية وخاصة في الأقاليم الفقيرة إلى هجرة مئات الآلاف من تلك الأقاليم إلى عاصمة البلاد بحثا عن لقمة العيش، فتوجس النظام خيفة بل وهلع من هذه الجموع التي تملأ شوارع الخرطوم هائلة تبحث عن أي عمل يدر ما يمكن أن يسد الرمق، فوصت أجهزة الأمن القومي بإصدار

قانون يمكنها من التعامل مع هذا الخطر، فهذه الجموع الجائعة أن انفجرت فلا أحد يستطيع الوقوف أمامها، خاصة وأن أجهزة الأمن فسرت ظاهرة الهجرة بأنها من تدبير قادة المعارضة بارسال أعوانها إلى العاصمة توطئة لعمل شعبي لاسقاط النظام ووجدت الكذبة هوى لدى نميري، فأصدر في عام ١٩٨٢ ما عرف بقانون الطمأنينة العامة، وقصد به تفريغ العاصمة من كل هذه الجموع فقامت سلطات الجيش والشرطة بالقبض على آلاف المواطنين السودانيين الذين لهم حق التواجد بعاصمة بلدهم وأرسلتهم إلى السجون والمعسكرات ثم رحلتهم للأقاليم الجنوبية والغربية والشرقية.

وفي ظل هذا القانون واجراءاته لم يكن هناك مواطن يأمن السير في الطريق أو بلوغ منزله بأمان، وبطبيعة الهجوم وأهدافها فقد كانت موجهة نحو أبناء الغرب وأبناء الجنوب، وجميعهم من ذوي اللون الأسود، وبذلك لم يكن من يحمل هذا اللون بمأمن من تهجم رجال الجيش والشرطة، وحمله بالقوة على ظهر العربات الثقيلة وإرساله إلى معتقلات الاحتجاز والترحيل، وظهرت قصص تشيب لها الولدان، أساتذة جامعة قبض عليهم أطباء، محامون، موظفون، فنيون، طلاب جامعات وكان ذنب الجميع أنهم يحملون اللون الأسود ولم يكن معهم بطاقات شخصية تثبت هويتهم ساعة القبض ولم يمنحوا أية فرصة لاحتضار بطاقتهم، فقد كان مظهر تنفيذ الأمر وإشاعة الذعر والارهاب بين الناس هو الهدف الذي لا يعلو عليه هدف، ويرسل المواطنون إلى لجان تحقيق وبعد عدة أيام يتضح أن معظم من قبض عليهم وأذلوا لم تكن لهم حرية إلا اتساحهم بالسواد.

وتفجرت أحقاد قديمة بين اللون الأسود والبشرة السمراء في السودان، وبين الزنوج والعرب، كنت تحس بالمرارة في ندوات جامعة الخرطوم التي عقدتها نقابة المحامين لمناقشة هذا القانون وكشف مرامييه، كيف يتحدث الطلاب من الجنوب عن الحملة التي حولتهم إلى مواطنين من الدرجة الرابعة، وما ذلك إلا بسبب لونهم الأسود، حيث كانت بالفعل تحدث المفارقات المؤلمة أن يشاهد طالبان من الجامعة يسيران سوياً أحدهما أسمر اللون والآخر من جنوب السودان أو غربه، فإذا بالشرطة أو قوات الجيش تستوقف الأسود وتحمله دون رحمة وتلقى به على ظهر الشاحنة المستعدة للاقلاع بعد أن امتلأت، ويمضي الطالب الأسمر ولا أحد يسأله لأنه يحمل بطاقة (الجنسية السودانية) اللون الأسمر.

الفصل الأول
صورة مجملة عن أحداث عام حاسم في تاريخ السودان

إنه لأمر مؤكد أن عام ١٩٨٣ سيحسب في تاريخ النظام المايوي بأنه العام الحاسم حول مصير هذا النظام، ولعله أيضا سيحسب معلما هاما في تاريخ الشعب السوداني، ولهذا رأيت أن أجمل أولا ما حدث في هذا العام وما أسفر عن أحداثه، ثم نورد التفاصيل التي لا يغني عنها هذا الاجمال، ولعل القاريء بعد أن يفرغ من قراءة التفاصيل سيدرك مدى أهميتها فهي مليئة بالعبر والعظات لسانة هذا البلد، وهي مؤشرات يقينية لما هو مقبل من نضال ضد هذا الحكم الممحي، فهي تكشف عن القوى الحقيقية التي يمكن أن تسقط النظام، وعن القوى التي ستدافع عنه، وهي عظة للقادة الذين سيتولون أمر هذه البلاد فور اسقاط النظام أو بعد ذلك، فهي تكشف أن الزبد يذهب جفاء، وأن الكذب والنفاق وتفادي معالجة القضايا الحقيقية أمور لا تسعف الحاكم إلا لبضع شهور أو سنوات قليلة، وأن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، وأن العمالة والعجز والضحالة لا تورث إلا الخراب، والبوار وأنه لا أمل لمعالجة مشكلات بلادنا إلا باستخدام علوم عصرنا وليس باللجوء إلى اجتهادات القرون الغابرة وأن علوم عصرنا تلزمننا بالانطلاق من الواقع بتحليله وبمعرفة مقتضياته ومؤشرات علاجه وليس بأن ننزل عليه قناعات ذاتية منقطعة الصلة به ولم تك انعكاسات له أو استخلصت كحلول لمشاكله وقضاياها.

احسب نفسي من القلة النادرة التي تؤمن بالعلم، ومع ذلك تقدر أن الكثيرين ممن لا يؤمنون بالعلم ليسوا عملاء أو خونه، وأنا أتحدث هنا عن حسنى النية أو قليلي المعرفة أو الجرأة في مواجهة نتائج متابعة التفكير العلمي، ذلك أنني لا أعني بمن وجهتهم مصالحهم الذاتية أو الطبقية أو انتماياتهم الطائفية أو المذهبية أو عبوديتهم لتراث لم يفحصوه ويحللوه أو حتى يتعرفون على دقائقه وتفاصيله، فهؤلاء هم أرقاء زماننا، وأبغض التعامل عندي أن أتعامل مع رقيق، فهو أمر لا أعرفه ولم أعش في عصوره، وليس لي استعداد أن أبدد طاقاتي للتعرف عليه، فقد صار أو هو حتما سيصير من مخلفات قرون لا يردد ما حدث فيها إلا للعبرة والعظة، وليس لاستدعاء أو تطبيق

حلولها التي وضعت لحالها، ولا لتقليد ممارستها التي نبعت من زمانها، ولا لتقصص شخصياتها أو الاقتداء بسلوكياتها التي بناها رجالها بمبادراتهم في انتقاء الخيارات التي كانت متاحة لهم، فقد كان لهم حالا ولنا حال، وكان لهم زمانا ولنا زمان، وقد كانوا رجالا ونحن رجال، هكذا تحدث محمد أحمد المهدي، فما بال أناس يتقدمونه بمائة عام بحساب الزمن وبمائة ألف عام بمعيار ما أفرزته وأنجبته وأخترعته الحضارة الانسانية خلال هذه المائة عام، ما بالهم يعجزون عن تجاوز طرحه، أو فهم قوله، أو بناء شخصياتهم من الخيارات المنحازة للانسان ومستقبله في هذا الزمان في نهاية القرن العشرين. هذه دعوة لكل حسني النية إن تأملوا ما حدث في سنة ١٩٨٣.

لقد واجه نظام نميري في النصف الأول من عام ٨٣ أهوالا جساما ما كان يمكن أن يصمد أمامها. فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية بالبلاد لدرجة انعدام الضروريات والقوت اليومي.

بلغ النظام مرحلة العقم الكامل فلم يعد قادرا على تقديم أية حلول موضوعية لمشاكل الجماهير المسحوقة، مثل ما انه عاجز عن اصلاح القديم الذي دمره وأفسده. فشلت كل المسكنات التي قدمها وكان على رأسها الحكم الاقليمي، كما انكشفت كل الأكاذيب والتلفيقات التي كانت تقدم كجرعات مسكنة. وقع النظام تماما تحت قبضة الاستعمار الحديث وقوى الامبريالية وعملائها في المنطقة العربية والافريقية.

أصبح النظام حذاء لينا ممهدا طيعا لكل مراكز النهب الامبريالي من البنك الدولي وصناديق النقد الدولية أو العربية وأشرة المستثمرين العرب. انتشر الفساد في كل مرافق الدولة وسادت تقاليد النهب المنظم لكل مقدرات الشعب السوداني، واتخمت الملايين، العديد من السماسرة والوسطاء والعملاء والمهربين وتجار العملة. وفي ذات الوقت بدأت المجاعة تطحن الملايين ولم يعد الشغل والمعانة في المدر احتملا أو من الممكن أن يستمر أكثر من ذلك.

لم يبدأ أعوان النظام القدامى ينفضون من حول نميري فحسب، بل أن أكثرهم ثقلا حمل السلاح في وجهه، فقد ظل نميري بتاجر بالسلام الذي حققه في الجنوب وظل لسنوات يجهر بأنه يعتمد على الجنوب كسند أساسي لنظامه خاصة وأنه سند أراح

القوات المسلحة من التعرض للموت بلا سبب أو مبرر، وبدأ الجمهوريون يحتجون على كثير من ممارسات النظام وتصرفاته وبدأوا ينادون بفتح المنابر الحرة في الاتحاد الاشتراكي.

حجمت فلول اليسار بمد اليمين الاسلامي ولم يعد لهم موقع في النظام أو كلمة تسمع، خاصة بعد أن انكشف بوارهم وخياناتهم للشعب بمواصلتهم دعم نميري. بدأت القوات المسلحة في التملل، ولم يعد شاذاً أو نادراً أن تسمع احتجاجات الضباط وتذمرهم تقال علناً في كل المناسبات السودانية، فقد طمح الكيل، وصاحب ذلك اشتداد المرض بنميري وبدأ يهزى، الأمر الذي جرأ بعض قيادات القوات المسلحة بأن تنصحه بأن يستريح.

وفي ذات الوقت من هذا العام بدأت القيادات الحزبية للمعارضة محاولة للتجمع مرة أخرى بغرض تجميع جهود مقاومة النظام، وبدأت معسكرات التدريب في ليبيا تفرغ من أفرادها فقد نقلوا إلى أثيوبيا توطئة لهجمة جديدة على النظام.

وبلغ سوء الأمر أن أصدقاء النظام من الأمريكيين والسعوديين بدأوا في التذمر من الحالة التي وصل إليها النظام، فقد خشوا عليه من موقع معرفة كل ما كان يجري. وكان لابد أن تنتصب شامخة الحديد من الاضرابات الخطيرة كان على رأسها اضراب القضاة الذي استمر شهوراً، وانفض الجميع عن النظام إلا بعض مرتزقة اليسار أو التكنوقراط فاقدى الحس الوطني والكرامة.

ولم يبق للنظام قوة صادقة تؤازره إلا جماعة الاخوان المسلمون وبنوكهم الاسلامية وجهاز أمن الدولة وعملاء المخابرات الأمريكية والمصرية. فماذا قدم هؤلاء لنميري أو أوحوا به أو طالبوا بانجازه كحل للخروج من المأزق؟؟.

لقد بدأوا يعزفون على وتر أن انفضاض الشعب من حول نميري سببه عدم رفع راية الاسلام واضحة، واقنعوا نميري بأنه ان فعل ذلك سيهرع اليه الشعب بالملايين ولن يتبرم من سوء حاله، وسيقضي بذلك على كل محاولات استقطاب الشعب لجانب قادة المعارضة خاصة وأن بالشرعية حلولاً لكل مشاكل البشر ولقد سبق أن رأينا حلولهم عندما تعرضنا لفكرهم، وزايد جناحهم الصوفي في مسألة ولاء الشعب أن لابد من أن يعلن نميري تبعيته لاحدى الطرق الصوفية حتى يمكن تصعيده عن طريق شيخه إلى مرتبة الإمامة وأن يسوق الناس إلى هذه الطريقة فيصبحون جميعاً من مريديه وحواريه فيضمن بذلك ولاءهم.

ثم قالوا له ما هي مشاكل النظام؟

المشكلة الاقتصادية :

إن إعلان تطبيق الشريعة كاملة في السودان سيظهر أموال الناس من الربا ومن الدنس ومن الحرام الذي يمحوق مقدرات الشعب السوداني، ثم أن ذلك سيؤدي إلى انطلاق البنوك الإسلامية في العمل والتعمير والتجارة وسيثرى بذلك كل الناس ويعم الخير كل الشعب.

كانت الأرضية المادية لهذا القول سبق أن غرست في النظام، وظلت طلائعها الأيدولوجية تضغط لمزيد من أسلمة الاقتصاد السوداني بمنظورهم عن هذا الاقتصاد، كما بدأت البنوك الإسلامية نفسها تمارس ضغطا مباشرا على النظام في هذا الاتجاه، فقد ظلوا يوحون بأن عدم أسلمة كل الاقتصاد يقعد بهم عن استقطاب قروض المستثمرين العرب المسلمين، وأنهم على استعداد عند إعلان أسلمة الاقتصاد أن يقدموا كل الدعم والقروض التي ستقذ الاقتصاد السوداني من الخراب، وقبل ذلك يتمكن النظام من استيراد المواد الضرورية التي يعاني الشعب من انعدامها وخاصة البترول. بل إن بعض هذه البنوك جهز قروضا لتغطية بعض مشتروات البترول مع بيانه وتأكيداته بأن استمرار تدبير مثل هذه القروض رهين بحسم التردد في أسلمة النظام الاقتصادي إذ بهذه الأسلمة سيضمن المستثمرون المسلمون على أموالهم وسيجلبوها بالبلايين إلى السودان.

ثم إن أسلمة الاقتصاد ستكون بركة تؤدي إلى أن تمطر السماء كل الخيرات فقد توقفت السماء عن العطاء نكاية وعزايا لعدم حسم قضية الاسلام في السودان. ثم إن حزبية الدولة الحاوية ستمتليء بمئات الملايين من المال الحلال مال الركة، فالضرائب رجس من عمل أهل الكفر؟؟.

وهدهدوا نميري بأنه يجب ألا ينزعج من تحريم الخمر، فإن الله سيعوضه حسنات مضاعفة بدلا عن مئات الملايين التي تدرها الخمر جماركا أو رسوم انتاج أو تفويتا للتهريب أو تشجيعا للسياحة، ثم أن الغاء الضرائب سيدفع التجار الذين يحاربونك الآن إلى أحضانك، بل أنهم سيسبحون بحمدك، وسيطلقون للعمل الذي يشيع الرخاء، ذلك أن الاقتصاد بيع، وقد أحل الله البيع وحرّم الربا، فباعوا بذلك السودان إلى الشيطان، وهم يحمدون الله على نعمائه عليهم بأن من عليهم راحة الضمير وعظمة الانجاز، ولا ضير أن تموت الملايين من الجوع أو يهلك الزرع والضرع

فهذه ارادة الله ، وقد لوحوا أيضا بورقة المغتربين خاصة الموجودين بالسعودية ، ذلك أنه ونتيجة لمخاوف النظام السعودي من تسرب أي شخص يحمل اتجاهات شيوعية أو يسارية عامة كان قد عمد الى تحكيم غربال دقيق لا تنفذ منه هذه العناصر إلى السعودية حتى لو كانت تريد الاغتراب وتملك المؤهلات وحتى لو كانوا هم في حاجة إليها الأمر الذي تمخض عن أن يكون غالبية الذين يعملون بالسعودية أن يكونوا من الاخوان المسلمين أو ممن ينحازون إلى توجه الجماعات الاسلامية الدائرة في فلك الاخوان ، وفي هذا العام ظهر أن مدخرات المغتربين وتحويلاتهم تشكل ثقلا اقتصاديا لا يمكن تجاهله على الاقتصاد السوداني خاصة بعد أن صار معظم المغتربين لا يكتفون بقيمة دخولهم بالعملات الحرة بل دخلوا إلى سوق تجارة العملة لجني مزيد من الأرباح ، فتحولت عملاتهم إلى سلع مستقلة تخضع لقوانين العرض والطلب داخل السودان ، وكان السوق السوداني يتلهف لكل دولار أو ريال ، نقول أن جماعات الضغط الاسلامي ، لوحت باستقطاب ثقل المغتربين المالي أن زاد النظام من جرعات الشريعة في التطبيق ، ولقد كان أخطر ما في هذا الطعم هو صحته ، ذلك أن المغتربين السودانيين وخاصة مغتربي السعودية ، وبحكم بعدهم عن المعاناة المباشرة لضغوط نظام مايو ، وبحكم أنهم استطاعوا أن يعيشوا في ظل نظام قهري يطبق الشريعة بمفهومها السلفي ، هذا فضلا عن انعكاسات الغربة التي وثقت أملهم في أن يعوضوا عذابهم وغربتهم في جنات النعيم ، إنه وبحكم كل ذلك كان متوقعا أن يتجاوب هؤلاء مع اعلان تطبيق شرع الله في السودان وان ينصروا النظام .
وتجسد الخيال واقعا أمام أحلام الرجل المريض ١٩٩٠ .

المشكلة الأمنية :

لقد كان واضحا أمام نميري ما ظلت تكررهِ مراكز الضغط الاسلامي من أن مشكلة الأمن في السودان ذات شقين ، شقها الأول مشكلة جنوب السودان ، وشقها الثاني هو الذي أفرزه رحم النظام في الداخل من مشاكل النهب والسرقات والفساد والفجور والميسر والرشوة وخراب الزمم ومقتضيات التماسك السوداني أخلاقيا كان أم اقتصاديا أو اجتماعيا .

لقد قالوا لنميري أو أنه التقط ما أوحى له ، انك ان أعلنت الشريعة قوانين شاملة للمجتمع السوداني فإن ذلك سيحل قضية الجنوب .

لقد انطلقوا من حكم الشريعة السلفية ، إن الوثني دمه هدر ولا حرمة لحياته أو ماله أو أمنه ، وان الذمي رهين بعقد ذمته فإن أخل به فإن حياته وماله وأمنه قد

صارت رهينة بالسيف، ولما كانت قوات الأمة المسلمة لا بغية لها غير الجهاد، أو هكذا يجب أن تكون، فإن القوات المسلحة إذا حولت إلى قوات مجتمع مسلم، فلن تكون لها من هدف غير تطبيق حكم شرع الله، ولقد سبق في التاريخ أن قوات قليلة من المؤمنين هزمت قوات كثيرة من المشركين، ولهذا فإن تحويل القوات المسلحة إلى جيش إسلامي سيؤدي إلى انقضاض هذا الجيش على الوثنيين، وعلى المسيحيين الذين نقضوا عهدهم وسيدمرهم تماما ومن ثم تنتهي مشكلة الجنوب بأن يدمر الجيش السوداني أو يبعد كل الوثنيين وأن يسوق اليك أهل الذمة وهم أذلة صاغرون، ثم إن إعلان أن واجب القوات المسلحة الأول هو الدفاع عن الدين ووسيلته (الجهاد) وليس الدفاع عن الوطن الذي يأتي في المرتبة الثانية ينهي القضية التي يحتاج بها غير المسلمين في السودان قضية المواطنة - إذ سيصبح مصدر الحقوق والواجبات هو الدين الإسلامي وليس المواطنة، كما أن طاعة القوات المسلحة لإمامها ستؤسس على البيعة ومن ثم تحكم القبضة على هذه القوات وتخرس ألسنة المتمردين من الضباط والجنود.

أما عن الشعبة الثانية لمشكلة الأمن، فقد قالوا لنميري، أو أوحوا أنها مشكلة تنبع من أن البشر لم يطبقوا حكم الخالق على عباده في هذه الأمور من جلد، وقطع من خلاف، ومن قتل مع الصلب، ومن رجم حتى الموت ومن تمكين الخصم بأن يقتصر من خصمه بأن يفعل به مثل ما فعل به أي بتطبيق قواعد القصاص كاملة، فإن أحدا لن يستطيع أن يرفع رأسه في هذه البلاد خروجا على الأمن أو تهديدا للحاكم ومن ثم سيوضع بذلك حدا نهائيا لكل سرقات الجياع والمحرومين والمهاجرين والمتسولين والمتسللين تحت ستار الهجرة وهم أتباع المعارضة، وأن تجرأ شخص على ارتكاب جريمة لا تغطيها الحدود أو القصاص، فإن في السلطات التقديرية المطلقة لنظام التعازير ما يمكن القضاة من ردع كل متجريء على الشرع أو الإمام.

المشكلة السياسية:

لقد قالوا له، أو أوحوا إليه أو نبع من ذاته بحكم ما استقر في عقله ووجدانه من الموروثات، أن ولاء السوداني المسلم - ونميري سوداني مسلم ما في ذلك شك - أن هذا الولاء ينبع ويجد قوته وسنده من ولائه لشيخه، أو أمام طريقته، وأن هذا السوداني يجد نفسه فاقد القدرة لا حول له ولا قوة أمام أي ولي من أولياء الله.

إذن كيف التوصل إلى مقعد الإمامة توطئة إلى تصعيده إلى مرتبة الولاية ومن ثم احكام القبضة على رقاب كل السودانيين، قالوا له أن الطريق الصوفي طويل وشاق،

كما أن النظام المناهض لن يصمد حتى يدشن نميري وليا من أولياء الله، وأقرب منه وأسرع هو طريق الشريعة، إذ حسب المنظور السلفي هناك نظام سياسي متكامل في الإسلام يبدأ بتنصيب امام للمسلمين يناط به إقامة الدين وتطبيق الشرع وقيدة المجاهدين، وأنه لواجب مقدس على كل مسلم أن يطع ولي أمره (امامه) للدرجة التي يعد فيها الخروج على الامام جريمة تستوجب القتل، خاصة وأن الولاء للامام يقوم على البيعة وهي قسم مغلظ باطاعة ولي الأمر مادام يقيم شرع الله. والأخير أمره ميسور لأن تطبيقه لن يحتاج للاعتمادات المالية التي يحتاجها الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والأمني، والأهم من كل ذلك أن نميري سيكسب طاعة السودانيين. باسم الدين، وعلى السودانيين بعد ذلك تفسير كرههم ومأساتهم وجوعهم وتخلفهم بأنها ابتلاء من الله لامتحانهم في صدق سيرهم في طريق الشريعة.

والامام في منظورهم السلفي هو صاحب كل السلطات في الدولة، فاذا استثنينا الشذرات القليلة المقتنة بالقرآن والسنة من حدود وقصاص وأحوال شخصية، فإن الامام هو صاحب السلطة التشريعية، له أن يتشاور ولكن العزيمة عنده وحده، وهو صاحب السلطة التنفيذية والقضائية فله أن يعزر الناس حسب ما يصنف أفعالهم بعد أن تقع كمعاصي تستوجب العقاب الذي يحدده والذي قد يبلغ الموت، والأهم من كل هذا أن الامام باعتباره صاحب السلطة القضائية إذ يستقي بقية القضاة سلطاتهم من انابته لهم. فإن ذلك سينهي تماما مشكلة اضراب القضاة التي كان يواجهها النظام، فهو سيسقط كل حجج اهيئة القضائية المستقلة أو القاضي المستقل في حكمه عن رأي الامام، وسيذيب كل العقبات التي كانت تعترض نميري في ممارسة سلطات مطلقة على هذه اهيئة، فهو كامام صاحب الحق في التعيين والفصل والناديب ومراجعة الأحكام أو اصدارها.

إن إقامة الامامة وأخذ البيعة سيمكن نميري من تصفية كل خصومه السياسيين باسم الدين، كما ستمكنه من ردع كل المضربين عن العمل والمقاومين للنظام والمحتجين عليه، فكلها مظاهر تعد خروجاً على الامام وعلى طاعته ونكولاً عن بيعته.

ثم ان الامامة ستمكنه من الالتفاف حول الدستور الذي يحتج به خصومه السياسيين، ومن ثم تمزيقه والالغاء به في احراش الجنوب توطئة لحرقه مع أهل ذلك الجزء من البلاد، فلا دستور إلا القرآن ولا حقوق إلا ما يحددها القرآن كما يفهمه الامام.

وأخيرا أوهموا نميري أو أنه توهم أن لو أعلن الدستور الاسلامي وطبق شرع الله فإن ذلك سيستقطب كل الدولارات المسلمة؟!.

تلك كانت حالة السودان في منتصف عام ٨٣، وذلك هو البديل الذي كان امام نميري، فالخيارات الأخرى المتاحة لاصلاح حال البلاد كانت كلها تنطلق من ركيزة واحدة هي تخلي نميري عن السلطة وهو بخيار القوى الحديثة المعارضة للنظام والقادرة على سلوك درّب خيارها رغم المعاناة وهو أيضا خيار كل القوى المعارضة بغض النظر عن قدراتها وتوجهاتها أو أساليبها النضالية، وهو أيضا الخيار الذي دعمته من الخارج، ليبيا وأثيوبيا ومن ثم فقد كان هذا الخيار بالنسبة لنميري هو السقوط في الجحيم وكان التفكير فيه يثير فزع نميري، ولهذا لم يكن نميري بقادر على أن يصرف نظره عن البديل الاسلامي.

وبالرغم من أن البديل الاسلامي المطروح وجد هوى في نفس الرجل المريض إلا أنه لم يغب عن باله مطلقا في أنه يشكل (انقلابا) جديدا وكاملا في السلطة في السودان، سواء من حيث نهج الحكم أو رجاله أو القوى التي ستؤيده وتسند، وكعادة نميري فإنه تردد أولا، فهذا الانقلاب سيقطع صلته بكل القوى القديمة التي ظلت تحمله فضلا عن أن نجاحه أمر غير مأمون وغير يقيني، فالإيمان بالمنظور السلفي في تطبيق الشريعة لم يكن قد انعكس في ذهن نميري إلا بضرورات الواقع وحكم البقاء في السلطة، ولم يأت من باب القناعات الايمانية أو العقلية، ولهذا فإن نميري ناور في البداية وحاول أن يفتعل حلولاً ومسكنات كانت تتهاوى أمامه، حاول أن يكسب الوقت على بتروول شفرون يسعفه أو الأصدقاء ينجذونه فلم يجد ذلك فتिला.

وعندما ضاقت السبل بنميري، ولم يجد سبيلا إلا القيام بالانقلاب الجديد راوده هاجس الشيوعيين واليسار الذين تبنى فكرهم وجاء على أكتاف قواهم، فإذا بهم يحيطون به من كل جانب ويحاولون استنفاد أغراضهم منه، والإلقاء به في قارعة الطريق بعد أن يكون قد أسس لهم ومهد الطريق لانفرادهم بسلطتهم دونه، فهو الآن يواجه موقفا شبيها بالأول، فالدعوة هي القيام بانقلاب، وأصحاب الدعوة يملئون ساحته، وهم الذين يعرفون أسرارها، وهم رجالها، وهم أصحاب بنوكها، وأصحاب العلاقات الخارجية المؤسسة عليها، ومن ثم رجع اليه الصدى إلا تكون هذه الجماعات تقصد استغلاله واستخدامه لاقامة وتأسيس حكمها والذي لن يستطيع أن يستمر على رأسه مسافة طويلة، فهو ليس صاحب الدعوة، ولا هو قائد جماعاتها، ولا هو الموجه لبنوكها،

وفوق ذلك فهو صاحب التاريخ المشبوه الملوث، ممارسة شخصية، أو ممارسة سياسية، أو سلوكا دمويا، ومن هنا حسم نميري القضية بأنه يجب أن يتم الانقلاب على يده، وبالاستعانة برجال ليسوا من أتباع تلك الجماعات أو الموالين لهم وتنظيماً حتى يمكن أن ينسب لنفسه وحده هذا الانجاز الخطير؟؟ ومن هنا كان اختيار عوض الجيد والنيل وبديره بدلا من الترابي والخبر وسعاد الفاتح!!!

كما أن نميري لم ينسى علومه العسكرية في هذا الاخراج، فهو بصدد القيام بانقلاب كامل، وأهم الضمانات لنجاح الانقلاب هو المفاجأة، والمباغطة للقوى التي يقوم الانقلاب ضدها، وكانت هنا هي الشعب السوداني ولهذا كتم الأمر عنه أثناء تدبيره، بل واستمر يضلل الشعب شهورا بأكاذيب مدبرة، وبطبيعة الحال لم يكن في مصلحة من سيقوم الانقلاب لمصلحتهم، أن يسربوا الخبر رغم علمهم به بل واشتغالهم في اخراجه كرجال من الصف الثاني، أو الثالث فلم يكن يهمهم مهانة الموقع العلمي أو العملي في هذه القضية بل الأهم هو نجاح الانقلاب.

وكان يوم أسود من أيام سبتمبر الغبراء أن
فاجأ نميري الشعب السوداني باعلان انقلابه
الذي عرف بقوانين سبتمبر ٨٣

الفصل الثاني

تفصيلات لأحداث عام ١٩٨٣ لا يفني عنها الاجمال السابق

أ - لوحة دامية للأزمة الاقتصادية:

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية في هذا العام بسبب احكام قبضة قوى الاستعمار
الحديث وعملائه وقادته في الولايات المتحدة على رقبة النظام لدرجة أن أجهزة الاعلام
الرسمية لم تستح من الاعلان بفخر عن المشاورات الدورية الاسبوعية التي كان يجريها
نميري مع السفير الأمريكي ومع السفراء التابعين للآخر.

وتلتف الولايات المتحدة حول النظام من منخفضات وادي النيل، فيزيد النظام
مطالباته بالتكامل مع مصر وبإبرام اتفاقيات الدفاع المشترك والنظام المصري غارق في
عمالته للأمريكان وهي عمالة استراتيجية بالنسبة للأمريكان.

تزداد الأزمة الاقتصادية عنفا إذ تسفر اجراءات البنك الدولي وصندوق النقد
الدولي، واحتكارات الدائنين ونادي باريس، والصناديق العربية، وعن مزيد من
الديون ومزيد من بيع المحاصيل السودانية مقدما لسنوات قادمة.

ويتوقف النظام تماما ليس فقط عن تقديم مشاريع تنمية جديدة، بل وعن القدرة
في اصلاح المرافق التي تدهورت وانهارت، سواء في المشاريع الزراعية الكبرى أو
الكهرباء القومية أو كهربية المدن المختلفة يتوقف النظام تماما عن صيانة الطرق، عن
صيانة المستشفيات، عجز عن استيراد المواد الضرورية كالدقيق والبنزين وقطع الغيار،
بل وبدأ النظام يعجز عن تغطية مرتبات العاملين وخاصة في الأقاليم، وبدأنا نسمع
عن المعلمين الذين لم يصرفوا مرتباتهم لشهور عديدة.

وواكب ذلك نمو طفيلي وساحق للبنوك الاسلامية التي بدأت تلوح للنظام أنها
يمكن أن توفر العملات الصعبة لتغطية احتياجاته الأساسية التي تستورد، وبالفعل
بدأت هذه البنوك تتوسط عند مموليها الأساسيين من أرباب دولارات البترول العربي،
بأن يقرضوا النظام الفينة والأخرى ما يمكنه من استيراد كوتات البترول، وبدأنا نسمع

عن العملات الخرافية التي توضع على قيمة القروض لدرجة أن أحد هذه القروض كان يحمل برميل البترول الخام عشرة دولارات كاملة اضافة على السعر العالمي كعمولات للجهات المختلفة التي توسطت لجلب القرض، وظهرت هنا العديد من شركات الاستثمار الاسلامي وكان الأجدر أن نقول شركات الاستغلال الحديث، وكذلك شركات التأمين الاسلامية، ولعلت أسماء كبار تجار العملات والقروض من السعوديين والخليجيين الذين كانوا يؤخذون راسا من طائرتهم الخاصة إلى القصر الجمهوري لابرار صفقات التمويل لشراء الضروريات، أو صفقات بيع أجزاء من القطاع العام لهم، وصفقات احتكار تمويل القطاع العام بقطع الغيار أو الأسمدة أو الآليات أو المبيدات.

وظهر من مجلس في القصر الجمهوري ولا صفة له سياسية أو ادارية أو حكومية إلا أنه وسيط النظام لجلب هذه القروض، وبالتعاون مع ثالث ينتهي الاسم الأول لكل واحد منهم بكلمة «دين» وهي مشاركة تستحق الرصد، وقد أحصيت في مرة مجموعة العملات التي حصل عليها هذا الشخص فتجاوزت نصف البليون دولار، وهو لا يحمل رخصة تجارية ولا يدفع ضريبة ولا يستخدم سودانيين ولا يساهم في النفقات العامة بأي شكل من الأشكال، ولعل ضميره قد أثقل عليه أخيرا فقد سمعنا أنه تبرع لجامعة الخرطوم بمليون جنيه سوداني، وهي لا تزيد عن أربعمئة ألف دولار. وبلغ مجموع البنوك الاسلامية التي تتالت في الافتتاح حوالي الأربعة عشر بنكا.

يحكي موظف بنك كفاء وممتاز ومسلم عادي يصلي ويصوم ويؤمن بالله الواحد الأحد، أنه بسبب مواظبته على الصلاة بأحد الجوامع التقطه أحد سماسرة هذه البنوك لكي يستوعب في بنك اسلامي، وهذه هي وسيلتهم لاختيار موظفي هذه البنوك بالتدقيق المذهبي في نوع الموظف وسلوكه الديني، فيقدم من كان عضوا بالتنظيم ثم يبحث عن يمكن أن يكون واقعا في دائرة نفوذهم، ثم من يكون احتياطيا لهذا النفوذ، بحيث يمكن استقطابه للتنظيم، حكى هذا الموظف أنه قبل اغراء المرتب الأكبر حيث توقع أن ينال ضعف مرتبه الذي يأخذه من البنك الحكومي وهكذا التحق بالبنك الاسلامي، وبعد شهر واحد اكتشف أنه لا يعمل في بنك، بل أنه يعمل في خلية عقائدية اخوانية وأن البنك كله مسخر لأهداف لا علاقة لها بعمل البنوك أو مساعدة السودانيين حتى المسلمين العاديين دع عنك السودانيين غير المسلمين وأنه دخل في مصيدة خطيرة وأن سلوكه محسوب بمعيار أهداف هذه الخلية التي انتمى اليها دون وعي، وبدأت تقدم له المحاضرات والوعظ ويقاس بمعيار من يترك عمله ساعة

اعلان الصلاة بالبنك وهي صلاة يعلم هو أن وقتها فسيح، وأن العمل عبادة، ولكن الأمر لم يكن إلا تشنجا واختبارا، وبدأت تقدم له التبريرات في التعامل الخارجي الذي يخضع للربا وذلك بالقول بأن وضع أموال البنك بالخارج دون الحصول على الربا المدفوع عليها يمكن البنك الأجنبي بالخارج من استغلال السودانيين المسلمين وأمثالهم في البلدان النامية والمتخلفة، أو بالقول بأن الخضوع للربا يتم للضرورة وأن الضرورات تبيح المحظورات فما كان منه إلا أن هرب بجلده، وتكررت القصة مع عشرات الموظفين المسلمين العاديين الذين فضلوا في النهاية الرجوع إلى بنوكهم الحكومية والاكتفاء بنصف مرتب البنك الحكومي حفاظا على دينهم وكرامتهم.

وقصة عميل مسلم عادي يصلي ويصوم ويوحد الله بل أنه ظل يبني الجوامع ويشجع طلاب القرآن ويقدم الخير في مناسبات عديدة، استقطب هذا الرجل للتعامل مع بنك اسلامي كبير، وافنع بأن يتخلى عن البنك الحكومي الذي يتعامل بالربا الحرام وعليه ألا يلوث أمواله ولا رزق أولاده بالربا، وقد كان، وجاء إلى البنك الاسلامي الذي مول عمله وفي نهاية الموسم عندما أجريت المحاسبة اكتشف ويا لهول ما اكتشف أن البنك الاسلامي وباسم الاسلام والمتجارة الحلال قد أخذ منه ما يزيد على ٦٠٪ من ربحه بينما كان البنك الحكومي لا يتجاوز في تعامله ١٦٪ فائدة، فثار الرجل وازبد واعلن بأعلى صوته أن لو كان هذا هو اسلامكم فأنا بريء منه.

بدأت البنوك الاسلامية تحكم قبضتها على الاقتصاد السوداني، وتعمل بالتدريج على تصفية بنوك القطاع العام وبخطة مدروسة أساسها عدم اصدار قرار بتحويل البنوك الحكومية إلى بنوك اسلامية لأكبر مدة ممكنة مع تحريم التعامل بالفائدة، ومن ثم تسبب الاضطراب لهذه البنوك، واشاعة عدم الطمأنينة في تعاملها بتجهيل أساس التعامل نفسه، ثم التحريض على استرداد الفوائد على القروض القائمة والتي سبق أن دفعت، ثم اصدار منشورات بنك السودان المتتالية والتي تحد من تصرفات ادارات هذه البنوك سواء في حجم التمويل الذي يمنع أو في السقوفات الائتمانية أو التصرف بصفة عامة في كل الأمور المصرفية الهامة.

(٩) «وتأتي بعد ذلك الضربة القاضية حيث يدبر اصدار أمر تحصيل المال العام واعتبرت قروض البنوك الحكومية مالا عاما واجب الرد فورا وإلا تعرض العميل

(٩) هذه الاجراءات تمت في عام ١٩٨٤ في نهاية مسلسل التامر على هذه البنوك ورأينا ضرورة متابعتها ولهذا تجاوزنا عن الفترة الزمنية.

للمحاكمة، وبذلك لم يعد انسان يثق في أي بنك حكومي للاقتراض منه أو التعامل معه بأي طريقة أخرى وهو يعلم أنه معرض في أي وقت بأن يعلن البنك حلول ميعاد القرض ثم المطالبة برده فوراً وإلا أخذ الشخص إلى المحكمة أو إلى أجهزة الأمن القومي.

يحدث كل هذا التخريب المتعمد للبنوك الحكومية، والمؤمنون سعداء، تملأهم الغبطة ويملأ بطونهم المال الحلال؟!، ولم يكن يزعجهم مطلقاً انسحاق جموع الشعب تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، فقد أصبح في مكنتهم شراء جالون البنزين بأي ثمن، ورغيف الخبز بأي سعر، لا هم لهم إلا مواصلة الضغط على نميري ونظامه لمزيد من الأسلمة، لتأمين مزيد من الثروة، وظل نميري يتردد إلا أن الأحداث التي روينها من قبل حسمت هذا التردد وهنا لا بد لنا أن نقف وقفات فاحصة حول ثلاثة أحداث أخرى ساهمت بشكل خاص في حسم اللجوء إلى خيار الشريعة.

ب - قيادات المعارضة تتجمع لتتحد:

لقد وعت المعارضة السودانية بعضاً من الدروس التي حواها هذا الكتاب، وكان الطريق أمامها واضحاً ليس من أمل في إسقاط نظام نميري إلا بوحدة المعارضة وبدأت الاتصالات بالفعل وبدأ اقتراح الموائيق التي تشتمل على الحد الأدنى الذي يجمع المعارضين، وبدأوا جميعاً يبحثون الأمر بكثير من الجدية، ولأول مرة يرفع الصادق المهدي الحواجز بينه وبين الحزب الشيوعي وبقية فئات اليسار، واتضح أن الجميع لا يقبلون بديلاً للديمقراطية، وأنها يمكن أن تكون الأساس الذي يجمع الناس كل الناس، وفي إطارها يمكن أن يختلف الناس كل الناس وأن يجعلوا من الشعب حكماً على ممارساتهم وبرامجهم ومخططاتهم.

وتراجع الصادق المهدي عن مفاهيم الحزب الواحد الذي كان يتصور أنه سيقوده ويرث به نظام نميري، وتراجع أيضاً عن مفهوم علاقة الجيش بالسلطة والحياة السياسية العامة، وبدأت قناعاته ترسخ بأن لا سبيل لقبول تدخل البندقية في الحكم، ويقيني أن الصادق المهدي أدرك أنه بعيد عن القوى الحقيقية التي يمكن أن تسقط النظام فقد سبق أن بينا أن جماهيره الطائفية ليست مؤهلة لاسقاط نميري، وأنه لا سبيل له لاستقطاب القوى الحديثة ونشر مظلة قيادته عليها إلا بتجميع من هم أقدر منه على الاقتراب من هذه القوى وقيادتها، كما أن الصادق المهدي لم يكن يريد وليس من مصلحته أو مصلحة الطائفية ومستقبلها أن يقود جماهيره عبر نضال شعبي منظم سواء بطلائع مسلحة أو بدونها، فعاقبة ذلك خطيرة عليه وعلى مستقبل طائفته إذ ستمتلك

الجماهير المسحوقة السلاح والقرار وستفرز قياداتها التي من المؤكد أنها ستتجاوز الزعامة الطائفية، وسيفلت الأمر من يده ولهذا فإن أمثل الطرق هو طريق جده عبدالرحمن المهدي، التلويح بثقل الطائفة وحجمها وتاريخها دون الزج بها في نضال حقيقي، وإذا أمكن للصادق وعن طريق استخدام هذا الثقل تزعم القوى المعارضة فإن جهد القوى الحقيقية التي ستسقط النظام سيصب في مواعينه، ولقد أدى كل ذلك إلى تقارب حقيقي بين الصادق وجماعات الاتحاد الديمقراطي وجماعات اليسار أيضا وبدأ بالفعل تنظيم هذا التقارب وتسربت أنباءه للمخابرات الأمريكية ومن ثم أجهزة أمن نميري وبدأ الخطر حقيقيا هذه المرة أمام نميري.

ج - وانطلقت البندقة في الجنوب بقيادة حركة وجيش تحرير شعب السودان :

وحمل النصف الأول من عام ٨٣ نبأ مدويا ومخيفا لجعفر نميري فالجنوب الذي كان يراهن عليه واعتبر أنه انتصاره الأوحده وانجازه الذي لا يقارن بأي انجاز بعد أن نجح بالفعل ولسنوات عشر في تهدئة صوت الرصاص بالجنوب ووقف الحرب الأهلية، وإقامة ما سماه بالوحدة الوطنية التي ظل يسميها (انجاز مايو الخالد) فإذا بذلك الانجاز ينهار وإذا بالصرح يتهدم، فقد حسب نميري أن الوحدة هي اسكات صوت الرصاص ولم يدر أن الواجب كان يقتضي اعتبار ذلك أول الطريق، وأنه الوسيلة الأولى لاسكات صوت المعدة، وذلك ببناء التنمية والرفاهية لشعب الجنوب، إن الأخطر من ذلك كله أن البندقية التي انطلقت من الجنوب كانت ذات فوهتين وقناتين احدهما ثورية علمية تقدمية، والأخرى وطنية ديموقراطية، أولاهما انطلقت باسم جيش وحركة تحرير الشعب السوداني والأخرى باسم حركة تحرير الشعب بالأنانيا (١١).

حركة تحرير الشعب السوداني :

إن تراكم احباطات المقاومات المتفرقة التي قادها الشعب السوداني، وفشل الأحزاب التقليدية وقياداتها في تنظيم مقاومة موحدة وناجحة ضد نظام نميري، وتمكن نظام نميري لكل الأسباب التي أوردناها في هذه الدراسة من ضرب وسحق كل الانتفاضات والمقاومات الشعبية والمناهضات النقابية، إن كل هذا كان لابد أن يفرز قناعات منطقية بأن أسلوب استنهاض الحركة الشعبية لمقاومة النظام بالأساليب السلمية المتاحة من اضرابات وتظاهرات وعصيان واحتجاجات ومذكرات وندوات ومنشورات، إن هذا الأسلوب لم يعد كافيا لمواجهة نظام نميري الذي ظل يعتمد على البندقية والسجون والتجويع والتشريد، فمنطق البندقية لا يناقش إلا بالبندقية.

إن فشل التنظيمات الحزبية في التمكن من تجميع القوى الفعالة التي يمكن أن تسقط النظام لم يكن ليفرز إلا قناعات بضرورة البحث عن أسلوب نضالي آخر لمواجهة النظام.

لقد كان منطقيا أن يحس المقهورون والسحقون في سجن السودان الكبير وفي غرفه المظلمة أن لا سبيل للاحساس بالحرية أو انتزاعها إلا بصحبة البندقية.

وكان طبيعيا أن تنطلق البندقية من حيث التجربة السابقة السوية في التعامل معها، وحيث الطبيعة تشكل عوامل مساعدة لنضال مسلح، وكان منطقيا أن ينطلق التحرك من مفهوم حركة جماهيرية لها طليعة مسلحة، فالطلائع المسلحة التي تنبع من أوساط الجماهير وتعيش معها وتحتمي بها وتنظمها وتقودها، هي وحدها القادرة على استنهاض الجماهير المتخلفة إلى ساحة النضال الوطني، فالجماهير المتخلفة وبسبب قوى وعلاقات إنتاجها تظل كما غير فعال ولا مؤثر على السلطة، ولا يمكن استنهاضها إلا بانخراطها في نضال جماهيري مسلح وتلاحمها مع طلائعها فذلك يشد أوتار وعيها، إذ أنها من المؤكد ستكون مسئولة عن فشل أو نجاح نضالاتها بقيادة طلائعها، فمن بينها يسقط الشهداء ومن فلذات أكبادها سيسطع قادة، ومن فشلها ستسفر معاناة رهيبة، مجاعات وأوبئة وتشريد وحرائق جماعية، ومنها سيستمخ أبطال وتنتصب بطولات وتولد طلائع جديدة، وتقدم تضحيات جسيمة، وينصهر الجميع في بوتقة واحدة، تصقل وعيهم، وتربي فيهم مسئوليتهم عن وطنهم الذي قدموا له أغلى ما عندهم.

إن حركة جماهيرية تشن نضالا مسلحا لا يمكن إلا أن تكون حركة اشتراكية ديمقراطية، فالجماهير التي تقود النضال لا يمكن أن تقبل إلا أن تكون ثمار نضالها عائدة عليها، ومن هنا لا بد أن تكون اشتراكية، كما أنها لا يمكن أن تقبل إلا أن تكون كلمتها هي العليا ومن هنا لا بد أن تكون ديمقراطية.

وهلع نميري وارتعد فهو الآن لا يواجه مرتزقة أو طلاب مناصب كما اعتاد سياسة الشمال أن يوصفوا سياسة الجنوب، بل يواجه حركة لها فكر ولها أهداف ولها أسلوب نضال لا قبل له به، وفي اليوم الذي قرأ فيه نميري بيان حركة جيش التحرير لم ينم، ولا بد أن نعيد قراءة البيان مترجما باختصار حتى نعرف سر هلع نميري:

«نداء إلى الشعب السوداني بمناسبة تأسيس جيش تحرير شعب السودان وحركة تحرير الشعب السوداني بتوقيع العقيد الدكتور جون قرنق مابير رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة تحرير شعب السودان وقائد قوات جيش تحرير شعب السودان».

بدأ النداء باثبات ملاحظة أن نضال الشعب السوداني المرصود ظل نضالاً ضد القهر الداخلي أو الخارجي وأن هذا القهر استخدم أسلوب (فرق تسد) فقسمه السودانيين إلى شماليين وجنوبيين، وحتى الشماليين قسموا إلى أهل لغرب وأهل الشرق، والجنوبيين، ثم أهل البلد والآخرين ظلوا يهيمنون على السلطة في الخرطوم. كما أن الحركة السياسية في الجنوب أسست على أساس قبلي، الأمر الذي أسفر عن شعارات ضحلة مثل «وحدة الدينك» و «الاستوائية الأعظم» و «المتحدثون بالبار» و «وحدة اللون» كما قامت سلطات النهر بعمل تقسيمات أخرى فقسمت الناس إلى مسلمين ومسيحيين وإلى عرب وأفارقة.

ونقد أدت هذه التقسيمات والتفرقة إلى تمايز واختلاف الحركة الوطنية لكل مجموعة، وفي كل منطقة مما أضعفها جميعها وأطال معاناة الجماهير.

إن تأسيس جيش التحرير قصد به أن يكون رأس الحربة في المقاومة المسلحة ضد ديكتاتورية نميري التي يمارسها وحده وفي غياب نظام، وكذلك بغرض تنظيم كل الشعب السوداني تحت قيادة حركة التحرير وذلك عن طريق النضال المسلح لجيش التحرير وعن طريق تعبئة وتحريك الحركة الجماهيرية بقيادة حركة التحرير بغرض وضع حد نهائي لكل مشاريع قهر الشعب السوداني وتقسيمه واستغلاله.

إن جيش التحرير يؤمن إيماناً لا تراجع فيه بوحدة الشعب السوداني، وأن نضال الشعب السوداني ضد الاضطهاد والقهر والاستغلال هو الذي قاد فئات الشعب نحو تحويلهم إلى أمة واحدة ودولة.

لقد عانى السودانيون كثيراً وناصلوا ضد الاستغلال ومهانة وذلة الرق، وفهر الحكم التركي المصري، والانجليزي المصري، حتى بلغت مرحلة الاستقلال حيث واجهنا الاستعمار الحديث وعملائه الذين تولوا السلطة بعد الاستقلال والذين استخدموا نفس سلاح «فرق تسد» لكي يهيمنوا على الشعب السوداني، وهذا فإن نضالنا لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال عنصرياً أو دينياً.

إن النظام السياسي الخاضع للاستعمار الحديث والذي بدأ بعد الاستقلال وجاء نميري ممثلاً لقمته، أسفر عن إثراء فئة قليلة من السودانيين على حساب كل جماهير الشعب السوداني، وقد أسفر ذلك عن مآسي وكوارث ماحقة في اقتصادنا وسياستنا وفي أخلاقنا، بل وفي ديننا الذي حوله نميري إلى تجارة محضة ويمكن التلميح إلى أنهم ما أسفر عن حكم نميري في الآتي:

(١) التدني المريع في الانتاج والانتاجية خاصة في السلع الضرورية كالذرة والقمح والسكر.

(٢) تصاعد حدة العطالة التي تمخضت عن عدم الاستقرار والهجرة.

(٣) تصاعد التضخم وزيادة الديون الأجنبية التي بلغت عشرة بليون دولار كعبء على الشعب السوداني.

(٤) تدني وتدهور الخدمات الاجتماعية في كل القطر وخاصة في المناطق الريفية.

(٥) سيادة الافلاس الأخلاقي والاجتماعي لدرجة أن أصبح الفساد والرشوة أمور مشروعة ومقننة وشيوع ارهاب أمن الدولة «والكشات».

لقد انعكس حكم الاستغلال والقهر الخرطومى على الجنوب زيادة في التفرقة العنصرية والدينية وزيادة في مرارة الاحساس بها، وأسفرت عن أن تكون كل مشاريع التنمية في الجنوب حبرا على ورق، سرق حكام الخرطوم معظم تمويلها وأكمل الباقي حكام جوبا، وأن المشاريع التي بدأ تنفيذها هي من النوع الذي لا يعود بنفع للسكان المحليين كاستخراج البترول من بانتيو بواسطة شفرون، أو توفير المياه من قنال جونقلي.

لقد كان ثقل سياسات الاهمال والاستغلال التي ظلت تمارسها الجماعات الحاكمة بالخرطوم أكثر حدة على أهل الجنوب منه على أي منطقة أخرى، الأمر الذي جعل التمرد لا يكلف شيئا بل لعله أصبح مجزيا، ويزداد الاستفزاز الذي كان لابد أن يحدد الحرب الأهلية.

فقد بدأ نميري باسظم ينقض اتفاقية أديس أبابا بحله لمجالس الاقليم في ٨٠،

٨١، ٨٣.

توقيع نميري لاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لحماية نظامه من الانهيار.

محاولات نميري المستمرة لتغيير حدود الاقليم الجنوبي باستخدام قانون الحكم الاقليمي لسنة ١٩٨٠ وذلك بغرض تجريد الاقليم من مصادر ثروته المعدنية أو أراضيها الزراعية الخصبة.

وبالرغم من قناعتنا بأن ثروة الجنوب هي ملك لكل الشعب السوداني إلا أن نميري أصابه هوس مجنون في سعيه لتقنين اخراج مناطق هذه الثروات من الاقليم الجنوبي.

عند اكتشاف شفرون للبترول عام ١٩٧٨ ظل نميري يردد أن البترول اكتشف على بعد ٤٥٠ ميل من الخرطوم، بدلا من الاقرار بأنه اكتشف في بانتيو بالاقليم

الجنوبي، وعندما اكتشفت كذبه أجرى محاولة أخرى بأن قرر اقامة المصفاة في كوستي بدلا من بانتيو نفسها، وأخيرا قرر تصدير كل البترول عبر بورتسودان وتجريد كل الشعب السوداني من عائلته.

أكمل نميري مخططه للتخلص من اتفاقية أديس أبابا بترويجه فكرة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم صغيرة، ونفذ الخطة باعلانه التقسيم في يونيو ١٩٨٣ .
أكمل نميري استفزازه بأن فكر ترحيل قوات الانانيا التي استوعبت بالجيش عام ٧٢ ومجموعها ستة آلاف جندي وضابط إلى شمال البلاد بغرض تجريد الجنوب من امكانية المقاومة المسلحة، إلا أن لعبته انكشفت ولم يخدع بها أهل الجنوب خاصة وأن هذه القوات لم تكن تهادن نميري في توجهاته فتمردت في أكوبو عام ٧٥ الأمر الذي أفرز حركة أنانيا (٢)، ثم حدث تمرد واو في ١٩٧٦، ثم حادث ارياث عام ٨٣* ثم اصطدامات بور والبيوروفشلا في مايو ٨٣ وكذلك اصطدامات مالو في ذات الشهر، ثم اصطدامات أيود ووات في يونيو ٨٣، ثم اختطاف الرهائن في بوما، ثم بروز أعمال حرب العصابات في بانتيو، وأخيراً في ميلاد جيش وحركة تحرير السودان كشكل متقدم للنضال السياسي والمسلح في السودان.

ويمضي النداء مقرراً أنه مما سبق يتضح أنه كان حتماً أن يكون موطن ميلاد طليعة حركة التحرير هو جنوب السودان، فالنضال المسلح لابد أن يولد في منطقة ما من السودان كاستجابة لاحتياجات الجماهير وسبق أن كانت تلك المنطقة هي جنوب السودان في عام ١٩٥٥ حيث قاد الرجعيون حركة النضال المسلح وتوصلوا بها إلى حل رجعي، وتمخض الأمر عن حركة مسلحة رجعية ثانية سنة ١٩٧٥ باسم انانيا (١١) أما الآن فقد نهضت حركة نضال مسلح يقودها ثوريون كطلائع لكل الشعب السوداني ولا بد أن يتطور هذا النضال ليعم كل السودان.

إن كل أمراض نظام نميري، لا يمكن حلها إلا في إطار سودان موحد تحت قيادة نظام اشتراكي يوفر كل الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان لكل الوطنيين ويؤمن حرية العقيدة والدين والفكر لكل الناس.

إنه لا يمكن اقامة سودان اشتراكي موحد إلا عبر نضال ثوري مسلح وطويل المدى، فقد أحبطت كل نضالات شعبنا السلمية بقسوة فظيعة.

ثم سرد البيان بعض النجاحات الايجابية التي قام بها جيش التحرير بعد ١٦ مايو ٨٣، حيث في ٥/١٧ قاموا بتدمير والاستيلاء على معسكر ملوال ثم الاستيلاء على النصف الشرقي من الناصر، وتصاعدت هجماتهم إلى أن تمخضت عن وقف أعمال

حفر قنال جونقلي وآبار سفرون للبترول.

إن جيش التحرير سيواصل نضاله حتى اسقاط نظام نميري، أو نظام أية فئة قليلة تحكم الخرطوم حتى تقام وحدة حقيقية للشعب السوداني وتدفع دماء الاشتراكية الحقيقية في الاتحاد الاشتراكي فمثلا تاجر نميري بالاسلام فقد سبق له أن تاجر بالاشتراكية.

إننا نعي تماما أنه باعلاننا أننا اشتراكيون سيؤدي إلى محاولة نميري بدمغنا بأننا شيوعيون حتى يتمكن من استقطاب عطف أموال العالم الغربي.

ان مضمون اشتراكيتنا لا يمكن أن يحدد تلقائيا بأنه مساو للشيوعية، ذلك أن اشتراكيتنا ستتحدد من واقع ظروف السودان الموضوعية، ونحن لا نزعجنا مثل هذه الاتهامات فقد سبق أن اتهمت أنانيا في بدا نظام نميري بأنها عميلة أمبريالية وما ذلك إلا لأن انتهازي نميري أخذوه إلى موسكو، واليوم سيحاول اتهامنا بأننا عملاء موسكو أو الشيوعية الدولية أو ليبيا لأن انتهازي نميري أخذوه هذه المرة إلى واشنطن.

إن مبادئ جيش التحرير تتلخص في الوحدة الوطنية، والاشتراكية، والحكم الذاتي أين ومتى كان ضروريا، كما أننا نؤمن بحرية العقيدة.

إن جيش وحركة تحرير السودان يرحبون بانضمام كل السودانيين الوطنيين وكل الاشتراكيين لهم، فالحركة ملك لكل الشعب السوداني وستناضل دون هوادة أو كلل لوحدة وسلامته وتقدمه.

«انتهى نداء الحركة»

لو اقتصر انطلاق البندقية على انانيا (١١) لما أزعج ذلك نميري، ذلك أن حركة كحركة أنانيا (١١) لا نظرية لها ولا أهداف، يسهل في أي منعطف استقطاب قادتها بترصيات في الحكم والثروة، مثل ما حدث لقادة انانيا (١)، أما هذه المرة فنميري يواجه أشخاصا حملوا البندقية بقناعة فكرية لاقامة نظام يهدف إلى إنهاء الاستغلال والتفرقة ويوحد السودان، وهي المنجزات التي يفتقدها نظام نميري، وأمثال هؤلاء المناضلين لا يمكن اصطيادهم بطعم من فتات الحكم أو الثروة، وكان هذا ما أفزع نميري فالمواجهة واقعة لا محالة، والخطر ان استقطبت مناطق أخرى من السودان وانخرط فيها مناضلون من غير جنوب السودان وكان هذا واردا في الأفق خاصة وأن معسكرات المعارضة التي تقودها الجبهة الشعبية كانت في هذا الوقت قد نقلت إلى أثيوبيا وبدأت تتعاون كحليف مع قرق، وأخطر ما كان يخيف نميري أن الثقل في

معسكرات المعارضة كان لأبناء غرب السودان وأبناء النوبا، ونميري يعي تماما ما يجمع هؤلاء بقرنق فإن قادهم بمنظوره السياسي فسيشتعل الغرب كله ويتلاحم مع الجنوب، حركة شعبية مسلحة عارمة لا يمكن إلا أن تنتصر.

(د) ثم دفع القضاة إلى اضطراب انفلت من قبضة تدبير وتخطيط النظام له :

لقد بلغ سحق النظام لكل فئات الشعب السوداني أن تحركت فئة كان يظن أنها لا يمكن أن تقاوم النظام الحاكم - أي نظام حاكم - وما ذلك إلا لأنها أحد أجهزة أي نظام حاكم في تطبيق قوانينه، خاصة وأن تطبيق قوانين أي نظام هو المعيار الأساسي لوجود السلطة الحاكمة، فعندما تعجز السلطة الحاكمة عن تطبيق ما تصدره من قوانين فإنها تكون قد اعلنت افلاسها، ويكون قد انكشف انعدام مبررات وجودها نهائيا.

لم يكن إضراب القضاة السودانيين مجرد احتجاج على سوء احوالهم المعيشية وضعف مرتباتهم فحسب، بل كان أيضا احتجاج على انهيار المرفق كله، وعجزه عن الأداء لقصور الامكانيات بل وانعدامها، كما أن الاضراب صدر من احساس القضاة بالذلة والمهانة التي ظلوا يعاملون بها سواء بمصادرة استقلال هيئتهم أو بتنصيب أو الابقاء على الفاسدين من القضاة يتحكمون في رقاب العاملين بكل الهيئة.

النظام يبادر ويفتعل الأزمة :

ولعل المفارقة العجيبة أن النظام هو الذي افتعل المعركة في البداية بل ودبرها بتخطيط ومناورات محددة.

لقد كان واضحا كما قلنا من قبل أن النظام استنفذ كل مبررات وجوده بعجزه عن تقديم خطط جديدة للتنمية، أو اصلاح ما فسد من مرافق عامة تتعلق بحياة الناس، من تعليم وصحة وكهرباء ومياه وطرق ومشاريع زراعية، بل كان واضحا أن النظام بدا يعجز تماما عن توفير الغذاء الضروري، أو الطاقة الضرورية لتسيير الحياة في المدن والمشاريع الزراعية، فظهرت اختناقات النقل وتوقفت طلبات المشاريع واحترقت المرووعات وتحولت العربات في المدن إلى جثث هامة ملقاة في صفوف طويلة تمر عليها الليالي والأيام ولا تجد بضع جالونات بنزين أو جاز. استخدم النظام مسكن الحكم الاقليمي عل ذلك يخفف من الضغط الرهيب على الجماهير المسحوقة إلا أن ذلك الحكم تكشف عن لعبة قذرة القت بمزيد من الاعباء على الجماهير، وخلقت جماعات جديدة من السماسرة والعملاء وطلاب الوظائف ومراكز النفوذ السلطوي والاقتصادي.

وإزاء هذا الواقع المتفجر بدأت أجهزة نميري وعلى رأسها أجهزة أمنه تفكر جديا في ابتداع وسيلة لكسب الزمن وذلك بطرح قضية أو خلق ملهاة جديدة تشغل المواطنين وتشتت تركيزهم وتمنحهم راحات وهمية مؤقتة، ولهذا كان لابد أن يكون موضوع الملهاة جهازا أو شخصا أو مؤسسة تثير اهتمام الناس، كما لابد أن يصور توجه النظام في طرح الملهاة أنه يقصد محاربة الفساد وتخفيف «المعاناة على الجماهير» وإزالة الظلم وضرب العابثين والمرتشين والمستهترين بحقوق الشعب بدرجة تمكن أجهزة الاعلام أن تصور النظام وكأنه يسعى جاهدا وجادا لتقديم حلول لقضايا الجماهير، وبشرط أساسي وضروري أن يخرج النظام من المعركة التي يطرحها هو، ويحدد موضوعها، ويحدد أشخاصها، ويحدد علاجها، ان يخرج منتصرا متوجا بالجدية في إزالة الفساد والظلم الذي خلقه ذات النظام.

ولقد ظل هذا التوجه في المعالجة لعبة نميري المفضلة، ولعل مستشاره الصحفي المتخصص في علم النفس الاجتماعي، هو الذي كان يوحى بمثل هذه المعالجات النفسية لامتنعاص غضب الجماهير، فقد تميز نميري بأنه من الحكام النادرين إن لم يكن الأوحده الذي تعود بين الفينة والأخرى أن يكيل السباب والشتائم وكل صنوف السلوك المنحرف لقادة نظامه، ويوصمهم بكل صنوف الفساد والرشوة، والانحلال وعدم الكفاءة والضعف في المعالجة لأموال الناس وأكل أموال الناس بالباطل، ثم بعد ذلك كله يبقوهم في مناصبهم مع تحريك وهمي وتغيير لبعض الأشخاص في المواقع المختلفة، فيتيح لهم مواقع جديدة ليلدعوا فيها افسادا وتخريبا ونهباً.

من هذا الوعي بازمة النظام واحتياجه إلى التقاط بعض الانفاس جاءت الإيجاءات باثارة الملهاة الجديدة، إذ تم استعراض عدد من الأشخاص والمؤسسات لتكون موضوع الملهاة، كان من بينها مجلس الشعب الذي استبعد باعتبار أنه جثة هامدة، وجسد مفرغ من كل محتوى، وكان من بينها مؤسسات مالية وكذلك كان من بينها أشخاص بأسمائهم إلا أنهم جميعا استبعدوا لظهور أن أوزانهم لا تحقق الغرض المنشود من تأليف الملهاة الأخيرة وأخيرا استقر الرأي على الهيئة القضائية.

وتم تدبير الاخراج، وكانت بالفعل الهيئة القضائية جهازا صالحا لموضوع هذه الملهاة، فهي هيئة لصيقة بهموم كل الناس، ولها وزنها وهيبتها في نفوسهم، وهو جهاز بالفعل أصبح مهيئا للانفجار، والاستجابة لأي استفزاز من السلطة بعد كل ما فعلته السلطة به، وهي تعلم جيدا أن به أعدادا كبيرة من الشباب النظيف الذي لم يكن قد تلوث بعد، وهم يشغلون كل الأرضية الأساسية للمحاكم الدنيا، وهو أيضا جهاز

عمل النظام على افساد معظم رجاله الكبار بدأ برئيس القضاء ثم معظم قضاة المحكمة العليا وغالبية قضاة محكمة الاستئناف.

كما أن الظروف المالية للقضاة وضعف مرتباتهم، وهم المطالبون باتخاذ ملابس خاص واستخدام مواصلات خاصة، والاحتفاظ بكرامتهم، وعدم الاستدانة، أو العمل بأي عمل إضافي يدر دخلا يغطي العجز في دخل القاضي، ورغم ذلك لم يكن أمام شباب القضاة أيام أزمات المواصلات الطاحنة بالعاصمة إلا أن يتسلقوا مع عامة المواطنين في «لوارى» الطوب والرملة لبلوغ أهلهم، أو بلوغ عملهم، وهم يخفون وجوههم (ورباط العنق) أما بداخل جيوب البنطلونات أو بحقائب يحملونها، وهي حقائب في كثير من الأحيان، تكون مكدسة باهم القضايا التي يجب الفصل فيها وحتى بعد أن يبلغوا منازلهم لم يكن أحد يستطيع أن يفتح ملفا. هذا لاتخاذ قرار فيه بسبب عدم وجود كهرباء.

أما عن الكوادر المساعدة فحدث ولا حرج. لكل هذا كان جهاز الهيئة القضائية ناضجا للانفجار من جانبه.

بدأ نميري اللعبة من الفاشر في إبريل ٨٣ وكان في مهمة لفتح محكمة الاستئناف الاقليمية هناك، وفي خطابه لافتتاح المحكمة، كال كل الشتائم وأطلق كل النعوت ضد القضاة ووصفهم بابشع التهم من فساد، ورشاوي، وتواطؤ مع المحامين، وانحلال خلقي، وممارسات مشينة في السلوك والأخلاق، وعجز في الأداء وأعلن أنه عند عودته إلى الخرطوم سيقوم بتطهير هذا الجهاز من كل الفاسدين.

أثار نميري بخطابه كل التحفز والقلق والاستفزاز المطلوب وسط القضاة، فالفاسدون خشوا أن ينفذ تهديده، وبدأوا يجمعون أوراقهم، وشباب القضاة النظيف بدأ ينتظر بلهفة اجراءات المحاسبة وتنظيف القضائية من الفاسدين واجراء الاصلاحات الأساسية التي وعد باجرائها نميري في خطابه.

وكان واضحا أمام مخططى الملهاة ومخرجيها أن نميري حتى لو تجاوز الضوابط القانونية في الفصل والمحاسبة باعطاء المتهم حقه في الدفاع عن نفسه وتبرئة ساحته وتوضيح مايمكن أن ينسب إليه، وقد تكون معظمهما وشايات وأقاويل باطلة، واحقاد وضغائن خاصة، في مهنة كالقضاء في ظل نظام نميري، حيث أصبحت قناعات كل من يخسر دعواه أمام القضاء، أن خصمه رشل القاضي والمحامي والشهود، نقول كان واضحا أمام مدبري هذه المسرحية، أن نميري لو قصر قراراته على كل من تحوم حوله

الشبهات وكانوا معروفين للجميع فإن القضاة سيقبلون قراراته بالرضاء والقبول ومن ثم لا تكون معركة ولا إثارة ولا قضية تشغل الرأي العام، بل إجراء كان سينتهي بصدوره وتنتهي مشغولية الناس به في ظرف أيام معدودات، بينما كان المقصود استفزاز القضاة لاتخاذ موقف يصادم النظام والدخول معه في معركة لأكثر مدة ممكنة تمنح النظام فرصة للتنفس والمناورة.

وجاء الاخراج خبيثا مثل الفكرة ذاتها، فإذا كان القضاة هم أعلم الفئات بأنه لايجوز فصل أي موظف متهم بالفساد إلا إذا أعطى فرصة الدفاع عن نفسه، وأنهم هم الذين ينصفون الموظف الذي يفصل إذا أهدر حقه في الدفاع عن نفسه، فإن الأمر يكون كارثة إذا حدث بالنسبة للقاضي، وهذا قرر نميري استخدام أقصى الاستفزاز بأن يفصل عددا من القضاة دون محاسبة أو تحقيق ودون اعطائهم أدنى فرصة لتوضيح ما نسب إليهم. ولأحكام الاستفزاز قرر أن تتكون قائمة الفصل من بعض من تحوم حولهم الشبهات، مع الابقاء على نجوم الفساد بالهيئة، والأهم من ذلك أن تتضمن القائمة عددا كبيرا من أنظف القضاة وأكثرهم بعدا عن الشبهات.

وقد كان أن صدرت قائمة بالفصل أو الاحالة إلى المعاش تحوي حوالي اثنين وأربعين قاضيا، منهم خمسة وعشرون تحوم حولهم شبهات من قضاة المحكمة العليا والاستئناف، أما بقية السبعة عشر قاضيا فليسوا فقط من أنزه القضاة بل أنهم في الواقع يشكلون القيادات المتمردة على الفساد في الهيئة القضائية، فقد سبق في اضراب القضاة الأول في العام السابق هذه المعركة أن تجمع القضاة في مؤتمر عام واختاروا لجانا للمفاوضة في شئونهم مع رئاسة الهيئة القضائية، وقد تمخض الاضراب الأول عن تحقيق أحد مطالبهم المباشية وهو إقامة دار للقضاة، وعندما اختاروا لجنة لهذه الدار توخوا فيها أن تكون لجنة لقيادة القضاة وانتخبوهم من القضاة الذين لم يتجاوزوا منصب قاضي المديرية، وجميعهم وبحكم سنهم تخرجوا في ظل نظام نميري وشهدوا ما كان يجري في البلاد ويقاسوا معاناته، وتفاعلوا بأشخاصهم وأسرههم معه.

فإذا بنميري يضمن قائمة الفصل كل هذه القيادات التي بلغت سبعة عشر قاضيا.

ولقد بلغت شدة الاستفزاز في القرار أنه لم يتضمن رأس الفساد في الهيئة القضائية بمنظور صغار القضاة وهو رئيس القضاء الذي أحضره نميري من ديوان النائب العام، ونصبه في هذا الموقع الذي كان أكبر منه بكثير، سنا، وخبره، وممارسة،

وعلمها، وتجربة، ونضجها، فقد كان تعيينه سياسيا تخطى به نميري كل الهيئة القضائية، بل وحتى الأوائل من دفعة هذا الشخص، والذين كانوا بالهيئة القضائية ساعة تعيينه، وكانوا هم أولى مه بالتعيين بحكم أولويتهم عليه وبحكم استمرارهم في العمل القضائي طوال خدمتهم، وهذا لم يكن مستغربا أن يلعب هذا الشخص دور الخادم المطيع للنظام في كل مايريده من الهيئة القضائية، وفي ظل رئاسته للقضاء انهار المرفق تماما، أداء ونزاهة، وكفاءة، وميزانيات، وتوظيف الخ... وكان ضعف هذا الرجل واضحا لكافة القضاة.

ان الجريمة الكبرى التي ظل يرتكبها هذا الرجل هي الاستهانة تماما باستقلال الهيئة القضائية، إذ لم يستنكف حتى من دخول المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، أو اللجنة المركزية أو لجان فرعية لاداء مهام السلطة السياسية والتنفيذية، ولقد ظل هذا الرجل ينفذ بامانة تصور نظام نميري للهيئة القضائية والعمل على ألا تنهض جهازا قادرا في وجهه يمكن أن يعيق تنفيذ مهام قمع الناس ومصادرة حقوقهم وحررياتهم.

واحتفظ النظام بنائب رئيس القضاء رغم علم النظام بأن هذا الشخص تحول إلى جثة هامدة منذ سنوات، فقد سرى الادمان في دمه وجسده واقعه عن أن يكون قادرا على اداء عمل القاضي، تركيزا أو جهدا أو صبرا أو مواصلة للتعلم والقراءة والبحث، بل كان نميري يحتفظ بالفعل بملف سري يحوي تقييما كاملا لاداء رئيس القضاء ونائبه، وكان ما قلناه عنها اقل مما ذكر في ذلك التقرير مما يؤكد أن نميري كان ينفذ مؤامرة لاستفزاز القضاة وليس سعيا لتنظيف الهيئة القضائية.

واشتعل الفتيل، واندلع غضب القضاة، وتمخض عن اضراب مفتوح تجسد في تقديم استقالات جماعية، والتوقف عن العمل فورا وفي كل انحاء السودان، ونفذ الاضراب بكفاءة عالية تجسد كل غضب الشعب السوداني ضد نظام نميري.

إن افتعال ملهاة القضاة لم يكن يعبر فقط عن أزمة النظام وعدم مسؤوليته واستهانتة بالشعب السوداني، بل أن تفاصيل هذه الملهاة كما دبرت في البداية تكشف عن ازدراء عميق من نميري لكل فئات الشعب السوداني وبكل القيم والحقوق التي كان يجب أن تكون شاغل أي نظام سياسي يحكم بشر.

فقد توقعت المسرحية أنه بهذا الاستفزاز فإن القضاة لابد مضربون، أو مقدمون استقالات جماعية، وعندها يجب التعامل مع هذا الاضراب أو تلك الاستقالات بطريقة

تطيل امدها أطول وقت ممكن.

وتشكل أزمة تظل تشغل الناس أكبر وقت ممكن، بغض النظر عن مخاطرها على استمرار الوضع الدستوري في البلاد بلا هيئة قضائية، فقد بلغت القناعة بنميري أن ليس هناك شخص أو فئة أو مرفق يمكن أن يطاوله في الأهمية، أو أن وجود أية هيئة أو عدم وجودها يؤثر في استمراره في الحكم، وأن لا أهمية مطلقا لأن تتعطل مصالح الناس وتهدر حقوقهم، وتصادر حرياتهم، طالما أن الغرض من ذلك هو إطالة عمر النظام وإعطاءه فسحة من الوقت يخرج بها من أزمتة ومشاكله.

وبالرغم من جماعية الاضراب مما أدى إلى توقف العمل القضائي في كل السودان تماما، خاصة وقد صاحبه اضراب معلن من المحامين عن الظهور أمام كافة المحاكم إلا أن النظام وتنفيذا لأهداف اختلاق الأزمة بدأ في التعامل مع الاضراب وكأن شيئا تافها لا أهمية له قد حدث، وقد بلغت الوقاحة بالنظام أن أعلن نميري أن لا أحد تضرر من الاضراب، وأن الشعب السوداني لم يسأل ويهتم بالاضراب، وأن مصالحه لم تضار بل وأن الجريمة انخفضت واستتب الأمن أكثر مما كان عليه أيام عمل القضاة لأنهم لم يكونوا يعملون؟!!

ولأحكام نسيج المسرحية، بدأ نميري بطرح حلولاً مفتعلة وغير جادة وهو يعلم أنها غير مقصود بها حل الأزمة.

في البدء بدأ بالتهديد والوعيد، وكان يعلم أن القضاة لن يستجيبوا لهذا التهديد والوعيد، هدد بفصل من لا يعود، وبمصادرة حقوقه بل وبتقديمه للمحاكمة، ذلك أن الاضراب ظل محرما منذ أن صدر قانون أمن الدولة في ١٩٧٣ وتصل عقوبته إلى سبع سنوات سجنًا.

ورغم الاستهانة التي تكشفها المعالجات الأولى للاضراب، إلا أن نميري بدأ بحسّ بنذر ضغط الكارثة التي تحيط بنظامه والتي أصلا ومن أجلها افتعل أزمة القضاة، وبدأت هذه الضغوط تستدعي بالحاح طرح الورقة الأخيرة للبقاء على نظام الحكم،

ذلك أن اشتغال الناس بأزمة القضاة، لم يخفف عنهم ثقل الأزمة الاقتصادية التي كانت تتفاقم يوما بعد يوم وتزداد حدة المعاناة، وتتصاعد المجاعة وتنعدم تماما الضروريات، ولعل هذا في حد ذاته يفسر عدم الاهتمام الكافي من الناس بالأزمة القضائية، وبدأت أصوات الرصاص تدوي في جنوب البلاد تأكيداً لجدية الوليد الذي خرج باسم جيش التحرير، وبدأت المعارضة التقليدية تتجمع وظهر إمكان توحيدها، وفي ظل هذه

الكوابيس التي كانت تتكالب على عنق النظام وعنق الرجل ولا تشير إلا بدنو نهايته ونهاية نظامه، كانت هناك كوابيس وضغوط أخرى يحسها نميري كل لحظة، ولكنها تشير إلى امكانية تبلورها عن حل يبقى على النظام وعلى الرجل، فالبنوك الاسلامية التي اندفعت في انتشارها كسيل عارم مثل طلائعها من الاخوان المسلمين الذين اندفعوا في كل مرفق ومؤسسة ومركز اعلامي أو ارشادي أو وعظي بل وفي مراكز القرارات والتوجيه في الدولة ظلوا يضغطون بأن الأمل الوحيد هو إعلان تطبيق شرع الله كما يفهمونه وكما بيناه من قبل.

نقول بالرغم من كل ذلك وحتى ١٤/٦/١٩٨٣ لم يكن نميري قادرا على المجازفة، فبالرغم من سماعه لصوت الرصاص في الجنوب إلا أنه كان يحسب انهم مثل اسلافهم مجموعة من المرتزقة يمكن بقليل من الفتات في السلطة والثروة اعادتهم إلى صوابهم، ثم أن جماعات فلول الحزب الشيوعي وبقايا مفكري اليسار والوسط ما زالوا يتغلغلون ويمسكون بقيادة الاتحاد الاشتراكي، كما أن التكامل مع مصر ظل يتصاعد وتشعب لجانه مثل ما أن نميري كان يعمل حسابات معقدة حول التعامل مع أسياده من الامريكان وغرب أوروبا، وخاصة وهم مندفعون في التنقيب عن البترول واستثماره تجاريا وهم بطبيعة الحال لم يكونوا ليرضوا بتطبيق الشريعة الاسلامية.

ظل هم وهاجس نميري الأساسي أنه لو استطاع اطالة عمر نظامه حتى يخرج البترول ويسوق، فإنه يمكن أن يتجاوز أزمة النظام، وقد لا يضطر إلى اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية، ونفس الأمر ينطبق على قنال جونقلي وهو مشروع يمكنه أن يسهم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي يعانها النظام، فهو سيوفر كميات هائلة من المياه، وهو سيؤدي إلى اصلاح مئات الآلاف من الأفدنة من أجود الأراضي في العالم والتي ظلت لآلاف السنين مغطاة بالغابات والمياه تتجمع فيها فوائض الطمي ومخلفات الحيوانات التي تسمدها، وهي أرض بكر لم يلوثها الانسان باستثماره وزراعته، فقد ظلت طاهرة مثل أهلها الطيبين.

ظل نميري ومستشاروه يخططون لايهام الناس بكفاية توجهاته الاسلامية في محاولة لاستقطاب تأييد جماهير (هجمة يوليو ١٩٧٦) وذلك بمحاولة اعلان وتبني مفهوم قيادات تلك الهجمة عن الدستور الاسلامي دون الالتزام بتطبيق الشريعة، وقد تكررت هذه المحاولة من نميري بشكل منتظم وتبلورت في كتابه النهج الاسلامي لماذا؟ وجاء نميري يكرر المحاولة ويصر عليها في كتابه (النهج الاسلامي كيف) والذي لم يجر النور بعد، ولا أعتقد أنه سيرى النور مطلقا، إلا إذا عدله ونسخه وبذله تماما.

بدعوى أنه هكذا كان منذ البدء، البدء يكفينا في هذه المرحلة أن نورد مقتطفات من ذلك الكتاب كما ظلت تنشر بجريدة الصحافة، ولا بد من ملاحظة أن هذه الأجزاء من الكتاب قد كتبت في أوائل ٨٣، ولكن البعض دبر نشرها لأغراض عديدة بعلم إعلان قانون العقوبات الشرعي في أكتوبر ٨٣، وفي هذه المقالات يعبر نميري عن نهج إسلامي يتناقض تماما عما كان قد أعلنه في الشهر السابق لنشر المقالات، فقد كانت المقالات التي تشكل النهج الإسلامي كما جاء انعكاسا وافرازا لتصالح القوى الجديدة المتحالفة معه من المؤسسات المالية العربية أو الإسلامية وجماعات الإخوان المسلمين، مثل ما كانت تعبر عن الدرجة التي بلغ فيها الصراع بين هذه القوى مع القوى القديمة التي كانت تسند النظام سواء جنوب السودان أو فلول اليسار أو الجمهوريين أو توجهات الغرب العامة وتأثيراته الثقافية والحضارية، ففي هذه المقالات كان نميري يتحدث عن الدين كما استوعب في دستور ٧٣ بأنه:

(١) «يحدد للدين، شمول الدين، مكانة كمصدر للتشريع يستوعب الإسلام دين الأغلبية والمسيحية دين البعض من سكانه وكريم المعتقدات كمصادر للتشريع بغير تناقض».

ولعل الجميع قد لاحظوا أن الأقرار بوجود فئة تحمل صفة كريم المعتقدات والمقصود بها من ينتمون لغير الأديان السماوية من الوثنيين وعبداء التواتيم وهم يشكلون الملايين في السودان، نقول أن الأقرار بهذه الفئة أو التحدث عن معتقداتها قد اختفى تماما من قاموس الفكر السياسي والديني في السودان بعد إعلان الشريعة، وانحصر الحديث عن حقوق الأقليات التي تنتمي إلى الأديان السماوية، لأن الفقه السلفي والتوجه الإخواني لا يعرف إلا فئة أهل الذمة، أما عبدة الأوثان فلا حقوق لهم في الإسلام السلفي، فهم إما أن يؤمنوا بالإسلام وأما أن يقيم السيف على رقابهم.

وفي هذه المقالات كان نميري يتحدث أيضا عن نهجه الذي يقتضي الابتعاد عن مزايدات التعجل به فهو قد (٢) «صبر على مزايدات التعجل» وهو لا يقصد هنا خلاف ضغوط الفئات الجديدة وكرر نميري نفسه بأن «التدرج يستهدف قناعات الناس بالالتزام وليس بالالتزام أبدا فقناعات الناس مدخلها قدوة».

ولم يكن نميري حتى تاريخ كتابة هذه المقالات كجزء من كتابه النهج الإسلامي كيف في أوائل عام ٨٣ يتصور أنه سيعلم شريعة تعاقب من يعترف بالكبيرة حتى

(١) الصحافة أول أكتوبر ٨٣.

(٢) "صحافة ٣٠/٩/٨٣.

لو انصب اعترافه على حدث وقع قبل اعلان تطبيق الشريعة.

ولهذا لم يكن نميري يخشى في ذلك التاريخ من التهمة التي حوكم بها عبدالرحيم عيسى بعد اعلان تطبيق الشريعة، فنجده لا يتردد في الاقرار بأن: ^(١) «سماز الليل وقد كنت منهم أعمار تتقارب وظروف تتشابه... كانت الليالي ككل الليالي غياب للوعي، مجاهرة بكل ما هو منكر، فهاذا شهدت من نفسي وبنفسي منها... وبوادره وعي، قارنت بين حالي وحالي، بين حال وحال».

نعود إلى ١٤-٦-١٩٨٣ حيث كان نميري يواجه أزمة القضاء من خلال كل هذه التوازنات والضغط فيعلن في خطابه للأمة «حول الهيئة القضائية» وما يحيط بها من مشكلات أنه يجب:

«الاهتداء بالاسلام ديناً وعقيدة وبالرسول سنة ونهجاً وبالسلف الصالح... الذي التزم بالكتاب وما كان الكتاب إلا عدلاً يدعو إليه وعدلاً يحتكم الناس بحدوده... ذلك أيها الأخوة هو نهج الاسلام وشريعته... وما استهدفه البرنامج السياسي الشامل للدولة الثالثة والذي تضمن فصلاً كاملاً عن العدالة الناجزة... التي لا يطاولها الظلم بالتطول في اجراءاتها... حيث لاظنون ولا شكوك ولا اهداء ولا اغراء... عدالة تطوع القانون للحق وحدة فإذا ما استعصى فالقياس وإذا ما استعصى فالاجتهاد».

ولعل أخطر مؤشر ورد في ذلك الخطاب هو ما جاء في آخره من أن «الأهم من ذلك أن العدل ناجزاً وهو الاسلام ما أمر والكتاب ما نص والمولى سبحانه وتعالى كما أمر أن يحكموا بالعدل ويستهدفوا العدل ويسعوا إليه».

إن هذه المؤشرات التي وضعها نميري في خطابه، كانت لابد أن تتمخض منطقاً وضرورة عن اعلان أن العدالة الناجزة كما ظل يوصفها لا تتحقق إلا باعلان تطبيق الشريعة ولكن ولأن ظروف حسم الصراع لم تكن قد نضجت لصالح اعلان تطبيق الشريعة، فإننا نجد نميري في ١٤-٦-١٩٨٣ يبلور مفهوم العدالة الناجزة بما لا يتمخض عنه تطبيق الشريعة حيث يقرر:

«اليوم فاتني أطرح على المواطنين هذه الاستراتيجية التي سأعمل على تنفيذها تحقيقاً للعدالة الناجزة...»

وفي نفس الموضوع يكشف نميري عن دوافعه لاختيار القضاء ساحة لهذه المعركة

(١) سببه حاكمته محكمة الطوري، بحرمته بتهمة أنه قتل عدة سواب عشر مرة لم تكن روحته وكانت البنية الوحيدة هي أقوال المرأة وأدين المتهم رغم انكاره للتهمة.

فيقول «إن الذي لا يحتمل ولا يغفر هو أن تهتز ثقة المواطن في القضاء ويوم حدث ذلك فإن ثقة المواطن تكون قد انهارت في أقدم وأعز المؤسسات».

ويمضي نميري في استفزازه للقضاة تحقيقا لمقتضيات المناورة مستقطبا عداء المحامين أيضا وهو أمر يكشف لكل ذي بصيرة المدى الذي بلغه حدة الصراع والمدى الذي بلغه تردد نميري والأمل الذي كان يراوده من إطالة عمر الأزمة القضائية على وعسى يأتيه الفرغ من غير باب شرع الله، إذ يبدو أنه كان يحس بالمخاطر التي كان يمكن أن تنجم من اللجوء إلى هذا الخيار، ولهذا كان فظا في استفزاز القضاة والمحامين ليستمرروا في إيقاد نار الأزمة:

«إن فئة من القضاة مدعومين بقلة من المحامين الفاسدين بكل أسف اندفعت وراء عواطفها وراحت تدعو زملاءها إلى التوقف عن العمل... والتسامح قد اغرى تلك الفئة... للتهادي في ضلالها وغيها».

وراح نميري يهدد:

«إنني أطلب من كل القضاة... أن يعودوا إلى عملهم ابتداء من ١٥-٦-٨٣ ولسوف نتخذ الاجراءات القانونية ضد كل متخلف عن أداء واجبه، وأوجه كل أجهزة العدالة الأخرى «يقصد أجهزة القمع» الحادة على استقرار وأمن السودان أن تقوم بواجبها نحو أي تحرك من هؤلاء الفاسدين المرتشين».

ونلاحظ تكرار هذا القول رغم زعم نميري أنه فصل كل الفاسدين والمرتشين من الهيئة القضائية؟؟

ويجدر بنا بالدرجة الأولى أن نبين كيف كانت «استراتيجية نميري لتحقيق العدالة الناجزة» حتى منتصف يونيو ٨٣ فقد لخصها في برنامج في ذات الخطاب المذكور مكون من تسعة وعشرين نقطة لم يكن من بينها تطبيق الشريعة الإسلامية، وردت في خطابه كالاتي:-

(١) لا بد في اختيار القضاة من توفر تناسب بين الكفاءة والقدرة من جانب، والأمانة والاستقامة والهيبة من جانب آخر، وأن تكون الكفاءة والأمانة معيار الترفيع.

(٢) لا بد من استلهم التراث الاسلامي الذي عرف قضاء الحسبة وقضاء العسكر وقضاء الشرطة وقضاء المظالم واستلهم هذا التراث يستوجب اقتراح قيام «نظام

فرعي متكامل في القضاء الإداري».

هذا كل ما استخلصه نميري من استلهام التراث الإسلامي في هذه المرحلة من الصراع؟!

(٣) وأنه لا بد من استلهام العرف لأن «للعرف دورا كبيرا ومكانة عظيمة بين الناس وتمخض استلهامه للعرف أن اقترح إنشاء محاكم خاصة للتراضي تكون في تشكيلها أقرب إلى المجالس العرفية ويتم تشكيلها من أصحاب الخلق والفضل والعلم والمكانة الأدبية».

«وإذا لم تنجح كان لأطراف الخصومة أن يتوجهوا للقضاء العادي بمختلف درجاته».

(٤) «شريعة العدل.. هي التطبيق الواعي للقانون» وهو أمر يتطلب «خبرة مدعومة بالممارسة ثم قبل ذلك كله بالخلق الكريم والعلم المتين».

(٥) يفسر نميري تراكم القضايا وبقاء مئات من المنتظرين في الحراسات إلى عدة أسباب فهو «يرجع في جانب منه إلى عدم تكافؤ عدد القضايا المنظورة والبلاغات المفتوحة أمام المحاكم وطاقة هذه المحاكم وقدرتها..» وبطبيعة وضع النظام المفلس الخرب الخاوي الخزينة لم يكن نميري يجرؤ أن يقترح حلا لهذا السبب بل يقفز إلى السبب الثاني فيقول: «ويرجع هذا التراكم في جانب كبير منه إلى بلاغات كيدية...».

وهنا يقترح الحل وهو لا بد من إصدار «قوانين جديدة ينبغي أن تتضمن ليس عقابا على المدعي كذبا بل ينبغي أن يلزم بدفع تعويض للمدعى عليه...».

هذه هي القوانين التي كانت في ذهنه في ذلك التاريخ وبطبيعة الحال فإن إصدار مثل هذه القوانين لن يكلفه إلا قيمة الورق الذي تطبع عليه وثانية من الزمان يوقع فيها على الأمر المؤقت.

(٦) ثم يقترح نميري تقصير درجات التقاضي وهذه أيضا لا تكلف مالا بل لعلها توفر بعض المال للخزينة الخاوية لتذهب ضوابط تحقيق العدالة إلى الجحيم.

(٧) ويمضي نميري مسهبا في أقوال يستحيل تلخيصها لأنها بلا محتوى فنجد هنا يتحدث عن التلاعب في إجراءات التقاضي بما في ذلك إعلان أطراف الخصومة والشهود ولكنه لا يطرح حلا، ثم يتحدث في النقطة التالية عن أنه «لا يمكن أخذ الناس بالشبهات» ثم يبرر أخذه القضية بالشبهات بأن:

«الاقترب من مواضع الشبهات شبهه»؟ وأن على القضاة أن يتعدوا عن مواقع الشبهات.

(٨) وفي النقطة الثانية عشر ينزلق الخطاب إلى تلمس أطراف المشكلة فيقول «أه يجب توفير السكن الملائم في الوسط الاجتماعي الملائم للقاضي وتوفير الترحيل من عمله وإليه وتوفير شروط خدمة تحميه وتكفيه». ويستدرك نميري فهذا المراق خطير فيترجع مقررًا «وقد حققت الدولة هذا القدر من توفير الراحة والاستقرار للقضاة»؟!

(٩) ثم يتحدث نميري عن وجوب توافر الهيبة للقضاة بما في ذلك «المظهر وأسلوب التعامل واحترام ساحة التقاضي ويعدد المآخذ «فلتدخّل داخلها ممارسة أو السماح به أو الونسه وذلك كله على سبيل المثال» ويطرّج نميري في النقطة الثالثة عما قاله عن وجوب توافر الهيبة فيعلن أنه لا يجب أن يكون للقاضي حصانة «خارج اختصاص وظيفته أو خروجه عليها» «فبعض القضاة يستغلون هذه الحصانة متلاعبين يركب عربة ويحمل في هذه العربة عاهرات وعندما يعلط في الحركة ويشغله البوليس يستعمل سلطته كقاضي...» «إن القاضي في هذا الوقت بالذات لاحتصانة له...».

ثم يقترح باعتبار القضاة بشر ضرورة «مراجعة أعمالهم... بالتفتيش على محاكمهم».

ويقترح نميري أن يكون التدرج بناء على «تقارير وافية مدعومة بانجاز يتحقق وليس بمجرد انطباع عابر».

(١٠) ثم يعلن عن مفهومه لاستقلال القضاء «فهو استقلال القاضي فيما يقرر احتكاما للقانون والضمير...».

(١١) ثم يتبرع نميري بتوضيح أن «هناك فارقا بين مسئوليات الهيئة القضائية بمهامها المتعلقة بترقية المهنة وتطوير وكفالة الضمانات القانونية والدستورية التي تحميها من التدخل والتأثير من خارجها وبين مسئوليات الدولة فيما يتعلق بالمهام التنفيذية لتوفير المحاكم وصيانتها وتوفير المقومات البشرية والمادية هل يتصور أحد أن يكون لمثل هذا القول أي معنى أو مضمون إذا توقف عند حد إعلان أن هناك فارقا؟ وهذا ما فعله نميري.

(١٢) ثم أعلن نميري أن استراتيجيته للعدالة الناجزة تستوجب تحويل تسجيلات الأراضي من الهيئة القضائية إلى جهة أخرى؟!

(١٣) ثم يتحدث عن المحاماة وحمايتها «من الدخلاء عليها» وحمايتها من الشبهات والريب وأن استقلال القاضي لا يوازيه «إلا الحرص على استقلالية المحامي في أداء واجبه بعيدا عن أي اغراء أو ارهاب». ويضيف يجب «تطهير المهنة.. بتر المنحرف»!؟

(١٤) ثم يقترح توسيع «مكاتب الخدمات القانونية التي تتولاها النيابة العامة.. والتي تقدم مشورتها القانونية مجانا لمن يطلبها».

(١٥) ثم يتحدث عن اللامركزية بالنسبة لديوان النائب العام «وأغرب ما في هذا الاقتراح أنه ينتهي بتعليق يقرر «إلا أن ذلك يتطلب من الحكومات الاقليمية توفير امكانيات العمل والمسكن والترحيل للعاملين في هذا الجهاز فيعلق الاقتراح في الهواء محنطا وجثة هامدة».

(١٦) ثم يقترح تطوير قوانين الاجراءات المدنية والجنائية لتحقيق (العدل ناجزا والردع عاجلا) وقرر «ولقد وجهت بتشكيل لجنة متفرعة لمراجعة القوانين المشار إليها تحقيقا للأهداف المشار إليها».

(١٧) واقترح نميري أيضا إعادة النظر في استراتيجية التعليم القانوني ليس لأسلمته وليس لاستيعاب الشريعة فيه وإنما لاجل أن «لا يزحم الوافد الاصيل وحيث لا يزيد العرض عن الطلب وحيث يتحقق التوازن المطلوب بينما هو مطلوب بكفاءة وما هو غير مطلوب بعدم الحاجة إليه».

(١٨) ثم يعلن أن سيهتم بتدريب وتأهيل الكوادر المساعدة في المحاكم من معلمين وكتبة وحجاب وأنه سيعمل على توفير ما يكفيهم ويغنيهم عما يفسد ضمائرهم.

(١٩) ثم يعود ويتحدث عن ضرورة مراقبة جدية المتقاضين وحماية الشهود.

(٢٠) ثم وفي النقطة الأخيرة يورد نميري الفقرة التي أوردناها في آخر المؤشرات التي كانت تستدعي اعلان تطبيق الشريعة.

هذه هي استراتيجية العدالة الناجرة كما أوردتها نميري في ١٤/٦/١٩٨٣ ولا اعتقد أنها يمكن أن توصف بأقل من عدم الجدية والمسئولية في حل قضية تصريف العدل واشاعته بين الناس وأن طرحها بهذا الشكل يؤكد ما قلناه انها مناورة مكشوفة لاطالة عمر أزمة الهيئة القضائية بحثا عن حل للأزمة السياسية للنظام.

بل أن النظام أكد في شهر يوليو أنه مازال راغبا في استمرار الأزمة فقد طرح

حلولا وهمية ومكشوفة بأن أعلن عن تكوين لجنة سماها لجنة الاستيعاب لفوري برئاسة جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية وذلك بغرض استيعاب قضاة من كل الفئات التي ذكرها نميري في برنامجه للعدالة الناجزة، ومنذ الأيام الأولى تبين للجنة نفسها أنها استخدمت في اللعبة السياسية، وأن مهمتها ليست مستعجلة فقط بل لم يكن يقصد من تكوينها تحقيق أي نتيجة أصلا.

وكونت لجنة ثانية أيضا برئاسة نائب رئيس الجمهورية لتقديم الحلول لمشكلة القضاة ولم تكن هذه اللجنة أيضا بأحسن من سابقتها سواء من حيث جدية أن تصل إلى حل، أو أن توجهاتها كانت صالحة لايجاد حل، ذلك أن النظام لم يكن قد قرر بعد أنه قد استنفد كل أغراضه من استمرار اضراب القضاة وظن أن الورقة في يده لتحديد الوقت الذي يراه لحل المشكلة خاصة وأن القضاة والوسطاء وأصحاب النوايا الطيبة من السودانيين، كانوا قد أجمعوا على أن الحل بسيط وهو فقط ارجاع السبعة عشرة قاضيا الذين لا غبار عليهم مطلقا، والابقاء على فصل الخمسة والعشرين الذين تدور حولهم الشبهات وعندها يسحب القضاة استقالاتهم ويعودون إلى العمل، وقد قبل القضاة هذا الحل إلا أن نميري رفضه رفضا باتا وبعجرفة مهينة لمن طرحوه له، وقال قوله الشهيرة بأن البلد لو «اتحرقت» لن يعيد السبعة عشر قاضيا.

القضاة يصمدون:

كان تخطيط المأساة وتصورها يقتضي حسب مفهوم مؤلفيها أن يعجز القضاة عن الصمود في اضرابهم وأن يبدأوا في التماس العفو والرحمة من نميري، وعندها يكون النظام قد كسر شوكتهم وأذلهم، وفصل من أراد وأبقى من أراد، ويصبح ذلك اعلان هائل بأن الهيئة القضائية قد نظفت من المرتشين والفاستدين، وأن النظام يؤكد اخلاصه في السعي لتحقيق العدل للناس في أخطر مرفق يهم الناس في مجال حقوقهم وحررياتهم وضمانات تلك الحقوق والحريات.

وان النظام قد حقق انجازا لا مثيل له للشعب السوداني، وأن بطل هذا الانجاز، هو جعفر نميري ولا سواه فيضاف إلى صفاته بأنه: «أعطى اللقمة للجعان والمويه للعطشان وأنه حقق العدل للمظلوم والتعبان» وكان المخطط أن تستثمر الحملة الاعلامية لشهور يتذرع النظام بها في مواجهة ضغوط المعارضة وضغوط المنادين بتطبيق شرع الله وافرازات الواقع الاقتصادي.

وحدث ما لم يكن في الحسبان، لقد ظن المخططون أن القضاة ليسوا بأحسن

حال من عمال السكة حديد، ومن فئات أخرى دخل النظام معها في معارك جزئية واستطاع أن ينفرد بها ويسحقها، فإذا بالقضاة يصمدون!!.

لقد قلنا من قبل أن قادة القضاة من القضاة الجزئيين وقضاة المديريات، هم الذين حملوا عبء الاضراب وقيادته وهؤلاء جميعهم من الذين تخرجوا من الجامعات في ظل نظام مايو، وظلوا يشاهدون انهيار استقلال هذه الهيئة وتهدمها حجرا حجرا، ظلوا يشاهدون تنفيذ مخطط السلطة تجاه هذا المرفق بتطويعه واذلاله وتحجيمه وتحميله أوزارا لا يد له فيها، وظلوا يشاهدون كيف استمر نميري يفصل من يشاء ويصعد من يشاء، ويستبدل من يشاء من قضاة المحكمة العليا والاستئناف، الأمر الذي أدى إلى تشريد وفصل وتسرب وهروب معظم الكفاءات القادرة في المحكمتين العليا والاستئناف.

وذات القضاة واجهوا انهيار حرمت القضاة، وهم الذين ظلوا يواجهون الجمهور عجزا عن تقديم العدل ومهانة في المظهر، وذلة في المعيشة، وهم الذين عاصروا خراب بنية المحاكم وافتقارها إلى أبسط مقومات المباني الصالحة للعمل، وعاصروا وشاهدوا القصور المذرى في اعداد القضاة وعددهم وانعدام سبل الترحيل ووسائل تصريف العدالة.

ولعل أخطر سمة لهم أنهم بحكم مراكزهم في السلم القضائي لم يكونوا قد بلغوا مواقع الفساد والافساد، حيث لم يكونوا قد بلغوا موقع اصدار القرارات والأحكام النهائية، فظلت غالبيتهم الساحقة بمنأى عن التمزق الاجتماعي والتفسخ الاقتصادي وبيع النفس والضمير والشرف.

ولهذا لم يكن اجماعهم محل استغراب في البداية، ولكن استمرار هذا الاجماع كان محل تساؤلات عديدة، فالظروف الاقتصادية كانت طاحنة ولا تحتمل في ظلها حرمان الشخص من مرتب شهر أو أكثر خاصة وأن نائب رئيس القضاء الذي ذكرناه من قبل قد أصبح الآن في ظل الأزمة رئيسا للقضاء، وكان لابد له أن يطيع أوامر السلطة التنفيذية بايقاف مرتبات القضاة المضربين، ثم أن وعيهم بدكتاتورية نميري وعدم توانيه عن تشريد أي عدد من الناس بغض النظر عن ظروفهم الأسرية والاجتماعية بل والصحية أحيانا، كان يحرك السؤال بشكل دائم إلى متى يصمد القضاء؟؟

نقابة المحامين مرة أخرى:

كان خيار القضاة منذ بدء الأضراب سليما، بأن لجأوا إلى نقابة المحامين، وكان قرارهم صائبا بأن طلبوا حضور كافة القضاة من كل الأقاليم بعد قفل محاكمهم، ذلك أن تجمع القضاة في دار نقابة المحامين منحهم وحدة اجتماعية لا مثيل لها في التأثير، فقد ظلوا يوميا يجتمعون ويتدارسون بدار النقابة، وظلت هذه العلاقات تشكل حصانات وروابط نفسية واجتماعية تمنع التمزق الفردي والخروج عن الاجماع والمجموعة.

ولم يتوقف دور نقابة المحامين في توفير الدار للقضاة، ولا على توفير «بوفيه» دائم ومجاني بالدار، ولعل الأخطر والأهم من ذلك أن النقابة سعت لتجميع تبرعات من أعضاء النقابة ولكنها لم تكن بالقدر الكافي، وهنا تدخلت قيادات المعارضة وخاصة من كانوا يمثلون الوطني الاتحادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي ذلك أن القيادات الطائفية جميعها راوغت في أن تقدم أي دعم لصمود للقضاة، وقد كانت مساهمة قادة الوطني الاتحادي سخية، ولقد قدمت كل هذه المساهمات للضادة باسم نقابة المحامين مما رفع الحرج عن القضاة في قبولها وقد سلمت التبرعات إلى لجان القضاة حيث اتخذوا القرار الصائب والسليم في توزيع هذه المبالغ عليهم، فقد قرر أن يوزع المبلغ لكل حسب حاجته، ومن سمحت له ظروفه الاجتماعية ألا يكون محتاجا أو حتى يستطيع أن يعتمد على عائلته وأسرته لا يمنح إعانة، وتقصر الإعانات على أولئك الذين لا وسيلة لديهم لاعاشة أسرهم ودفع ايجاراتهم والتزاماتهم المعيشية الضرورية إلا بالمرتب، وحتى هؤلاء لا يمنح لهم إلا الحد الأدنى الكافي لتغطية هذه الالتزامات، ومن ثم خلقت وأمنت الظروف المادية لاستمرار صمود القضاة.

وبدأ النظام يتخبط، بدأ الموقف مظلما أمام النظام، وقد مرت شهور والبلاد بلا قضاء وارتفعت أصوات أصدقاء النظام وسادته في الغرب ان ذلك يشكل انهيارا دستوريا في السودان وأن لابد من معالجته فورا، بل وقيل ذلك بصوت آمر في نادي باريس للدائنين للدرجة التي رفض فيها الدائنون مواصلة التفاوض مع وزير مالية نميري ما لم يعالج هذا الموقف.

وبدأ النظام نفسه يقلق، ان لو التحم مع هذا الاضراب أي إضراب من المهنيين والمتعلمين أو من أي من الفئات الفاعلة من أطباء أو مهندسين أو عمال أو أساتذة الجامعات أو الطلاب، وكانت الارهاصات هناك - ان مثل هذا التلاحم سيشكل خطرا حالا وساحقا على النظام.

وفي ذات الوقت تبين نوع أصوات الرصاص من جنوب السودان فهي أصوات لها رنين الأصالة والجدية، وتجسدت مجاعات بغرب وشرق السودان وازدادت اتصالات المعارضة مع بعضها وجاءت ساعة المخاض الأخيرة بالنسبة للنظام، كان النظام قد دبر الأمر بحيث تكون الأوراق الأخيرة بيده في مسرحية أزمة القضاة، ولكنه وللظروف التي سردناها فقد كل الأوراق من يده، وهلع نميري ومستشاروه خاصة مستشاره الصحفي الذي ظل يردد أن المثقفين السودانيين أو المتعلمين من أهل السودان لا مصداقية لهم ولا قدرة على التماسك ونسى وهو الماركسي القديم أن العبرة بخلق الظروف للتماسك، وقد أدى استهتاره هذا إلى استبعاد امكانية تضافر بقية المتعلمين مع القضاة وتزويدهم بالقدرات المالية على الصمود، وكذلك استهانت وسخريته من امكانية تحقق هذا الأمر - دفعت به لشحن نميري بمزيد من الاستفزاز والاحتقار للقضاة والمحامين والمعارضة كلها، ولهذا فقد فوجيء المستشار وسيد بصمود القضاة، وعليهم الآن اما الاستسلام لشروط القضاة وهي هزيمة نكراء للنظام، وفضيحة ما بعدها فضيحة ليس لأنها ستهدر كل تخطيط النظام من افتعال الأزمة وتصعيدها فحسب، بل لأنها أيضا ستشكل ثقلا ضد النظام الذي كان يكفيه ما ينوء به من أثقال فأسقط في يدهم؟؟!!.

هـ - ولم يعد من مخرج غير اللجوء إلى خيار الشريعة:

وبدأ نميري وكل أركانه يبحثون عن مخرج من الورطة التي أضافوا بها عبثا جديدا على النظام خاصة وأن الأزمة الموضوعية تفاقمت، ولم تحدث أية معجزة تمكن النظام من تقديم أي حل موضوعي لمشاكله، هذا فضلا عن الأمراض الجسدية والنفسية مما دفعه لمزيد من الهوس والهزيان والارتقاء في أحضان «الفقراء» والأولياء والشيوخ، وصار الأمر محتما أن يلجأ إلى خيار القوى الجديدة الضاغطة، خاصة وأن خيارها تطابق في هذه المرحلة مع قناعات نميري بأن الشعب السوداني في الشمال لا يمكن الاحتفاظ بولائه للنظام إلا بربط النظام بالاسلام شريعة تعلن وتطبق، هكذا فهم من أحزاب هجمة يوليو ٧٦ رواد الدستور الاسلامي، فضلا عن أن اعلان تطبيق الشريعة قد يدفع بساتته العرب على تقديم المزيد من العون الاقتصادي عل ذلك يساعد على استمرار النظام سنة أو أخرى.

أما الجنوب فليذهب إلى الجحيم، فقد رفعوا السلاح، و عليه أن يعود ويواجههم بالسلاح، ويقيم لهم المذابح التي أقامها من قبل في جبل ديتو عندما كان يعمل بالجنوب، فهم حفنة من «العبيد» والكفرة وعبداء الأوثان لا حقوق لهم في الاسلام سوى القتال. إن تأسيس الحكم على الاسلام يعني في قناعته وهكذا تعلم من أنصاره

يعني الحصول على البيعة والولاء والعهد على الكتاب والسنة، وهي السبيل الوحيد الذي يؤمن الاحتفاظ بولاء قوات الشعب المسلحة ضباطا وجنودا، كما أن إعلان الجهاد والدفاع عن الدين كهدف أول لهذه القوات ربما أدى إلى رفع روحها المعنوية في قتال عبدة الأوثان فقد يتشبهوا بأسلافهم ثم إن القوى الجديدة من جماعات الإخوان المنبثة في كل المرافق وبين الطلاب كانت قد أعلنت التعبئة للدفاع عن الشريعة متى أعلن تطبيقها، كما رصدت بنوكهم الملايين لهذا الغرض، وأبدت قوات إضافية من تجار التصوف استعدادها للانضمام إلى جيش الجهاد، جيش الدفاع عن شرع الله وتطبيقه بقيادة نميري، كما أعلنت قوات احتياطية لقوى الإخوان وتجار الدين استعدادها للانخراط في كتائب الجهاد، أولئك المنكسبون بالعمل الديني سواء في الشئون الدينية والأوقاف، أو أئمة المساجد وتلاميذهم وخلاويهم أو فرق الوعظ والارشاد الديني في كل المنابر الاعلامية التي كانوا قد احتلوها تماما، وكذلك أساتذة وطلاب الشريعة في كل مؤسسة تعليمية.

ثم كان واضحا أن هذا الخيار عندما يعلن سيكون مدويا ذا بروق خاطفة وهالات أنوار لماعة صارخة، بل إنه سيشكل صدمة كهربائية هائلة تعجز بسطاء الناس من المسلمين وتربكهم، وتحيرهم بل من المؤكد أنها في البدء ستخدرهم وتشلهم، «فشرع الله» شعار يهز كيان الانسان المسلم البسيط الساذج الطيب حتى لو كان مسحوقا، إلا أنه في النهاية خدر مؤقت ولكن خطورته أنه يشيع الاضطراب والتردد والارتباك لمدة طويلة في نفس المسلم العادي.

و - خيار اخرج بابتذال وانانية وخيانة وتآمر :

كان الأمر الطبيعي والمنطقي أن يعهد نميري لدعاة تطبيق الشريعة من محترفي «الاخوان المسلمون» بالاشراف على صياغة قوانين الشريعة، ولكن نميري لم يكن يسمح بأن يتناول أحد إلى أن ينسب لنفسه مثل هذا الانجاز كما تصوره، خاصة وأنه انجاز يقصد به انقاذ النظام واطالة عمر سلطته.

كان أيضا من الواجب البحث عن صلة بين انتهاء أزمة القضاة وإعلان تطبيق الشريعة بحيث يأتي تراجع النظام أمام صمود القضاة وكأنه قطرة قصور في بحر الاعلان الهائل الذي يجب أن يصحب إعلان الشريعة باعتبارها انجاز العصر الحديث ومعجزة تفجرت في رمال وبطاح وأودية وصحاري السودان.

إن نجاح مثل هذا الاعلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالمفاجأة والمباغته، ذلك أن

تسرب النبا قبل اعداد القوانين الأساسية التي يمكن أن تعلن سيمكن أكثر من جهة وعلى رأسها «القضاة والمحامين من اكتشاف طبيعة اللعبة السياسية التي تدبر للناس».

يهودا في نقابة المحامين:

لقد كانت التقارير تؤكد لنميري في تلك الأيام أن أخطر تجمع يمكن أن يكتشف لعبته وتدبيره كان يتم يوميا بدار نقابة المحامين حيث تنعقد ندوة يومية يؤمها القانونيون، لا يبحثون فقط كل حلول الأزمة القضائية، بل كانت الندوات المتتالية والتي تجاوزت الستون ندوة تناقش كل شيء عن القانون في السودان حاضره ومستقبله، وما يجب أن يتوفر لصيانة الحريات والحقوق، ومن ثم كل ما له صلة بالهيئة القضائية واستقلالها وليس ذلك فحسب بل كونت الندوة لجانا ثلاثة لتقديم دراسات وتوصيات حول استقلال الهيئة القضائية وحول الحريات الأساسية وحول مفهوم ومتطلبات ومقتضيات سيادة حكم القانون.

كانت الندوة تناقش كل ذلك ولم تدرك ما كان يدبر في الخفاء في الجهة الأخرى.

كان الشخص الوحيد الذي في مكنته ومسئوليته أن يعلن عن هذا الأمر هو نقيب المحامين ميرغني النصري، فقد ظل في الأمسيات يوميا يرأس الندوة وفي النهار يطلب في القصر ويستشار وظل يطمأن القضاة بأن الحل قريب.

لقد كان أحد الذين أكدوا لنميري صحة خياره باعلان تطبيق الشريعة الاسلامية، بل أنه كان بحث من دعاهم نميري لصياغة قوانينه الاسلامية على الفراغ منها في أسرع فرصة، بل انه أيضا ساهم بتوجيهاته ورأيه في صدد صياغة هذه القوانين وما يجب أن تحتويه فقد تحرك فيه «تاوره» مرضه القديم كأخ مسلم سلفي يقدم قناعاته الذاتية على مصلحة الشعب، ويكون مستعدا لخدعة كل الناس في سبيل انزال مقتضيات هذه القناعة عليهم، حتى وان كان واضحا أن أحكام هذه القناعات لا تشكل حلا لمشاكل الناس ونصائبهم وبلاؤهم وآلامهم، بل أنه يكون مستعدا حتى لخدعة من ائتمنوه بقيادتهم على أساس فهمهم أنه تخلص عن تلك القناعات، فهو لا يستحي من أن يضمر ويعمل على تنفيذ توجهات معارضة ومتناقضة تماما مع توجهات الهيئة أو النقابة التي يرأسها والأمر المؤسف أن ذلك يتم في الظلام والخفاء وينجز بالخدعة وليس بالمواجهة أو في النور.

لقد ظل نقيب المحامين وهو يعلم يقينا ما يدبره نميري بل كان يشترك في التدبير والاخراج، ظل يخفي كل ذلك عن الندوة التي يرأسها يوميا، بل أنه عمل بأحكام

على اخفاء هذا التدبير عن مجلس نقابة المحامين، واستخدام كل الأساليب في ذلك سواء تعطيل اجتماعات المجلس أو حتى عندما ينعقد وتتسرب شذرات من المعلومات عن المؤامرة، يلجأ إلى المناورة والمغالطة والتشنج حتى يذوب التساؤل في قضايا جانبية، بل بلغت مساهمته في التضليل وصرف النظر عما يدبر ان جاء اقتراح تكوين اللجان بالندوة بمبادرته والاصرار عليه وتحديد أن تكون حول سيادة حكم القانون، واستقلال القضاء والحقوق والحريات الأساسية، وجميعها منقطعة الصلة بما كان يجري في القصر الجمهوري، لقد كان نقيب المحامين بذلك راس رمح نميري في تأمين اخراج الانقلاب بالمباغثة والمفاجأة فقد ضمن لنميري تضليل هذا الجمع الهائل الساخط المثقف حتى تنزل الصاعقة على رؤوسهم ويصابون بالشلل والبوار.

وأعاد نقيب المحامين تشيل دور يهوذا بجدارة وكفاءة عالية يحسد عليها!!!.

ولم يكن دور النقيب قاصرا على تأمين المفاجأة، بل أنه أيضا ساهم في تأمين نجاح المؤامرة موضوعيا، ذلك أن ندوة نقابة المحامين لو عرفت ما كان يدبر لوجهت طاقاتها لبحثه وتحليله وبيان انقطاع صلته بمشاكل الشعب السوداني أو بقضية العدل، أو بالأزمة القضائية، ولكشف للناس المخطط الذي يدبر لخديعة الشعب السوداني فقد كانت الندوة تجمع طاقات هائلة من المتعلمين، ذلك أن لم يحدث في تاريخ السودان كله قديمه وحديثه أن تجمع هذا العدد من القانونيين وعقدوا ستين ندوة متتالية تجاوز زمن الواحدة الثلاثة ساعات، كرسوا فيها جهدهم لمناقشة مشاكل تطبيق القانون وأجهزة التطبيق ولو نبه الغافلون لمسألة اعلان تطبيق الشريعة لتمخضت الدراسات عن ركائز وقناعات كانت ان لم تعوق النظام في سلوك هذا الدرب واللجوء إلى هذا الخيار، لكانت على الأقل كشفت عن الأسس السليمة والأطر العلمية التي يجب أن يتم تبني الشريعة الاسلامية فيها، ولكانت قد كشفت المفارقة منذ الوهلة الأولى بين ما أعلن وما كان يجب أن يعلن.

صحيح أن عجز أحزاب المعارضة، وخاصة من يزعمون اتخاذ الأسلوب العلمي في التحليل السياسي قد ساهم في هذه الغفلة، ذلك أنه كان يمكن بتحليل شامل متواصل للنظام معرفة ما كان يمكن أن يلجأ إليه النظام من خيارات، ولكن التحليل الجزئي للأحداث الذي ظل سمة المعارضة كلها لم يتح لهم التنبؤ بما كان يجري، وما كان ضروريا أن يلجأ النظام إليه كنتيجة حتمية لثقل كل المقدمات التي يمكن أن ترد في تحليل شامل ومتواصل.

ويتواصل الاخراج بالتآمر والخديعة :

لقد كان احكام الاخراج يتطلب تهدة القضاة الذين أوشك صبرهم أن ينفد، وذلك حتى تتمكن مجموعة نميري التي اختارها لصياغة شريعته الاسلامية من الفراغ من مهمتها، ولهذا كون لجنة من أشخاص يثق القضاة أنهم جادون للوصول إلى حل الأزمة فاختر القاضي ميرغني مبروك رئيسا للجنة وهو الرجل الذي انفرد من بين قضاة المحكمة العليا على اعطاء تفويض بالهاتف لتقديم استقالته من بقية القضاة، واختير يهوذا أيضا عضوا في اللجنة، ولم يكن القضاة يشكون لحظة في أن من كان يواصل معهم رئاسة الندوة يوميا إلا أن يكون جديرا بالثقة خاصة وهو يرأس النقابة الوحيدة التي دعنتهم وساعدتهم على الصمود، ووقفت معهم وأعلنت الاضراب مؤازرة لهم، وجمعت الأموال الطائلة لصيانة وحدتهم واستمرار صمودهم.

وبالرغم من أن نميري وهو يكون هذه اللجنة أعلن أنها يجب أن تتوصل إلى قرارات وحلول للأزمة في ظرف مدة قصيرة أظنها لم تتجاوز الأسبوع، إلا أنه قد علم أنه أوصاهم في اجتماعاته معهم على التمهل بدعوى التمحيص والاستماع إلى كافة الأطراف وأن لا يعيروا اهتماما للمدة التي أعلنها للناس.

إن أبلغ دليل على أن نميري افتعل أزمة الهيئة القضائية بالنمط الذي سردناه وأنه لم يكن جادا، ولم يكن قد حسم إنحيازه لخيار الشريعة أنه لم يفكر في استدعاء أشخاص لصياغة شريعته إلا بعد مرور أكثر من شهر على الأزمة.

ثم كان اصراره على عدم اعادة السبعة عشر قاضيا عندما طرح له هذا الحل كشرط لرجوع القضاة، وأعلن قولته المستهترة بأن البلد لو احترقت لن يعيدهم، وإذا به وفي فورة اعلان شريعته يميز الحل الذي توصلت اليه اللجنة التي كونها أخيرا بأن يعيد السبعة عشر قاضيا إلى مواقعهم ولم يستح من أن يبتلع تهديده وإصراره السابق.

عندما حسم نميري أمر انحيازه لخيار تطبيق الشريعة بمفهومها الاخواني السلفي، وكان واعيا إلى ضرورة تأمين أن ينسب التطبيق إليه وحده، ولهذا فكر في استدعاء أشخاص خامل الصيت لا دور لهم في الحياة العامة، ولا تطلع أو طموح إلى ما يقرب من موقع نميري وبذلك يأمن نميري أنه وعندما يعرف دورهم في الصياغة فإن ذلك لا ينبت لهم شوكا أو أنيابا مستقلة بل سيصب جهدهم وعرقهم في مواعينه ولتذهب الشريعة إلى الجحيم ولتسقط فيه وبذلك يأمن نميري أن كل شيء سينسب له وحده ولتسقط الصياغة الصحيحة ومقتضيات العصر في استيعاب الشريعة

ومقتضيات تنوع الشعب السوداني ووحدته، فالأمر ليس مقصودا به تأصيل القوانين السودانية على تراث الأمة ومعتقداتها والتي تشمل الاسلام ضمن ما تشتمل، وتشمل الوثنية والمسيحية وأعراف اللادينيين، ولم يكن الأمر مقصودا به النظر باقتدار فيما هو صالح من فروع الشريعة وأصولها مع مقتضيات العصر وظروف السودان، وإنما القضية كل القضية هي لعبة سياسية تخدع الجماهير لأطول زمن ممكن وتنقذ النظام من الانهيار لأطول مدة ممكنة.

فكان أن تذكر نميري أنه التقى في حلقة ذكر صوفية بشاب قيل له أنه قاضي مديرية، وأنه ابن بيت يرأس طائفة صوفية، وأنه قد تصوف منذ زمن بالرغم من استمراره كقاضي ولكنه في المساء ينقسم تماما ويتخذ مريدين (وحياران) ويكتب التعاويذ والحجبات والمجاليات ويأخذ البياض ويقدم أدوية بلدية وردت في كتب الفقه أنها تحمل الشفاء مثل جرعة العسل وكية النار وآية القرآن وأنه لهذا أطال من شعره حتى جعله ضفيرتين طويلتين يغسلهما يوميا ويضع عليهما أحدث أنواع الزيوت العطرية ويضمخهما بكل صنوف العطور التي تتسرب وتفوح من كل ثيابا ملابسه وجسده.

وفوق الملابس الأوروبية التي اعتاد أن يرتديها لعمله القضائي كان يلبس عمامة هندية سوداء في الغالب وتنزل منها الضفيرتان وتهدلان على الكتفين أو وراء الظهر أو الصدر.

وكان هذا الشاب معروفا في شبابه الباكر بتأليف الشعر العابث والعزف على العود وترديد الغناء في الجلسات الخاصة التي يستمر سامرها حتى الساعات الأولى من الصباح، تذكر نميري هذا الشاب فطلب أن يستدعى له فورا، وإذا بالشاب يفاجأ بأن نميري يطلب منه أن يصيغ له قوانين اسلامية في أيام معدودات وبحيث تغطي كافة حقول ومجالات القانون، وكان الأمر فوق طاقة الشاب سواء من حيث العلم أو الخبرة أو الزمن، وقد كان من المستحيل أن يجهر بعجزه أمام مثل هذا التحدي والاختبار، وفكر قليلا وإذا به يعلن موافقته ويرجو نميري أن يسمح له بالاستعانة بصديق له يعمل محاميا، له اهتماماته بالشريعة، وليس له ارتباط بتنظيم الاخوان المسلمين، وكان هذا الصديق في نفس عمر الشاب المعطر وان كان أكثر نعومة وأميل إلى سذاجة وطيبة القروي السوداني المتدين، والذي بالضرورة يكون من طائفة صوفية ولم يكن الصديق بأحسن حال من صديقه من حيث العلم والخبرة والاهتمام بالحياة العامة وممارسة العمل العام، فكلاهما قد تجاوز الثلاثين من العمر بسنوات قليلة ولم يعرف عنهما اشتراك أو اهتمام بمشاكل حياة الناس وهمومهم وتطلعاتهم وصراعاتهم،

ولم يعرف عن أحدهم أنه ألف أو ساهم في تأليف أية مؤلفات قانونية شرعية أو خلافها وكلاهما لم يدرس الشريعة إلا عرضاً ضمن دراسة الحقوق في جامعة الخرطوم التي لم يكن همها إلا حشو أدمغة الطلاب بكلية الحقوق بسوابق القانون الانجليزي العام . ولم يكن أمام نميري إلا أن يأمر باحضار الصديق فوراً وعند البحث عنه وجد بالسعودية بدعوى أداء العمرة وفي الواقع كان يجري كشفا طبيا يتعلق بالانجاب، وقبل أن يخطر في السعودية عاد إلى السودان حيث عثر عليه وأحضر إلى القصر وأفهم بمهمته، وفي القصر الجمهوري حيث بدأ العمل وجد الصديقان أن لهما ثالث، امرأة شابة قانونية لا أظنها من حيث العلم والخبرة بأحسن حال منها إلا أنها من المؤكد لم يكن لديها استعدادها الصوفي لفهم الاسلام، أو الاستغراق في توجهاته السلفية فهي قد شغلت نفسها باستبدال الأزواج، وكانت تعيش في كنف الزوج الثالث، وهي غير مستعدة للتضحية بمظهرها كأنثى منشغلة بدورها الغريزي ولم تحاول وأظنها لا تستطيع أن تتجاهل اتخاذ زينتها كامرأة سودانية وهي زينة باهظة التكاليف في حساب الوقت فالقيام بها يستغرق الساعات الطويلة، وهو أمر لا يتيح فسحة من الوقت إلا لارضاء الزوج أما العلم والبحث والصبر والسهر والتحصيل فلا مكان له في مثل هذه الأحوال .

في الواقع أنني لم أقصد بذكر جزء من سيرة الشابين المذكورين الذين كلفهما نميري بصياغة شريعته التعريض بهما أو الاساءة إليهما، مثل ما انني لم أقصد الاساءة إلى السيدة التي أشرت إليها، ولكنني قصدت أن أوضح وأبين كيف يمكن أن يكون حال شريعة بصيغها هؤلاء وان أكشف القصد الحقيقي لنميري في اعلانه تطبيق الشريعة، فاختيار هؤلاء أبلغ دليل على عدم جدية نميري وعدم مسؤوليته، بل واستهتاره واستهانتة بالشريعة، وبالقانون وبالشعب السوداني كله .

وفي مدة لم تتجاوز النصف الثاني من أغسطس ٨٣ والنصف الأول من سبتمبر من ذات العام، تمكن سحرة نميري وكهنته من صياغة ما سموه بالقوانين الاسلامية زاعمين أنهم قننوا الشريعة الاسلامية في كل حقول القوانين ولتغطي كافة مجالات الحياة .

إن هذا البحث لا يطبق ايراد نقد مفصل لشريعة نميري^(١) وكل ما يمكن ايراده عينه من السمات العامة لأهم قوانينه وهي تكشف حقيقة أن اعلان تطبيق الشريعة، لم يكن مقصود به تطبيق شرع الله .

(١) ومن يرغب في التعرف بتفصيل على طبيعة القوانين التي صدرت يمكن أن يرجع لكتاب المؤلف «قوانين سبتمبر ما لها وما عليها» حيث تناول المؤلف كافة القوانين التي صدرت باسم الشريعة بالتحليل والنقد والتقييم .

ولعل أخطر قوانينهم جاء مجسدا في قانون العقوبات. فقد قام سحرة وكهنة نميري بتبني ذات قانون العقوبات الانجليزي الهندي الذي كان مطبقا في السودان إلا أنهم ليجعلوه يمثل شرع الله حقنوه ببعض الحدود الشرعية، ثم قاموا بسحب العقوبات التي كانت موضوعة بشكل يتناسب ونظرية تفريد العقاب ليتناسب وجسامة ونوع الجريمة وظروف مرتكبها و استبدلوها بخاتم عام عند نهاية كل جريمة بأن العقوبة هي «الجلد والسجن والغرامة».

ثم ضمنوا جرائم قانون أمن الدولة في قانون العقوبات حتى يزيلوا الطبيعة الاستثنائية لهذه الجرائم.

ومن قصورهم البشع، أنهم اضطروا أن يضعوا أسماء وتقسيمات جرائم القتل في الشريعة كعناوين لذات الجرائم كما هي واردة في القانون الانجليزي الهندي. وبطبيعة الحال لم يجرؤوا على تبني ما هو ثابت في الشريعة من غلو المسلم على غيرهم في كافة جرائم القتل والقصاص والديات.

وتسارع أصحاب المصلحة في اعلان تأييدهم لما أعلن من قوانين، فقد كانت رغبتهم مسعورة في تركيز مواقعهم الجديدة في البنوك الاسلامية، ومؤسسات الاستثمار الاسلامي، وشركات التأمين الاسلامية، وتوكيلات ووكالات العمالة للمال العربي الاسلامي، الأمر الذي كشف أنهم لم يكونوا يعنون باقامة الدين الحق باجتهاد مقتدر ينزل على واقع القرن العشرين، وبالمثل لم يكن يهمهم الخراب والدمار الذي يصيب السودان وشعبه سواء تدمير القطاع العام وتصفية بنوكه الحكومية أو تدمير ميزانية الحكومة وقدرتها على الصرف على الخدمات الضرورية، بل كان يهمهم فقط أن تعفى بنوكهم من الضرائب التي كانت تبلغ ٦٥٪ من الربح باعتبار أن هذا ستثبط همة أسيادهم وحلفائهم من المستثمرين العرب أو من كبار التجار السودانيين الذين أنجبتهم البنوك الاسلامية والتي كان همها الأساسي تدمير بنوك الدولة والحلول محلها ولهذا لم يتورعوا من دس الباب الرابع والمسمى بالشراء الحرام في قانون المعاملات المدنية لسنة ٨٤ والذي يمكن أي شخص من المطالبة باسترداد كل الفوائد التي حصلت عليها البنوك الحكومية منه مهما طاللت السنوات التي تم فيها ذلك، إذ نصوا على أن الشراء الحرام هو ذلك الذي يتم الحصول عليه بغير الطرق الشرعية، أو بمعاملات تخالف أصول المعاملات الشرعية وان من أثرى بهذا الشكل عليه أن يرد كل المال الذي أثرى به وأنه يجوز لكل شخص اقامة دعوى استرداد الشراء الحرام، وان هذه الدعوى لا تسقط بمرور الزمن وأنهم يقصدون بالشراء الحرام والحق في استرداده كل ثراء تم الحصول

عليه حتى قبل صدور القانون بغض النظر عن السنوات التي مضت على حصول ذلك
الشراء.

والواقع أن هذه النصوص لم تكن تستهدف إلا البنوك الحكومية وفتح مجال
للمتعاملين معها لاسترداد الفوائد التي حصلتها هذه البنوك طوال السنوات التي يمكن
أن يكون للفرد مستندات يثبت بها هذه الفوائد، حتى لو كانت منذ الفتح الانجليزي
للسودان واقامة بنك باركليز وبنك مصر بالسودان لأن البنوك الحكومية حلت محل تلك
البنوك بحقوقها والتزاماتها تجاه الغير.

لم يكن يهم الاخوان المسلمون كمنظرين ومفكرين للمال العربي البترولي وللإستعمار
الحديث أن يعلن القطاع العام افلاسه، بل لقد كان هذا أحد أهدافهم الأساسية،
ثم إن تصفية هذه البنوك الحكومية هي وحدها التي تمهد وتبعد الطريق لبنوكهم
الإسلامية التي أقلعت دون أعباء ومسئوليات.

ولقد سبق أن قلنا أن هذا الحطط كان يستوجب الحاق أكبر أضرار بالبنوك
الحكومية قبل اعلانها بنوكا اسلامية، إذ لو تزامن اعلانها بنوك اسلامية مع افتتاح
البنوك الاسلامية لاستطاعت ان تنافس البنوك الاسلامية وتحجم انتشارها، وذلك
بالاحتفاظ بعملائها الذين تحول العديد منهم إلى البنوك الجديدة للأسباب التي ذكرناها
من قبل.

ولعل أبشع جرأة على الحق ظللنا نسمعها من نميري ومن الترابي بأن تحويل
الاقتصاد إلى اسلامي باقامة هذه البنوك وتحريم الربا أمور لا تتعارض وحقوق اتباع
الديانات السماوية الأخرى من الأقليات السودانية كما يسمونها، فهم ينصبون أنفسهم
قراءا جددا للتوراة والانجيل ويودون ان يفرضوا على اتباع هذه الديانات ما يعتقدونه
هم عن هذه الأديان، فيزعمون بأنها جميعا تحرم الربا بينما التوراة كما يؤمن بها اليهود
وكما جاء المسيح ليقمها ناموسا لا ينقصه بل يكمله تقرر أن:
«للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا..»

والمسيحية التي من المفروض انها تأخذ بهذا النص التوراتي يهمننا بشأنها أن نشير إلى
أن آراء قديسيها واختلافاتهم في الأمر تمخضت في النهاية عن أن مؤسساتها الرسمية
وسدنتها وكهننتها وباباواتها قد أقاموا البنوك التي تعمل بالفائدة، وكان أجدر بهم أن
يسألوا بنك الفاتيكان وطريقة تعامله الاقتصادية ليشبتوا رأي المسيحية كما يعتقدها
أصحابها اليوم وليس كما يود المنظرون الجدد أن يفرضوها على اتباع تلك الديانات التي
لا تعترف أصلا بالاسلام كرسالة سماوية وبمحمد كخاتم الأنبياء.

إن الأمر المؤكد أن ليس للقناعات الايمانية علاقة بما تم في السودان إلا من وجهة استغلالها واستغلال عواطف السذج من المسلمين لاستقطابهم واقناعهم بأن هذا هو الدين الذي يؤمنون به وأن هذه مقتضياته وهذه شريعته.

كان واضحاً أن المقصود هو غش الجماهير المسلمة بأن شرع الله قد طبق، وأن أول من طبقه بعد الرسول الكريم هو جعفر نميري، وأن اماماً جديداً يتجاوز العمرين وكل الصحابة والمجاهدين والأئمة قد قام من مدافن الصحراء السودانية على وعسى أن ذلك يجوز على الشعب أكبر مدة ممكنة تمكن نميري من الاستمرار في الحكم والسيطرة والهيمنة على مقادير هذه الأمة المنكوبة، بل أنهم لم يستنكفوا من استخدام الحديث النبوي الذي يشير إلى بروز مجدد لهذا الدين كل مائة سنة، فأعتبروا أن المئة السابقة كأن على رأسها المهدي، وأن هذه المئة جاء نميري على رأسها، فأصبح تجديد الاسلام بذلك حكراً على السودانين؟!...

القسم الثامن مخطوط خيار الشريعة ودعاتها في السودان

الفصل الأول ما المقصود بخيار الشريعة؟

لا بد من تكرار مفهومنا لخيار الشريعة في صدر مناقشة هذا الأمر فنحن نقصد بخيار الشريعة تلك الدعاوى التي ظلت ترفع في القرن العشرين بأشكال مختلفة وبدوافع متعددة، ومن زوايا رؤى تبدو متباينة إلا أن جميع مدارس خيار الشريعة تدور وتلتف وتناور وتتفلسف وتجتمع في النهاية على ضرورة تطبيق نصوص الشريعة على كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية باعتبار أن هذه النصوص تمثل نموذج المجتمع الاسلامي الذي يراد اقامته والذي لا خلاص للبشرية إلا بإقامته.

ودعاة خيار الشريعة فرق وأقوام متنوعة إلا أن رأس الحربة فيهم هم جماعات الاخوان المسلمين، ومن على شاكلتهم، ومن تفرع منهم، أو كان منظرا فقهيا لفكرهم، أو من مرتزقة الصوفية أو تجار الدين ورجاله وطوائفه والمنتفعين به، والعائشين عليه والمتسولين على موائده، بل ومن جمعوا الملايين بالتمسح بردائه، ومن جماعات أو أفراد تصدر حقيقة من دوافع دينية صادقة، ولكن طبيعة الدعوة وقضبان الفكر واطاره وادبيته، تجبرهم على الوقوع فريسة سهلة وأداة طيعة لتجار وملوك وشيوخ هذا الخيار، فضلا عن تحولهم إلى رصيد خطير لطلاب السلطة الذين يستخدمون هذا الخيار مطية لبلوغها أو البقاء فيها أو الدفاع عنها. وعند كل هذه الجماعات والمدارس، الاسلام هو ما جاء مفصلا في فقه السلف ومدارسه المتعددة، وهو في النهاية دولة الأسياء والعبيد، الأغنياء والفقراء القضاة والفقهاء والعلماء والأئمة من جانب، والرعية والأتباع والمريدين والحواري من جانب آخر.

عندهم جميعا أن المسلم يعلو على غير المسلم والرجل فوق المرأة وأفضل منها.

عندهم جميعا أن المرأة هي مصدر الشر والفتنة والاغراء وعليها أن تتدثر بكل صنوف الحشمة، وأن يضرب عليها الحجاب وأن لا تكشف من جسدها المواطن التي تثير شهواتهم وأن لا ترفع صوتها فهو عورة فضلا عن أنه يثير فيهم كوامن الشهوة.

عندهم جميعا أن الاحسان أن تتصدق على الفقير والمسكين وابن السبيل والجار.

وعندهم أن خير الأعمال التجارة وأفضل ما أباح الله البيع، فهم يبيعون كل شيء، وعند التنظير ومحاولة الاقتراب من عقل الانسان الحديث لحظة اكتشافهم أنهم موجودون ويعيشون في القرن العشرين في مجتمع الآلة والكهرباء والكومبيوتر، مجتمع الانتاج المبني على العلم في الصناعة أو الزراعة وكافة أوجه الحياة، مجتمع تنوعت فيه أشكال استغلال الانسان للانسان، واحتاجت إلى علم غزير في الاقتصاد والاجتماع لمعرفة أسباب الاستغلال وكيف يتم وكيف يمكن انهاءه ومن ثم تحقيق العدل الاجتماعي نقول عندما يواجهون هذا الموقف يتلمسون شذرات من الحكمة وردت في هذه الآية أو ذلك الحديث عن حظر أكل أموال الناس بالباطل، أو شراكة الناس في الماء والكلاء والنار، ويتلمسون الحيل لتفادي الحديث الذي يمنع تسعير السلع بل يستخدمون أساليب أسلافهم في ابتداع الحيل الشرعية التي تحلل الربا بل أنهم أقاموا على هذه الحيل ما سموه بالاقتصاد الاسلامي متجاهلين دون حياء ما يعرفونه حق المعرفة من أن الاقتصاد في ظل الحضارة الحديثة أصبح علما معقدا له قوانينه المتشعبة والتي بدون استخدامها لا يمكن تحقيق العدل أو الأخلاق الفاضلة أو التكافل أو التراحم بين الناس، فلم يعد الوعظ، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجدي في تغيير علاقات الانتاج أو تطوير قواعده.

جميعهم لا علاج لهم لأمراض المجتمع إلا إقامة الحدود وأعمال السوط في ظهر من يرتكب المعاصي تعزيزا وزجرا وردعا.

أكثرهم عقلانية يخدعون أنفسهم ويخلبون الباب السذج ويستهترون بعقول الناس، بالقول بأن الواجب إقامة المجتمع المسلم أولا ثم تقام الحدود وتضرب التعازيز، وليس لهم بعد هذا من قول حول الأسس العلمية والقوانين الاجتماعية والاقتصادية التي يقام عليها المجتمع المسلم والتي تؤدي لتحقيق المساواة والعدل والرخاء غير حل البيع وتحريم الربا أو منع الاحتكار أو اكتناز المال أو أخذ الصدقة من الأغنياء لتقسيمها على الفقراء أو حتى أخذ بعض أموال الأغنياء في حالات الضرورة لتغطية متطلبات بعض الكوارث الاجتماعية والسياسية والأمنية، وكأن هذه الأمور قوانين اقتصادية وهم في هذا لا يلتفتون إلى أن هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون جزءا من متطلبات الابقاء على المجتمع الرأسمالي الحديث والذي طبقها جميعا بل وتجاوز ما يدعون له سواء في نسب ضرائب الأرباح أو ضرائب التركات والتي تذهب بمعظم المال للدولة ويتضاءل أمامها تقسيم الميراث الاسلامي حتى لو صدقنا ما يقوله أنبياء هذا العصر عن الأهداف التي من أجلها شرع الميراث في الشريعة نقول أن كل ذلك

لم يمح من المجتمع الرأسمالي الظلم الاجتماعي ولا استغلال الانسان لأخيه الانسان، فالأمر هنا رهين بتطبيق القوانين الاقتصادية التي تزيل أصل وجذور الاستغلال أي تطبيق الاشتراكية والعياذ بالله؟! فلا اشتراكية عندهم كفر والحاد، وهم يهلعون حتى من نطق اسمها إذ لا يجوز النطق بكلمة الكفر؟!.

ليس هؤلاء جميعا سوى الدعوة لتنصيب أمام للمسلمين يكون بجانبه مجلس للشورى من أهل الحل والعقد لتحقيق الحرية والمساواة والأمن للناس، أما القوانين والضوابط التي أفرزتها التجربة الانسانية حول ضمانات حماية وصيانة حقوق الانسان الأساسية وحرية فهي أمور لم ترد في فقه السلف ومدارسه ذلك أن ما استنبطه البشر من اجراءات وضوابط سواء في علاقة الحاكم بالمحكوم أو طرق واجراءات تحقيق وتصريف العدل في المحاكم فهي رجس من عمل الشيطان لم يرد على لسان السلف ولم يطبقوه، وهم جميعا لا يطبقون أن يكون وليا عليهم من لا يدين بالاسلام كما يفهمونه حتى ولو كان مواطنا أصيلا صاحب أرض وتراث وتاريخ في البلد الذي أصبحوا هم فيه أغلبية، وذلك الشخص رغم أنه هو من أهل الذمة وضمنته أدنى من أدنى مسلم، وهو في النهاية مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة، ويأتي منظروا بعض فرقهم ويخدعون الناس بالقول بأن ذلك الشخص مكفول له حق وحرية العبادة والعقيدة واقامة شعائر دينه وكأن قضية ذلك المواطن، وكأن كل حقوقه وانسانيته ومواطنته تتجسد في أن يذهب إلى الكنيسة في أيام الاحاد، أما إذا لم ينطبق وصف الذمي على ذلك الشخص بل حتى ولو كان معه الملايين من شاكلته كعباد الأوثان في السودان فإنهم جميعا لا يستطيعون التعامل معه إلا كمشرك لا أمل له إلا أن يسلم أو يقام عليه السيف حتى لو كان المشركون هم أصحاب الأرض والتراب والنيل والغابات والثروة والبترو، وجميعهم يتفقون بأن غير المسلم لا أمل له في تسلم رئاسة مجتمع فيه مسلمون هم شوكة وقوة ولا أقول أغلبية فدار الاسلام ليس معيارها تشكيل المسلمين لأغلبية تلك الدار، فعندما فتحت مصر بجيش مسلم قوامه اثني عشر ألف مجاهد، أعلنت دارا للاسلام رغم أن كل سكان البلاد وكانوا ملايين لحظة الفتح لم يكونوا من المسلمين، بل ولحظتها لم يعلن فرد اسلامه وان أعلن الكثيرون الترحيب بمقدم حاكم جديد عد يكون أخف وطأة عليهم من سلفه ولهذا فإنه يستحيل اخراج جنوب السودان من دار السودان الاسلامية، فالأمر عند هذه المدارس لا يشوبه غموض، ان لو حاولت الأغلبية غير المسلمة أن تحكمهم أو تنصب عليهم اماما غير مسلم أن يعلموا الجهاد حتى يقيموا شرع الله بتنصيب امام مسلم، وان عجزوا عليهم الفرار والهجرة بدينهم.

هذا باختصار شديد هو خيار الشريعة كما ترفعه كل الجماعات التي ذكرناها، وإن كان بعضهم ينافق ولا يكشف كل أبعاد الدعوة إذ يغطيها ويداريها ويسترها بالحديث عن المساواة والحرية والتسامح، إلا أن تجربة نميري كشفت حقيقة دعواهم كما أزال كل أستار الزيف والخداع والنفاق الذي ظلوا يغلفون به طرحهم، لقد رأينا كيف أنهم أيدوا أن ما أعلنه نميري هو شرع الله، وكيف أن كبيرهم جهر بهذا الأمر في مؤتمره الاسلامي، ذلك أن نميري في حقيقة الأمر لم يخرج مطلقاً عما أعلنه وطبقه عن الرؤية الحقيقية لمدرسة الاخوان المسلمين، بل أنه أعلن حقيقة وطبق القوانين المعبرة عن الشريعة، ولهذا لم يكن الأمر ليختلف لو كان الامام هو حسن الترابي بدلاً من جعفر النميري.

إن الكارثة التي سببها نميري في الواقع لتنظيم الاخوان المسلمين واتباع مدارسهم المختلفة، مدارس الزامية النصوص وضرورة تطبيقها كما وردت وفصلت وفرعت وفهمت بواسطة السلف - أن الكارثة التي سببها نميري لهم أنه ولأول مرة في القرن العشرين يمتحن تطبيق نظريات هذه المدارس ورؤاها على الواقع السوداني.

لقد كان بريق نظريات تطبيق النصوص يزداد توهجا ويحلب الباب الشباب المسلم طوال المدة التي ظلت فيها الدعوة نظرية ولعل بعض قادة فرق الاخوان كانوا يدركون خطورة أن تلامس النظرية الواقع ولهذا كانوا - حتى في السودان كما رأينا من قبل - لا يستعجلون انزال شرعهم على الواقع لمعرفة أن ذلك سيعجل بانكشاف مفارقاته لاحتياجات الناس وعدم قدرته على تحقيق وكفالة حريات الناس وأمنهم وخبرهم. ان الخطر الحقيقي الآن على حسني النية الذين بان لهم سقوط خيار تطبيق الشريعة كحل لمشاكل البشر وفي نهايات هذا القرن، ومن ثم زالت غشاوة البريق والوهج الخلاب التي صاحبت الطرح النظري، إن الخطر الأكبر هو أن يبدل هؤلاء الرؤية الايمانية الظاهرة المجردة من المصلحة بالدولارات والريالات التي بدأت تحل محلها، وترسخت أرضية منحها، وأقيمت بنوكها، وفاضت أموالها لدرجة أنها أنست الكثيرين من هؤلاء القدرة على تأمل ما حدث والاتعاظ به واتقاء الله في الشعب السوداني بالبحث عن اجتهاد جديد يفتح الباب لكافة العلوم الحديثة، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم طبيعية أو غيرها، لتلج الاسلام دون تطاحن أو شعور بالغربة أو التناقض أو العدا، وبحيث يتحول الاسلام إلى مفهوم للكون والحياة يتطابق مع آخر معطيات هذا الزمان ونواميسه وهو الأمر الوحيد الذي سيحرر المسلم من قيود رؤى عصور متخلفة، ذهبت بما لها وما عليها، ودفنت في مقابر التاريخ الذي لا نأخذ منه

إلا العبرة والعظمة وخلاصة التجربة لاقامة حاضر ومستقبل انسان قادر على الخلق والابداع وقادر على أن يعيش سعيدا دون تمزق أو انفصام أو يأس أو أوهام.

الفصل الثاني فالشرية ما أنقذت نميري ولا أسعفت السودان

بالرغم من كل الاعلام الهائل الذي صاحب اعلان شرية نميري والذي صور نميري بأنه المسيح الذي جاء ليملا الأرض عدلاً ورخاء وطهراً إلا أن ذلك كله لم يحل مشاكل الشعب السوداني، بل أنه أدى إلى تفاقمها .

لقد ثبت من تجربة آلاف السنين للبشرية والتي تمخضت عن كل العلم الاجتماعي الذي أصبح مشاعاً في نهايات القرن العشرين، أن حل مشاكل الشعوب لم يعد رهيناً بأهواء الحاكم، أو توجهاته أو قناعاته الذاتية أو ما يصدره من قوانين، لقد تأكد يقيناً أن توفير الخبز للناس في هذا الزمان وأن توفير الأمن لهم وأن إشاعة العدل بينهم وأن رؤية الأخلاق الفاضلة تسود أوساطهم أن كل ذلك لا يتحقق بالقانون العقابي أو القانون المدني، فمهم الناس لم يعد ممكناً حلها إلا بتغيير علاقات الانتاج لمصلحة العاملين وإلا باستخدام العلم والتخطيط والقدرة على استنهاض الجماهير لتنخرط في البناء، وأن كل ذلك لا يجزي إلا إذا قام به رجال لا شاغل لقلوبهم إلا أحوال شعوبهم وإلا البحث عما يلهم الناس للعمل والانتاج .

فالعدالة الاجتماعية لم يعد من الممكن تحقيقها بتكرار مواعظ العدل والتراحم والتوَادد والعطف على المسكين والفقير والتكرم على المحتاج وابن السبيل .

والتنمية والتطوير وأحداث التغيير المادي والروحي لجموع الشعب لم يعد من الممكن تحقيقها بتلاوة آيات من القرآن الكريم، فقد بلغ الدجل بنميري أن أعلن بالأبيض في يوليو ٨٤ أن من يقرأ آيات من القرآن أو بعض كلماته يمكن أن يشبع، وأنه هو شخصياً يفعل ذلك، وأن الإصلاح والإصلاح يتحقق بتقطيع أوصال الناس وسلبهم ورجمهم وجلدهم، ولعل الجميع يدركون أن الشرية طبقت في عهود وعصور وأزمان لم تكن المجتمعات البشرية بلغت فيها مرحلة التعقيد الحالي حيث أصبح توفير لقمة العيش علم وصناعة وفن وتخطيط، ولعلنا في السودان نستعيد ذكرى دولة خليفة المهدي حيث تجاهل كل شيء علمي تخطيطي إلا تطبيق الشرية، ولم يكن الحكم يصرف إلا على أساس تحديد ما هو شرعي من الأفعال وعما إذا كان هو فرض أو سنة، حلال أم حرام، ورغم السنوات الطويلة التي حكم فيها خليفة عبدالله شعب السودان لم يفكر القوم في أسباب سقوطه ولماذا لم يتطور المجتمع السوداني في ظل حكمه رغم أنه طق الشرية كما ينادون بها الآن، ولماذا لم يسمع تطبيق الشرية سقوط

وانهيار الدولة والخلافة العربية الاسلامية، وهل تأمل الناس فيما حدث في شوارع أم درمان والخرطوم ومدن وقرى الشمالية من حلف حتى شندى، وفي أدغال الجنوب وجبال النوبا وهضاب الانقسناء، عندما سقط الخليفة.

ولأن نميري وكهنته لجدد لم يفكروا في كل ذلك فقد فوجئوا بأن اعلان تطبيق الشريعة لم ينزل المطر من السماء مدرارا، ولم تنبت الأرض وخيزا يسد الرمق للجباة في كل بقاع السودان، بل أن معارضة جماهير الشعب السوداني تصاعدت بعنف بلغ أن أضرب الأطباء عن علاج المرضى أسابيع كاملة وبلغ بمحاسبي الدولة أن توقفوا عن أداء أعمالهم فتوقف ديوان الحسابات ولم تصرف المرتبات واختلت أعمال الدولة، وبلغ درجة أن تمكن الثوار في الجنوب من تصعيد عملياتهم الحربية لدرجة اختطاف أعداد كبيرة من الخبراء الأجانب، ثم إيقاف العمل تماما في مشروع قنال جونقلي والتنقيب عن البترول وتسويق ما اكتشف منه.

وظهر جليا أمام نميري أن اهداره لخمور بلغت قيمتها عشرات الملايين كان يمكن بقليل من المسئولية إعادة تصديرها على الأقل واستخدام ثمنها في حفر عشرات من الآبار أو صيانة مئات من المدارس أو شراء آلاف من جوانات الذرة للجباة بالغرب والجنوب والشرق، لقد ظهر أن استهتاره ودجله بسكب تلك الخمور في النيل لم يوقف تفشي وازدياد شربها بل فتح مجالا خطيرا لتهمير الخمور الأثيوبية إلى السودان وتلقيط ما تبقى من دولارات بالأسواق بالمبالغ الطائلة التي بدأت تباع بها تلك الخمور فتسربت ملايين الدولارات لمجموعات المهربين واللصوص وبنات الهوى والمشردين سواء من اللاجئين أو السودانيين.

وظهر جليا أن استهتار نميري باطلاق سراح ثلاثة عشر ألف من المجرمين الذين أدانتهم المحاكم بتهم السرقة والقتل وتجارة المخدرات وكل صنوف الجرائم بدعوى اعطائهم فرصة جديدة باعتبار أنهم لن يعودوا إلى الاجرام في ظل الشريعة التي خير لهم كل صنوف العذاب أن عادوا إلى الاجرام، من قتل وصلب وقطع وقطع من خلاف ورجم وجلد ظهر انه لم يمنع الجريمة كما ونوعا واسدوبا مسلحا في التنفيذ كضمان لتفادي العقوبة الحدية.

وبان جليا أن اعلان نميري لشريعته لم يمنع أن يجهر الصادق المهدي بأن هذا ليس بشرع اسلامي وان تطبيق الحدود على الناس لم يحن ديقاته بعد، وأن اعلان القوانين الاسلامية في هذه الظروف لن يحل مشاكل السودان وبذات ظهر أن الشريعة لم تروع أو تخيف الخصوم السياسيين بل لعل اعلان نميري تطبيق الشريعة قد زاد من

حق وغضب الأحزاب الطائفية وقادتها، فقد استخدم نميري أقصى ما كانوا يلوحون به للناس كامل وكحلهم يستخدم للتخدير فإذا الحلم ينكشف، وتنكشف معه ضحالة ما عندهم ويظهر بوار تجارتهم، ثم كيف سيتجرءوا بعد الآن على رفع رايه ذات الشعارات التي طبقها نميري وكشف بتطبيقها انقطاع صلتها بما يمكن أن يعالج مشاكل الناس، ولقد أدخلهم نميري في محنة حقيقية أحسب أنها وراء غضبه الصادق وهو رجل شديد الذكاء، فقد حاول بما قاله أن يضع لنفسه خطأ مميزا عن شريعة نميري يمكنه من التمسك بشرع يطرحه هو دون أن يؤخذ بماتكشف عنه شرع نميري، ولا أحسب أن هذه الحيلة ستطول كثيرا فما طبقه نميري هو ذات الشرع الذي ينادي به الصادق إلا أن مقتضيات الصراع السياسي كانت تستوجب اتخاذ هذا الموقف.

وظهر جليا أن اعلان الشريعة لم يمنع نقابة المحامين من أن تعقد في أبريل ٨٤ ندوات عديدة تعرضت فيها لقوانين نميري الشرعية وكشفت فيها الأوهام التي ظل يروجها نميري عن قوانينه وبينت كل الأخطاء والمقاصد الفاسدة التي تواخاها نميري بهذه القوانين.

وظهر جليا أن كل ذلك دفع أصدقاء النظام من الجمهوريين وإن كانوا طوال ما يزيد على سنة من اعلان نميري لشريعته كانوا جميعا أو كل قادتهم بالسجون رهن الاعتقال التحفظي إلا أنهم ورغم حبسهم ظلوا يأملون في عفو نميري وفي رجوعه عن طريق السلفيين واتباعه لطريقتهم، نقول أن اندفاع نميري في اعلان شريعته وإصراره على تطبيقها دفع اصدقاء نميري بأن يحسوا بأنه فارقههم وأنها القطيعة، وأن لا بد من مواجهته بعد أن يئسوا تماما من اقناعه بالرجوع عن خطه الجديد، فقد ظلوا يفهمون السياسة بأنها رهينة برأي الفرد وأن التغيير رهين بتغيير الأفراد.

وبطبيعة الحال فإن إعلان نميري لشريعته قد أخرج اصدقاءه وصنائه من الجنوبيين مما دفع بعضهم أن يجهر بالاعتراض على ما تم وأن كان اعتراضه قد جاء خجولا وانتهازيا لحفظ مواقعهم.

وبان جليا أن اعلان نميري لشريعته الاسلامية يعني فراق بائن بينونة كبرى بينه وبين من تبقى من فلول اليسار، ومثقفى الوسط والتكنوقراط الذين ظلوا يشكلون جزءا من قوى نظامه حتى ذلك الوقت وبدأت تظهر مقاومتهم في شكل الكلمات التي يصيغونها أحيانا على لسان نميري نفسه مثل الخطاب الذي أذاعه بمناسبة عيد الوحدة الوطنية في مارس ٨٤، وظلوا يتحصنون بالاتحاد الاشتراكي ويشيرون صبيتهم وبعض أعوانهم للضغط على نميري للحد من غلوائه في شريعته.

ومن الجانب الآخر ظل الاخوان المسلمون والمشعوذون من الصوفية والدجالين الذين جمعهم نميري حوله يضغطون بدورهم لتصعيد المطالبة بمزيد من اعلان قوانين واجراءات شريعة نميري، باعتبارها شرع الله وطريقهم لحل مشاكل المجتمع وأملهم الذي ظلوا يناضلون في سبيله لاقامة مجتمعاتهم الاسلامي، إذ لم يكن في الواقع لديهم طريق غير ما فعله نميري فكل تصورهم لتحطيم جاهلية القرن العشرين هو اعلان تطبيق الشريعة واعلان دستور اسلامي ولم يتركهم نميري يزايدون عليه فقد اطلق صيحتهم وحقق حلمهم، وكان الحلم زاهيا وطيبا مع البنوك الاسلامية التي ظلت بدورها تضغط لمزيد من اجراءات منع التعامل بالفائدة «الربا» والعمل على تحطيم كل البنوك الحكومية رائدة التنمية في السودان وركيزة القطاع العام، بل والعمل على تحطيم ذلك القطاع من التجار والصناعيين الذين ظلوا يتعاملون مع هذه البنوك باعتبارهم قطاعا مناوئا لتوجهات ورجالات البنوك الاسلامية وحركة الاخوان المسلمين.

وظهر جليا خرافة ووهم أن الزكاة ستملاً خزائن نميري وتشبع الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

وبان جليا كيف أن صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة مكنت عملاء البنوك الاسلامية من السيطرة على أقوات الشعب بشراء الذرة وتخزينه باسم حل البيع حتى يتصاعد سعر الجوال أربعة أو خمسة أضعاف فيجنون منه الربح الحلال وتموت وتسحق الملايين بالغلاء الطاحن.

وبإكتمال اعلان نميري لشريعته تصاعدت المجاعات الطاحنة في معظم أقاليم السودان وخاصة في غربه وجنوبه وشرقه، وبدأ حكامه رحلات ماكوكية إلى الخرطوم بحثا عن بضع جوالات من الذرة أو بعض فتات من سكر بأمل أن يجد ذلك من غلواء غول المجاعة التي لمسوا أثارها بأيديهم وتأكد لهم أن الشريعة لن تسكت البطون الجائعة ولن تفلح في كبح هذا الوضع من الانفجار، كما ان انعدام الضروريات في المدن وخاصة العاصمة أشاع ونشر سحابة سوداء من الاحباط والكآبة واليأس والشعور بالعجز والمهانة.

وفجع نميري في الشريعة التي لم تسعفه ولكن بعض تجار الشريعة تفتقت اذهانهم عن حيلة مأكرة خبيثة، فقد قالوا لنميري أن شرع الله يحتاج في التطبيق إلى رجاله، وأن قضاته الحاليين قصدوا تعويق تطبيق الشريعة، كما أن اعداء الشريعة في المرافق العامة ومواقع المسؤولية يعملون على تعويق شرع الله، وأن الشرع لا يتسامح مع هؤلاء مثل ما أنه لا يتسامح مع شاربي الخمر ومروجي الرزيلة وقاطعي الطرق

ومعارضى الامام ، ولما كانت الشريعة تضع كل السلطات بيد الامام وبيد من ينيبه من قضاياه ، ولما كان هذا الأمر لا يتحقق فى ظل وجود دستور ٧٣ إلا فى حالة واحدة فقط هى حالة اعلان حالة الطوارىء ومن ثم شاهدنا :

شريعة الطوارىء :

لم يكن امام نميرى إلا أن يصدق هذه الفرية والحيلة الخبيثة ، فلم يعد له من خيار إلا أن يمضى إلى نهاية الشوط فى الخيار الذى دفع إليه ، فكان أن أعلن فى ٢٩-٤-٨٤ حالة الطوارىء فى السودان واستمىح القارىء عذراء فى ذكر أمر شخصى ظل يحيرنى حتى الآن وهو اننى كنت الشخص الوحيد فى السودان الذى صدر أمر باعتقاله بعد ساعة واحدة من اعلان حالة الطوارىء وتمكنوا من تنفيذ الأمر فى اليوم التالى أى ٣٠-٤ ولعل المتيقن الذى يمكن أن يقال فى هذا الأمر أنه يكشف مدى هلع نميرى وسدنته من الذين ساهموا فى كشف لعبته حتى ولو كانوا أشخاصا عاديين مثلى ، ذلك أننى كنت طوال حكم مايو ولم أزل لا انتمى إلى أى حزب سياسى ، ولا أعمل أو أشارك فى قيادة طائفة أو مجموعة قبلية مسلحة أو غير مسلحة ، وبمفهومهم الشرعى فأنا شخص لا شوكة له وإن كان له تأويل ، فلماذا هذا التسارع فى اعتقاله إلا أن يكون خوف من لدغة الثعبان عند رؤية الحبل .

وإذا عدنا إلى شريعة الطوارىء ، وطريقة اخراجها ، وأساليب تنفيذها ، فإن المرأ لىخجل أن يسجل للتاريخ فى نهاية القرن العشرين أنه حدث بالسودان أن نبشت قبور مجتمع تجاوزته الإنسانى بألف عام ، وبعثت فيه الحياة بكل مظاهرها وممارساتها ، ولعل افطع ما فى التجربة ، أن هؤلاء الذين بعثوا من القبرر استخدموا واستغلوا أحدث ما انتجه العقل البشرى من وسائل الاعلام ، والتعذيب والمهر والتشهير ، ففي عصورهم الغابرة لم تكن هناك إذاعة ، أو تلفزيون ، أو صحف ، يمكن أن تشيع ممارساتهم لحظة أن يقوموا بها ، وتمر الشهور والسنوات حتى يعلم بأن الخليفة فلان أو القاضى علان ، دبج المأساة الفلانية ، بل يحدث أن لا يعلم الناس مطلقا فى زمانهم بما فعله الخليفة فى عاصمته ، أو بما حدث فى مدينة نائية من مدن دولة الخلافة إذ دونها الركبان تمضي الشهور فى عبور الفيافي والغفار حتى تصل إلى المدينة التالية من أرض الخلافة الشاسعة .

لقد شاهدنا ديناصورات مخيفة تقوم من قبورها ، وتتجاوز فى تصرفاتها كل خيال المبدعين الذين تخيلوا تصرفات تلك المخلوقات .

لقد استخدموا الأجهزة التي لم يحلم أسلافهم باختراعها أو حتى امكانية وجودها، فإذا بنا نشاهد مسلسلات يومية ثابتة بأجهزة التلفزيون والاذاعة والصحف بل والجوامع، وحلقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي منابر الجامعات والمدارس والأسواق يشاهد الناس ويسمعون عن مجموعات النساء الذين جلدن لتعاطيهن الخمر وعن بنات الأسر وبنات الهوى اللاتي قبضن بتهمة الشروع في الزنا وهي تعني وجود رجل غير محرم مع امرأة سواء في منزل أو مركبة عامة أو عربة خاصة أو مكتب فقد دمغت الحياة العصرية بانها شروع في الزنا، وعن الباعة المتجولين الذين جلدوا لبيعهم بأكثر من السعر الشرعي، وعن أقبح الجرائم الخلفية التي ظل يتساءل الأطفال عن كنهها وهي تقتحم عليهم خلواتهم في المنازل، ويمضي نميري في تصفية ما تبقى من الهيئة القضائية فيعين لها رئيسا جديدا من الاخوان المسلمين، ويبدو الرئيس الجديد سعيدا بما يجري باسم محاكم العدالة، التي لا تتبع للهيئة القضائية، فقد كان منتشيا أنه يقوم بدوره في هذا المخطط وإن كان كبقية اخوانه ينافق من يعرف مصداقيتهم من أصدقائه بأن يعلن لهم سرا عن تبرمه وعدم رضائه بما يجري.

وحت مظلة الطواريء، حجمت مهنة المحاماة بل وقضي عليها تماما في الحقل الجنائي، وهو المجال الوحيد الذي يبرر وجود هذه المهنة حيث تنح الفرصة بأن يؤدي المحامي دورا منتجا في الدفاع عن حريات الناس ودمائهم وأعراضهم وحرمتهم، نقول قضي على هذا الدور بأن منع المحامون من الظهور أمام محاكم عدالة نميري الجنائية، ولم يستحووا من تأصيل هذا المنع اسلاميا فسم تعرف محاكم السلف هذه المهنة، وهذا فهي بدعة كافرة، ولقد سبق لكبيرهم الترابي أن عبر عن تبرمه بهذه المهنة غير الاسلامية بل عمل على تصفيتها وهو نائب عام، ولقد تمخض الغاء دور المحاماة أن انفرد رؤساء محاكم عدالة نميري بالناس يسومونهم عذابا وخسفا وقطعا وجلدا وسجنا بل وقتلا وصلبا، فهؤلاء الأشخاص هم المقصودون برجال الشريعة، مطية الحاكم وأداة الظلم وطلاب التشفي من الناس بغرض تغطية قصورهم وجهلهم الشخصي ونقصهم وعيوبهم وانفصامهم، ذلك أنهم مجموعة من شذاذ الناس ما عرف لهم تاريخ علمي أو خبره في التطبيق أو مؤلفات في القانون، أو حتى مساهمات علمية في تاريخ القضاء في السودان، نقول أنفرد هؤلاء ومكنوا من رقاب الناس باسم الشريعة والعدل فراحوا يدوسون على حرمت الناس وحررياتهم وكراماتهم، وكان هذا شيئا منطقيا ذلك أن شريعة نميري وحلفائه من الاخوان المسلمين واضربهم من السلفيين لا تطرح للناس أكثر من هذا النموذج ولهذا كان منطقيا أن يتصاعد تأييد الاخوان وحلفائهم لممارسات محاكم العدالة في ظل الطواريء ويجهد الاخون في تأييد شريعة الطواريء وينادون بعقد مؤتمر اسلامي

عالمي لتأييد تطبيق الشريعة في السودان، ويجهدوا في حشد كل فلولهم من كافة أرجاء العالم ويصورونهم بأنهم علماء الاسلام في هذا الزمان ولهذا لم يكن غريبا أن تصدر قائمة علمائهم رؤساء الدعوة والقضاء في السعودية والكويت، وأن يكون من بين العلماء رؤساء صناديق الأموال الكويتيين وملوك المال السعوديين والخليجيين مثل ما أنه ليس بغريب أن تتضمن القائمة عملاء الاخوان في باكستان الذين أنيط بهم دور مماثل لدور الاخوان في السودان مخالب القطط للاستعمار الحديث وفوائض الأموال العربية البترولية، وقد اكتمل عقد علمائهم بدعوة ركائز حركة الاخوان في أمريكا وهم من أخطر العملاء في هذه الجماعة وأكثرها نفوذا، وأحكمها تنظيما فقد ظلت تترى وتسمن في حضان المخابرات الأمريكية زمانا طويلا.

ولكل هذا لم يكن إلا افرازا طبيعيا أن يخطب الترابي في المؤتمر مشيدا بالعدل الذي أقيم وتعديل قانون الهيئة القضائية^(١) «لتحقيق العدل الاسلامي الناجز..» ويمضي الترابي مقررا^(٢) «وتلي ذلك قانون العقوبات الذي قنن الحدود الاسلامية وشمل احكاما كثيرة تعبر عن تصورات النظم الجنائية في الاسلام وصدر قانون أصول الاحكام القضائية ليؤذن بتحول النظام القانوني بمصادرة واصوله من النظام الوضعي الانجليزي إلى النظام الشرعي المحكم، وصدر قانون جديد للقوات المسلحة يجعل التوجه والتربية والنظم والشعارات فيها إسلامية خالصة». إذن فقد قال الترابي القول الفصل، فما تم وانجز وصدر من قوانين يمثل أقصى ما عندهم من نماذج لتحقيق «العدل الاسلامي الناجز» ولهذا لاسبيل لهم من التنصل مما تم فهذا هو توجههم وهذه هي مدرستهم وهذه هي نماذج تطبيقهم.

(١) الصفحة ١٥/٩/١٩٨٤.

الفصل الثالث

كيف أهدرت حقوق إنسان القرن العشرين في السودان باسم الشريعة؟!

أ - اسقاط الدستور وإهدار حقوق الإنسان

لمد تمخضت التجربة الانسانية عن ضرورة صياغة عهد بين الحاكم والأمة تتجسد فيه نتائج صراعات الناس ضد القهر والظلم والبطش، ويكون حكما وقيدا على الحاكم في تصرفاته تجاه حقوق وحریات الناس التي تثبت في هذا العهد ونعني به الدستور.

ولما كانت الشريعة السلفية لا تعرف مثل هذا الدستور، فقد اكتشفوا بالفعل أنه يشكل عقبة أمام تطبيق خيارهم، فتجراً نميري وقدم اقتراحات بتعديل دستور ٧٣ ليكون دستورا اسلاميا، وبالرغم من أن مجلس الشعب المايوي كان أداة طيعة من أدوات قهر الشعب وتضليله، وبالرغم من أن أهم لجانه ومناصبه كان يرأسها من ينتمون إلى تنظيم الاخوان بل ومن قادة ذلك التنظيم، إلا أن المجلس ويجرأة نواب جنوب السودان ومبادرتهم وتحديهم لم يقبل أن يميز دعوة الفتنة القومية وتمزيق السودان إلى دويلات واهدار حقوق الإنسان في هذا الوطن.

ابتلع نميري الاهانة مؤقتا ولكنه وسدنته وكهنته ادركوا خطورة الموقف فقد كان الاحتمال واردا إن لو لجأ البعض إلى المحكمة العليا لاعلان بطلان وعدم دستورية قوانين الشريعة، وأن لو وصعت مثل هذه الدعوى أمام قضاة يحترمون عقولهم وسودانيتهم وضمايرهم فإنهم لابد معلنون عدم دستورية قوانين تفرق بين الناس بسبب الدين والجنس وتشيع العقوبات الوحشية والالانسانية والحاطة بكرامة البشر كعقوبات أصلية على كافة الجرائم، فقد كان الدستور يحظر كل ذلك بل ويقرر وجوب إعلان بطلان مثل هذه القوانين لعدم دستورتها.

وتفتق ذهن نميري وسدنته عن لعبة قدرة يتحايلون بها للتوصل لاسقاط دستور ٧٣ بأن يلتفوا حوله بتغيير طاقم رئيس وأعضاء المحكمة العليا ويستبدلونهم بأدواتهم، وفوجيء الناس في السودان في ليل أسود بأن جمع نميري العديد من شذاذ الآفاق ومختلي العقول والمهوسين دينيا وعملاء البنوك الاسلامية وتلاميذ تجار الصوفية ونصبهم قضاة بالمحكمة العليا ورأس عليهم شخص سبق أن فصل من القضاء لخلل في نفسيته وسلوكه.

وقام المرتزقة بدورهم خير قيام عندما تحقق ما توقعه النظام، ذلك أن عشرات من العرائض قدمت للمحكمة العليا لإعلان بطلان وعدم دستورية الشريعة لإهدارها لكل الحقوق الانسانية للإنسان، وهي حقوق مقننة في الدستور وموضحة بإسهاب في مواثيق حقوق الإنسان، وكانت معظم العرائض تتحدث عن عدم دستورية الإخلال بالمساواة بين المسلم وغير المسلم وذلك بالترقة في التجريم والعقاب بينهما وعدم دستورية جعل المرأة نصف الرجل، فديتها نصفه وشهادتها نصفه ولا أمل لها في أن تتبوأ موقعا يفصل في حقوق الرجال سواء كان رئاسة الدولة أو القضاء أو خلافه، وعدم دستورية معاقبة غير المسلمين عن أفعال هي في الأصل معاصي في نظر الإسلام وحده بل بعضها وارد في نصوص قرآنية.

قام مرتزقة نميري بالمحكمة العليا ودون حياء أو تردد بشطب كافة تلك العرائض بدعوى أنهم لا يعرفون دستورا غير القرآن ولا قوانين غير الشريعة فهي تعلوا على هذا الرجس الإنساني الذي سمي بالدستور وبالقانون.

ولقد أدى تنصيب هؤلاء المرتزقة قضاة بالمحكمة العليا إلى إهدار كامل لكل ما جاء بالدستور، ولعل أهمه إقامة هيئة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية تكون حكما بين الحاكم والمواطن ويمكن أن تحمي المواطن من تغول الحاكم وإهداره لحقوق المواطن، فالشريعة ترفض هذا المفهوم وتجعل القاضي نائبا عن الحاكم أو الخليفة أو أمير المؤمنين، فإذا بقضاة أمير مؤمني آخر الزمان يطبقون ما كان يجري في أول الزمان فيدمرون هيئة القضاء بتحويله مطية للحاكم بدلا عن ضمانه لحماية حريات الناس وحقوقهم.

وأشاع نميري المفهوم الشرعي للقضاء في كافة درجات التقاضي فتجاهل القضاة الذين درسوا مناهج الكفرة في كليات الحرق وجلب عددا من مرضى أهل الكهف والمصابين بالانفصام والتشنج والمتاجرين بالدين ونصبهم قضاة على الناس فافرغت الهيئة القضائية من كل محتوى وشكل عصري وتحولت إلى مسخ ينتمي إلى قرون الظلام ومحاكم التفتيش.

ب - نماذج من إهدار حقوق الإنسان على أيدي قضاة نميري:

لقد تهجم قضاة نميري على كل شيء وكل إنسان ونشروا فزعا أسودا ورعبا قاتلا في كل مواطن وفي ساحة كل بيت.

وحقيقة الأمر أنهم ليسوا ملامين ذلك أن مفهوم التعازير الشرعي مكنهم من التنفيس عن امراضهم وقصورهم ورؤاهم المتخلفة، ذلك أن هذا المفهوم يمكن من تصنيف فعل الانسان بعد أن يرتكب، فإذا هداه اجتهاده إلى أنه معصية لا عقوبة حدية لها - أي عقوبة مقدرة سلفا بالقرآن أو السنة، فإنه يجتهد في تحديد جسامة المعصية ومن ثم في تقدير العقوبة عليها والتي قد تصل في بعض آراء الأئمة إلى الاعدام.

أحضر متهم أمام أحد أشرس كلاب نميري من قضاة شرعه، وقيل له بأنه يقطع الطريق ويفزع النس وينهب أموالهم، طلب تقديم البينة ضدهه فإذا بالشاكي وشاهده لايتعرفون على المتهم فاسقط في يد القاضي الذي كلف بجعل هذا المتهم عبرة لغيره، فطلب احضار بينات (سمعه) أو (شهرة) فجاء عدد من رجال الشرطة وشهدوا بأنهم سمعوا بأن - الواصل صباح الخير - وهذا هو اسم الضحية اشتهر بقطع الطريق، فقام القاضي - وأنا انقبض كثيرا عندما اضطر لتسميته بالقاضي - بتدبيج حيثيات جاء فيها أن أحد فقهاء الشريعة قال بجواز أخذ بينه السمعة في تهمة قطع الطريق وهو يأخذ برأيه ومن ثم يدين المتهم ويحكم عليه بالاعدام مع الصلب؟! وقد نفذ الحكم.

وقاضي آخر^(١) أمر في يوم من الأيام باحضار كل العاملين من الرجال في محلات تصنيف شعر النساء، وكان ذلك بالخرطوم بحري، فاحضروا أمامه وكانوا عشرات من الرجال وتساءلوا ما جريرتنا ودار حوار بينهم بمساعدة بعض المتطفلين من المحامين الذين لم يسمح لهم بالظهور نيابة عن المتهمين ولكن الشرع يبيح لأي شخص أن يتدخل في المحاكمة، ودار الحوار مع القاضي كالتالي:-

القاضي : ألا تقومون في عملكم بلمس والتعامل مع شعور النساء؟
المتهمون : نعم.

القاضي : ألا تعرفون أن هذه معصية خطيرة؟

المتهمون : ابدأ لا نعرف ذلك فضلا عن أننا نعمل بترخيص من الدولة وندفع قيمة هذه التراخيص وندفع أيضا ضرائب للخزينة العامة ونقوم بعمل فني قمنا بدراسته في معاهد متخصصة قضينا فيها السنوات، وأمتهنا هذه المهنة.
التي نعول بها أسرنا.

(١) من يرغب في الرجوع إلى تفاصيل هذه المحاكمات وتواريخها واسماء المتهمين والقضاة فليراجع بحث المؤلف عن أوضاع حقوق الانسان في السودان وهذا ينطبق على كل المحاكمات التي ذكرت في هذا البحث.

القاضي : كل ما قلتوه لا يهمني ، أنا هنا أطبق شرع الله الذي يمنع اختلاط النساء بالرجال ، ويمنع تعامل الرجال بشعور النساء ويمنع أن تكشف المرأة جزءا من جسدها للرجل

المتهمون : يا مولانا لم يقل لنا أحد بأن هذا الفعل جريمة بل كيف يكون جريمة وتصرح به الدولة وتأخذ عليه ضريبة ، ثم أنه ليس بقانون العقوبات جريمة اسمها الاشتغال في محلات «الكوافير» أو تصفيف شعور النساء وأنت لا تستطيع أن تحاكمنا بما ليس فيه نص يجرم الفعل .

القاضي : هذه مفاهيم غريبة شيطانية ملحدة فلا تقولوا لي أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شريعتنا السمحاء المكتملة والتي لم تترك شيئا إلا وفصلت فيه قررت أن من حق القاضي أن يقيم أفعال وتصرفات الناس بعد أن يقوموا بها فإن وجدها معاصي من حقه ان يعزرها بالعقاب الذي يراه ولهذا فأنا أحكم عليكم بالجلد والغرامة وغلق محلاتكم فوراً ونفذ الحكم .
وتحرك المتهمون إلى منازلهم والرعب والدهشة والفرع وألم السياط قد تجسد في كل أطرافهم .

ومزيد من النماذج :

لقد عرف الانسان السوداني باعتزازه بكرامته ، ورفضه للمهانة والاحتقار ، وقد حسب الانجليز حسابا دقيقا لهذا الأمر ، ولهذا ومع وضعهم لعقوبة الجلد في قانون العقوبات إلا أن منشورات وسوابق عديدة أوضحت ضوابط تطبيقه بحيث يقتصر على الصبية وصغار السن ممن يأتون بتصرفات مستهترة ، أما النساء فلا يجوز جلدهن ، وكذلك الرجال الكهول والشيوخ للدرجة التي حدث فيها أن فصل قاضي من وظيفته لأنه جلد شيخا بتهمة اذراء المحكمة فأثار غضب الناس في البلدة «دنقلا» وهاجوا وماجوا وتظاهروا بغضب وسخط وغليان ولم يوقفهم إلا فصل القاضي من وظيفته .

الجلد هو العقوبة الأصلية والأساسية في كل جرائم الشريعة خاصة تلك التي لم تحدد لها عقوبة خلافة ، وما حدد له عقوبة خلاف الجلد تحسب على أصابع اليد ، والشريعة لا تستثنى المرأة من عقوبة الجلد ولا تستثنى شيخوخة الرجل أو المرأة خاصة في جرائم الحدود .

استخدم قضاة الطاغية هذا المفهوم ونزلوا جلدا على ظهور النساء بصورة

أهدرت ما تبقى من كرامة السودانيين في ظل حكم نميري .

جمهور يشاهد امرأة تجلد في أحد محاكم نميري بالخرطوم وإذا بالمرأة تولول وتصرخ طالبة النجدة، ولا أحد يتحرك، ثم يتصاعد ألمها وعذابها فتعجز عن امساك أعضائها إخراجها، فتبول وتبرز والجلاد لم يكمل الحد بعد، والقاضي واقف يستمتع بالمشهد الدامي ويأمر الجلاد بمواصلة الجلد لاكمال حد الله فمثل هذا الأمر لا يسقط بقية سياط الحد.

ويستمر تعزيز الشعب :

ذات القاضي الذي حاكم عمال الكوافير، أمر باحضار مدير أكبر حديقة عامة بالخرطوم بحري من منزله ودار معه الحوار التالي :-
القاضي : هل أنت المستأجر لكازينو النيل الأزرق.
المتهم : نعم.

القاضي : لدينا هنا بلاغ يقول بأنه بالأمس شوهد عدد من النساء والرجال يرقصون على موسيقى أظنها تسمى الديسكو موجودة بهذا المحل .
المتهم : ومالو يا مولانا - أي شيء في ذلك ؟.

القاضي : ألسنت مسلما؟

المتهم : والله أنا مسلم حتى نخاع عظامي ولا أترك فرضا لا أصليه، ولا شهر صوم لا أصومه ولا أدنو من الحرام.

«والمفارقة المذهلة أن المتهم هو بالفعل كذلك، فأنا أعرفه شخصا وأعرف سلوكه فلم يكذب مطلقا في هذه المحاكمة».

القاضي : ألا تعرف أن اختلاط الرجال بالنساء حرام في الشريعة وأن رقصهم سويا معصية جسيمة في شرع الله؟.

المتهم : هنا يتردد المتهم وهو رجل متعلم، فقد ادرك الفخ الذي يقوده إليه هذا القاضي وعندها ساءل :-

أين يا مولانا هؤلاء النساء والرجال الذين كانوا يرقصون بالأمس في الكازينوهات؟

القاضي : يتردد فقد فاجأه السؤال خاصة وأنه لم يحضر أمام المحكمة أي من الراقصين.

اسمع يا زول أنا عندي هنا تقارير تثبت أنه بالأمس كان هناك رجال ونساء يرقصون بالمحل الذي أنت مستأجره ومستول عنه :

المتهم : أنا لا أعلم شيئا عن ذلك، فقد كنت في منزلي مع أسرتي وانتم قبضتم علي

بينما كنت نائما، فكيف تريد أن تحملني مسؤولية أمر لا أعرفه؟
القاضي : أنت محرض على الرذيلة والفسق والفجور، فاتخاذك وحيازتك لمكان يدار منه هذا الدسكو الذي يجذب الشباب والشابات للاجتماع والرقص سويا معصية خطيرة.

المتهم : وهنا يستفز - يا مولاي - أنا لدي ترخيص بتركيب وتشغيل جهاز الدسكو وأنا أدفع مقابل هذا الترخيص آلاف الجنيهات، بل أنه جزء أساسي فرضته على البلدية لكي تكون الحديقة مكتملة من حيث تقديم خدمات متكاملة للناس الخرطوم بحري.

القاضي : أنت رجل جاهل ألا تعرف بأن الموسيقى التي تجمع الرجال والنساء حرام وأنا لا يهمني ترخيصك ولا يهمني ما دفعته فيه، يهمني فقط إقامة شرع الله، وإزالة هذه المنكرات.

المتهم : وهو حتى هذه اللحظة لم يدرك جسامة الخطر الذي يواجهه فضلا عن أنه رجل مرح وساخر ولهذا يسأل القاضي :
يا مولانا أنت ما رقصت قبل كده؟

القاضي : أعوذ بالله، أنت رجل فاسق وأمثالك يجب أن يردعهم الشرع ترفع الجلسة للمداولة لاصدار الحكم، ذلك أن المحكمة كانت مكونة من ثلاثة قضاة، إلا أن رئيسها كان يعتبر نفسه أنه وحده المكلف من نميري سطيح شرع الله وأن الأعضاء الآخرين شهود على حماسة هذا التطبيق. في المداولة يطق القاضي بحكمه بأن هذا شخص لا بد ان يسجن على الأقل سنة وأن يجلد أمام الناس وأن يغرم غرامة باهظة. ولقد شعر الأعضاء سهول توجهات الإنصاف ولهذا طلبوا تأجيل المداولة ليوم واحد وفي النائه مورست كل الضغوط فالمتهم من قبيلة الرئيس وهو صديق للسلطة، فكان الانخراج أن أسنط حـ السجن ولكنه عوقب بالجلد والغرامة وباغلاق الديسكو. وقد نفذت العتوبات.

الاجراءات رجس من عمل الشيطان :

لا أعتقد أن أحدا يجرؤ على الزعم بأن الشريعة عرفت اجراءات التقاضي كما هي سائدة في هذا الزمان، سواء من حيث مراحل التقاضي ودرجاته أو من حيث الاجراءات أمام ذات المحكمة التي تحاكم المتهم، فالشريعة لم تبلغ هذه الدرجة من التطور، وهذا فإن الذين يقفون مع . الشريعة كما اكتملت في رأيهم فإنهم يقفون

مع أهل الكهف قبل ألف سنة مضت وهم يعتبرون أن ما استجد من الاجراءات التي تتخذ لكفالة محاكمة عادلة سواء من حيث حق المتهم في أن يصحبه محامي، أو حقه في استجواب الشهود أو طرق استجواب الشهود أو حقه في الاستئناف أمام قاض من درجة أعلى ولا يكون ذات القاضي الذي حاكمه... الخ. إن كل هذه الاجراءات تعتبر بدعا. وضلالات لأن السلف الصالح لم يعرفها ولهذا شاهدنا كيف منع المحامون عن الدفاع عن المتهمين، وكيف أهدرت اجراءات سماع الشهود، وكيف في البدء ألغيت اجراءات الاستئناف، ثم عندما خجلوا من العالم وأتاحوا مرحلة إستئنافية واحدة نصبوا ذات قاضي الموضوع قاضيا للاستئناف، ومن أقوال أحد قضاة نميري في محكمة «متوحة»، أنه هدد متها بقوله لا فرار لك مني مطلقا، فأنا في الأرض هنا وفي كل محكمة ترسل لها أوراقك وربنا في السماء ونحن نوابه هنا؟!!

أما نماذج تطبيقهم في الساحة الاقتصادية فلا نجد أبلغ من مثلين أحدهما اقتصادي والآخر تم ونفذ من خلال محاكمة جنائية.

لقد سحب اعلان تطبيق الزكاة رخم اعلامي هائل بني على أرقام محددة فقد اشاعوا بأن النظام الضريبي الذي كان يدر حوالي نصف بليون جنيه للخزينة العامة رجس شيطاني أوروبي خبيث، وأن تطبيق نظام الزكاة كبديل له سيدر على الدولة ضعف هذا المبلغ على الأقل، ولم يهتم أحد أو يتذكر أن للزكاة مصارف خاصة لا علاقة لها بما تنفق فيه أموال الضرائب، وظنوا أن جهاز الدولة الحديث الذي يتكفل باقامة البنيات التحتية للاقتصاد ويتكفل بتقديم أنواع من الخدمات لم تخطر ببال الحضارة العربية الاسلامية في أزهى عصورها، ظنوا أنه ذات جهاز الدولة التي أصبحت من مخلفات التاريخ ونسوا تماما أنه وحتى في الدولة العربية الاسلامية، لم تكن الركيزة هي مصدر تمويل جهاز الدولة، وإنما كانت أموال الدولة تتراكم من الغنائم والجزية والخراج والعشور، ولما لم يجدوا مكانا لهذه المصادر في العصر الحديث أسقط في يدهم وأصابهم العجز، فلم يستطيعوا أن يفرضوا في المال سوى الزكاة، فإذا بخزينة الدولة تغدو خاوية، وإذا بها تعجز عن تغطية حتى مرتبات موظفيها.

أما البنوك الاسلامية - طليعة ورأس رمح الاقتصاد الاسلامي كما يتصورونه - فإنها ترفض تحجيم حرية الشراء والبيع بأي من حجج الكفرة، وأدت حرية بيعها إلى تفاقم المجاعة خاصة في غرب السودان مما دفع حاكم كردفان في ٤-١٢-٨٤ وفي جهاز التلفزيون بأن يقول بأن السبب الرئيسي لندرة الذرة وارتفاع أسعاره ارتفاعا جنوبيا وعجز الناس عن الشراء هو البنوك الاسلامية والتي قامت بشراء معظم المحصول عن طريق

المضاربين والمرابحين وتم تخزينه حتى تصاعد سعره ،صعدا مصاعفة، ألم يحل الله البيع ويحرم الربا؟! .

ومحاكمة الهندي لاليت راتيلال وتطبيق الشريعة بالتآمر

منذ أن أعلن نميري عن تطبيق الشريعة في سبتمبر ٨٣ كان عليه بل لعله كان الهدف الأول لقوى ومراكز الضغوط التي جاءت بالشريعة أن يعلن نميري سيادة النظام الاقتصادي الاسلامي كما يسمونه، وذلك باعلان تحريم الربا باعتبار أن هذا التحريم يتطابق مع تحريم الفائدة البنكية، فقد اجمعوا في فتاويهم المبنية على اجتهادهم المفرض بأن الفائدة البنكية ربا، متجاهلين بطبيعة الحال ظروف تحريم الربا، ونوع الربا الذي كان سائدا ووقع عليه التحريم، ونوع الاقتصاد وطبيعة المعاملات التي دمغت بأنها ربا، نقول بالرغم من أن نميري استسلم تماما لتوجيههم وافراقات اجتهادهم. إلا أنه تردد في إعلان تحريم الربا كأمر يتطابق مع الفائدة البنكية وذلك بسبب ثقل واقع الاقتصاد السوداني والعالمي، وبسبب تخويف العلمانيين الذين بقوا حتى تلك اللحظة في مراكز القرار بالنسبة للأمور الاقتصادية سواء في وزارة المالية أو بنك السودان بسبب تخويفهم لنميري بأن هذا الاجراء سيؤدي إلى انهيار ما تبقى من الاقتصاد السوداني، خاصة وأنه سيصيب بالشلل كل البنوك الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل العجز في الميزانية، ولا يرجع ذلك إلى أن من يرغبون في التعامل بالصيغ التي سميت إسلامية من مرابحة ومشاركة ومضاربة سيفضلون بنوك أصحاب الفكرة ومن سبقوا البنوك الحكومية في تطبيقها فحسب بل الأخطر أن الصيغ الاسلامية صيغ تقديرية تتضمن احتمال الخسارة مثل الربح، وأن البنوك الحكومية أموالها أموالا عامة لا يستطيع المسئول عنها الدخول في مثل هذه المجازفة وإلا لتعرض لتهمة تبديد المال العام.

وأطلق نميري غربانه الاسلامية لتنق في وجه غربانه العلمانية وهو يتفرج عليهم في مجلس الوزراء وهم يوشكون أن يتلاحموا بالأيدي وكان أكثر ما يخيف نميري مهديد العلمانيين بحدوث انهيار مفاجيء في تعامل السودان عالميا أن ابطل العمل بالفائدة فضلا عن تفريع الدائنين الأجانب وإفساد علاقات السودان مع أمريكا ونادي باريس وصناديق النقد، ومن ثم وقف قطرات الدولارات من القروض التي كانت تبلى حلق الاقتصاد السوداني الذي بدأ يتداعى من العطش للعملة. لقد أغاظ تردد نميري غربانه الاسلامية خاصة وأنه كان يردد لهم أن أقنعوا هؤلاء بعدم خطورة إعلان حظر الربا الآن، وهم أعجز من أن يقنعوا أنفسهم بهذا الأمر، لهذا قرروا أن يتآمروا للتوصل

إلى حسم هذا الصراع ولا استبعد اشتراك نميري معهم في هذا التآمر، ولم يكن يهمهم جميعا من يكون ضحية التآمر، أو انقطاع صلته باخلاق الاسلام أو مثل القرآن أو حتى بحقوق الانسان، ولقد اجمعوا بأن أنسب ضحية هو التاجر الهندي الذي كان قد قبض عليه آنذاك وكانت من بين التهم الموجهة إليه التعامل بالربا، حيث وجدوا مسجلا في دفاتره أنه اقترض بعض أصدقائه أموالا طائلة بفائدة محددة، وكانت الدفاتر تكشف أن لا رأس المال ولا الفائدة المسجلة قد دفعت حتى تاريخ القبض عليه، وقد أقر المتهم بما حوته دفاتره بدهشة شديدة تحولت إلى فرع عندما علم بأنه قد يحاكم لهذا السبب.

قرروا أن يستخدموا هذا الهندي ككبش فداء لحسم قضية أسلمة البنوك ومن ثم أحالوا القضية إلى أشرس غربانهم وهو ذات القاضي الذي أعدم قاطع الطريق ببينة السمعة، وقطع يد خائن الامانة، وتم استدعاءه وبيان أهمية هذه المحاكمة والهدف من ورائها وضرورة سرعة البت فيها بما يكفل تحقيق أهدافها ألا وهي ارهاب وتفزع كل من يقاوم أسلمة بنك السودان أو البنوك الحكومية الأخرى وذلك بأن يجعل الهندي عبره لمن يعتبر وعليه أن يخاطب بتهديده ووعيده وزير المالية ومحافظ بنك السودان حتى ولو كان في ذلك خلل اجرائي بمفهوم العلمانيين فهو الآن قاضي الاسلام الذي عليه أن يطبق شرع الله.

وقد قام ذلك الغراب بتنفيذ دوره كما رسم له، بل وزايد عليه لاعتبارات تتعلق بتطلعه الشخصي فقد كان يتعجل تصعيده إلى قاضي قضاة الاسلام هذا فضلا عن تحقيق انجاز للهيئة القضائية بتوفير سيولة مادية لها حيث كان قد صدر قرار بأن تمنح الهيئة القضائية نصف حصيلة الغرامات، فاصبح القاضي أي قاضي صاحب مصلحة في إدانة الناس وتحميلهم الغرامات الباهظة، فكان ان أدان المتهم بتعامله في الربا كمعصية اسلامية خطيرة رغم أن المتهم هندوسي الديانة ولولا أن محامي المتهم ناقش التهمة من وجهة نظر اسلامية وأبان أن العقوبة القرآنية هي أخذ الربا من المرابي مع اعطائه رأسماله، وأن السوابق النبوية لم تتعد هذا الحد، نقول لولا ذلك لكانت العقوبة كما أعدت هي الاعدام مع الصلب بالاضافة إلى تجريده من كل أمواله سواء رأس المال الأصلي أو الفوائد الربوية وبحيث لا توضع الفوائد عن تحملها وإنما تأخذها خزينة الدولة.

وصدر الحكم مخففا أن يجلد المتهم تسعين جلده، وأن يسجن خمسة سنوات، وأن يجرد من كل أمواله، وتذهب جميعها للهيئة القضائية والدولة برباها، وأن يغرم بعد

نجریده من کل أمواله مبلغ ثمانية مليون دولار على المتهم أن يأتي بها من خارج البلاد بشهادة بنك السودان؟؟؟!

وإلا فيسجن عشرين عاما، وأن يحقق مع زوجته وكل أفراد أسرته في الشراء الحرام.

وفور أن أصدر الغراب حكمه، أسرع لتنفيذ أهداف المؤامرة فاصدر تحذيرات شخصية ومكتوبة لوزير المالية وتحذيرات عامة في أجهزة الاعلام أنه سيكون مصير كل شخص هو مصير الهندي لا ليت إذا استمر يعمل بالفائدة، وأن على وزير المالية ومحافظ بنك السودان وقف التعامل بالفائدة فورا، هانت المؤامرة أكلها فإذا بمحافظ بنك السودان يهلع ومدراء البنوك الحكومية يفرعون ووزير المالية يتصبب عرقا من الفرق والفرع وإذا بهم جميعا يتسابقون إلى نميري معلنين التوبة، ويعلنون انصياعهم لشرع الله وأنه لا عقبة ولا ضرر في إعلان اسلمة بنك السودان وكل البنوك الحكومية والخاصة، وابتلعوا كل اعتراضاتهم عن مصلحة السودان والاقتصاد، فيأمر نميري بتكوين لجنة برئاسة غراب الطواريء الذي أصبح الآن رئيسا للقضاء وضمت اللجنة ذات القاضي الذي كلف باخراج المؤامرة وذلك لتقديم خطة لاسلمة كل البنوك ولم يستغرق الأمر يومين فأعلنت الأسلمة.

وتنصت البنوك الاسلامية الصعداء. وجاء محمد الفيصل مهتئا وأقام صاحب بنك البركة الشيخ صالح الاحتفالات وطرب الاخوان المسلمين وشيوخ وملوك دولارات البترول العربي.

وكان أكثر الناس ابتهاجا هو جعفر نميري فقد برع واتقن أساليب التآمر على الشعب السوداني.

ج - شريعة تثير فتنة عرقية :

في مجتمع تتباين فيه مستويات التنمية، وتتنوع فيه الثقافات، والعادات والأعراف، فإن أكثر الفئات تخلفا تكون هي الفئات التي تزود المجتمع بالنساء والرجال الذين يقومون بأشق المهن يدويا وأكثرها مهانة، مثل ما أن الظروف الاقتصادية السيئة لهذه الفئات بالتضافر مع تدني المستوى الثقافي والحضاري وتملك الأعراف المتخلفة لاعناق وأذهان هذه الفئات أن كل ذلك يجعل أفراد هذه الفئات أكثر قابلية للانحراف عن بقية الفئات المتقدمة اجتماعيا وثقافيا وحضاريا في نفس المجتمع الواحد، ولهذا فإن غالبية المنحرفين ومعتادي الاجرام يأتون من هذه الفئات المتخلفة، ولقد تطابق التخلف في السودان مع سواد بشرة الناس، حيث أكثر الأقاليم تخلفا هي الأقاليم التي يغذيها

الدم الزنجي ، بينما التي يغلب عليها الدم العربي أو الحامي والذي يلون بشرة سكانها بالسمر أو اللون الفاتح أكثر تقدما نسبيا من الأقاليم الزنجية إذا صح الوصف. وقد نتج من هذا الوضع أن كان معظم معتادي الاجرام في السودان ممن يتشعرون باللون الأسود، وينحدرون أصلا من أقاليم غرب وجنوب السودان.

وعندما أطلق نميري العنان لحيواناته العطشى لتعمل في الناس تقطيعا باسم تطبيق حد السرقة وقطع الطريق كان لابد أن تقع الكارثة على الشباب الزنجي ، على الفئات التي تنحدر من الجنوب والغرب وافرز الواقع مفارقة عرقية وإن كانت منطقية تماما، إذ وجدنا أن أكثر من ٩٠٪ ممن قطعت أيادهم أو قطعوا من خلاف كابوا من أبناء غرب وجنوب السودان، لقد ظهر الأمر وكأنه تمييز عرقي بل كان هذا احساس المقطوعين وذويهم وقبائلهم فلم يقطع واحد من أولاد العرب، وأشيعت بين الناس أحقاد عرقية ولونية فاقمت من مشكلة التمايز القائم في السودان.

ولقد ازداد شدة المفارقة أن أولاد العرب هم الحكام وهم أصحاب الملايين. وهم الذين يسرقون قوت الجياع ويكتزون الأموال ولا يطالهم العقاب.

د - وانكشف قصور العقوبات وأهدر تفريد العقاب:

لقد توقف السلف الصالح عند تحديد أسباب عقوبات القطع والقطع من خلاف دون متابعة مصير المقطوع بعد القطع، ولعلمهم صدروا عن الحديث الذي يقرر بأن الحد يظهر من نفذ عليه، ولكن أحدا لم يكن يتعامل مع المقطوع باعتباره قد تطهر، وعبداء النصوص دون فهم توقفوا عند الحد الذي تلقوه من اجتهاد السلف، واسفر هذا عن عدة مآسي اجتماعية فادحة خاصة وأن العلاقات الاجتماعية في السودان والعلاقات القبلية والأسرية مازالت تحتفظ بتأثيراتها على الفرد .

فالشخص الذي يقصع، تنعكس جريمته وعلامتها التي يحملها على أسرته وقبيلته ومحيطه الاجتماعي، فينفرد منه الجميع وكم من أسرة أوصدت أبوابها في وجه المقطوع مما دفعه للانحجار وكم من أسرة وقبيلة شعرت بالمهانة من جراء وجود واحد من أفرادها وهو يحمل للابد هذه العلامة في جسده. ولم يعر قضية نميري وسدنته ومنظريه أي اهتمام لهذا الوضع بل أنهم كانوا وما يزالون أكثر الناس استهجانا ونفورا من المقطوع بل حدث ودون استثناء أن نسي جميع الوعظ والمرشدين الدينين حديث تطهر الانسان بالحد ولعلمهم قصروه على مناسبته في حد الرجم على الزانية أو الزاني.

أن الأمر الأبشع من هذا أنه ظل وما يزال يقطع الشخص لحظة أن يوقفوا

نزيف جرحه وقد يستغرق ذلك ساعات أو بضع أيام يلقي به في قارعة الطريق يهيم كالكلب المسعور وقد لفظه محيطه الاجتماعي، وخوت جيوبه من قيمة وجبة واحدة، وفقد المأوى فيشيع اليأس والحقد الأسود في نفسه، ويخضع لعذابات لا حدود لها فقد صار عاجزا عن كسب عيشه وما يزال جرحه يحتاج إلى علاج قد يستغرق الشهور الطوال، ولم يعد قادرا على مواجهة الناس لكي يتسول لقمة كسره أو جرعة ماء فما أن يطرق بابا ويفتح ويشاهد من فتح الباب مهما كان سنه أو جنسه مقطوعا أمامه حتى يسرع وبهلع شديد في غلق بابه فقد دمع المقطوع بأنه تعدى على حدود الله.

لم يذكر هؤلاء الهمج الجدد أننا في الحضارة الحديثة عندما نوقع على الانسان عقوبة السجن نلتزم بطعامه وشرابه ومأواه بل وتعليمه وتهذيبه وإصلاحه، فكيف يكون الحال إذا وقعت عقوبة أكثر جسامة من عقوبة السجن؟!!

ولعل بعضهم معذور، ذلك الذي لايعرف أسباب انحراف الانسان وطرق علاج هذا الانحراف، ذلك الذي توقفت ثقافته عند قراءة أحوال سجناء الصدر الأول، حيث كان السجين يحمل تكلفة معيشته وكسوته وأل تسولها فكان أن أمر عمر بن عبدالعزيز بأن يمنح هؤلاء طعامهم وكسوتهم من الصدقة وبذلك^(١) «أغناهم عن الخروج في السلاسل يتصدقون عليهم فإن هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخذوا وقضي الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون في السلاسل يتصدقون وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين في أيديهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا بأهل الاسلام؟ وإنما صاروا إلى الخروج في السلاسل يتصدقون لما هم فيه من جهد الجوع، فربما أصابوا ما يأكلون، وربما لم يصيبوا...».

أما مأساة عقوبة القطع في حد ذاتها فقد كانت دامية مدمرة وقد وقع قلبها الأساسي على شباب تدور أعمارهم في سن العشرين عاما، فهذا هو سن ظهور الارراف وهو سن علاج الانحراف أيضا، ولا حكي لكم محكمة الشاب جون ، ن الذي حاكمه من أصبح رئيسا للقضاء الآن:

شاب من الاقليم الجنوبي لم يتجاوز الثامنة عشر، كان بالمدرسة الثانوية ونقل إلى الصف الأخير، حيث أصبح بينه والجامعة سنة واحدة، والشاب شديد الذكاء، متوقد الذهن وكان يرسم لنفسه مستقبلا باهرا يشق طريقه عبر اكمال تعليمه الجامعي ولهذا كان لابد أن يحضر ويجهز نفسه للعام النهائي لامتحان الشهادة، وكان ينحدر

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ١٦٢.

من أسرة فقيرة لاتستطيع اعانته في مشواره، فقرر أن يساعد نفسه، وصمم وكان وقتها بالجنوب أن يسافر إلى «عاصمة بلاده الحبيبة» عله يجد أي نوع من العمل يوفر من عائدته قيمة الملابس والكتب والأدوات المدرسية اللازمة لعامه الأخير، وجاء إلى الخرطوم، وامتهن اشق المهن عامل بناء وللمفارقة العجيبة أنه كان يعمل في بناء مؤسسة اقتصادية تسمى نفسها اسلامية وكان مكان العمل بالخرطوم وموقع سكنه الخرطوم بحري على بعد مسافة تقرب من العشرة أميال.

حاول في بداية عمله أن يستخدم المواصلات العامة فوجد أنها تستهلك معظم دخله اليومي، فقرر أن يستخدم رجله، وفي عصر ذات يوم وهو عائد إلى منزله وقد اعتاد أن يرتاح في الطريق على شاطئ النيل حيث كانت توجد مقاعد عامة، شعر بتعب المشي ووجد مقعدا أطرافه من الأسمنت وبينهما قطعة خشب وهناك العديد من أمثال هذا المقعد على الشاطئ، فجلس عليه، ولم تمر دقائق إلا وجاء شخص زعم أنه حارس في المؤسسة التي توجد خلف المقعد وقال له بصوت مخيف أنك سرقت الخشبة التي تجلس عليها، فضحك الشاب في البداية من سذاجة الرجل ولكنه عندما نظر إلى الخشبة التي يزيد طولها عن مترين وجد أنها غير مثبتة على المقعد كما هو الحال عادة فقال للحارس ألا ترى يا عم أن ما تقوله مستحيل، أولا نحن في العصر والشاطئ مليء بالناس، ثانيا أنا لا أستطيع حمل هذه الخشبة لأنها سميكة وثقلها كبير ثم أنها موضوعة في مكانها الطبيعي، وأنا اعتدت يوميا على اجلوس على هذه المقاعد لالتقط انفاسي، فما كان من الحارس إلا أن صاح: الحرامي: الحرامي، فهلع الشاب وذعر وانطلق جاريا وإذا بالمارة يطاردونه ويقبضون عليه ويأخذونه إلى ذلك القاضي:

القاضي : يستحسن أن تعترف بجريمتك، فقد قبض عليك متلبسا وبحيارتك المسروقات.

المتهم : ماذا تقصد بهذا، ليس هناك شيء مسروق وإنما كنت أجلس على مقعد.

القاضي : جلوسك على المقعد يعني حيازتك للخشبة التي كنت تجلس عليها.

المتهم : يثير دفعه التي قالها للحارس.

القاضي : يبدو أنك عنيد.

يأمر رجال الأمن بأخذه وإحضاره في اليوم التالي، يؤخذ المتهم ويضرب ويعاد

إلى المحكمة في اليوم التالي.

القاضي : هل تعترف بجريمتك.

المتهم : لم أرتكب أية جريمة وأنا طالب يا مولاي وانتظر دخول الجامعة ولا يمكن

أن أفعل مثل هذه الجريمة وإلا لما اشتغلت عامل بناء.
القاضي : يستدعي الحارس الذي قبض المتهم ويسأله ألم تقبض على هذا الشخص
وهو يجلس على الخشبة المسروقة ويجيب الحارس بنعم ويسأله مرة أخرى كم
تساوي قيمة الخشبة، ويرد الحارس حوالي مائة جنيه.
ينكس القاضي رأسه ورأس العدالة والاسلام على ورقة أمامه ويكتب بضع
سطور ثم يرفع رأسه يعلن بصوت مليء بالنشوة والغرور:
لقد ثبت أنك سرقت نصاباً من صاحبه، ولهذا تحكم عليك المحكمة بقطع
يدك اليمنى من مفصل الكف.

المتهم : لا يصدق وينظر إلى القاضي قائلاً:

هل أنت جاد في أنك ستقطع يدي اليمنى.

القاضي : بازدرء شديد نعم سنفعل وغدا ينفذ الحكم فليس هناك استئناف ولا
استرحام ولا مراجعة، أحكامي تصدر نهائية وواجبة النفاذ فوراً.

المتهم : هل تعلم يا مولانا أنني رسام قدير وأن يدي هذه تفعل العجب على أوراق
الرسم وأنا سأتخصص فنون وأتصور لنفسي مستقبلاً عظيماً في هذا المجال وهل
يمكن أن تعطيني فرصة لاحضر لك بعض رسوماتي من المنزل لتحكم عليها
بنفسك.

القاضي : إن الشريعة لا تعرف مثل هذه الاعتبارات فهذا حد من حدود الله قد بلغ
الحاكم وأصبح واجب النفاذ.

يأمر شرطي المحكمة بأن يجر المحكوم عليه إلى السجن لتنفيذ العقوبة.

ويمضي المحكوم عليه ليلته وهو ينتحب نحياً مرا متواصلاً فلم يتصور أن يفارق
يده التي يعول عليها في كل مستقبله.

وتكررت ذات المأساة مع صبي لم يتجاوز السادسة عشر من عمره أمتهن غسيل
العربات وكان يحلم في كل يوم وليلة بأنه سيصير سائقاً لعربة ضخمة يجوب بها الآفاق،
وكان يتلهف لتعلم قيادة السيارات، واعتاد أن يستغفل زبائنه ويقود العربات التي
يغسلها لبضع دقائق ويعيدها في مكانها، وفي ذات يوم فعلها مع زبون جديد ولسوء
حظه أنه لحظة أن حاول تحريك العربة شاهده صاحبها وتمكن من القبض عليه وأخذه
إلى المحكمة.

القاضي : هل تعترف بأنك حركت عربة هذا الرجل لقيادتها؟

المتهم : نعم يا مولاي ولكني لم أسرقها ولانية لي في ذلك وليس لي أي قصد للسرقة

ويمكنني أن أحضر لك عشرات من الناس يعرفون ما أفعله فأننا أريد أن أتعلم القيادة ولا أموال لي للذهاب لمدارس تعليم قيادة السيارات وأنا عارف أنني غلطان ولكنني لم أسرق؟.

القاضي : كل ما قلته لا يسقط حد السرقة، فأنت أخذت مالا من حرزه خفية ودون موافقة صاحبه وبغرض الانتفاع به وقد اعترفت بالسرقة وليس لدينا في حدود الله ما يسمى بأسباب تخفيف العقوبة فالحد عقوبة مقدرة من الشارع، وهي هنا لا بديل لها ولا تنقص ولهذا يجب أن تقطع يدك اليمنى من مفصل الكف. وأجهش الطفل بالبكاء وهو يتمتم كيف سأصبح سائقا كيف؟

وشريعة تثير فتنة دينية:

لعل الأمر لا يحتاج إلى اسهاب، انه في مجتمع متعدد الأديان والعقائد يستحيل في نهايات القرن العشرين أن تطبق فيه الشريعة بمفهومها السفلي الاخواري. فهي لا محالة تعلي المسلم عن كل مواطنيه من غير مسلمين، ولكننا هنا بصدد تسجيل أثر هذا الأمر حتى على قادة المسيحيين من أهل جنوب السودان.

فعندما أعلن تطبيق الحدود، أصبحت العقوبات القصاص والجلد والقطع والصلب والرجم، ثارت الكنيسة الكاثولوكية والتي يرأسها المطران جبرائيل زبير واكو وهو من جنوب السودان فكتب مذكرة شديدة اللهجة لنميري سلمت في موكب رسمي جاء فيها:-

«إن المسيح أكد على الجوانب الايجابية للشريعة بالانحياز إلى كرامة الانسان وفطرته المقدسة، وهو قد ألغى السرائع القاسية مثل العين بالعين واستبدلها بأن لا تنتقم من لذي ارتكب نحوك خطأ. . إن أساس الدوافع المسيحية للسلوك السوي هي الحب، حب الله، وحب الجار، وإن إصرار القانون على العقوبات الثقيلة كرادع يتعارض كلية مع المبادئ المسيحية. .».

وفي واقع الأمر لم يزايد المطران فيما ذكره فالمسيحية بالفعل تحظر تعذيب أو تشويه جسد الانسان، فهو عندها أبدع ما خلق الرب، والأخلاق المسيحية لا تقوم على الزواجر العقابية وإنما تسرب إلى ضمير الانسان بالمحبة والاقناع والتقية الاقتداء بالرب والجار والعمل على تنفيس هموم الخطيئة وثقلها على الانسان عن طريق الاعتراف الشخصي بارتكابها والوعد بعدم تكرارها وتكرار الاعتراف وتكرار الوعد حتى يظهر للانسان عن طريق ممارسة التطهير الذاتي خطاه أو مواصلة هذا الخطأ. ولهذا فإنهم

يرفضون عقوبات الشريعة ويعتبرونها متعارضة مع عقيدتهم.

وانتشرت هذه المذكرة وسط جموع المسيحيين وخاصة الشباب من أهل جنوب السودان ودفعتهم جراتهم على الخروج في طوابير طويلة تعزف الطبول تأكيداً لمسيحيتهم ووجودهم وقدرتهم على المواجهة والمقاومة، وكنت هذه الطوابير تجوب شوارع العاصمة أيام الأحاد. ولم يجرؤ نميري وكلايه بالأمن القومي، أو غربان شريعنه على الاقتراب من هذه الطوابير، فقد بدأت نذر فتنة دينية سوداء لو انفجرت لن تبقى على شيء.

و - وشريعة تقسم السودان إلى دويلات وتزيل الرماد عن أحقاد تاريخية:

بالرغم من امكانية أن يكون ببلد معين حكم ذاتي أو فدرالي يمكن بعض الاقاليم من سن قوانين خاصة تتبع من الاعراف المحلية أو تراعي حالة ومستوى سكان الاقليم المعين، إلا أن ذلك كله يكون تحت هيمنة رؤية واحدة للأمة تتجسد في دستورهما فالجميع يجب أن يلتزموا بما يفرره الدستور وخاصة في مسائل الحقوق الأساسية والحريات العامة والدستور عقد اجتماعي خاصة في بلد متعدد فيه الديانات والثقافات والعقائد. وهذا فيه سنحيل ان يصدر دستور في مثل هذا البلد - باعتباره عقداً رصائياً بين كافة الجماعات - بمكر أن يعي فئة على أخرى، أو يمكن أن يفرض قوانين نابعة من عقيدة فئة على الفئات الأخرى، لأنها ببساطة لن توافق على مثل هذا العقد. ومن ثم تنفصل عن هذا البلد - اللهم إلا إذا فهرت هذه الفئات بالجهاد وأخضعت وهي صاغرة ذليلة لحكم من يريد إعلاء دينه على عقائد بقية الفئات.

وهذا فإنه لا يجوز مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أن تسن أية ولاية قانوناً يتعارض مع الدستور، فالولايات لا تستطيع أن تصدر أي قانون يفرق بين الناس بسبب الدين أو يخل بالمساواة أمام القانون، أو يعي عقيدة دينية حتى لو كانت عقيدة ٩٩٪ من السكان على عقيدة من يؤمنون بنسبة ١٪ من السكان، أو بصفة عامة لا تستطيع أية ولاية أن تصدر أي قانون يصادر حقوق الإنسان كما هي معرفة في موثيق حقوق الإنسان، فمثل هذه القوانين سيعن بطلانها لا محالة بواسطة المحكمة العليا في أمريكا باعتبارها غير دستورية.

وذاات التصور ينطبق على الاتحاد السوفيتي، حيث أقاليمه لها سلطات أوسع من سلطات الولايات في أمريكا، فهي تكاد تكون دويلات وليست ولايات، ورغم ذلك فإنه وبموجب الدستور السوفيتي لايجوز لأية دويلة أن تسن أي قانون يتعارض مع النظام الاشتراكي أو مقتضياته وفيما دون ذلك لها أن تفعل ما تشاء.

نميري وهو يتجاهل حقائق الواقع السوداني، تدفعه ممارسات أهل الجهالة والمصلحة والتشنج والعجز اصدر قوانينه الشرعية كقوانين عامة تطبق على كل البلاد، وإذا بالواقع أقوى منه وإذا بالجنوب يرفض تماما تطبيق هذه القوانين وظهر تماما أننا نعيش في دولتين مختلفتين تمام، دون معرفة سبب تسميتها (جمهورية السودان الديمقراطية) ودون تبين ما يربطها أو يبرط سكانها ببعض. فقد أهدر نميري دستوره ١٩٧٣ وازال سبب الرباط الاجتماعي الوفي بين سكان أهل السودان.

وفي مثل هذه المسائل لا ترد مسألة الأغلبية أو الاقلية أي لا يرد ولا يجوز أن يقال بأن الشريعة هي منظور أو وجدان الأغلبية وبالتالي فإنه ديمقراطيا يجب اعلاء كلمة الأغلبية، ذلك أن مثل هذا الأمر لا يناقش إلا بعد أن يقبل الناس طواعية باختيارهم الحر ان يتعايشوا سويا، وبعد أن يحددوا اطار وشروط هذا التعايش، فهناك حقوق أساسية لا يمكن أن تقبل المجموعة التي تشعر بأنها ستكون أقلية أن تمس. أو تهدر فهم ليسوا مجبرين على قبول المهانة أو هكذا يفترض، ولهذا فإنه وبدون اتفاق صريح معهم على إطار وشروط التعايش، لا نتوقع انصياعهم لما يمكن أن تظنه مجموعة حتى ولو كانت أغلبية - أنه بسبب صواب رأيها أو عقيدتها، أو حقها فإن الأقليات الأخرى يجب أن تنصاع لها وتخضع لحكمها.

أعتقد أن اخوتنا بالجنوب قد شعبوا من هذا التعالي ومن هذا الازدرء، ألا يكفي حتى الآن أننا في الشمال نوصمهم بأنهم عبيد، ولا يكفي ما تنوء به ضميرنا وموروثاتنا وتركيب عقولنا الباطنة من آثار عهد الرق وشيوع احكامه واسهاب الشريعة في تفريع هذه الأحكام التي لا يخلو منها كتاب فقه واحد، بل أنها تشكل جزءا أساسيا من كل كتاب فقه كتبه السلف، ألا يكفي ما تنوء به من انطباق صفة الرقيق على أهل جنوب السودان وجزء من غربه واطرافه ووسطه وما ذلك الا بسبب الواقع التاريخي الذي تجسد مئات السنين في هذه المنطقة حيث ظلت المبادئ العربية ونجار رقيقها بهجمون على الجنوب والعرب ويسترقون من يأسروهم ويتاجرون بهم أو يستخدمونهم لأنفسهم، ولم يكن ذلك ممكنا إلا لتخلف لضائل الرعية وضعف تكويناتها الاجتماعية والاقتصادية وضعف دفاعاتها وأسلحتها وأسلاب قتالها وتلذذني وسمها ولم يكن لهم ذنب في كل ذلك، ألا يكفي ما أفرره كل هذا التراكم على سلوكنا نحن أخوتنا ودفعه لنا لاحتقارهم. وعدم قدرتنا على الشعور بانهم اعداء لنا فما يزال به ضمير يردد الاجتهاد الشرعي «بأن فيهم رفق» وأنهم بذلك ليسوا أكفاء للأحرار في التعامل الاجتماعي ولا في الزواج ولا في الاختلاط

الاجتماعي ولا في القامة السياسية إذ لا تقبل عقول غالبيتنا أن يسود علينا واحد منهم .

ألم يتجرأ البعض وفي غاصمة البلاد في الستينات بأن يرفض رفض تزويج من جامعي بدعوى أن به رق وعندما تمردت ابنته وتزوجت من تحب رفع الدعاوي أمام المحكمة الشرعية لإعلان بطلان الزواج لعدم الكفاءة، والسوابق في المجالات القضائية تحكي كيف أن الشرعيين لا يستطيعون انكار القاعدة، بل ووجوب تطبيقها للدرجة التي قضت فيها المحاكم الدنيا بإعلان بطلان الزواج ولجأت محاكم الاستئناف للتحايل على تفاديها بذات الحيل التي برعوا فيها، حيث قالوا بأن هؤلاء المتعلمين قد رفعهم العلم إلى مصاف الأحرار وجعلهم أكفاء لبنات الجهلة المتخلفين الذين يزعمون أنهم أحرار، بينما هن أسوأ أنواع العبيد، فهم عبيد الجهل، عبيد الموروثات البالية، عبيد القناعات التي تجاوزها التاريخ، عبيد التخلف.

إذن لم يكن الأمر يحتاج إلى تفكير من أهل الجنوب، إذ لا مجال لتبني قوانين تعيد إلى الأذهان هذا التراث المخيف وذكريات ممارساته بل ورجاله وتجار رقيقه، ولا استبعد في ظل تطبيق الشريعة بمنظورها السلفي الاخواني في السودان إذا كتب لها سنوات في التطبيق أن تعاد بحارة الرقيق، خاصة إذا أعلن الدستور الاسلامي، إذ كيف يمكن أن يحتاج على مشروعيه أن تمتلك رقيقاً أو جارية أو أمة أو غلاماً، وإذا سن قانون يحظر ذلك فإن أي مسلم متشجع يستطيع أن يطعن فيه لعدم دستوريته لأنه مندهض لما جاء في صريح آيات القرآن في حل الرق، وإذا لم تقام محكمة دستورية لأنها لم تكن موجودة في عهد السلف الصالح، فيستطيع المتشجع أن يحصل على فتوى من قاضي القضاة، وعلى أمر من الامام بأن لا عليه شيء في تملك الرقيق أو الاتجار فيه .

وهكذا انكشف تماماً سقوط خيار الشريعة في السودان .

القسم التاسع

خاتمة لم تكن واردة في البحث

بعد انتفاضة ابريل في السودان، قابلني العديد من الأخوة الذين قرأوا هذا الكتاب عندما كان مسودة توقف رصدها وتقييمها للأحداث عند تاريخ كتابتها في أواخر عام ٨٤، وطلبوا مني أن أكمل الصورة حتى الانتفاضة، ولقد كان وما يزال ردي أن اكمال الصورة سيفسد الكتاب، بل وقد يصوره بأنه كتب بعد ظهور نتائج الأحداث التي تنبأ بها البحث، ورغم ذلك لا بد من اثبات بعض الملاحظات عن أحداث الخمسة أشهر التي تلت كتابة المسودة خاصة فيما يتعلق بسقوط خيار الشريعة، وذلك أن النظام قام بإجراء تصعيد شرس في تطبيق الشريعة واستخدام فيه كل مكات انشريعة والياتها في الاجتهاد لمحاولة ردع الخصوم السياسيين عل ذلك يردع الشعب ويوقف تجمعهم ضد النظام والسلطة.

وتطابق توجه النظام في سعيه للمحافظة على السلطة مع توجه جماعات الاحوان في سعيهم لتصفية المناوئين لفكرهم ومظورهم لشريعته نوطنة لافرادهم بالساحه السياسية، ولقد اختاروا أن يبدأوا بتصفية حسابات قديمة، حيث كانوا قد سعوا في عام ١٩٦٨ لتكفير المفكر الاسلامي السوداني الاستاذ محمود محمد طه صاحب الفكر الجمهوري واستصدروا حكما من المحكمة الشرعية في هذا المعنى، إلا أنهم لم ينفذوا كثيرا من ذلك الحكم لأنه غير قابل للتنفيذ لصدوره من محكمة غير محصه ولا لثبوت السائد آنذاك لم يكن يجرم الردة أو يعاقب عليها، وظنوا أن هذا الرجل هو ضعف الحلقات التي يمكن أن يبدأوا بها، فهو رجل لا سند طائفي أو قبلي له، فضلا عن أنه طوع وربي جماعته على السلم والمحبة ومقارعة الحجة بالحجة وسلوك سبيل احكمه والموعظة الحسنة، فما عرفوا بالشراسة أو التهجم على خلق الله، فالرجل كان وما يزال في تقديري واحدا من أعظم مفكري الصوفية في تاريخ الاسلام ان لم يكن اعظمهم بمعيار محاولة تطويع الشريعة لما ينفع الناس ويتفق مع عقولهم وفامة وعيهم وحنهم وحثهم على السعي للتخلص مما بلى من التراث، وعندما فكروا في الأمر، كان الرجل بالمعتقل ولا يمكن أن ينسب إليه فعل في ظل اعلان الشريعة حتى يحاكم على أساسه فقد أعلنت الشريعة وهو بالمعتقل وكانوا جميعا على يقين أن لو أطلق سراح الرجل فإنه لن يسكت على شريعتهم، بل لا بد أنه سيبدأ حملة رفضها، وبخسه ودناءه ودون حياء وافقهم نميرى على فكرة المؤامرة رغم كل ما كان يربطه بالرجل، وكان من معالم هذا

الرباط أنه اهدى أول نسخة من كتابه النهج الاسلامي لماذا وبخط يده إلى (المفكر الاسلامي الجليل الذي قادني إلى درب الاسلام والصلاح)؟؟

أطلق سراح الرجل، وحدث ما توقعوه أن أصدر منشورا هاجم فيه قوانين الشريعة باعتبارها ليست في الاسلام كما يجب أن يفهم، وأنها أزلت الناس في السودان، وأثارت فتنة دينية، وأنها مزقت البلاد، فقبض عليه مع أربعة من أصحابه وتمخض الأمر عن استخدام تهمة الردة رغم أنها لم تكن قد قننت حتى في قانونهم الاسلامي للعقوبات، وتوصلوا عن طريقها إلى اعدامه وصلبه فدفن الاستاذ/ محمود محمد طه مهر خلاص الشعب السوداني، ذلك أن اعدامه وصلبه دفع بجماعات الاخوان أن ترقص طربا في شوارع الخرطوم قبل أن ينزل الجثمان من أعواد المشنقة. الأمر الذي استفز كل انسان له ضمير وعقل أو وطنية. فقد نجحوا في إعادة الانسان السوداني إلى أظلم عصور الظلام حيث لاحق ولا حرية للرأي أو العقيدة. وحيث مخالفة رأي أو عقيدة الامام تقود المفكرين إلى أعواد المشنق، ولم ينم في ذلك اليوم أي انسان له وحدان سليم أو احساس بأنه يعيش في هذا العصر، إذ ظهر جليا مصير حرية الفكر وحرية العقيدة في ظل أحكام شريعتهم. وامتلاً الجو بغيوم سوداء من اليأس والاحباط والشعور بالمدلة والتهانة وتلاحم هذا الشعور مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وحده الاختناقات التموينية وسعر غول الغلاء واختفاء السلع تماما، وعندها قرر تقديم ضحية تالية عليها تكبح جماح الانفجار. فخطر لهم الصادق المهدي. إلا أنهم ترددوا كثيرا فهذا زعيم طائفة مجاهدة تقوم على تظاهرات قبلية مازالت متماسكة فإذا انفجرت بدافع الثأر المدثر بالعواطف الدينية فإنها ستبقى ولن تذر. ثم هداهم تفكيرهم إلى اختيار مؤلف هذا الكتاب ولديهم البيئة جاهزة. كتب كنت قد أصدرته عن قوانين سبتمبر وضبعته نقابة المحامين وهو يعارض هذه القوانين ويحللها قانونا قانون. ويكشف دوافع إصدارها، ولكن بمعاونة بعض الأصدقاء والأقرباء اكتشف رجال الأمن الذين كانوا يخططون بمنزلي في انتظار وصولي إليه اني وصلت إلى خارج البلاد. فتلفوا وإذا بهم يكتشفون أن هناك جماعة من اتباع حزب البعث العربي الاشتراكي مقدمة للمحاكمة منهم متلاك ماكينة طباعة وتوزيع منشورات معادية للنظام، وكانت المحاكمة أمام ذات الغراب المسعور العطشان للدماء. فأمره بأن يوجه لهؤلاء المتهمين تهمة الردة على أساس أن فكر البعث فكر شعوبي ملحد يقوم على اعلاء الرابطة القومية على الرابطة الدينية. وابتهج الغراب المتوحش وأسرع إلى عقد المحاكمة وأعلن عن تعيير المتهمين إلى تهمة الردة. وهلع الناس داخل وخارج السودان. ولم يضع القاضي وقته

١٩٨٠ - أصبحت عر البيئة التي يستند عليها في حكمه المكنوب سلفا، فهداه تفكيره

إلى صديق له كان يعمل استاذاً بجامعة أم درمان الإسلامية، وعدد لتوه من الولايات المتحدة بعد الفراغ من رسالة الدكتوراة والتي لها علاقة بفكر حزب البعث، وهو يعلم أن هذا الاستاذ - من أرصدة الجماعات الإسلامية، وأرسل للبعثة من هذا المنطلق ولسوء حظ القاضي أنه كان يثق في أن هذا الاستاذ متفهم لتوجهات الجماعة، مستعد لتخيل دوره في هذه المرحلة من حكم الجماعة، متذكر أن يرد دين البعثة، وأن يثبت أقدامه في الجامعة الإسلامية، ولهذا لم يفكر القاضي أن يعطي أوامره للأستاذ قبل المحاكمة، وأن يجدد له دوره، ولعله حسب أيضاً أن الجماعة قد اتصلت به وافهمته دوره، ولم تكن قد فعلت وجاء الاستاذ خالي الذهن تماماً مما يراد منه، ووقف في منصة الشهادة:

القاضي : يا دكتور قل لنا عن هوية فكر حزب البعث وعن شعوبية وانقطاع صلته بالفكر الإسلامي وبالعقيدة الإسلامية وعن الكفرة الذين أسسوا هذا الحزب كترياق للصحة الإسلامية؟؟

الشاهد : ترتسم علامات الرعب في وجهه فقد تجاوزت ملامحه مرحلة الدهشة في منتصف السؤال:

بدأ يتلعثم ويتمتم ويقول مقدمات طويلة شعرت لقاضي بالملل والضيق.
القاضي : يادكتور نحن عايزين الخلاصة أليس فكر البعث شعوبياً والشعوبية والقومية تتعارضان مع الاسلام؟
الشاهد : يتهاك نفسه:

أنا لا أستطيع أن أقول بذلك. واسقط في يد القاضي، فاسقط تهمة الردة

وتصاعدت المعارضة ضد النظام وهذه المرة نظمتها القوى القادرة بحقيقة على إسقاط لنظام «القوى الحديثة» من مهنيين ومتعلمين وفنيين وعاملين في حقل الانتاج الحديث، وأسقط في يد نميري تماماً، لم يجد غير أسياده الأمريكان يستغيث بهم، ولكنهم لم يسعفوه، وطلب أن يذهب إليهم لشرح الموقف الخطير. فقد تبين نميري من تلميحاتهم أن شريعته التي أقامها هي التي أوصلته إلى حافة هذه الهاوية، ولكن كيف التراجع عن شرع الله، لا بد من انقلاب آخر، وهو انقلاب خطير فقوى الشريعة الآن أصبح لها انياب وأظافر حادة، أصبحت طبقة اقتصادية ذات مصالح لن تهتاون فيها أو تتنازل عنها بالتي هي أحسن أو بالتي هي أسوأ.

كيف السبيل إلى البقاء في الحكم والسلطة. فالشريعة لا تهم بل لم تستخدم إلا لفرض ابقائه في الحكم، وها هي قد أفرزت مخاطر أهدح على البقاء في السلطة، كيف

السييل لتبرير كل هذه الأعمال الهمجية التي قام بها النظام باسم الشريعة؟ .

لابد من كبش فداء جديد؟! عال رائحة شوائه تخدر هذه القوى المتوثبة لاسقاط النظام . وجاء الوحي لماذا لا تستخدم الحجة التي ظلوا يخدعون بها الناس أن لا علاقة لسوء التطبيق بصحة النظرية؟ إذن الشرع صحيح ، وهو بريء من همجية الذين عهد اليهم بتطبيقه ، فهم طلاب سلطة يسعون إلى اسقاطه والجلوس في مقعده - إذن أقبض عليهم بسبب هذه المؤامرة وحملهم كل أورار الشريعة وما أسفر عنها وعلى رأسها اغتيال الشهيد محمود محمد طه ، وأحكى للشعب كيف ظللوك بآيات الله وهم يسعون لتحقيق مآربهم الخاصة - فصدر الأمر باعتقال قادة الاخوان وقضاتهم ومستشارهم . وقبل أن يكمل نميري اخراج الانقلاب الجديد اكتشف أن قدمه زلت في الخطوة الأولى للانقلاب الجديد، إذ بالقبض على جماعة الاخوان انكشف ظهر نميري تماماً فلم يعد له من سند في الساحة السياسية، فقد أخرج حصان طروادة من قلعة الشعب السوداني ، فاندفعت قوى الانتفاضة وقد تخلصت من الخيانة والخديعة والدجل والتبريرات للابقاء على نميري باسم شرع الله أو على الأقل حُيدت قوى الخيانة والتخدير فلم يعودوا بقادرين على الدفاع عن نميري وهم بالسجون، ولهذا وقف أدناهم خارج السجون يتفرجون على قوى الانتفاضة وهي تزحف إلى عنق النظام لتكتم أمسه الأخيرة، بل أن العديد منهم ممن عرفوا أن هذه هي النهاية كانوا سعداء ببحودهم في السجون فقد حنتهم من غضبة الشعب بل وقدمت لهم سنداً للادعاء بأنهم ساهموا في اسقاط النظام فكانت النهاية:-

إن سقط خيار الشريعة في السودان
وسقطت نظرية دعائها وقادتها وسقط نميري

فهرس
القسم الأول
نميري كشخص وكظاهرة اجتماعية وسياسية

صفحة

مقدمة	١
الفصل الأول: مؤثرات من الماضي البعيد	٥
الفصل الثاني: نميري يلتحق بجيش صنعته الاستعمار لبلد متخلف	٨
الفصل الثالث: الافرازات والصراعات والأطروحات التي برزت بعد ثورة أكتوبر وخلال الديمقراطية الثانية	١٥

القسم الثاني
وتشيب مايو على السلطة في السودان

الفصل الأول: نميري وسط صراعات وانقلاب يساري	٤٠
الفصل الثاني: الاقاليم توحى لنميري أنه المنقذ الأوحده	٤٧
الفصل الثالث: ممارسة السلطة تحدد معالم الهدف وتبلور الشخصية	٥٠
الفصل الرابع: نميري والصراع مع الحزب الشيوعي	٥٣
الفصل الخامس: الهادي المهدي يساهم في الصراع	٥٨

القسم الثالث
انقلاب يوليو ٧١ والتحول الكبير

الفصل الأول: الشروع في تصفية اليسار بدوافع متعددة	٦١
الفصل الثاني: ملأ الفراغ والاحتواء ومشروعات مايو التنموية	٦٦

القسم الرابع
ما بين يوليو ٧١ ويوليو ٧٦

القوى التي حملت النظام والممارسات والأساليب والصراعات التي تثبتت أقدام النظام	
الفصل الأول: المؤسسة العسكرية	٧٤
الفصل الثاني: الجنوب وعملاء الاستعمار الحديث	٧٦
الفصل الثالث: فلول اليسار	٧٧
الفصل الرابع: السادات المثل والقذوة	٨٠

٩٠	الفصل الخامس: القطاع العام كأداة قمعية وترغيبية
٩٤	الفصل السادس: المنتشنجون ضد الشيوعية والاحاد
٩٦	الفصل السابع: التسيب والتفريط في النظرية والتطبيق
١٠٠	الفصل الثامن: تزييف السودان من الوعي والقيادة
١٠٣	الفصل التاسع: تبلور الفكر الجمهوري كأيدلوجية للنظام
	الفصل العاشر: ويتسلق نميري قمة السلطة منفردا على أكتاف أجهزة القمع وأساليب القهر
١٢٠	

القسم الخامس

إنقلاب يوليو ٧٦ قواه وأثاره

١٣٥	الفصل الأول: هل ما حدث في يوليو ٧٦ انقلاب عسكري؟ ومن قاده؟
١٣٩	الفصل الثاني: حزب الأمة والصادق المهدي وطائفة الأنصار
١٤٥	الفصل الثالث: الاتحادي الديمقراطي وطائفة الختمية والشريف حسين
١٥١	الفصل الرابع: الاخوان المسلمون
	الفصل الخامس: نميري يستثمر فشل الانقلاب والقوى المهزومة تستثمر استسلامها
١٥٣	فكانت المصالحة الوطنية
١٥٩	الفصل السادس: الصادق والايحاء بالتوجه الاسلامي
	الفصل السابع: الاخوان مخالف قطط مال البترول العربي والساعون للانعقاد بإقامة
١٦٥	مركز مستقل
	الفصل الثامن: نميري يستجيب بمقدار طاقة ومقتضيات نظامه وجسده المريض
١٧٦	لايحاءات وضغوط قوى المصالحة
	الفصل التاسع: وتكمل المصالحة هيمنة قوى الاستعمار الحديث وتوجهاتها
١٨٤	وسياساتها على النظام

القسم السادس بداية الانحدار

مدخل ميزان الصراع ومؤثراته	١٩٧
الفصل الأول: تلاقح سموم القوى الجديدة مع سموم النظام وتفاقم الأزمة الاقتصادية	١٩٩
الفصل الثاني: الحكم الاقليمي	٢٠٢
الفصل الثالث: قوى الشعب السوداني الحديثة تقاوم في ظل اختفاء قيادات المعارضة وانعدام التنسيق، وتسرب الخيانة والعجز إلى بعض طلائعها	٢١٣

القسم السابع

ويفرج رحم التاريخ عن عام ١٩٨٣

الفصل الأول: صورة مجملة عن أحداث عام حاسم في تاريخ السودان	٢٢١
الفصل الثاني: تفصيلات لاحداث ٨٣ لا يغنى عنها الاجمال	٢٣٠
أ - لوحة دامية لازمة للاقتصادية	٢٣٠
ب - قيادات المعارضة تتجمع لتتحد	٢٣٣
ج - وانطلقت البندقية في الجنوب بقيادة حركة وجيش تحرير السودان	٢٣٤
د - ثم دفع القضاة إلى اضراب انفلت من قبضة تدبير وتخطيط النظام له	٢٤٠
هـ - ولم يعد من مخرج غير اللجوء إلى خيار الشريعة	٢٥٦
و - خيار اخرج بابتذال وأنانية وخيانة وتآمر	٢٥٧

القسم الثامن

سقوط خيار الشريعة ودعاتها في السودان

الفصل الأول: ما المقصود بخيار الشريعة؟	٢٦٦
الفصل الثاني: الشريعة ما أنقذت نميري ولا أسعفت السودان	٢٧١
الفصل الثالث: كيف أهدرت حقوق انسان القرن العشرين في السودان باسم الشريعة	٢٧٨
أ - اسقاط الدستور واهدار حقوق الانسان	٢٧٨
ب - نماذج من اهدار حقوق الانسان على أيدي قضاة نميري	٢٧٩

جـ -	شريعة تثير فتنة عرقية	٢٨٧
د -	وانكشف قصور العقوبات واهدر تفريد العقاب	٢٨٨
هـ -	وشريعة تثير فتنة دينية	٢٩٢
و -	وشريعة تقسم السودان إلى دويلات وتزيل الرماد عن أحقاد تاريخية	٢٩٣

القسم التاسع

خاتمة لم تكن واردة في البحث	٢٩٦
-----------------------------	-----

ملاحق

٢٨٨١ ولد في قرية جندل في مصر

١٧٩	٢٨٨٢ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٠	٢٨٨٣ ولد في قرية جندل في مصر
١٨١	٢٨٨٤ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٢	٢٨٨٥ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٣	٢٨٨٦ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٤	٢٨٨٧ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٥	٢٨٨٨ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٦	٢٨٨٩ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٧	٢٨٩٠ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٨	٢٨٩١ ولد في قرية جندل في مصر
١٨٩	٢٨٩٢ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٠	٢٨٩٣ ولد في قرية جندل في مصر
١٩١	٢٨٩٤ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٢	٢٨٩٥ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٣	٢٨٩٦ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٤	٢٨٩٧ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٥	٢٨٩٨ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٦	٢٨٩٩ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٧	٢٩٠٠ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٨	٢٩٠١ ولد في قرية جندل في مصر
١٩٩	٢٩٠٢ ولد في قرية جندل في مصر
٢٠٠	٢٩٠٣ ولد في قرية جندل في مصر



المؤلف

* طه إبراهيم محمد عبدالله من مدينة طوكر بشرق السودان وكان والده مزارعا من نفس المنطقة وكان شافعي المذهب.

* اشترك في العمل الوطني منذ فجر صباه فقد شكل مجموعة من أبناء طوكر وهو لم يتعد الثانية عشر من عمره تدعو إلى مناهضة الاستعمار والاستغلال وكانت المجموعة تكتب المنشورات وتعلقها على لوحة اعلانات الحكومة في وسط المدينة وهذه أول مرة يكشف فيها عن كاتب تلك المنشورات رغم أن جميع من شاركوا فيها مازالوا على قيد الحياة.

* جاء أول الشهادة الثانوية ومنح جائزة قيمة مكنته في حينها من الزواج، ودخل كلية الحقوق بجامعة القاهرة الفرع وكان سكرتيرا لاتحاد طلابها الذي كان يناهض الحكم العسكري الأول بضراوة مما أدى إلى اعتقاله مع العديد من أعضاء الاتحاد لأكثر من مرة ابان ذلك العهد وقد تجاوز مجموع مدد اعتقاله السنة والنصف.

* اشترك وبدون مهادنة من أي نوع في مقاومة نظام السفاح نميري وذلك عن طريق عضويته المستمرة لمجلس نقابة المحامين وسكرتاريته للمجلس في أحد دوراته. وأدى ذلك إلى تعرضه إلى عدة اعتقالات تحفظية تجاوز مجموعها الأربعة سنوات.

* صدر توجيه بمحاكمته بتهمة معارضة قوانين سبتمبر بعد اعدام الاستاذ محمود محمد طه في يناير ١٩٨٥ إلا أنه استطاع أن ينفذ من المفصلة بخروجه من السودان عبر الحدود الشرقية ولم يعد إلا في ١٣-٤-١٩٨٥.

* كتب أكثر من عشرين مؤلفا كبيرا لم تطبع بعد وهو يعمل الآن على اعدادها للطباعة والنشر ومن بينها كتاب عن قوانين سبتمبر كان قد طبع بأمر وعلى نفقة مجلس نقابة المحامين وتسربت نسخ منه إلى الأمن والقصر.

وهو الكتاب الذي أسس عليه تهمة معارضة هذه القوانين. إلا أن مسؤولا كبيرا بالنقابة وفي ليل الغربة والخوف والتمزق أمر منفردا بحرقه دون علم أحد.